جـامـعــة الــشــرق الأوســط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الفوائد العبدية

شرح الأنموذج للزمخشري

لمصطفى بن يوسف الموستاري

تحقيق و دراسة

AL-Abdia Benefits

Explanation of Al-Zamakhshari ‘s Model

by Mustafa Ibn Yousef Almostari

Investigation and Inquiry.

إعداد الطالب

فالح بداح عبدالله العجمي

إشراف

الأستاذ الدكتورعبد الرؤوف زهدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيار - 2015

التفويض

أنا الطالب فالح بداح عبد الله العجمي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فالح بداح عبد الله العجمي

التاريخ: **2015/5/20**

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " الفوائد العبدية شرح الأنموذج للزمخشري لمصـــطفى بـــن يوسف الموستاري: تحقيق و دراسة ". وأجيزت بتاريخ: / /

أعضاء لجنة المناقشة

1-الأستاذ الدكتور : عبد الرؤوف زهدي مشرفاً

٢- الأستاذ الدكتور: بسام قطوس رئيساً

٣- الدكتور: محمد عبدالله أبو الرّب ممتحناً خارجياً

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً -صلى الله عليه وسلم- هادياً وبشيراً، الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرة وباطنة، فلك الحمد يا ربِ كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، وبعد.

فأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف زهدي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من علمه ووقته طوال إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للسادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما سيبدونه من مقترحات قيمة على هذه الدراسة بغية تصويبها والارتقاء بها، وكذلك لكل من سهّل لي مهمتي في إنجاز هذه الدراسة، فجزاكم الله عني خير الجزاء وسدد على طريق الحق خطاكم.

الباحث

الإهداء

إلى والدي

رحمه الله تعالى بواسع رحمته

وإلى والدتي أمدَّ الله في عمرها على صالح الأعمال

أهدي رسالتي هذه محبةً، واعترافاً منّي بفضلهما علّي

وإلى جميع من شاركني ولو بكلمة في إنجاز هذا العمل

لهم جميعاً أهدي عملي هذا

مع المحبة والاحترام والعرفان

قائمة المحتويات

ملخص بالعربية

الفوائد العبدية شرح الأنموذج للزمخشري

مصطفى بن يوسف الموستاري

(تحقيق ودراسة)

إعداد

فالح بداح عبدالله العجمي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف زهدي

يدور موضوع بحثي حول كتاب الفوائد العبدية أحد شروح كتاب الأنموذج في النحو، ولقد كان عملي في هذا البحث منقسماً إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول وفيه عدة فصول، وتحدثت في الفصل الأول منه عن موضوع الدراسة ومشكلاتها وأهدافها وأهميتها وحدودها ومحدداتها وأهم مصطلحاتها، ثم تكلمت عن الإطار النظري والدراسات السابقة، والطريقة الإجرائية ومنهجية الدراسة.

أما الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن الزمخشري مترجماً لحياته، وذاكراً شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته، وعرضت لكتابه "الأنموذج"، وعرّفت به، وعدّدت شروحه التي وقفت عليها.

وجاء الفصل الثالث مختصاً بالحديث عن الموستاري صاحب الشرح المسّمى بـ"الفوائد العبدية"، فترجمت حياته، وذكرت شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته، ثم تطرقت لكتابه "الفوائد العبدية"، فذكرت مصادره التي ساهمت في تكوين مكوناته، ثم تحدثت عن الشاهد النحوي في كتاب "الفوائد العبدية"، وعن مسائل

الخلاف فيه، وعقدت بعد ذلك موازنة بين شرح "الفوائد العبدية" و"شرح الأردبيلي"؛ لتتضح لنا مكانة هذا الكتاب بصورة جلية، ثم ذكرت القيمة العلمية لكتاب "الفوائد العبدية".

ثم وثقت في الفصل الرابع نسبة الكتاب وتحقيق اسمه، وقمت بوصف المخطوطات التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا كتاب، وأرفقت بهذا الوصف صوراً لتلك المخطوطات.

ثم تحدثت عن المنهج الذي انتهجته في تحقيق هذا الكتاب، ذاكراً الخطوات التي ارتكز عليها عملي في تحقيقه.

أما القسم الثاني من هذا البحث فكان مختصاً بجانب التحقيق، إذ أخرجت نص "الفوائد العبدية" وحققته تحقيقاً علمياً، مراعياً بذلك الأصول العلمية للتحقيق؛ من تدقيق ومقابلة وتوثيق وتخريج.

الكلمات المفتاحية: الفوائد العبدية، شرح الأنموذج للزمخشري.

AL-Abdia Benefits
Explanation of Al-Zamakhshari 's Model
by Mustafa Ibn Yousef Almostari
Investigation and Inquiry.

Prepared by:
Faleh Bdah Abdullah Al Ajmi

Supervised by:
Prof Dr: Abd Alrauof Zuhdi

Research Summary

My research is about AlFawaeed Alabdiya book; one of the accounts of the ideal grammar. It is divided into two sections. The first section consists of many chapters. In the first chapter, I dealt with the subject of the study, its problems, its objectives, its importance, its definers and its key terminology. Then, I handled the theoretical framework, the previous studies, the procedural method and the methodology of the study.

In the second chapter, I dealt with Azamakshari: his life, his sheikees, his followers and his publications. I shed some lights on his book entitled " AlUnmuthaj". I displayed its content and gave varied accounts to it.

The third chapter of the research is focused on AlMusstari who has an account entitled " AlFaweed AlAbdiya". I stated its sources and dealt with the grammar evidence and the sources of disagreement in it. Furthermore, I made a comparison between AlFawaeed AlAbdiya account and AlArdabeeli one. This is where this book derives its importance from.

In the fourth chapter, I dealt with the authentication of the book and its title. Then, I made a description of the sources which I used to write “ AlFawaeed Alabdiya” book. I also enclosed photos with the manuscripts. Added to this, I handled the methodology I followed in writing the book mentioning the procedure which my work was based upon.

The second section of my research was dedicated for the achievement of this work. In fact, I worked out the text of the “ Alfaweed AlAbdiya” and achieved it in scientific terms taking into consideration the scientific steps of achievements including revision, interviews, editing, authentication and publishing.

Keyword: AL-Abdia Benefits, Explanation of Al-Zamakhshari ‘s Model, Mustafa Ibn Yousef Almostari Investigation and Inquiry.

القسم الأول

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1- موضوع الدراسة :

إيمانا بأهمية كتب التراث النحوي في فهم الأطوار التي مرّ بها الدرس النحوي على اختلاف عصوره؛ ارتأيت الباحث الخوض في غمار الدراسة و التحقيق؛خدمةً مني لهذا الإرث، وإحساساً بأهميته.

ولقد أخذت أقلب فهارس المخطوطات، و أفتش المكتبات ومراكز المخطوطات عن مخطوط في النحو يكون ذا قيمة يستحق التحقيق والدراسة والنشر؛ ليكون موضوعاً لرسالة الماجستير، فوقع الاختيار –بعد البحث الطويل والجاد– على "الفوائد العبدية"؛ وهو شرح كتاب الأنموذج للزمخشري ت 538 هـ لمؤلفه مصطفى بن يوسف الموستاري، ت 1707م / 1119هـ ، وهو أحد علماء بلاد البلقان إبان الحكم العثماني.

ولأهمية هذا الشرح وأهمية مؤلفه؛ وقع اختياري على هذا المخطوط، فالكتاب من أهم شروح كتاب الأنموذج، والأنموذج كتاب غني عن التعريف –لإمام العربية جار الله الزمخشري– تعاقب كثير من العلماء على شرحه والعناية به، وكلاهما –أعني المؤلف والكتاب– يمثلان مرحلة من مراحل التأليف النحوي إبان حكم الدولة العثمانية لبلاد البلقان في القرن السابع عشر.

ومن واجبنا – نحن أبناء العربية – أن ننظر إلى هذا التراث نظرة إجلال و إكبار، وأن نوليه اهتماماً بالغاً وأن نسعى في نشره، ومن النتائج التي أرجو أن أحققها في هذه الدراسة نشر هذا المخطوط المفيد من تراثنا، حتى لا يبقى حبيساً في ظلمات من النسيان لا عيناً تراه ولا أذناً تسمع به.

2- مشكلة الدراسة :

تدور مشكلة الدراسة حول الأسئلة الآتية :

أ- ما أهمية دراسة الفوائد العبدية وتحقيقه للدرس النحوي ؟

ب- ما المكانة العلمية للموستاري من خلال شرحه على الأنموذج ؟

د- ما الفروق العلمية بين الفوائد العبدية وشرح الأردبيلي للأنموذج ؟

3- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة للكشف عن أهمية كتاب الفوائد العبدية الذي يعدّ من أهم شروح متن الأنموذج للزمخشري، ودراسته دراسة علمية، وتحقيقهتحقيقاً علمياً ، حتى ينتفع به القراء، ولن يتأتى ذلك إلّا بالكشف عن مكّونات هذا الشرح ومصادره التي استقى منها الموستاري مادته العلمية، كما تهدف هذه الدراسة إلى ترجمة مصطفى بن يوسف بن مراد أيوبي زاده الحنفي الموستاري ت1707م / 1119هـ [1] ترجمة وافية .

كما أن من أهداف هذه الدراسة التعرف على الموستاري من خلال كتابه "الفوائد العبدية"، وبيان مكانته العلمية، إذ سيقوم الباحث برصد شخصية الموستاري النحوية، ومن أهدفها أيضاَ بيان القيمة العلمية لكتاب "الفوائد العبدية" للموستاري من خلال عقد دراسة مقارنة بينه وبين شرح الأردبيلي على كتاب الأنموذج للزمخشري.

---

[1]- انظر: الخانجي، محمد بن محمد البوسنوي (1992). الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة.ط1، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، القاهرة: دار هجر. ص179.

4- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تحقيق أحد كتب التراث وإحيائه ، وإثراء المكتبة العربية بكتاب قّيم من كتب علمائنا التي لم تَر النور من قبل.

ومما يزيد هذا الشرح أهمية؛ أن الشرح يعدّ وثيقة تاريخية على انتشار اللغة العربية وعلومها في بلاد البلقان التي كانت ولازالت جزءاً لا يتجزأ من جسد العالم الإسلامي، فهذا الشرح ليس شرحاَ لكتاب نحوي فحسب، بل هو وثيقة تاريخية نتعرف من خلالها إلى هوية الحركة العلمية لبلاد البلقان في تلك العصور الماضية.

5- حدود الدراسة :

ستكون الحدود الزمانية منحصرة في زمن مؤلف كتاب "الفوائد العبدية" مصطفى الموستاري ت1707م / 1119هـ ، أما حدود الدراسة المكانية فهي بلاد البلقان إبان حكم الدولة العثمانية، أما مجتمع الدراسة فسيكون متمثلاً بكتاب الفوائد العبدية.

6- محددات الدراسة :

إن قلة الدراسات التي تناولت الموستاري وكتابه "الفوائد العبدية" تعدّ من أهم المعوقات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الظروف التي كانت تواجهها البوسنة والهرسك عندما كانت تحت مظلة حكم الجمهورية اليوغسلافية، حيث كان سكان البوسنة والهرسك يعانون من المد الشيوعي الذي يحاول أن يسلخهم من هويتهم المسلمة ومن لسانهم الإسلامي العربي المبين؛ فكانوا في عزلة تامة عن أعين الباحثين المهتمين برصد الأنشطة الفكرية لسكان هذا القطر الإسلامي .

7- المصطلحات :

المخطوط : من المصطلحات المهمة التي يجب أن نعرف بها مصطلح المخطوط، ولقد ورد في المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة : "المخطوط: المكتوب بالخط، لا بالمطبعة...**المخطوطة: النسخة المكتوبة باليد**"[1]

وجاء تعريف المخطوط في الموسوعة العربية: "مخطوطات: ما يكتب بخط اليد،تمييزاً له عمّا يتم طبعه"، وزادوا على ذلك: "ويطلق اسم مخطوطحالياً على نسخة المؤلف المكتوبة بخط اليد أو على الآلة الكاتبة أو الكمبيوتر"[2].

ونلحظ من هذين التعريفين أنهما قد أجمعا على أن المخطوط هو ماخطّ باليد، وهو كلام صائب إلا أنه قد َيرِدُ على هذا التعريف ما لا يراد؛ فالنقوش الحجرية وما كتب على شواهد القبور قد خطت باليد أيضاً ، ولا تصنف من المخطوطات.

كما أن تقييد المخطوط بنسخة المؤلف تقييد لا يقبله عقل ولا نقل، أما التوسع في جعل المخطوط ما كتب على الآلة الكاتبة أو الكمبيوتر، فهو توّسع غير مقبول.

والتعريف الإجرائي للمخطوط: هو كل كتاب خط باليد، سواء كانت النسخة بخط المؤلف أو من نسخ غيره.

التحقيق: ومن المصطلحات التي يجب علينا أن نعرفها؛ مصطلح التحقيق، فالتحقيق لغة: "حققت الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه"[3].

---

[1]- مجمع اللغة العربية (2004). المعجم الوسيط. ط4، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. مادة (خط).

[2]- الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية (2009). الموسوعة العربية الميسرة. ط3، بيروت: المكتبة العصرية. 3069/6-3070.

[3]- ابن منظور، محمد بن مكرم (1997). لسان العرب. ط6، بيروت: دار صادر. مادة (حقق).

أمّا في الاصطلاح فالتحقيق عند عبد السلام هارون هو: "بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها شرائط معّينة، فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه"[1].

أما رمضان عبدالتواب فقد قال معرفاً التحقيق: "تحقيق النص معناه: قراءته على الوجه الذي أراده عليه مؤلفه، أو على وجه يقرب من أصله الذي كتبه به هذا المؤلف"[2].

التعريف الإجرائي للتحقيق: هو إخراج الكتاب المخطوط كما أراد مؤلفه.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا : الإطار النظري:

توثيق النص:

- الزمخشري في كتابه الأنموذج في النحو (1999) الذي قام بتحقيقه سامي بن حمد المنصور، وهو كتاب طبع فيه المحقق متن الأنموذج منفرداً ، وقد اعتمد المحقق في إخراج هذا المتن على مخطوطتين وعلى شرح الأردبيلي لمتن الأنموذج، وهو مهم لكل مشتغل بمتن الأنموذج أو أحد شروحه، و تمتاز هذه الطبعة بأنها طبعة علمية موثقة.

- الزمخشري في كتابه المفصل في صنعة الإعراب (2001)، تحقيق الدكتور محمد عبدالمقصود، وكانت الحاجة ماسة لهذا الكتاب؛ لأنه أهم مصدر من المصادر التي استقى منها الموستاري مادته العلمية في شرحه للأنموذج.

---

[1]- هارون، عبدالسلام (1998). تحقيق النصوص ونشرها. ط7، القاهرة: مكتبة الخانجي. ص42.

[2]- عبدالتواب، رمضان (1985). مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.ص5.

– الإسفرائيني في كتابه اللباب في علم الإعراب (1996)، تحقيق الدكتور شوقي المعري، ولا يقل كتاب اللباب أهمية عن كتاب المفصل عند الموستاري؛ فقد أكثر الموستاري من النقل منه والإحالة إليه.

وسيستفيد الباحث من هذه الكتب في توثيق نص الفوائد العبدية.

موازنة:

– الأردبيلي في كتابه شرح الأنموذج في النحو (ب ت) تحقيق الدكتور حسني عبدالجليل يوسف، وقد اعتمد المحقق في إخراج هذه النسخة على طبعة قديمة وثلاثة مخطوطات للشرح، ويعدّ شرح الأردبيلي على الأنموذج من أشهر الشروح على هذا المتن؛ لما لقيه من قبول وانتشار بين الدارسين، فلا بد لنا من الرجوع إليه لتمام العمل العلمي.

سيستفيد الباحث من هذا الشرح لإجراء دراسة موازنة بينه وبين شرح الموستاري على الأنموذج.

ترجمة المؤلف:

– الخانجي (1992) في كتابه "الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة"، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، وفي هذا الكتاب نجد أن الخانجي قد ترجم لعلماء البوسنة وأدبائها، وهو كتاب عزيز في بابه؛ إذ إن كتب تراجم أعيان هذا القطر نادرة جداً، ولقد ترجم محمد الخانجي في هذا الكتاب لمصطفى بن يوسف الموستاري مؤلف الفوائد العبدية، وهو أفضل كتاب مطبوع ترجم للموستاري.

– إبراهيم الموستاري في رسالته: "مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري" وهي رسالة مخطوطة لم تطبع، وكان اعتمادي على نسخة مصورة من مقتنيات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت مصدرها من مكتبة الغازي خسرو بسراييفو في البوسنة، رقم الحفظ (3676).

وتعدّ هذه الرسالة من أوسع مصادر ترجمة مصطفى بن يوسف الموستاري.

وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب في الترجمة والتعريف بالموستاري.

منهج التحقيق:

يعدّ هارون (1998) في كتابه "تحقيق النصوص ونشرها"مؤلفاً لأول كتاب عربي في فن تحقيق التراث يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته، وهو كتاب قيم وضع فيه مؤلفه عصارة خبرته في هذا المضمار، ويصف هارون كتابه بقوله: "فهذه ثمرة كفاح طويل، وجهاد صادق، وتجارب طال عليها المدى ساعفتها عين طُلَعة ناظرة إلى ما يصنع صاحبها وما يصنع الناس، فكان له من ذلك ذخر أمكنه أن يفتشه ويبحث في جنباته، ليرى وجه الحق فيما يرى، وأن يؤلف من ذلك كتابا يعتز به ويغتبط اغتباطاً، إذ هو أول كتاب عربي يظهر في عالم الطباعةمعالجاً هذا الفن العزيز؛ فن تحقيق النصوص ونشرها"[1].

وقال متحدثاً عن منهج التحقيق: "وعلى ذلك فإنّ المجهود الذي تبذل في كل مخطوط يجب أن يتناول البحث في الزوايا التالية:

1- تحقيق عنوان لكتاب.

2- تحقيق اسم المؤلف.

3- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلف.

4-تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقد الإمكان مقارباً لنص مؤلفه[2].

وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب في منهجية تحقيق النصوص.

---

[1]- تحقيق النصوص ونشرها ص7.

[2]- المصدر نفسه ص42.

ثانيا: الدراسات السابقة:

كما أشرت من قبل في معوقات الدراسة إلى عدم وجود دراسات سابقة عن كتاب الفوائد العبدية إذا استثنينا ما أشار إليه محمد الأرناؤوط في مقالة له – في جريدة الحياة بتاريخ 2008/1/26 – عن وجود أطروحة دكتوراة نوقشت في كلية الدراسات الإسلامية بسراييفو تحت عنوان "النحو العربي في مؤلف الفوائد العبدية لمصطفى أيوبوفيتش" لمصطفى يحيتش، وهي رسالة غير منشورة، بل إنها في حكم المخطوط، كما أن الباحث لم يتصدَ لتحقيق المخطوط وإخراج الكتاب في أطروحته، بل اكتفى بجانب الدراسة.

ويتميز هذا العمل بأنه يشمل إلى جانب التحقيق دراسة المخطوط دراسة نقدية حتى يتسنى للقرّاء الاطّلاع على مادة علمية متكاملة لا تنفصل فيها الدراسة عن التحقيق.

الطريقة الإجرائية:

سينقسم عملي في هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: ويشتمل على الدراسة التي ستنقسم إلى عدة فصول؛ سأتناول في الفصل الثاني منها الزمخشري وكتابه الأنموذج ، معرفا بالزمخشري وكتابه وأبرز شروحه.

أمّا في الفصل الثالث فسيكون حديثي عن الموستاري، حيث سأترجم له ذاكرا مولده ونشأته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته، كما سأبّين مذهبه النحوي، ثم سأتطرق بعد ذلك إلى شرحه "الفوائد العبدية"محللاً هذا الشرحتحليلاً علمياً ؛ إذ سأذكر المصادر التي اعتمدها الموستاري في شرحه، كما سأذكر منهجه في هذا الشرح من خلال عنايته بالشاهد، وموقفه من مسائل الخلاف، واختياراته وترجيحاته، وأهم ما يمسّ الدرس النحوي عند الموستاري، كما سأعقد مقارنة بين شرح الموستاري للأنموذج وشرح الأردبيلي ليتضح لنا قيمة الفوائد العبدية العلمية بوضوح.

أما الفصل الرابع فسأجعلهمخصصاً لوصف المخطوطات التي سأعتمد عليها في إخراج نص الكتاب، وسأعمل على توثيق عنوان المخطوط، كما سأثبت نسبة هذا المخطوط للموستاري، ثم سأصف منهجي الذي سأنهجه في تحقيق هذا الشرح.

القسم الثاني: ويختص هذا القسم بجانب تحقيق النص المدروس –شرح الأنموذج "الفوائد العبدية" لمصطفى بن يوسف الموستاري– إذ سأعمل في هذا القسم على إخراج النص مراعياً بذلك ضبط ما أشكل من ألفاظ، ووضع علامات الترقيم والتنصيص، وسأعمل على تخريج وعزو ما فيه من شواهد؛ سواء أكانت آيات قرآنية، أو أحاديث نبوية، أو أبياتاً شعرية، أو أمثالاً، أو أقوالاً وردت عن العرب، فضلاً عن ذلك سأقوم بالتعريف بما فيه من أعلام، وسأذيل هذا القسم بفهرس للموضوعات يساعد على خدمة الكتاب .

منهجية الدراسة :

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي، إذ سيقوم الباحث بوصف المحتوى العلمي لكتاب الفوائد العبدية والمظاهر النحوية في هذا الشرح، وسيحاول الباحث أن يكون الوصفوصفاً يرصد فيه الظواهر النحوية البارزة في كتاب الفوائد العبدية الذي يشكل ثمرة فكر مؤلفه مصطفى بن يوسف الموستاري.

أما فيما يتعلق بجانب التحقيق فسيعتمد الباحث على الأصول العلمية المتعارف عليها عند محققي التراث.

الفصل الثاني

أ- الزمخشري:

هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري[1]، وقيل: محمود بن عمر بن أحمد[2]، وقيل: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد[3].

وكنيته أبو القاسم، ولقب جار الله ، كما لقب بفخر خوارزم، واشتهر بالزمخشري نسبة إلى بلدته زمخشر[4].

ولد الزمخشري في السابع والعشرين من رجب سنة 467 هـ ، وقال ابن كثير إنه توفي سنة 538 هـ عن عمر يناهز ستا وسبعين سنة، وذكر أنه ولد سنة 462 هـ[5]. وهذا يخالف ما ذهب إليه أصحاب التراجم من أنه عاش إحدى وسبعين سنة، وهو ما ورد على لسان ابن أخته أبي عمرو

---

[1]- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد (1977). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دارصادر. 168/5.

[2]- الحموي، ياقوت بن عبدالله (1993). معجم الأدباء. ط1، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي. 2687/6.

[3]- السيوطي، جلال الدين (1979). بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة. ط2، تحقيق: محمحد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر. 279/2.

[4]- انظر: الحوفي، أحمد محمد (1966). الزمخشري. ط1، القاهرة: دار الفكر العربي. ص35.

[5]- انظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (2003). البداية والنهاية. ط2، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الرياض: عالم الكتب. 335/16.

عامر بن الحسن السمار إذ قال: "ولد خالي بزمخشر خوارزم يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين و أربعمائة"[1].

أما ما ذهب إليه السيوطي من أن ولادته كانت في سنة 497 هـ ، وما ذهب إليه إسماعيل باشا البغدادي من أنه ولد سنة 417 هـ ؛ فلا يلتفت إليه، وهو سهو منهما بلا ريب، أو لعله من فعل النسَّاخ[2] .

حياته:

نشأ الزمخشري في بلدته زمخشر، وهي قرية من قرى خوارزم، فتعلّم فيها القراءة والكتابة، وحفظ القرآن على شيوخ بلدته، وكانت نشأته في عصر جلال الدين أبي الفتح ملكشاه أحد سلاطين السلاجقة، ووزيره نظام الملك وكان عصراً من أزهى العصور بلغت فيه العلوم والآداب مبلغاً عالياً[3].

ارتحل الزمخشري في صباه طلباً للعلم إلى بخارى واتصل بأعيانها ومدح نظام الملك ولم يظفر منه شيئاً ؛وما ذلك إلا لأن نظام الملك كان أشعرياً محباً للأشاعرة، والزمخشري كان على عقيدة المعتزلة، ثم دخل خراسان ومدح كبراءها بقصائد.

ولقد كان طموح الزمخشري يقوده في أسفاره هذه، وكان يتزلف إلى الولاة والسلاطين والملوك مادحاً إياهم طلبا للجاه والسؤدد، ثم أصابه مرض شديد فخشي على نفسه الموت دون أن يترك بعده أثراً يُحْمَدُ، فعاهد الله إن شفاه من مرضه أن لا يقف بباب أحد من الملوك، وأن ينذر نفسه للعلم

---

[1]– وفيات الأعيان 168/5 .

[2]– انظر: بغية الوعاة 168/2، والبغدادي، إسماعيل باشا (1955). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. إستانبول: وكالة المعارف. 402/2 ومابعدها.

[3]– انظر: الزمخشري ص35 ومابعدها.

تصنيفاً وتعليماً؛ فشفي من مرضه،فارتحل إلى بغداد ليجالس فيها العلماء، ثم يمَّم وجهه شطر المسجد الحرام بمكة، فمكث فيه مدةً من الزمن مجاوراً لبيت الله؛ ولذلك لُقِبَ بجار الله، والتقى الزمخشري في سفره هذا بأعيان مكة منهم ابن وهاس الحسيني الذي حرضه على تأليف الكشاف وكان معتزلياً مثله[1]، ثم عاد الزمخشري إلى مسقط رأسه عندما غلبه الشوق إليها، وما إن عاد إلى موطنه حتى اشتاق إلى مكة فعاد إليها، وفي طريقه إليها عرَّج على الشام، ومكث في مكة مدةً من الزمن، ثم عاد إلى موطنه، وفي رحلة العودة مر ببغداد والتقى فيها بأبي منصور الجواليقي وقرأ عليه بعضاً من الكتب، وظل الزمخشري في خوارزم إلى أن توفاه الله في يوم عرفة سنة 538 هـ .

شيوخه:

تلقى الزمحشري العلم على أيدي العديد من الشيوخ والعلماء ، "ولم تصلنا معلومات عن أساتذته في مرحلة طفولته الأولى"[2]، حين كان في بلدته زمشخر، وكان الزمخشري رّحالة كثير التطواف؛ فالتقى من العلماء ما شاء الله له أن يلتقي، منهم:

1- أبو عامر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني[3] ، كان يلقب بفريد دهره ووحيد عصره ، أخذ عنه الزمخشري اللغة والأدب والنحو، وتأثر به الزمخشري وبمذهبه المعتزلي، وكان الزمخشري محباً له ورثاه حين مات سنة 507 هـ فقال[4] :[الطويل]

---

[1]– انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (2009). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط3، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة. ص24.

[2] –عطية، سالم نادر (2010). الزمخشري وجهوده في النحو.ط1 ، عمّان: دار جرير للنشر والتوزيع. ص39.

[3]– بغية الوعاة 276/2.

[4] – الزمحشري، جار الله محمود بن عمر (2008). ديوان جار الله الزمخشري. ط1، شرح: فاطمة يوسف الخيمي، بيروت: دار صادر. ص558.

وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين

فقلت هي الدر الذي كان قد حشا أبو مضر أذني تساقط من عيني

2 – أخذ الأدب عن أبي علي الحسن بن المظفر النيسابوري[1].

3 – الشيخ السديد الخياطي، أخذ عنه الفقه[2].

4 – وسمع من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي[3].

5 – عبدالله بن طلحة بن محمد اليابري، قرأ عليه كتاب سيبويه بمكة[4].

6 – أبو منصور الجواليقي، التقى به في بغداد لدى عودته من مكة، وقرأ عليه بعضا من كتب اللغة[5].

تلاميذه:

كثر تلاميذ الزمخشري لغزارة علمه واشتهار ذكره، قال القفطي: "وكان رحمه الله ممن يضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة، لقي الأفاضل والأكابر وصنف التصانيف في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك، دخل خراسان وورد العراق وما دخل بلداً إلا واجتمعوا عليه وتلمذوا له واستفادوا منه، وكان علامة الأدب ونسابة العرب أقام بخوارزم تضرب إليه أكباد الإبل وتحط بفنائه

[1]– معجم الأدباء 2688/6.

[2]– طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى (1985). مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. ط1، بيروت: دار الكب العلمية. 89/2.

[3]– معجم الأدباء 2688/6.

[4]– بغية الوعاة 46/2.

[5]– القفطي، علي بن يوسف (1986). إنباه الرواة على أنباه النحاة. ط1، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي. 270/3.

رحال الرجال وتحدى باسمه مطايا الآمال"[1]، وحري بمن كانت هذه صفاته أن يكثر تلاميذه، ومن أشهر تلاميذه:

1 – أبو الحسن علي بن محمد بن علي العمراني الخوارزمي الملقب بحجة الأفاضل وفخر المشايخ [2].

2 – محمد بن أبي القاسم بايجوك أبو الفضل الخوارزمي الملقب بزين المشايخ [3].

3 – يعقوب بن علي بن محمد البلخي الجندلي، وهو أحد العلماء البارزين في النحو و الأدب[4].

4– أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي[5].

5 –الموفق بن أحمد بن أبي سعيد المعروف بأخطب خوارزم كان عالما بالعربية وشاعراً وأديباً [6].

6 – علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس قرأ عليه في مكة[7].

وغيرهم الكثير من التلاميذ؛ مما يدلك على سعة علم الرجل.

---

[1]– إنباه الرواه 265/3.

[2]– بغية الوعاة 195/2.

[3]– معجم الأدباء 1618/6.

[4]– بغية الوعاة 351/2.

[5]– معجم الأدباء 2741/6.

[6]– بغية الوعاة 308/2.

[7]– معجم الأدباء 1832/4.

صفاته:

كان الزمخشري عالماً مقطوع الرِّجل، واختلفوا في سبب قطعها فمنهم من قال سقط من دابة، ومنهم من قال ظهر فيها خراج ومنهم من قال قطعت بسبب البرد، ووضع بدلا منها خشبة وكان يسدل عليها الثياب فمن رآه ظنه أعرَج.

ولقد كان الزمخشري عازفاً عن الزواج فلم يتزوج، ووهب حياته للعلم، وارتضى لنفسه أن يعيش بلا زوجة ولا أولاد؛ وفي ذلك يقول:

وحسبي تصانيفي وحسبي رواتها   بنين بهم سيقت إليَّ مطالبي[1]

ومما يحمد لمحمود الزمخشري حبه العارم للعربية والعرب، فقد كان متعصباً لهم ومنافحاً عنهم ومقراً بفضلهم، فكانت له وقفات مشرفة في وجه الشعوبيين الذين يتنقصون العرب، واستهل كتابه المفصل بالهجوم على هؤلاء الشعوبية إذ يقول: "الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية، وأبى لي أن أنفرد من صميم أنصارهم، وأمتاز، وأنضوي إلى لفيف الشعوبية وأنحاز، وعصمني من مذهبهم"[2].

مذهبه:

إن ظاهرة التمذهب بالمذاهب سمة من سمات الثقافة العربية الإسلامية، بل هو من سنن الله في الخلق، فلا تكاد تجد أحداً من العلماء إلا وله مدرسة ينتمي إليها في الفقه، أو في النحو، أو في الاعتقاد، وليس الزمخشري بمعزل عن هذه الظاهرة، ولقد كان الزمخشري حَنَفِيّاً بَصْرِيّاً مُعْتَزِلِيّاً.

---

[1]- ديوان جارالله الزمخشري ص44.

[2]- الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر (2001). المفصل في صنعة الإعراب. ط1، تحقيق: د. محمد عبدالمقصود، القاهرة: دار الكتاب المصري. ص3.

أما مذهبه الفقهي فقد كان حنفياً غير متعصب لمذهبه الفقهي، قال الحوفي: "ولكنه لم يقتصر على مذهبه الحنفي، بل أورد الأحكام من المذاهب الأخرى، وكان أحياناً يرجح مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة"[1].

ونستطيع أن نقول في مذهبه النحوي مثلما قلنا عن مذهبه الفقهي؛ فالرجل بصري بلا شك، ولكنه كان يخالفهم في بعض ما ذهبوا إليه؛ قال السامرائي: "ولا يعني هذا أنه كان ملازماً لأقوال البصريين البته فهو قد اجتهد وخالف إجماع النحويين ... كما أنه وافق الكوفيين في مسائل عدة على أن هذه الموافقة لهم لا تخرجه عن وجهته التي التزمها وارتضاها لنفسه"[2].

أما فيما يخص مذهبه الاعتقادي فقد كان الزمخشري معتزلياً ، ، بل هو معتزلي جلد يفخر باعتزاله ويجاهر به .

"حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن : قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب"[3].

ولقد أورد الموستاري لنا خبراً غريباً في كتابه "الفوائد العبدية" عن توبة الزمخشري من عقيدة المعتزلة؛ قال في شرحه لحروف النفي: " (ولن نظيره لا في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد) ... وقد وقع في بعض ا لنسخ التأبيد بدل التأكيد، وهو مبني على مذهب أهل الاعتزال، وكان المصّفَ

---

[1]– الزمخشري ص67.

[2]– السامرائي، فاضل صالح (1971). الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري. بغداد: مطبعة الإرشاد. ص328.

[3]– وفيات الأعيان 170/5 .

تغّمده الله بغفرانه منهم، ثم تاب وصار من أهل السنة والجماعة، صرّح به الشيخ أكمل الدين في "شرح الكشاف"[1] ".

وهنا سؤال وموضوع يستحق البحث، هل رجع الزمخشري عن عقيدة المعتزلة ؟

لقد عزا الموستاري عهدة هذا الخبر إلى أكمل الدين البابرتي –ت 786 هـ– الذي ذكره في شرحه على الكشاف، وليس البابرتي وحده من قال بهذا القول، بل لقد روى لنا المقري التلمساني في كتابه "نفح الطيب من غص الأندلس الرطيب" خبراً عن طريق محمد بن محمد بن إسماعيل الراعي ت 853 هـ يحمل مضمون ما قال البابرتي، قال المقري: "وقال الراعي رحمه الله: سمعت شيخنا أبا الحسن علي بن سمعة الأندلسي رحمه الله تعالى يقول: شيئان لا يصحان إسلام إبراهيم بن سهل وتوبة الزمخشري من الاعتزال، ثم قال الراعي قلت: وهما في مروياتي، أما إسلام إبراهيم بن سهل فيغلب على ظني صحته لعلمي بروايته، وأما الثاني –وهو توبة الزمخشري– فقد ذكر بعضهم أنه رأى رسماً بالبلاد المشرقية محكوماً فيه يتضمن توبة الزمخشري من الاعتزال؛ فقّوى جانب الرواية"[2].

كما ذكر الزركلي في ترجمة محمد الصُّغَيِّر –ت بعد 1155 هـ ، وهو من علماء مراكش بالمغرب– أن له كتاباً سّماه "طلعة المشتري في ثبوت توبة الزمخشري"، ووصفه الزركلي بقوله: "ورقات" أي أنه صغير الحجم[3].

---

[1]– الفوائد العبدية ص280.

[2]– المقري، أحمد بن محمد التلمساني (1968). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار صادر. 524/3.

[3]– الزركلي، خير الدين (1999). الأعلام. ط14، بيروت: دار العلم للملايين. 67/7 .

ولعلنا نلحظ أن كل الذين قالوا بهذا القول ليسوا قريبين من عصر الزمخشري، بل إن أقربهم عهداً بعصر الزمخشري –البابرتي– بين وفاته ووفاة الزمخشري أكثر من مائتي سنة، ونلحظ أن القائلين بهذا القول –عدا البابرتي– هم من علماء المغرب، وهذا شيء يدعو إلى الحيرة؛ فلا العامل المكاني ولا العامل الزماني يعضد من هذه الرواية شيئاً، ثم إن مثل هذا الخبر لا ينبغي له أن ينقل لنا في بطون الكتب –هكذا– على استحياء، فلا تكاد أن تظفر به إلّا بعد عناء وبحث يطول، بل كان حقّ هذا الخبر أن يملأ الأفئدة والأسماع، ثم إنه يكفينا أن ننظر إلى ما قال جهابذة مؤرخي الإسلام –الذين ترجموا للزمخشري– فهم لم يذكروا لنا شيئاً عن توبة الزمخشري من الاعتزال؛ فهذا الإمام الذهبي يصف لنا الزمخشري بقوله: "كان داعية إلى الاعتزال"[1] ، وهذا ابن حجر العسقلاني يقول في ترجمة الزمخشري: "المفسر النحوي، صالح، لكنه داعية إلى الاعتزال"[2] ، ثّم إنّك لن تجِدَ –ولو حرصت– أيّ كتاب ينسب للزمخشري –بغض النظر عن صحة النسبة– تستطيع أن تستند إليه في تقوية هذا الخبر الذي لا أظنه يصح. والله أعلم بالصواب.

---

[1]– الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (1985). سير أعلام النبلاء. ط3، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة. 156/20.

[2]– العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (2002). لسان الميزان. ط1، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية. 8/8.

مؤلفاته :

ترك لنا الزمحشري تركةً نفيسةً من الكتب التي ألّفها بفكره المتميز الوقّاد، بلغت هذه المصنفات ما يقارب الخمسين مصنفاً، منها ما هو موجود متداول، ومنها ما هو مفقود لا نسمع به إلا في بطون كتب التراجم، ومن أشهر كتبه التي طار ذكرها في الآفاق، وسارت بها الركبان[1] :

1 - أساس البلاغة .

2 - المفصل في صنعة الإعراب.

3 – الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل .

4 - الفائق في غريب الحديث .

5 – القسطاط المستقيم في العروض .

5 – المستقصى في أمثال العرب .

6 – الأنموذج في النحو .

7 – نوابغ الكلم .

8 - مقامات الزمخشري .

9 – أطواق الذهب .

10 – ديوان الزمخشري .

11 – الأحاجي أو المحاجاة بالمسائل النحوية .

---

[1]– انظر : الزمخشري ص56 ومابعدها .

ب- الأنموذج :

كتاب الأنموذج من أشهر مختصرات النحو التي انتفع بها طلاب العلم، والأنموذج بمعنى: مثال الشيء وقال الفيروزآبادي: "النموذج بفتح النون: مثال الشيء، معرب، والأنموذج لحن"[1] ، وقال الزبيدي –رداً على القائلين باللحن: "كذا قاله الصاغني في التكملة، وتبعه المصنف. قال شيخنا نقلاً عن النَّواجي في تذكرته: هذه دعوى لا تقوم عليها حُجّة، فما زالت العلماء قديماً وحديثاً يستعملون هذا اللفظ من غير نكير، حتى إن الزمخشري وهو من أئمة اللغة سمّى كتابه في النحو الأنموذج، وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني –وهو إمام المغرب في اللغة– سَمَّى به كتابه في صناعة ا لأدب، وكذلك الخفاجي في شفاء الغليل نقل عبارة المصباح وأنكر على من ادّعى فيه اللحن، ومثله عبارة الُمغْرِب للناصر بن عبد السيد المطرزي شارح المقامات "[2]، وهذه شهادة من الزبيدي للزمخشري بأنه حجّة في اللغة، "ومما يدل على مكانة الزمخشري في اللغة ما قاله التفتازاني في حاشيته على الكشاف تعليقا على قول الزمخشري "لم يكن بتلك الوكادة" أي التأكيد؛ قال: "ولا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب؛ إلا أن المصنف ثقة في اللغة فكفى استعماله"[3].

---

[1]– الفيروزآبادي، مجد الين محمد بن يعقوب (2005). القاموس المحيط. ط8، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة. مادة (نمذج) ص208 .

[2]– الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (2002). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين، الكويت: التراث العربي. مادة (نمذج) 250/6 .

[3]– الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص77 .

التعريف بكتاب بالأنموذج:

وقال الحوفي في وصف الأنموذج: "هذا كتاب موجز جداً في النحو، اقتضبه من المفصل"[1]، وقال سالم نادر عطية عن الأنموذج: "يمتاز كتب الأنموذج بأنه كتاب مختصر جداً، وهو تلخيص للمفصل، فهو لم يستشهد فيه بشعر، وإنما مثل فيه بأمثلة بسيطة، فأسلوبه بسيط سهل خالٍ من التعقيد والاستشهادات، وهو لا يعزو رأياً لقائله، ولا يتعرض للخلافات النحوية، ولا يمكن اعتبار الأنموذج إلا أنه اختصار للمفصل ومدخل له كي يستطيع الطالب فهم المفصل بجهد قليل"[2]

إذاً فقد جعل الزمخشري كتابه الأنموذج توطئةً لكتابه المفصل حتى يسهل على الطلاب الولوج إلى المفصل في النحو، والمفصل الذي اختصر منه الزمخشري الأنموذج؛ هو كتاب من أشهر كتب النحو التي عرفها الدارسون، وقد بلغ منزلة عظيمة، فقد وصف بأنه أفضل ما ألّف في النحو في تلك الفترة، وثاني كتاب بعد كتاب سيبويه.

ويخبرنا عطية عن اعتزاز الزمخشري بكتاب المفصل حين قال: "اعتز الزمخشري بهذا الكتاب اعتزازاً كبيراً أكثر من غيره، فاختصره بالأنموذج، وقام بشرحه أيضاً والتعليق عليه"[3].

والأنموذج هو النسخة المصغرة من كتاب المفصل، ولقد ذكر لنا عطية عن وجوه الشبه والاختلاف بينهما؛ فالأنموذج: "لا يختلف عنه في الترتيب ولا في الأقسام الرئيسية، فهو يتعرض للأقسام الثلاثة الرئيسية، الاسم والفعل والحرف كما أنه يحتوي على الأبواب الرئيسية المدرجة تحت كل قسم من الأقسام الثلاثة المذكورة، ولكنه يختلف عنه في كونه حذف منه المندوب والاختصاص والاشتغال والتحذير والمقصور والممدود وأسماء الزمان والمكان، والاسم الثلاثي والرباعي والخماسي

---

[1]- الزمخشري ص271.

[2]- الزمخشري وجهوده في النحو ص65.

[3]- المصدر نفسه ص69.

واسم الآلة والاسم الموصول. أما فيما يخص الفعل فقد حذف أبنية المزيد والفعل الثلاثي والرباعي، أّما فيما يخص الحروف فقد حذف شين الوقف، وحروف التذكير وحروف الإنكار"[1].

شروح الأنموذج:

وقد حظي الأنموذج باهتمام كبير وعناية فائقة؛ إذ عكف النحاة على دراسته وشرحه والتعليق عليه، ومن أشهر هذه الشروح:

1. كفاية النحو في علم الإعراب لضياء الدين المكي ت 568[2].
2. شرح محمد بن سعد الديباجي المروزي ت 609 هـ[3].
3. حدائق الدقائق لسعد الدين البردعي ت 647[4].
4. شرح علي بن عبيدالله بن أحمد زين العرب ت 758 هـ[5].
5. حاشية على شرح الأنموذج ليوسف بن محمد الأصم الكردي ت في حدود 100 هـ[6].
6. شرح محمد بن عبدالغني الأردبيلي ت 1036 هـ[1].

---

[1]- الزمخشري وجهوده في النحو. ص64.

[2]- بروكلمان، كارل (1959). تاريخ الأدب العربي. ط5، ترجمة: د. عبدالحليم النجار، القاهرة: دار المعارف. 228/5.

[3]- بغية الوعاة 111/1 وما بعدها.

[4]- تاريخ الأدب العربي 228/5.

وقد طبع شرح البردعي في بيروت: دار الكتب العلمية (2014) بعناية:عفيف الدين حسن.

[5]- المصدر نفسه 229/5.

[6]- هدية العارفين 565/2.

7. الفيروزج لمحمد عيسى عسكر[2].

8. عمدة السري لإبراهيم بن سعيد الخصوصي[3].

9. شرح لمجهول يوجد منه نسخة في ليدن؛ أشار إليها بروكلمان[4].

10. الفوائد العبدية لمصطفى بن يوسف الموستاري، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

---

[1]– مطبوع متداول، وهو أشهر شروح الأنموذج، وقد عقدت موازنة بينه وبين "الفوائد العبدية" في الفصل الثالث .

[2]– طبع بالقاهرة بمطبعة المدارس الملكية سنة 1289هـ.

[3]– طبع في بولاق سنة 1312هـ.

[4]– تاريخ الأدب العربي 228/5.

الفصل الثالث

أ – الموستاري:

هو مصطفى بن يوسف بن مراد أيوبي زادة الحنفي الموستاري[1]. ولد سنة 1061هـ ببلدة موستار[2] وتعلّم بها من علمائها في ذلك الزمن، ثم رحل سنة 1088هـ إلى إستانبول، وأخذ عن علمائها، كقرة بكر، وعرب زادة، وجدّواجتهد حتى بلغ في العلم مبلغاً عالياً، وفاق كثيراً من شيوخه وممن سبقه من العلماء[3].

وصفه المرادي في ترجمته بقوله: "الشيخ العالم الفاضل النحرير"[4]، ولا نستغرب مثل هذا الكلام في حق عالم جليل بحجم مصطفى الموستاري الذي قال عنه – أعلم الناس به– تلميذه إبراهيم بن إسماعيل الموستاري[5]: "صحب أكابر العلماء وأعاظم الفضلاء، وشهدوا له بالفضيلة التامة، والمهارة الكاملة، بل روحانية الأسلاف تشهد بأنه من خير الأخلاف، ولعمري لو جاء في زمان شريفهم، بل في دولة المجتهدين رضوان الله عليهم أجمعين، لكان له شأن عندهم أيضاً"[6].

---

[1]– الجوهر الأسنى ص179.

[2]– موستار هي عاصمة إقليم الهرسك المعروف في بلاد البلقان.

[3]– الجوهر الأسنى ص179.

[4]– المرادي، محمد خليل (ب ت). سلك الدرر في أعين القن الثني عشر. بيروت: دار البشائر. 218/4.

[5]– الجوهر الأسنى ص30.

[6]– الموستاري، إبراهيم بن الحاج إسماعيل (مخطوط). مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري.الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، رقم الحفظ (3676). ق2.

ومكث مصطفى الموستاري في إستانبول خمس عشرة سنةً وشهراً أفناها في العلم والتعليم ومجالسة الفضلاء والعلماء[1]، ثم بعد ذلك اتفق أن مات مفتي موستار حسن أفندي، فاختاره أهل بلده مفتياً، فعزم بسبب ذلك على الرجوع إلى بلاده لكن شق ذلك على كل من كان يعرفه، فترجّوا منه أن يمكث بينهم مدرساً، فأبى قائلاً: "إني لأجد ريح الرحمن من جانب هرسك"، فرجع إلى موستار سنة 1104هـ ، فمكث بها ناشراً للعلم والفتوى، إلى أن أدركه الموت سنة 1119هـ[2].

قال المرادي في سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: "توفي سنة 1110هـ"[3] ، وهو وهم منه.

شيوخه:

تتلمذ مصطفى الموستاري للعديد من العلماء الذين ساهموا في تكوين شخصيته العلمية ، ويمكن لنا أن نصنف شيوخ مصطفى الموستاري إلى قسمين؛ شيوخه في بلدته موستار، وشيوخه في إستانبول حاضرة الخلافة العثمانية.

وبطبيعة الحال كان أول تلقيه للعلم على أيدي شيوخ بلدته موستار، ونجد في مصادر ترجمته ومراجعها ذكراً لبعض مشايخ موستار الذين تتلمذ لهم مصطفى الموستاري، وكان أبوه من علماء موستار كما يخبرنا إبراهيم الموستاري في ترجمته لشيخه مصطفى الموستاري إذ يقول: "وكان أبوه أيضاً عالما فاضلاً"[4]، ولكنه لم يتتلمذ على يدي والده لأنه توفي كما يخبرنا إبراهيم الموستاري حين

---

[1]- مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري ، ق2.

[2]- الجوهر الأسنى ص179 وما بعدها.

[3]- سلك الدرر 4/219.

[4]- مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري ق1.

قال: "وتوفي وابنه الفاضل المذكور ابن سبع سنين أو تسع"[1]؛ فلذلك يستبعد الباحث أن يكون قد تلقى منه شيئاً من العلوم؛ لسببين: أولهما: أن إبراهيم الموستاري لم يذكر له تتلمذاً على أبيه، ثانيهما: لا يمكن له أن يكون قد لازمه ملازمةً يستفيد بها منه بحكم صغر سنه، فأبوه من طبقة أشياخ أشياخه؛ إذ تتلمذ عليه إسماعيل بن صالح الموستاري، وهو من شيوخ مصطفى الموستاري[2].

وأما أشياخ مصطفى الموستاري في بلدته موستار؛ فيحدثنا عنهم إبراهيم الموستاري في معرض ترجمته لشيخه مصطفى إذ يقول: "وقرأ على علماء بلدنا، منهم العالم الكامل الشيخ أحمد الشهير بأوبياج زاده؛ نور الله مرقده وزاده، والفاضل المفتي –جزاه الله تعالى بلطفه الخفي–، والمولى العالم والدي الشيخ الحاج إسماعيل بن صالح –جزاه الله تعالى بالجزاء الصالح–، والمولى الفاضل إسماعيل القاضي رحمه الله"[3].

أما شيوخه في إستانبول، فقد تتلمذ مصطفى الموستاري على أشهر علماء إستانبول في ذلك العصر منهم:

1. قره بكر.
2. عرب زادة.
3. المولى صالح.

---

[1]– مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري ق1 .

[2]– المصدر نفسه ق1 .

[3]– المصدر نفسه ق1 .

ولقد كان العلماء في إستانبول يحّبونه حّباً جّمّاً ويهتمون به اهتماماً بالغاً؛ يقول إبراهيم الموستاري نقلاً عن شيخه مصطفى: وقد وجد عندهم حسن القبول وغاية الإكرام حتى افتخروا به وبتدريسه، وكان هو أيضاً يبالغ في مدحهم وبيان فضائلهم وتذكرهم بالخير سيما في مجالس العلم والتقرير"[1].

تلاميذه:

لمصطفى الموستاري العديد من التلاميذ سواء تلاميذه في إستانبول، أو في موستار ولعل من أبرزهم في إستانبول عبدالله بن عبدالرحمن باشا الذي سّمى الموستاري شرحه على الأنموذج تيمّناً باسمه "الفوائد العبدية".

ومن أبرز تلاميذه في موستار إبراهيم بن إسماعيل الموستاري صاحب الترجمة الموسومة بـ"مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري".

هذان هما أبرز تلاميذه الذين تتلمذوا عليه، ولا شك أن لمصطفى الموستاري تلاميذ كثراً، وكيف لا والرجل قد امتهن التدريس وتصدى له في إستانبول، وفي بلدته موستار، كما تصدى للفتوى ونشر العلم بين الناس خاصتهم وعامتهم.

---

[1]– مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري ق2.

صفاته:

ذكر لنا إبراهيم الموستاري في رسالته عن مناقب شيخه مصطفى الموستاري العديد من صفاته الخَلْقية والخُلُقية التي نستطيع من خلالها أن نرسم ملامحَ واضحةً لشخصية مصطفى الموستاري، قال إبراهيم الموستاري: "كان –قدّس سرّه– معتدل القامة، وسط اللحية، ذا سكون ووقار"[1] ولقد كان جريئاً لا يخشى في الله لومة لائم فقد وصفه بقوله: "وكان قوّالاً بالحق"[2] كما أنه كان طيب المعشر؛ فلقد كان "ذا صحبة لطيفة، ومصاحبة لذيذة، ولطائف عزيزة، لو دخل عليه أحد محزوناً لخرج من مجلسه الشريف مسروراً"[3] ، وعلاوة على ذلك كان ذا خلق رفيع؛ قال عنه إبراهيم الموستاري: "صاحب أخلاق حميدة، وخصال كريمة"[4]، ثم إنه كان متواضعاً بالرغم من علو مكانته العلمية والاجتماعية "كان يمشي إلى المدرسة راجلاً، والطلبة خلفه، وكان يتأذى بمشيهم خلفه لئلا يحصل العجب في نفسه، وذلك غاية التواضع"[5]وقال عنه أيضاً : "ومن حسن صفاته أنه كان لا يرضى أن يذكر أحد في مجلسه بالسوء، ويقول: لو كان لأحد ألف صفة ذميمة، وصفة حميدة، اذكره بها ولا تذكر غيرها"كما أنه كان سمحاً متسامحاً "ولو أساء إليه أحد جازاه بالإحسان، وكان يقول –داعياً إلى الله تعالى– : وفقني الله إلى الإحسان إلى من أساء إلي"[6].

---

[1]– مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري ق4.

[2]– المصدر نفسه ق4.

[3]– المصدر نفسه ق4.

[4]– المصدر نفسه ق1.

[5]– المصدر نفسه ق3.

[6]– المصدر نفسه ق4.

هذه الصفات الحسنة، وهذه الأخلاق العالية التي كان الموستاري يتصف بها –علاوة على ماكان عليه من علم واسع– هي التي جعلت منه معلماً من أكبر معلمي زمانه، ومربياً لأجيال لم تنسَ فضله عليها.

مذهبه:

لقد كان الموستاري حنفيَّ المذهب، وجاء ذلك واضحاً في ترجمته في الجوهر الأسنى؛ قال الخانجي في ترجمته للشيخ مصطفى الموستاري: "الحنفّي الموستاري"[1]، ولقد كان مذهب أبي حنيفة هو الغالب على تلك البلاد، وكان الموستاري على المذهب الشائع بين أهل موستار والبلقان في الفقه والاعتقاد؛ قال الخانجي: "أما مذهبهم فكلهم على مذهب أبي حنيفة في الفروع، لا يوجد فيهم من انتسب إلى مذهب غيره، وأما مذهبهم في الأصول فمذهب أبي منصور الماتريدي"[2].

أّما بالنسبة لمذهبه النحوي؛ فقد كان الموستاري بصرياً إذكان مؤيداً للبصريين في السواد الأعظم من المسائل التي يتعرض لها، ويقول فيها بقولهم، وكان يطلق على البصريين اسم الجمهور، وكان ذلك واضحاً حتى من خلال المصادر الأساسية التي اختارها لشرحه؛ أعني كتاب المفصل واللباب، فقد كانا لمؤلفين بصريين؛ إذ كان الموستاري ينقل أقوال الزمخشري في الانتصار للبصريين، وهذا يعدّإقراراً ضمنياً بكلامه .

إلا أن الموستاري كان ذا شخصية مستقلة تنعتق من ربقة التقليد؛ إذا بدا له صواب رأي المخالف، فلم يمنعه التمذهب من العدول إلى الرأي الذي يستحسنه، كما في حديثه في باب المستثنى عن العامل في نصب المستثنى حيث قال: "المختار عندي ما ذهب إليه المبرد والزجاج

---

[1]– الجوهر الأسنى ص182.

[2]– المصدر نفسه ص20.

لأنـه مطـرد فـي جميـع المواقـع بـلا تكلـف فـي المعنـى بخـلاف مـا ذهـب إليـه البصـريون"[1]. فنجده قد خالف جمهور البصريين مرجحاً مذهب بعض البصريين المخالفين لكلام جمهور المدرسة البصرية.

مؤلفاته:

ترك لنا الموستاري تركـةً نفيسـةً من المصـنفات التـي أمهرها خلاصـة معرفتـه، وكـان الموسـتاري مكثراً من التصانيف؛ قال الخانجي: وله تآليف جميلة كثيرة، وهذه أسماء ما وقفنا منها على اسمه[2]:

1. مفتاح الحصول حاشية على مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول إلى علم الأصول، للملا خسرو كتبها في حين طلبه، فأعجب بها فحول أهل العلم في زمانه.
2. الفوائد العبدية شرح أنموذج الزمخشري في النحو، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
3. بدر المعالي شرح بدء الأمالي في العقائد.
4. حاشية على شرح العصام على الرسالة العضدية في الوضع.
5. شرح على الرسالة السمرقندية، في آداب البحث والمناظرة.
6. شرح على شرح الرسالة السمرقندية للفاضل مسعود الرومي.
7. شرح على حواشي شرح الرسالة السمرقندية.
8. شرح على حواشي شرح مسعود الرومي على السمرقندية.
9. خلاصة الآداب، في آداب البحث والمناظرة.

1- الفوائد العبدية ص125.

2- انظر: الجوهر الأسنى ص180.

10.شرح مختصر على خلاصة الآداب.

11.شرح مطول على خلاصة الآداب.

12.شرح على الرسالة الحنفية في آداب البحث والمناظرة.

13.حاشية على الرسالة الحنفية في آداب البحث والمناظرة.

14.حاشية على شرح الهروي على المختصر في المنطق والمعاني.

15.شرح على ديباجة المختصر في المعاني.

16.الشرح الجديد على الشمسية.

17.شرح المغني في الأصول للجلال الخجندي.

18.شرح على المنتخب في الأصول للحسام الأخسيكتي.

19.رسالة في الفرائض تسّمى "لبّ الفرائض".

20.شرح لبّ الفرائض.

21.نفائس المجالس في الوعظ.

22.شرح على الشاهدية في اللغة الفارسية سماه "حلة المنظومة".

23.شرح تهذيب المنطق للسعد التفتازاني.

ولو جلنا بنظرنا في مصنفات الموستاري لوجدنا أن الرجل لم ينحصر علمه في فن واحد، بل هو من للين أخذوا من كل علم حظاً وافراً .

ب- الفوائد العبدية:

لعله من المهم جداً أن نتناول الموستاري من خلال شرحه على الأنموذج "الفوائد لعبدية"، إذ سنتناول شرحه بشيء من العرض والتحليل؛ حتى نتمكن من الوقوف على شخصية هذا الرجل العلمية، وقيمة كتابه "الفوائد العبدية".

منهج الفوائد العبدية:

لقد كان المنهج الذي سلكه الموستاري في شرحه منهجاً مميّزاً يعتمد على استيعاب الشارح لدقائق المتن المشروح، ومن ثم يقوم بمزجه بالشرح، وهي طريقة تشبه طريقة أصحاب الحواشي؛ إذ تقوم هذه الطريقة على تفكيك الشارح لنص المتن المشروح، ثم يقوم بإعادة تركيبه ومزجه بشرحه الذي لا تكاد تفرق بينه وبين نص المتن؛ فيكونان نسيجاً واحدًا لا ينفك، ويشكلان بذلك مادة علمية متماسكة الأجزاء.

أمّا بالنسبة لتوزيع المادة العلمية، فقد تقّيد الموستاري بالمادة العلمية في متن الأنموذج، فكان يتصدى لكل باب بالشرح، فجاء ترتيب الشرح موافقاً لترتيب المادة العلمية –من أبواب نحوية أو صرفية- في متن الأنموذج.

لقد كن الموستاري شخصية علمية موسوعية، وظهر ذلك جلياً في شرحه؛ فكان يأتي بالفوائد في شرحه من مصادر كثيرة تعدت كتب النحو والبلاغة والمعاجم إلى كتب الفقه والتفسير، وكانت هذه سمة بارزة في منهجه في هذا الشرح الذي يشكّل انعكاساً لشخصية الموستاري.

مصادر الفوائد العبدية:

لقد نص الموستاري في مقدمة شرحه للأنموذج على مصادره بشكل مباشر وواضح إذ قال: "وأضفت إليه فوائد خلا عنها الكتاب استصفيتها من "المفصل" و"اللباب" "[1].

ولعل الموستاري قد نص في مقدمته على هذين المصدرين لأنه عدّهما مصادر أساسية في الشرح، والحق أنهما كذلك؛ فقد أكثر الموستاري من النقل عن هذين الكتابين، بل إنه تجاوز هاذين الكتابين إلى شروحهما؛ فنقل لنا نصوصاً من شروح المفصل كشرح الإسفندري "المقتبس"، كما أنه قد نقل من شروح أخرى للمفصل، أما بالنسبة لشروح "اللباب" فقد نقل الموستاري لنا نصوصاً من شرحي اللباب: شرح اللباب للفالي، و"العباب" في شرح اللباب لنقرة كار .

ولم يكتفِ الموستاري بالنقل من شروح اللُّباب" و"المفصل"، بل كان يتصدى بالشرح لبعض النصوص التي كان ينقلها عن هذين الكتابين؛ كما فعل في باب الكنايات إذ قال: " قال في "المفصّل": والخبرّية مضافةٌ إلى مميّزها عاملةٌ فيه عَمَلَ كلِّ مضافٍ في المضافِ إليه. فإذا وقعت بعدها "من"، وذلك كثير في استعمالهم منه قوله تعالى: ﴿وكم من قرية﴾ [الأعراف: 4]، و﴿كم من ملك﴾[النجم: 26] كانت منّونة في التقدير كقولك: كثيرٌ من القرى، ومن الملائكة، وهي عند بعضهم منّونة أبداً، والمجرور بعدها بإضمار "من". يعني لما كانت كلمة "كم" منّونة لا يمكن تقدير الإضافة، فلذلك كان انجرار ما بعدها بإضمارِ "من" لا بالإضافة. وقيل: هذه المسألة تدل على انتصاب المميّز في كم الاستفهامية لتمام الاسم بالتنوين[2] .

---

[1]- الفوائد العبديه ص66.

[2]- المصدرنفسه ص163.

وفي باب الحروف المشبهة بالفعل؛ إذ قال: " قال في "اللباب": "وتفتح في مظانّ المفردات، أو ما يجري مجراها، وإن كان مما يستعمل فيه الجملة جوازاً، أو لزوماً"، يعني تفتح حيث كان موضع المفرد، أو ما يجري مجرى المفرد نحو: ظننت أنّ زيداً قائم؛ لأنّه لما نصبهما نزّلهما منزلة المفرد، أي: تفتح في موضع المفرد، وإن كان مما يستعمل فيه الجملة لفظاً، إمّا جوازاً نحو: عجبتُ من وقت أنّ زيداً خرج، فإنّه موقع المفرد؛ لأنّه مضاف إليه، أي: من وقت خروجه، وإن كان يجوز أن يستعمل فيه الجملة أيضاً، فيقال: عجبتُ من وقت خرج زيد؛ لأنّ ظرف الزمان قد يضاف إلى الجملة، أو لزوماً نحو: اجلس حيث أنّ زيداً جالس؛ فإنه موضع المفرد؛ لأنّه مضافٌ إليه أيضاً، لكن وجب استعمال الجملة فيه؛ لأنّ "حيث" لا يضاف إلاّ إلى الجملة لفظاً، فالحاصل أنّه إنّما تفتح؛ لأنّ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً، وإن وقع في الاستعمال الجملة، إمّا جوازاً، أو وجوباً "[1].

فإذا اعتبرنا "المفصل" و"اللباب" مصادر أساسية في "الفوائد العبدية"؛ فلعله من الصواب أن نطلق على ما سواهما مصادر ثانوية، وقد أكثر الموستاري من النقل عن الكثير والكثير من كتب النحو من متون وشروح وحواشي، فجاء شرحه مشحوناً بالنقول التي أسهمت في إثراء مادة كتابه العلمية.

ونجد أن الموستاري حينما كان ينقل عن هذه المصادر الثانوية ينص على اسم الكتاب وصاحبه في مواضع، أو ينص على اسم المؤلف دون ذكر اسم الكتاب في مواضع أخرى، أو ينص على اسم الكتاب فقط.

وفي مواضع أخرى كان الموستاري ينقل دون أن ينص على مصدر النقل .

---

[1]- الفوائد العبدية ص263-264 .

ولعله يجدر بنا ونحن نتحدث عن مصادر الموستاري في شرحه أن نشير إلى مصدر نقل منه، وجعله نصب عينيه وهو يكتب الشرح، من دون أن يشير له لا من قريب ولا من بعيد، ألا وهو شرح الأنموذج للأردبيلي، وهو شرح مشهور من قبل زمن الموستاري، وفي زمن الموستاري، ومن بعد زمن الموستاري، ولا أدري ما الذي حدا بالموستاري أن يعرض عن ذكره، مثلما صنع الموستاري في شرح جمع التكسير إذ قال: "وهذا الكلاُم تكرار، إذ قد علم التسويةُ في المذكّر في أول الكتاب، وفي المؤنث قُبَيْلَ هذا" ثم أردف بعبارة: " كذا قيل"[1]، وهذا الكلام للأردبيلي في شرحه على الأنموذج[2]، فلم يعزه إليه واكتفى بلفظ "قيل" فبناه للمجهول.

بل لقد حذا الموستاري حذو الأردبيلي في شرحه؛ فلقد وضع الأردبيلي في نهاية شرحه تنبيهاً ذكر فيه بعض الحروف التي لم يتعرض لها الزمخشري في الأنموذج[3]، ثم تصدى لها بالشرح؛ فشرح لنا التنوين، وشين الوقف وسينه، وحروف الإنكار، وحروف التذكر، وصنع الموستاري مثل صنيع الأردبيلي؛ فشرح التنوين، وشين الوقف وسينه فقط، ولم يتعرض لحروف الإنكار والتذكر بالذكر.

وأغلب الظن أنه فعل ذلك اعتماداً منه على شهرة شرح الأردبيلي، وأنه لا يخفى على صغار طلبة العلم ناهيك عن العلماء والنقاد المحققين.

---

[1]- الفوائد العبدية ص168.

[2]- انظر: الأردبيلي، محمد بن عبدالغني (ب ت). شرح الأنموذج في النحو. تحقيق: د. حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة: مكتبة الآداب. ص98.

[3]- انظر: المصدر نفسه ص212.

الشواهد في الفوائد العبدية:

لقد كانت "الفوائد العبدية" مليئة بالشواهد النحوية، وتنوعت هذهالشواهد تنوعاً مثرياً، وهذا دليل على إحساس الموستاري بأهمية الشاهد في التقعيد وتقريب المسائل النحوية.

القرآن وقراءاته:

لقد كان للقرآن في شواهد الموستاري النصيب الأكبر، فلا تكاد تجد مسالة نحوية تمر معك في الشرح من دون أن يستشهد لها بآية، وهذا ديدنه وديدن الشراح الذين يميلون إلى بسط القول والتوضيح في شروحهم.

كما أنه اعتنى بالقراءات القرآنية عناية بالغة؛ فأكثر من الاستشهاد بها على المسائل التي تعرض لها أثناء شرحه، ويتضح للقارئ من خلال الشرح أن الموستاري كان مهتماً بعلم القراءات، ومدركاً لأهميتها في الدرس النحوي، بل إنه كان ينتصر لها، ويحاجج عنها؛ كما في شرحه لباب العطف بالحروف إذ قال: " وأجاز الكوفيون، ويونس، والأخفش حالة السعة والاختيار مستدلين بقوله عزّ وجلّ: ﴿تساءلون به والأرحام﴾ بجر الأرحام في قراءة حمزة، وقال المصنف في المفصل وصاحب اللباب في اللباب: وقراءة حمزة ليس بتلك القوية....وهذا ليس بشيء؛ لأن تواتر القراءات السبع متفق عليه، فلا وجه لمنعه"[1].

الحديث:

كان الموستاري مؤيداً للاحتجاج بالأحاديث النبوية كما هو واضح في شرحه للأنموذج؛ إذ استشهد بالأحاديث النبوية، والحديث حجة عنده في تقرير القواعد، وهو بذلك يسير على جادة

---

[1]– الفوائد العبدية ص149 .

النحاة الذين لا يرون من بأس في الاستشهاد بالحديث على استنباط القاعدة النحوية، وهي مدرسة معروفة حمل رايتها ابن مالك الأندلسي، وتبعه في ذلك ابن هشام الأنصاري.

الشعر:

أجمع جميع النحاة على الاحتجاج بالشعر على الرغم من اختلافهم على الضوابط التي تحدد قبول الشاهد من عدمه، وكان البصريون أكثر تشدداً من الكوفيين في قبول الشاهد الشعري، والموستاري يتبع البصريين فيما ذهبوا إليه في هذا المذهب؛ فقال في كلامه عن تأكيد النكرات بـ"كل" و"أجمع" :

"(ولا تؤكّد النكرات) بغير الصريح عند البصريين، إذْ لـم يوجَدْ في كلام الفصحاء التأكيدُ بغير الصريح في غيرِ المعرفة، وأجاز الكوفيون ذلك فيما كان محدوداً، متمسكين بقوله: [الرجز]

قد صَرَّت البكرة يوماً أجمعاً

ورُدَّ بأنّ البيت مجهول قائله، لا يعلم أنّه من الفصحاء، بعد التسليم هو شاذّ نادر لعدم اطّراده"[1].

ولقد أورد الموستاري بعضاً من الأبيات الشعرية لشعراء متأخرين لايحتج بشعرهم؛ فقال في حديثه عن حكم الممثل به إن كان كناية: " أمّا ما يكون كنايةً عن موزونه فله حُكُم الممثل به، أي: حكُم موزونِه كما تقول: هو الفاعل. أي: الزاني؛ فلفظُ الفاعلِ ليس موضوعاً لجنس ما يوزن به، بل هو كنايةٌ عن لفظ الزاني معّيناً، وإنما كّنى عنه استهجاناً، وقولُ المتنبي في مرثية أختِ سيف الدولة المسّماة بخولة: [البسيط]

كأنَّ فَعْلة لم تملأ مواكبها ديارَ بكر ولم تخلع ولم تَهَبِ

---

[1]- الفوائد العبدية ص141 .

ولم يصرّح بلفظِها استعظاماً لها لكونها ملكة، بل كنّى بفَعْلة، فلَفْظَة "فَعْلة" حكمها حكم موزونها، وموزونُها ممتنعٌ من الصرف للعلمية والتأنيث، فكذا فَعْلة"[1].

وأعتقد أنه أورد بيت المتنبي من باب التمثيل، وليس من باب الاحتجاج بشعره، وهذه طريقة معروفة درج عليها كثير من النحاة في كتبهم؛ فنجدهم يوردون الأبيات لشعراء –لا يحتجون هم أنفسهم بشعرهم– وإنما يوردونها من باب التمثيل فقط.

النثر:

استشهد الموستاري بالنثر الذي ورد عن العرب، وطعّم كتابه بعدد قليل من الأمثال والأقوال التي وردت عن العرب، ومن البديهي أن يكون مذهبه في الاستشهاد بالنثر في تقعيد المسائل النحوية مشابهاً لمذهبه في الشعر؛ فهما يخضعان للمعايير نفسها في القبول والرد.

---

[1]– الفوائد العبدية ص171 .

المسائل الخلافية في الفوائد العبدية:

لقد أكثر الموستاري في شرحه للأنموذج من التعرض للمسائل الخلافية؛ فقلما تجد مسألة من المسائل التي ذكرها دون أن يسوق ما ورد فيها من آراء للبصريين والكوفيين ولغيرهم من العلماء الذين تأخّروا عن عصر هاتين المدرستين، ولكن الموستاري لم يلتزم بطريقة واحدة في ذكره لمسائل الخلاف؛ فبينما نجده في السواد الأعظم من المسائل التي يعرض لها يبدي رأيه، ويرجح قولاً على قول، وهو ميّال إلى البصريين في جُل المسائل، وبذلك حكمنا عليه بالبصريَّة في مذهبه، ولكنه يخالف البصريين إذا بدا له صواب رأي المخالف؛ فيعدل عن رأيهم إليه، وهذا شأن من بلغوا مرتبة الاجتهاد في العلوم، ولقد خالف البصريين في مواضع منها في حديثه في باب المستثنى عن العامل في نصب المستثنى حيث قال: "المختار عندي ما ذهب إليه المبرد والزجاج لأنه مطرد في جميع المواقع بلا تكلف في المعنى بخلاف ماذهب إليه البصريون"[1]. كما في شرحه لباب العطف بالحروف حيث قال: " وأجاز الكوفيون، ويونس، والأخفش حالة السعة والاختيار مستدلين بقوله عز وجل: (تساءلون به والأرحام) بجرّ الأرحام في قراءة حمزة، وقال المصنف في المفصل وصاحب اللباب في اللباب: وقراءة حمزة "والأرحام" بالجرّ ليس بتلك القوية .... وقيل: إنّ حمزة كوفي، فالظاهر أنه جوّز ذلك بناء على مذهبه، وهذا ليس بشيء؛ لأن تواتر القراءات السبع متفق عليه، فلا وجه لمنعه"[2].

---

[1]- الفوائد العبدية ص125 .

[2]- المصدر نفسه ص149 .

وقد يؤيد الموستاري مذهب الكوفين تأييداً ضمنياً ؛ أي أنه ينقل رأياً –من كلام أحد النحاة– يرجح فيه مذهبهم النحوي؛ كما في حديثه عن حرف التعليل حيث ساق كلام الزمخشري في المفصل نصرةً لمذهب الكوفيين: "قصدت فلاناً ، فتقول له: كيمه؟ فيقول: كي يحسنَ إلّي، وكيمه مثل فيمه، وعّمه، ولمه، دخل حرف الجّر على ما الاستفهامية محذوفاً ألفها، ولحقت هاء السكت. واختلف في إعرابها، فهي عند البصريّين مجرورة، وعند الكوفّيين منصوبة بفعل مضمر، كأّنك قلت: كي تفعل ماذا، وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب"[1].

وتارةً نجده يورد المسألة، ويسوق ما فيها من أقوال مختلفة، ثم لا يرجح قولاً على قول كما في حديثه عن قيام حروف الجر مقام بعض حيث قال: " وينبغي أن يعلم أنّ حروف الجّر، إّنما يقام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين، والبصرّيون لا يجّوزونه على الإطلاق"[2]. هكذا دون أن نعلم رأيه في المسألة.

ولعل الموستاري لم يذكر رأيه في بعض مسائل الخلاف اعتماداً منه على معرفة من يقرأ الشرح أنه بصري؛ حتى لو خالف البصريين في بعض ما ذهبوا إليه فإنّ ذلك لا يخرجه من أبواب المدرسة البصرية، وأعتقد أنه حينما يسوق الأقوال المختلفة في المسألة الواحدة من دون أن يرجح؛ فإنما ساق هذه الأقوال من باب إثراء شرحه، وتثقيف القارئ بمسائل الخلاف.

---

[1]– الفوائد العبدية ص297 .

[2]– المصدر نفسه ص253 .

موازنة بين الفوائد العبدية وشرح الأردبيلي:

كي نتعرف على قيمة "الفوائد العبدية" لا بد لنا من أن نقارنه بشرح من شروح الأنموذج؛ حتى يتسنى لنا إدراك قيمة هذا الشرح بصورة جلية لا تشوبها شائبة، وأشهر شروح الأنموذج هو شرح الإمام محمد بن عبدالغني الأردبيلي ت647 هـ، ونال هذا الشرح شهرة واسعة يستحقها بين أوساط المتعلمين، ولذلك وقع الاختيار على هذا الشرح كي نوازنه بشرح الموستاري للأنموذج "الفوائد العبدية".

لو وضعنا شرحي الموستاري والأردبيلي لأنموذج الزمخشري على كفتي الميزان؛ لوجدنا بينهم تشابهاً من وجه واختلافاً من وجوه أخرى.

فمن ناحية الشكل اعتمد الأردبيلي على الطريقة المعتادة في الشروح، وهي الطريقة الموضوعية في شرح المتون؛التي يسرد فيها الشارح شيئاً من المتن ثم يأتي على شرحه، وهكذا.

أمّا الموستاري فقد اعتمد على طريقة الشرح الممزوج، وهي طريقة تشبه طريقة أصحاب الحواشي؛ حيث تقوم هذه الطريقة على تفكيك الشارح لنص المتن المشروح، ثم يقوم بإعادة تركيبه ومزجه بشرحه الذي لا تكاد تفرق بينه وبين نص المتن؛ فيكونان نسيجاً واحًدا لا ينفك، ويشكلان بذلك مادة علمية متماسكة الأجزاء.

هذا بالنسبة للشكل، أمّا فيما يخص مضمون المادة العلمية الي احتواها كلا الشرحين –فكما ذكرنا في مصادر الموستاري في شرحه على الأنموذج– فإنّ الموستاري قد استفاد من شرح الأردبيلي على الأنموذج، والغريب أنه لم يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد، ولكن الحق الذي لا مرية فيه أن الموستاري –بالرغم من هذا–قد أضاف على شرحه للأنموذج مادةً علميةً هو أبو عذرتها لم يتطرق إليها لا الأردبيلي ولا أحد من شرّاح الأنموذج.

ولو قارنّا بين مصادر الشرحين والإحالات التي استمد الشارحان منها مادة كتابيهما؛ لوجدنا أن الموستاري يتفّوق على الأردبيلي تفّوقاً واضحاً، فقد أكثر الموستاري من النقول والإحالات في شرحه، وهي طريقة يحاول فيها الموستاري تثقيف قارئ ودارس كتابه وربط محتواه العلمي بأّمات الكتب في هذا العلم، بل لقد تجاوز الموستاري الإحالة إلى كتب النحو إلى الإحالة إلى كتب اللغة والفقه والتفسير وغيرها من العلوم، وبذلك يعدّ شرحهشرحاً ثرياً موسوعياً، وهذا لا نجده في شرح الأردبيلي –على نفاسته–، وبذلك فالمادة العلمية في شرح الموستاري أكثر غزارة منها عند الأردبيلي .

أّما بالنسبة لما احتواه الشرحان من شواهد نحوية؛ فلا مقارنة بين شرح الموستاري الذي جاء مكتظاً بالشواهد النحوية على اختلافها، وبين شرح الأردبيلي الذي لم يكن الشاهد فيه موازياً لما جاء في شرح الموستاري من شواهد نحوية بأي حال من الأحوال .

ولقد سجل الموستاري تفّوقاً ملحوظاً على الأردبيلي قي عنايته بالاستشهاد بالقرآن، ولاسيما استشهاده بالقراءات القرآنية، وما ذلك إلا إيماناً منه بأهمية القرآن وقراءاته في إثراء الدرس النحوي.

أّما فيما يخص الاستشهاد بالأحاديث النبوية، فإنك لا تكاد تجده في شرح الأردبيلي إلا في موضع فرضه عليه متن الأنموذج في باب لولا ولوما حيث جاء في المتن : (لولا علي لهلك عمر)، فتكلم الأردبيلي عن قصة هذا الأثر [1]، ولا تكاد تجد للأحاديث أثراً في غير هذا الموضع، بينما استشهد الموستاري في شرحه بالعديد من الأحاديث، ولقد كانت الأحاديث النبوية حاضرة في شرحه بشكل ملموس .

وأّما بالنسبة للاستشهاد بما جاء عن العرب من شعر؛ فلا توجد بين الشرحين مقارنة تذكر، ولك أن تتخيل أن الأردبيلي لم يستشهد في شرحه على الأنموذج إلا بخمسة أبيات من الشعر، بينما

---

[1]– انظر: شرح الأنموذج في النحو ص200 .

استشهد الموستاري بأكثر من عشرة أضعاف هذا العدد؛ إذ بلغت الشواهد النحوية في "الفوائد العبدية"ما يقارب السبعين بيتاً من الشعر.

وأمّا بالنسبة للشواهد النثرية؛ فإن كانت قد جاءت قليلة العدد عند الموستاري؛ فهي عند الأردبيلي –من باب أولى– قليلة أيضاً .

وهذا جانب آخر –أعني جانب الاستشهاد بالشواهد النحوية– تفوّق فيه الموستاري على الأردبيلي .

ولو جئنا إلى ذكر مسائل الخلاف وأقوال العلماء وآرائهم؛ لوجدنا أن الأردبيلي لم يغفل ذكر الأقوال ومسائل الخلاف، ولكن العناية بها لم تكن من أولويات الأردبيلي في شرحه على الأنموذج، لذلك جاءت قليلة جداً مقارنةً بما بلغه الموستاري من اهتمام واضح بأقوال العلماء ومسائل الخلاف، إذ أولى هذا الجانبعنايةً بالغةً، فلا يكاد يمر بمسألة من المسائل إلا وساق الأقوال فيها، وهو بذلك قد أتاح لقارئ "الفوائد العبدية"مادةً علميةً زاخرةً.

ومن ناحية أخرى نجد أن الموستاري تجاوز شرح متن الأنموذج في الفوائد العبدية، فكان ينقل نصوصاً من كتابي "المفصل" و"اللباب" بما يخدم المتن ويشرحه، ثم يستطرد ويخرج من شرح متن الأنموذج إلى شرح ما يحتاج شرحاً من كتاب المفصل أو من كتاب اللباب، ومن ذلك شرحه لعبارة الزمخشري في المفصل في باب الكنايات في حديثه عن "كم" الخبرية حيث قال: "قال في "المفصّل": والخبريّة مضافةٌ إلى مميّزها عاملةٌ فيه عَمَلَ كلِّ مضافٍ في المضافِ إليه فإذا وقعت بعدها "من"، وذلك كثير في استعمالهم منه قوله تعالى: ﴿وكم من قرية﴾ [الأعراف: 4]، و﴿كم من مَلَكٍ﴾[النجم: 26] كانت منّونة في التقدير كقولك: كثيرٌ من القرى، ومن الملائكة، وهي عند بعضهم منّونة أبداً، والمجرور بعدها بإضمار "من" يعني لما كانت كلمة "كم" منّونة لا يمكن تقدير

الإضافة، فلذلك كان انجرار ما بعدها بإضمارِ "من" لا بالإضافة. وقيل: هذه المسألة تدل على انتصاب المميّز في كم الاستفهامية لتمام الاسم بالتنوين"[1].

ومن ذلك أيضاً شرحه لعبارة الإسفرائيني في اللباب عن فتح همزة "أنّ" حيث قال: "قال في "اللباب": وتفتح في مظانّ المفردات، أو ما يجري مجراها، وإن كان مما يستعمل فيه الجملة جوازاً، أو لزوماً، يعني تفتح حيث كان موضع المفرد، أو ما يجري مجرى المفرد نحو: ظننت أنّ زيداً قائم؛ لأنّه لما نصبهما نزّلهما منزلة المفرد، أي: تفتح في موضع المفرد، وإن كان مما يستعمل فيه الجملة لفظاً، إمّا جوازاً نحو: عجبتُ من وقت أنّ زيداً خرج، فإنّه موقع المفرد؛ لأنّه مضاف إليه، أي: من وقت خروجه"[2]

فسجل بذلك اسمه في قائمة شرَّاح المفصل واللباب، ولو بشكل جزئي، وهذا ما لا تجده عند الأردبيلي الذي لم يكن من سمات شرحه الاستطراد، بل كان ملتزماً بمتن الأنموذج إلى حد كبير.

وتعدّ القيمة التوثيقية لمتن الأنموذج من أهم المميزات التي احتواها كتاب الفوائد العبدية لمصطفى الموستاري، فلقد كان مهتماً بتوثيق نص متن الأنموذج؛ لأنه اعتمد على العديد من النسخ في شرحه كما هو واضح وهو يتكلم عن شروط الاسم المرخم: "ويشترط أن يكون غير مستغاث، لأنّ تطويل الصوت فيه مطلوب، والحذف ينافيه، ولم يتعرض المصنف لذكره لاشتهاره فيما بينهم، وما وقع في بعض النسخ: "ولا مُستغاث " فكأنه من تصرّف الناسخين"[3].

وكذلك قوله في باب الاسم المصغر: "(المُصغّر: ما ضُمّ أولُه، وفُتِحَ ثانيه، ولحِقه ياء ثالثة ساكنة)، وهذا التعريف إنما هو للاسم المتمكن، وإنّما ضمّ أوله، لأنّه فرع المكبّر، وإنّما فتح ثانيه،

1- الفوائد العبدية ص163 .

2- المصدر نفسه ص263 .

3- المصدر نفسه ص112 .

لأنه ربما لا يحصل الفرق بين المكّبر والمصغّر بضم الأول، وإنما زيدت الياء، لأنّه قد لا يحصل الفرق أيضاً دونها، كما في صُرَد بضم الصاد وفتح الراء للطائر، واختصت الزيادة بالياء من حروف اللين لكونها أخفّ من الواو.

والألفُ، وإن كانت أخفّ من الياء، إلا أنها تُزادُ في الجمع المكّسر، وإنما كانت ساكنة لئلا تنقلب ألفاً؛ ليدلّ بصيغته على تقليل مفهومه بنوع، وهذا ليس من تمام التعريف، بل هو تنبيه على فائدة الضّم والفتح، واللحوق يدل على ما ذكرنا أنّه لم يذكره في "المفصّل"، ولم يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب، وكذا قوله: (ويكسر ما بعد الياء إن كان ذلك الاسم الذي يراد تصغيره على أربعة أحرف)، لم يوجد في بعض نسخ الكتاب"[1].

وهذه القيمة التوثيقية لمتن الأنموذج التي -كانت سمةً بارزةً في الفوائد العبدية- افتقر إليها شرح الأردبيلي.

والنتيجة التي يخلص إليها الباحث من هذه الموازنة أن شرح الموستاري يغني القارئ عن شرح الأردبيلي؛ لما يحتوي عليه هذا الشرح من مادة علمية غزيرة، بينما شرح الأردبيلي -على نفاسته- لا يغني القارئ بحال من الأحوال من النظر في شرح الموستاري.

---

[1]- الفوائد العبدية ص183 .

قيمة الفوائد العبدية:

من المهم جداً أن ندير الحديث حول قيمة "الفوائد العبدية" شرح الأنموذج للموستاري حتى يتسنى لنا أن ننزله منزلته التي يستحقها بين كتب النحو.

استمد كتاب "الفوائد العبدية" شرح الأنموذج قيمته من جهات:

الجهة الأولى: هي كونه شرحاً لكتاب الانموذج في النحو للزمخشري، وكتاب الأنموذج متن نحوي غنّي عن التعريف ساهم اسم مؤلفه في انتشار ذكره، وكيف لا والكتاب لعالم من علماء العربية الذين تركوا بصماتهم الواضحة إلى يوم الناس هذا ؟

ثم إن الأنموذج كتاب مختصر قام الزمخشري باختصاره من كتابه العظيم "المفصل" الذي يعدّ عند بعض الدارسين ثاني أهم كتب النحو العربي بعد كتاب سيبويه[1]؛ إذاً فالأنموذج قد استمد قيمته من كتاب المفصل الذي اخْتُصِرَ منه، ومن الزمخشري نفسه لشهرته البالغة، وبالتبعية فقد أثرت هذه العوامل السالفة الذكر في ترسيخ القيمة المعنوية لكتاب "الفوائد العبدية".

ومن جهة ثانية: استمد كتاب الفوائد العبدية قيمته من اسم مؤلفه مصطفى بن يوسف الموستاري الذي يُعَدُّ اسمُهُ من أبرز الأسماء التي لمعت في سماء بلاد البلقان عامةً والهرسك –التي تولى فيها منصب المفتي– خاصةً، فمن الطبيعي أن يهتم الدارسون باقتناء هذا الشرح لشهرة صاحبه.

ومن جهة ثالثة: حتى لو غضضنا الطرف عن العوامل السالفة الذكر؛ فإن المطلّع على كتاب الفوائد العبدية لمصطفى بن يوسف الموستاري يدرك قيمة هذا الشرح لذاته؛ لما تميز به من مميزات، فهو شرح زاخر استمد الشارح مادته العلمية من عدد كبير من المصادر التي ساهمت في إنجاز مكوناته بشكل منسجم.

---

[1]- انظر: الزمخشري وجهوده في النحو ص69.

كما أن الفوائد العبدية غنّي بالشواهد التي أعطت الكتاب زخماً علمياً، فضلاً عن عنايته بالمسائل الخلافية وسرد أقوال العلماء وآرائهم، فشكّل بذلك مادةً غنيةً لتثقيف الدارسين وتهيئتهم لما بعد مرحلة الأنموذج، وهي النظر في أُمات الكتب والمطولات.

فضلاً عن القيمة التوثيقية لمتن الأنموذج التي نجدها في الفوائد العبدية، إذ اعتمد الموستاري في شرحه على العديد من النسخ لمتن الأنموذج، واهتم برصد الفروق بينها ونقدها في كثير من الأحيان؛ مما أعطى الفوائد العبدية قيمة إضافية.

نخلص إلى أن ذلك كله ساهم في صناعة قيمة كتاب الفوائد العبدية، وجعلت منه محط اهتمام الدارسين.

الموستاري في الفوائد العبدية:

لو نظرنا إلى شخصية مصطفى بن يوسف الموستاري العلمية من خلال كتابه "الفوائد العبدية" شرح الأنموذج، لوجدنا أنه كان ذا شخصية مستقلة يستحسن ما يراه حسناً، ولو جاء به المخالف، ولا يمنعه من الاعتراض على أي رأي شهرة اسم صاحبه، أو علّو مرتبته العلمية، بل إننا نجد أن الموستاري يواجه الحجة بالحجة، فسجل لنا في الفوائد العبدية اعتراضات نفيسة على كبار العلماء، وهذه الاعتراضات تدل على عمق فهم، وسعة اطّلاع، واستقلال فكر، وحس نقدي.

ولقد كان الزمخشري أبرز النحاة الذين حاورهم الموستاري في "الفوائد العبدية"، لا سيما أنه صاحب المتن المشروح، ولقد أكثر الموستاري من النقل عنه، واتخذ من كتابه المفصل رافداً أساسياً للشرح، فنقل عنه ما يعضد شرحه للأنموذج ويتمم فائدته ويحرر عبارته، بل لقد تجاوز مصطفى الموستاري المفصل إلى النقل من شروحه، كما نقل لنا نقولاً من الكشاف للزمخشري وحواشيه، إذاً فمصطفى الموستاري مهتم بالزمخشري وكتبه وشروحها كما هو واضح.

ولقد كان مصطفى الموستاري في نقله عن الزمخشري في "المفصل" ذا شخصية متميزة؛ فتارةً نجده ينقل عن الزمخشري ما يشرح به عبارة المتن ويتمم به الفائدة كما نص هو على ذلك: "وأضفت إليه فوائد خلا عنها الكتاب، استصفيتها من المفصل"[1].

وتارةً نجده يزيد على ما ينقل من المفصل؛ فيتصدى له بالشرح والتوضيح كما في باب التأنيث: "قال في "المفصّل": يجمع هذه الأوجه أنّها تدخل للتأنيث، وشبه التأنيث، هذا ومعنى شبهها للتأنيث؛ كونها فروعاً للأصول فرعيّة التأنيث للتذكير"[2].

وتارةً نجده يناقش الزمخشري ويعترض عليه كما في باب الممنوع من الصرف: "(إلا ما كان على ثلاثة أحرف) لا مطلقاً، بل إذا كان (ساكن الأوسط كنوح ولوط فإن فيه مذهبين أحدهما الصرف لخفته و) الآخر (عدم الصرف لحصول السببين)، لو مَثّل بنحو: هند لكان أولى، وكأنه جعل العجمة كالتأنيث المعنوي "[3].

وكما في باب المنصوبات حين تكلم عن اسم "لا" النافية للجنس فقال: "(وأمّا المفرد)، يعني: ما ليس بمضاف ولا بمضارع له، (فمفتوح)، أي: مبنّي على الفتح. حقّ العبارة أن يقول: فمبنّي على ما ينصب به ليدخل فيه الفتحُ في الواحد، (نحو: لا غلاَم لك) والكسرُ في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو: لا مسطاتِ في الدّار، والياءُ المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو: لا مسلَمين ولا مسلِمين لك"[4].

---

[1]- الفوائد العبدية ص66.

[2]- المصدر نفسه ص179.

[3]- المصدر نفسه ص92.

[4]- المصدر نفسه ص127.

وكما في حديثه عن حروف التقريب حين قال: "(و) تكون (لتقليل المضارع) بمنزلة ربّما، يعني إذا دخل على المضارع تكون للتقليل (نحو: إنّ الكذوب قد يصدق) معناه أنّ صدقه قليل. وقوله: (فيها توقّع، وانتظار) معناه: أنّ "قد" إنما تدخل في خبر من يخبر المنتظر بخبره ويتوقعه، فإنّ قائل: قد قامت الصلاة، إنّما يخبر المنتظرين للصلاة المتوقعين إخباره بذلك، ولا يخفى أنّ الأنسب تقديمه على قوله: ولتقليل المضارع"[1].

وتارةً بعد تارةٍ نجد مصطفى الموستاري يذكر ما أورده العلماء على الزمخشري من اعتراضات، ثم ينبري لها بالرد والتفنيد كما في باب المجرورات حين تكلم عن أقسام الجر فقال: "والثاني: (مجرور بحرف الجرّ)، فإن قيل: كلامُ المصنِّفِ ههنا صريح في أنّ المجرور قسمان، وكلامُه في "المفصّل" صريحٌ في أنّ المجرور منحصرٌ في القسم الأول حيث قال عند ذكر المجرورات: لا يكونُ الاسمُ مجروراً إلا بالإضافة، فكيف التوفيق بين كلاَمْيه؟ بل كيف يصحّ كلامه في "المفصّل" فإنّنا نَعلُم قطعاً أنّ الحصر لا يصحّ.

قلت: الإضافةُ في اللغة: هي نسبة شيء إلى آخر، والإضافةُ بهذا المعنى يتناول المجرور بقسَمْيه، فالمجرور إذن لا يكون إلا بالإضافة، فصحّ الحصر"[2].

إذاً فمصطفى الموستاري لم يقف من الزمخشري موقفاً واحداً لا يتزحزح عنه، بل كان الرجل ذا شخصية علمية تنقاد للدليل والحجة والبرهان.

كما أنه اعترض –على غير الزمخشري– من أئمة أعلام النحاة؛ كما في اعتراضه على الرضي الإستراباذي في "باب العلم" إذ ساق كلام الرضي في شرحه على الكافية فقال: " قال المُحقّق الرضي: الكنية عند العرب يقصد بها التعظيم، والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح

---

[1]– الفوائد العبدية ص289 .

[2]– المصدر نفسه ص132 .

الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم ... وقال أيضاً: إذا قصد الجمع بين اللقب والاسم أتى الاسم أوّلاً، لكون اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا.

ثم علّق الموستاري معقباً على الرضي فقال: "ولا يذهب عليك أنه منقوض بقوله تعالى: ﴿إنما المسيح عيسى بن مريم﴾[النساء:170]، فالحقُّ أنه يؤخر اللقب عن الاسم غالباً إذا ما اجتمعا، وربما يقدم على الاسم، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من الاسم واللقب؛ فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما"[1].

كما أبرز لنا الموستاري حسّه النقدي الأدبي في دفاعه عن ذي الرمة في "باب أفعال المقاربة" في معرض نقاشه لقول الذين خطّأوا ذا الرمة في بيته، إذ قال: "بتخطئتهم قولَ ذي الرمة، يعني أنّ الشعراء خطأوا ذا الرمة في قوله: [الطويل]

.... لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

وهو أنّه يؤدّي إلى أنّ المعنى أنّ رسيس الهوى يبرح ويزول وإن كان بعد طول عهد، فلولا أنهم فهموا في اللغة أنّ النفي إذا دخل على المضارع من "كاد" أفاد إثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئتهم وجه ... فالبيت مستقيم، ولا وجه لتخطئة الشعراء إيّاه، ولي ههنا وجه، وهو أنّ "يبرح" من الأفعال الناقصة التي في أوائلها حرف النفي لكن حُذف منه حرف النفي كما يحذف في أخواته، فالمعنى حينئذٍ لم يقرب رسيس الهوى أن يبرح ولا يزول، أي: يثبت ويدوم إذا غيّر الهجر المحّبين، وهذا معنى لطيف، فلا وجه للتخطئة بأن يقال: انّه يؤدى إلى أنّ المعنى أنّ رسيس الهوى يبرح، ويزول[2].

---

[1]- الفوائد العبدية ص84-85 .

[2]- المصدر نفسه ص242-243 .

كما ناقش الموستاري عمالقة روّاد النحو العربي أمثال الفرّاء، كما في حديثه عن "لن" حيث قال: "(و) الثاني: لن، ومعناها نفي المستقبل، وهي أوكد من "لا" نحو: (لن يخرج)، وهي حرف برأسه عند سيبويه، وقال الفرّاء: أصلها لا، فأبدلت الألف نوناً، وهو ضعيف، لفوات معنى التأكيد فيها"[1].

واعترض أيضاً على الفرّاء في حديثه عن "إنْ" في باب حروف الصلة حين قال: "(إنْ) بكسر الهمزة، وسكون النون (في) نحو: (ما إنْ رأيت زيداً)، يعني "إنْ" تُزاد بعد ما النافية كثيراً لتأكيد النفي، فمعنى: ماإِنْ رأيت زيداً، ما رأيت زيداً .

وقال الفراء: إنّهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التأكيد في: إنّ زيداً لقائم، وهذا ضعيف، وإنما جاز الجمع بين حرفي التأكيد إذا وقع بينهما فصل، وأما اجتماعُهما من غير فاصل، فلم يعهد"[2].

كما نلاحظ أنه الموستاري كان يهتم بإثراء النص بالنقول ونقدها بما يخدم الموضوع كما في نقده للإسفرائيني والإسفندري حيث قال:"واشترطوا في الكلام أنْ يُوجَدَ فيه الإسناد في الحال فيلزم أن لا يكون له إعراب أصلاً؛ إذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير؛ ولهذا تراهم يقولون: الجُملُ التي لها محل من الإعراب كذا، ولا يقولون الكلام الذي له محل من الإعراب، وبهذا ظهر ضعفُ ما قال صاحب " لباب الإعراب " في " شرح المصباح " : أن الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين، وفسادُ ما قال صاحبُ "المقتبس في شرح المفصل" : إن الكلاَم أعمُّ، والجملةُ أخصُّ؛ فإن كلَّ جملة كلام ولا عكس"[3].

ويستمر مصطفى الموستاري في منهجه النقدي القائم على حسن التذوق وسعة الاطّلاع وإصدار الأحكام القائمة على الحجة، ومن ذلك ما اعترض به على الزمخشري والإسفرائيني في باب

---

[1]- الفوائد لعبدية ص217 .

[2]- المصدر نفسه ص284 .

[3]- المصدر نفسه ص72 .

العطف بالحروف حين قال: "وأجاز الكوفيون، ويونس، والأخفش ترك الإعادة حالة السعة والاختيار مستدلين بقوله عزّ وجلّ: ﴿تساءلون به والأرحام﴾[النساء:1] بجرّ الأرحام في قراءة حمزة، قال المصنف في "المفصّل" وصاحب "اللباب" في "اللباب": وقراءة حمزة: "والأرحام" بالجرّ ليست بتلك القوّية. قيل: إنّما قال: ليست بتلك القوية، لأنه قيل: الواُو للقَسمِ لا للعطف، والمعنى: وحقِّ الأرحام، فلا يتعين هذه القراءة في العطف على الُضمر المجرور، وفيه أنّ: الواو للقسم لا تستعمل في السؤال، صرّح به ابن الحاجب وغيره. وقيل: إنّ حمزة كوفي، فالظاهر أنه جوّز ذلك بناء على مذهبه، وتواتر القراءات السبع ممنوع، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ تواتر القراءات السبع متفق عليه، فلا وجه لمنعه"[1].

فكما رأينا، فشخصية الموستاري -من خلال كتابه- شخصية علمية متزنة تنقاد للدليل، كما أنه كان ذا نظرة ناقدة للنصوص التي ينقلها في شرحه، واتسمت شخصيته بالجرأة العلمية وسعة الأفق.

---

[1]- الفوائد العبدية ص149.

الفصل الرابع

مقدمة التحقيق

أ- توثيق نسبة الكتاب واسمه:

إذا أتينا إلى الحديث عن نسبة كتاب "الفوائد العبدية" لمصطفى بن يوسف الموستاري، فستجد أصحاب التراجم الذين تصدوا لترجمة مصطفى بن يوسف الموستاري قد ذكروا لنا هذه النسبة؛ كالخانجي في الجوهر الأسنى[1]، وقال إبراهيم الموستاري: "وشرح بالتماسه[2] أنموذج الزمخشري وسّمي بالفوائد العبدية"[3]، ثم إنك لن تجد أحداً قد جادل من قبل في هذه النسبة، فهي نسبة ثابتة لا يعتريها أيُّ شك، وعدم وجود المشككين دليل دامغ بحد ذاته، ونضيف إلى هذه الحجج حجةً أخرى؛ وهي وجود النسخة الخطية للفوائد العبدية التي كتبت بخط مصطفى بن يوسف الموستاري نفسه .

أّما تسمية الكتاب؛ فكما مّر معنا قبل قليل من أن إبراهيم الموستاري قد ذكر شرح شيخه للأنموذج وسّماه "الفوائد العبدية"، وبّين لنا سبب تأليف هذا الشرح بقوله: "بالتماسه" يعني بالتماس من عبدالله بن عبد الرحمن باشا تلميذ مصطفى الموستاري، ومن هنا نعلم سبب تسمية الكتاب بهذا الاسم، فالتسمية جاءت نسبةً لاسم عبدالله.

ثم إن اسم الفوائد العبدية كتب على كلتا المخطوطتين اللتين اعتمدت عليهما في إخراج هذا الكتاب.

---

[1]- انظر: الجوهر الأسنى ص179 .

[2]- يعني بالتماس من تلميذه عبدالله بن عبدالرحمن باشا .

[3]- مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري ق3 .

ب- وصف المخطوط

لكتاب الفوائد العبدية نسختان[1] في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت مصدرهما مكتبة الغازي خسرو بسراييفو عاصمة البوسنة والهرسك، وقد كان اعتمادي على هاتين النسختين.

1- النسخة الأم للكتاب، وهي بخط مؤلفها مصطفى بن يوسف الموستاري، والتي تم الفراغ من تأليفها سنة 1094 هـ ، وتقع في (76) قطعة، وفي كل قطعة وجهان، وفي كل وجه (29) سطراً تقريباً ، وكل سطر يحتوي تقريباً على مايقارب (10) كلمات، مكتوبة بخط النسخ، معجمة الحروف، يوجد بها ضبط لبعض الكلمات، كما يوجد بها تعليقات على الهوامش، وهي مفهرسة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت تحت رقم (3883) وقد رمزت لها بالحرف (أ).

2- النسخة الرديفة، وهي منسوخة من نسخة المؤلف -السالفة الذكر- بخط نسخ جميل معجم الحروف، وتم الفراغ من نسخها سنة 1141 هـ ، وهي من نسخ الحاج محمد بن الحاج حسن أفندي، وتقع في (104) قطعة، وفي كل قطعة وجهان، وفي كل وجه (21) سطراً، وكل سطر يحتوي على (12) كلمةً تقريباً ، يوجد بها ضبط لبعض الكلمات، كما يوجد بها تعليقات على الهوامش، وهي مفهرسة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تحت رقم (4871)، وقد رمزت لها بالحرف(ب).

---

[1]- يوجد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت نسخة ثالثة، وهي نسخة مصورة عن النسخة (ب).



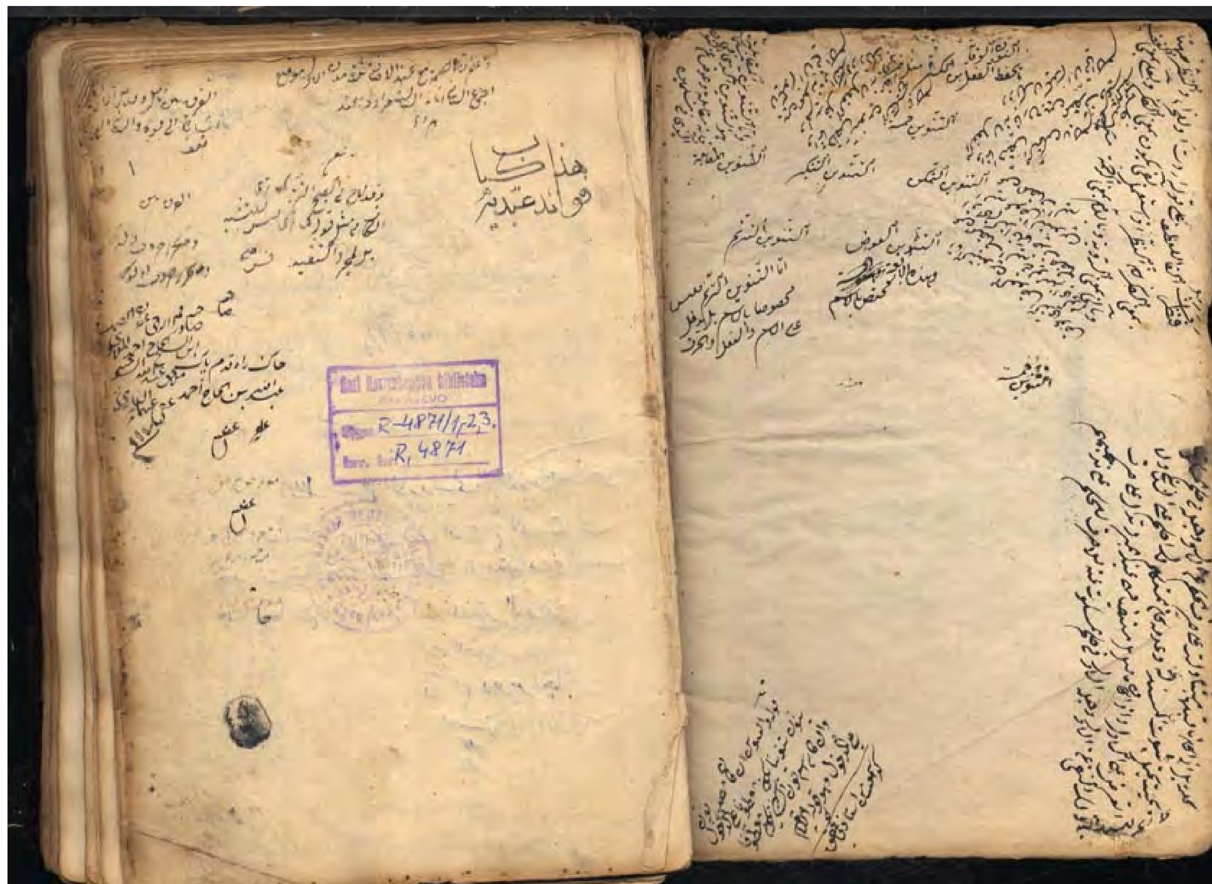
القطعة الأولى من "الفوائد العبدية" النسخة (أ) التي بخط الشارح مصطفى بن يوسف الموستاري، كتب عليها عنوان الشرح، كما يوجد عليها ختم تملك.



القطعة الثانية من مخطوط "الفوائد العبدية" النسخة (أ) .



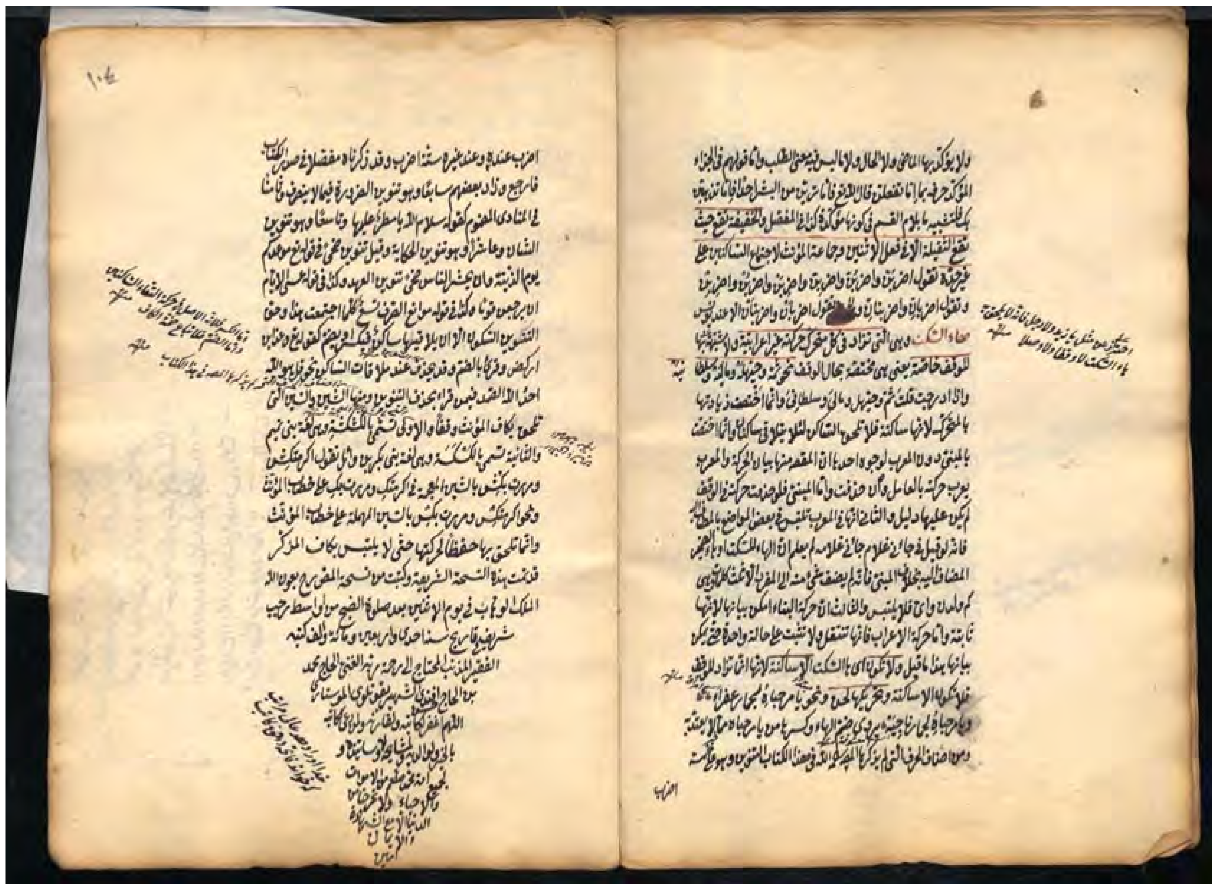
القطعة الأخيرة من مخطوط "الفوائد العبدية" النسخة (أ) .



القطعة الأولى من مخطوط "الفوائد العبدية" النسخة (ب) التي كتبت من مخطوطة المؤلف، ويوجد عليها عنوان الكتاب.



القطعة الثانية من مخطوط "الفوائد العبدية" النسخة (ب) المستنسخة من مخطوط المؤلف.



القطعة الأخيرة من "الفوائد العبدية" النسخة (ب) المستنسخة من مخطوط المؤلف.

ج – منهج التحقيق

1- كان اعتمادي على نسخة مصطفى الموستاري التي كتبها بنفسه، والتي رمزنا لها بالحرف (أ) فأثبت كل ما فيها، إلا إذا كان هناك سهو أو تحريف أو سقط ، فإنني أثبت الصواب ، وأنصّ على الخطأ في الحاشية.

2- قابلت بين نسخ المخطوط وأثبت الاختلاف بين النسخة (أ) والنسخة الرديف التي رمزنا لها بالحرف (ب).

3- حصرت متن الأنموذج بين قوسين ( )، وكتبته بخط غامق حتى لا يختلط نص المتن بالشرح.

4- قابلت بين متن الأنموذج الموجود في الشرح مع متن الأنموذج الذي طبع بتحقيق المنصور، ونصصت على الاختلاف والزيادة والنقص بينهما.

5- وضعت عناوين للمواضيع بين معقوفتين [ ]، وكل زيادة لم تكن موجودة في الأصل واقتضاها الكتاب أضعها بين معقوفتين [ ].

6- كتبت نص الكتاب وفق القواعد الإملائية المتعارف عليها الآن.

7- ضبطت بعض الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

8- خرّجت الآيات الواردة في الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية في متن الكتاب.

9- خرّجت القراءات القرآنية من الكتب المعتبرة في هذا الفن.

10-خرّجت الأحاديث الواردة في الشرح من مظانها.

11- خرّجت ما ورد في الكتاب من شواهد شعرية ونثرية جاءت عن العرب من دواوين أصحابها ومن أمّات كتب النحو، ومن كتب الأمثال والمعاجم.

12- عرفت بالأعلام الذين وردوا في الكتاب تعريفاً موجزاً كافياً.

13- وثقت ما نقل الموستاري عن النحاة ما استطعت لذلك سبيلاً.

14- خدمت الكتاب بفهرس للموضوعات.

القسم الثاني

النص المحقق

"الفوائد العبدية"

شرح الأنموذج

مصطفى بن يوسف الموستاري

بسم الله الرحمن الرحيم

[المقدمة]

[2/أ] الحمدُ لله الذي له الكلمة العليا، وله الأسماء الحسنى، اتصف بصفات الكمال، وتفرد بمتقنات الأفعال، فخفض الأرض ورفع السماء بغير عمد، ونصب قصور الجِنان بلا أمد، والصلاة والسلام على أشرف من أظهر الحق وأبان، وأكمل من أهدر الباطل وأهان، محمد المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العربي المنور، وعلى آله وأصحابه أعلام الحق وأنجم الهدى، ما تعاقب الظَّلْم والضياء.

وبعد فيقول العبد الفقير إلى الغني الباري، مصطفى بن يوسف بن مراد الموستاري، سدد الله أموره في الحال والاستقبال، وحفظه من الاختلال في الأقوال والأفعال: قد سبق مني الوعد بالتماس بعض الأكارم من أولاد الأعاظم، أن أصرف عنان القلم نحو تعليق شرح لـ"**الأنموذج**" الذي صنفه سلطان أفاضل خير الأمم، وبرهان علماء العرب والعجم، الإمام العلامة جارالله أبو القاسم محمود ابن عمر الزمخشري، أسكنه الله تعالى في جنة تحتها الأنهار تجري، وقد كان قليل اللفظ كثير المعنى، صغير الحجم عزيز الفحوى، ولم يكن له شرحٌ يُليق قاصدَه، ويلقى إليه مقاصده، فحين رآني أخذت في بذل المجهود إلى بعض التعليقات؛ حاول مني إنجاز الموعود، وقد كنت أريد تَلْميذَه لبعض المبتدئين من أحبابنا، لا سيما قرة العين الرمدة وسرور النفس الكمدة، وهو الذي اختص بالفهم الصائب والذهن الثاقب، الممتاز من سائر الأقران بالطبع الوقاد، والفكر النقاد، مفخر الأكارم، عبد الله ابن الوزير المفخم، والدستور المكرم، إنسان عين الوزارة، ونور حدقة الإمارة، الحاوي للفضيلتين: العلمية والعملية، والجامع للرئاستين: الدينية والدنيوية، الفائز في الفضائل بالقَدح المعلى، وفي محاسن الشمائل بالنصيب الأعلى، الحامي حوزة الإسلام عن الانهدام، الرافع

ظُلَمالظُّلمِ بالسيف والاصطلام، الطائر صيت جلاله كالأمطار في الأقطار، الشائع أخبار أفضاله كالأمثال في الأمصار: [الكامل]

وله المكارم والعلى بجلاله وله المواهب والنوال بماله

وله فضائل جمة قد حازها بعلّو همّته وعزَ كماله

وجد الزمان طراوة ونضارة بصحيح فكرته وصدق مقاله

مرقى العلماء، وَمَقْصِدُ الفُضَلاء، وملجأ الفقراء، ألا وهو الذي أعزَّه منيُعز من يشاء، المدعو بحضرة عبد الرحمن باشا[1]، اللهم اجعل جنابَ جلالهما معادنَ الُيمن والكرامة، ومواطن الأمن [2/ب] والسلامة، وَبلِّغهما آمالهما، وضاعف في العالمين إقبالهما، فأخذت في شرح له يتضمن تفصيلَ مجملاته، وتبيينَ معضلاته، وكشف أستاره عن أسراره، ونصب المنار على أنواره، وحلّ ألفاظه، وبسط معانيه، وتشييد قواعده، وتسديد مبانيه، وأضفت إليه فوائد خلا عنها الكتاب، استصفيتها من "**المفصل**" و"**اللباب**"[2]، وسلكت مَسْلكَ الإيجاز والاختصار، وتركت مذهب الإطناب والإكثار، فجاء بحمد الله سبحانهشرحاً بحيث يقبله الطباع، وتستحسن حديثه الأسماع، وأسأل الله عزّ سلطانه، أن يجعلني ممّن همته الصدق وبغيته الحق، ثم لا أعبأ بالملام من اللئام الأوغاد، والعناد من الَعتام الحساد، وإلى الله أتضرع في أن يهديني سبيل الرشاد، ويرشدني دليل الصواب والسداد، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وها أنا أشرع في المقصود مستعيناً بالله المعبود، فأقول:

---

[1] – هو والي البوسنة من عام 1093 إلى 1094، وانظر: حرب ، محمد (د.ت). البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة. القاهرة: المركز المصري للدراسات العثمانية. ص181.

[2] – المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، واللباب في علم الإعراب للإسفرائيني.

[الكلمة]

لّما كان البحث في النحو عن الكلمة الواقعة في الكلام من حيث الإعراب والبناء بدأ المصنف –تغمده الله بغفرانه وأسكنه وسط جنانه– بتعريفها، ثم تقسيمها، ثم بتعريف الكلام المركب من أقسامها فقال: **(الكلمة)** قيل: هي والكلام مأخوذان من "الكَلْم" بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب ولامها للجنس والحقيقة من حيث هي هي، ولا مساغ للعهد للزوم كونه حِصَّتَه من الجنس، وهاهنا ليس كذلك، وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلام، ولا تنافي بينهما وبين الجنس لا من حيث هو هو، ولا من حيث وجوده في ضمن البعض أو الكل، وإنما التنافي بينهما وبين المركب، أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس.

ثم اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فبعضهم خَمَّسُوها[1]: لفظة، دلالة، معنى، مفرد، وضع. وبعضهم حذفوا الدلالة استغناءً عنها بالوضع، وبعضهم حذفوا المعنى أيضاً؛ إذ دلالة الوضع على المعنى أوضح منها عليها، والاختصار مطلوب، والمصنف وإن خَمَّسَها في "**المُفَصَّل**"[2]، لكنه أجمل في هذا الكتاب واقتصر على واحد منها حيث قال: **(مفرد)**اعتماداً على شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ الموضوع فصار حاصل كلامه ههنا: الكلمة لفظ موضوع مفرد، فاللفظ في اللغة: الرّمي، وفي الاصطلاح: "صوتٌ يعتمد على مَخْرج الحروف، فالصوت الساذج لا يُسَمّى لفظاً وإن خرج من الفم إذ لا يعتمد على مخرج الحروف، واللفظ ليس جمع اللفظة بل مصدر

---

[1] – أي جعلوها خمسة أنواع.

[2] – انظر: الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر (2001). المفصل في صنعة الإعراب. ط1، تحقيق: د. محمد عبدالمقصود، القاهرة: دار الكتاب المصري. ص7.

لَفَظَ"، ثم صار بمعنى الملفوظ كالخَلْق بمعنى المخلوق، وهو وإن كان مجازاً لكنه مجازٌ مشهور، والمجاز المشهور يلحق بالحقيقة فيصحُّ الحدُّ به"[1] على ما صَرَّح به[3/أ] الإمام الحَديثي[2].

فإن قُلتَ: إذا كان اللفظ مصدراً فلَم لم يعمل هنا ؟ قلتُ: لأن المصدر الموصوف لا يعمل على ما قيل، أو لأنه بمنزلة الجامد فلا يلزمه شيء من الفاعل والمفعول.

قيل: الضمائرُ المستترةُ ليست بألفاظ وكلمات حقيقية إنما هي في حُكْمِها من حيث إنها تقع مَحْكُوماً عليها ومؤكدةً ومعطوفاً عليها ونحوها فيجب خروجُها عن تعريف اللفظ، والتحقيق أن الكلماتِ المستتر فواعلها دالة بصيغها عليها بلا فاعلٍ لفظي أصلاً، وإنما حكموا بوجودهِ واستتارهِ حِفظاً لقاعدتهم: مِنْ أنَّ كل فعل وشَبهه لا بدَّ لهما من فاعلٍ لفظي؛ كما حكموا على عمر بالعدل .

والوضع المطلق تعيين شيءٍ لشيء؛ متى أدرك الأول فُهِمَ الثاني للعالم به، والوضع اللفظي نوعان: شخصي: وهو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بإزائه، ونوعي: وهو تعيين هيئة إفرادية أو تركيبية لمعنى، والمتبادر عند الإطلاق هو الوضعُ الشخصي.

والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه أو مُناسِبُه، فهو فرعٌ للوضع. وخرج بهذا القيدِ المُهمَلات والمُحرّفاتُ عن الوضع غلطاً، ومقتضياتِ الطبع، وبقي الحرف؛ لأنّ احتياجه إلى متعلّقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيينِ والجعلِ المذكورَين ؛ فيحتاجُ إليه المُستَعملُ لا الواضع.

وأما المجاز فلا وضع فيه؛ لا شخصياً ولا نوعياً، هكذا قيل، وهاهنا بحث: أَما **أولاً**: فلأنَّ كَوْنَ الهيئة التركيبية لفظاً ممنوع، وأما **ثانياً**: فلأن العلامة الشريف[3] قرر في "**حاشية المطالع**": أنّ الوضع مشترك بين معنيين : **أحدهما**: تعيين اللفظ بإزاء معنى ، وعلى هذا ففي المجاز وضع

---

[1]- الحديثي، ركن الدين علي بن أبي بكر (1996). الركني في تقوية الكلام النحوي. تحقيق: يوسف حسن أحمد (أطروح دكتوراة غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. ص14.

[2]- هو ركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي، ت 715 هـ. بغية الوعاة 171/2.

[3]- علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، ت 816 هـ. بغية الوعاة 196/2.

ولكّنه نوعي، **والثاني**: تعيين اللفظ بنفسه لمعنى، وعلى هذا لاوضع في المجاز؛ لاشخصياً ولا نوعياً إذ فيه تعيينُ اللفظ لمعنى بقرينةٍ شخصية أو نوعية لا بنفسه، وبهذا يندفع ما قيل: إن الوضع يخص الحقيقة وأن الاستعمال يعمُّها والمجازَ والكناية.

والمفرد ما لا يدلُّ جزء لفظه على جزء معناه، فخرج به المركّباتُ:كلاميةً أو غيرها، واختلفوا في نحو: عبدالله عَلَماً؛ أنه كلمتان أو كلمة واحدة، فذهب بعضهم إلى الأول؛ لأنه مُعربٌ بإعرابين، ومن لوازم الكلمة الواحدة أن تكون معربة بإعراب واحد، وانتفاء اللازم يدُلُّ على انتفاء المَلْزُوم، وبعضُهم إلى الثّاني؛ لأنه لا يدلُّ جزءُ لفظه على جزء معناه، ولأنه من أقسام العَلَم المعدود من أقسام الاسم وهو المرجح؛ لأنهم اعترفوا بأنه لا دلالة لجزء العلم على معنى أصلاً، فصار كزاي زيد؛ فكما لا يجوز أن يُجعلَ كلمةً، لا يجوز هذا أيضاً، ولو كفى دلالته قبل العَلَمّية لكان بعلبك كلمتين.

فإن قيل: إذا كان نحو عبدالله علماً مفرداً فلِمَ أُعْرِبَ بإعرابين لفظاً (والمفرد لا يكون له [3/ب] إعرابان قط[1]؟)؛ أجيب: بأّنا لا نُسَلِّم أن نحو عبدالله علماً معرب بإعرابين، بل هو معرب بإعراب واحدٍ فقط، وأما حركة المضاف إليه فهي محكية وليست بحركة إعرابية في هذه الحالة، ولو سُلّم أنَّ عبدالله علماً معرب بإعرابين فنقول: إنه لفظ منقول عن المركب، وهو عبدالله مضافاً، وعُلِمَ بالاستقراء أنّ كل لفظ منقول فإعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول إليه.

---

[1]- ما بين الأقواس لا يوجد في (ب).

[أقسام الكلمة]

(وهي) أي: الكلمة المحدودة ؛ يعني ما صدق عليه الكلمة، وإلا فالكلمةُ من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف **(إما اسم)** إن دلت على معنى في نفسها غيرِ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال **(كرجل)** ، فإنّه يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، **(وإما فعل)** إن دلت على معنى في نفسها مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثلاثة **(كضرب)** فإنه يدل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، **(وإما حَرْف)** إن لم تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها لعدم استقلاله بالمفهومية **(كقد)** فإنّه لا يدل على معنى في نفسه بل يحتاج إلى انضمام شيء آخر إليه. وإنما قَدَّم الاسم على أخَوَيْه لأنّه يحصل الكلام من نوعه دون أخويه، وقدم الفعل على الحرف لأنه يدل على معنى في نفسه كما عرفت، ولأنه وإن لم يتأتَّ الكلام من الفعلَيْن؛ إلا أنه يقع أحدُ جزئيه بخلاف الحرف.

واعلم أن الكلمةَ جنس، وهذه الثلاثة أنواعها؛ لأنها مقولة عليها، وهي مختلفة الحقائق مثل إطلاق الحيوان على الإنسان والفرس والبقر ونحوها، فالكلمة مقولةٌ على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فكان كلّ منها نوعاً ، ولا يقدح هاهنا أن يكون مُمَيِّز بعض هذه الثلاثة أمراً عدمياً ؛ فإنّ أهل العربية لا التفاتَ لهم إلى ما يعتبره أهل المعقول، وإنهم يطلقون الجنس والنوع بهذا المعنى على ما صرح به صاحب[1] "**المفتاح**" في أول علم الاستدلال: من أنّ الحدَّ عند هؤلاء هو المعرِّف الجامع المانع[2]، فكَوْنُ المُمَيِّز أمراً عدمياً غير قادح هاهنا، وبهذا يندفع ما قيل من أن الجنس والنوع هاهنا غير مستقيم؛ إذ المميز عدمي فكيف يكون نوعاً ، وهاهنا نكتةٌ لطيفة وهي أن المصنف قال: وهي

---

[1]– هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، ت 626 هـ، وكتابه مفتاح العلوم. بغية الوعاة .364/2

[2]– انظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (1982). مفتاح العلوم. ط1، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، بغداد: مطبعة دار الرسالة. ص679.

إما اسٌم وإما فعل وإما حرف، ولم يقل وهي اسم وفعل وحرف مع أنه أَخْصَرُ دفعاً للسؤال المشهور ابتداء من أن اللازم حينئذٍ أن تكون الكلمة هذه الثلاثةمعاً لأن الواو للجمع، مع أنه يدفع **بوجوه ثلاثة: الأول:** بأن الواو في قولنا: هي اسم وفعل وحرف بمعنى أو.

والثاني: بأن هذا من قبيل انقسامِ الكليِّ إلى جزئياته كقولهم: الحيوان إنسان وفرس وبقر؛ يعني أنّ هذه الثلاثة أنواع للكلمة مندرجة تحتها اندراج الإنسان والفرس والبقر تحت الحيوان، لا من قبيل انقسام الكل إلى أجزائه [4/أ] كقولهم السَّكَنْجبِين: خلٌّ وعَسل، واستنبطت من هذا الوجه فائدة، وهي: أنَّ ما تقرر من أن العطف في الشائع متأخر عن الربط فمخصوص بانقسام الكلي إلى جزئياته، وأما تقدُّم العطف على الربط فمخصوص بانقسام الكل إلى أجزائه،

والثالث: بأن هذا إنما يلزم أن لو كان الواو للمعية وليس كذلك، والجمع المطلق ليس معناه المعية، بل معناه اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما قصده المتكلّم من الإثبات.

[أقسام الكلام]

ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها شرع في تعريف الكلام فقال: **(الكلام)** لأُمه كلام الكلمة وهو في اللغة: ما يُتكلم به،قليلاً كان أوكثيراً وفي الاصطلاح: **(مؤلف إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر)** والمرادُ بالإسناد: ضم كلمةحقيقةً أو حُكْماً إلى أخرى مثلها بحيثُ يُفيدُ السامع فائدةً تامة، وهي التي يصح السكوت عليها بأن لا يبقى للمخاطب انتظارٌ إلى المسند أو المسند إليه **(نحو: زيد قائم)**، فإنه أسندَ أحَدهما وهو قائٌم إلى الآخَر وهو زيد، **(وإما من فعل واسم)**أُسندِ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم **(نحو: ضرب زيد)**، فإنه أسندَ الفعلَ وهو ضرب إلى الاسم وهو زيد، وإنما انحصر فيهما، لأن الإسناد يقتضي المسند والمسند إليه، والحرفُ لا يكونواحداً منهما، والفعل لا يكونمسنداً إليه، والاسم الواحد في حالة واحدة، لا يكون إلا أحدهما، والتركيب الثنائي ستة، ولا يوجدانمعاً إلا في هذين القسمين، لا يقال: هذا منقوضٌ بنحو: يا زيد، فإنه كلام مع أنه

مؤلف من حرف واسم؛ لأنا نقول: إن "يا" قائمةٌ مقام الفعل؛ فلا يكون مؤلفاً من حرفٍ واسم، بل من الفعل والاسم الذي هو المنوي، وهذا المؤلَّفُ كما يسمى كلاماً يسمى جملةً أيضاً.

وهاهنا بحثان، **الأول** : في الفرق بين الجملة والكلام، هل هما مترادفان، أو الجملة أعمُّ مطلقاً؟ وليس النزاع لفظياً راجعاً إلى الاصطلاح الجديد؛ بل في أنه هل يفهم من استعمال المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم الفرق، أو لا، بعد عدم تنصيصهم على شيء؟ فالحق أنّه وإن فُهِم من ظاهر عبارة المصنف وغيره الترادفُ يجبُ صَرْفُه عن ظاهره، إذ لم يُوجَد ولم يُسمَع أن يقال: هذا الكلام وقع خبراً، أو حالاً، أو صفةً أو شرطاً أو جزاءً، ممّا ليس فيه نسبةٌ تامةٌ في الحال، وإن كانت في الأصل كما يُقَالُ: هذه الجملة وقعت كذا وكذا، فدلَّ على أنهم اكتفوا في الجملة بوجود الإسناد في الأصل، وإن ذهب في الحال مما ذكر، وما لم يوجد فيه أصلاً كالمصادر والصفات مع مرفوعاتها، فلا تُسمّى جملةً أيضاً، واشترطوا في الكلام أن يُوجَدَ فيه الإسناد في الحال فيلزم أن لا يكون له إعراب أصلاً؛ إذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير؛ ولهذا تراهم يقولون: [4/ب] الجُملُ التي لها محل من الإعراب كذا، (ولا يقولون الكلام الذي له محل من الإعراب)[1]، وبهذا ظهر ضعفُ ما قال صاحب " **لباب الإعراب** " في " **شرح المصباح** "[2]: إن الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين[3]، وفسادُ ما قال صاحبُ "**المقتبس في شرح المفصل**"[4]: إن الكلاَم أعمُّ، والجملةُ أخصُّ؛ فإن كلَّ جملة كلام ولا عكس.

1– سقط ما بين القوسين من "ب".

2– يقصد كتاب الضوء المنير في شرح المصباح لتاج الدين محمد بن أحمد الإسفرائيني، ت 684 هـ . كشف الظنون 1543/2.

3– الضوء المنير في شرح المصباح ق20، مخطوط رقم 3631، جامعة الكويت.

4– يقصد كتاب المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل لأبي عصام فخر الدين علي بن عمر الإسفندري، ت 698 هـ. حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ب ت). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار غحياء التراث العربي. 1776/2.

والبحث **الثاني**: أن ما عدا المسند والمسند إليه من جهة الإعراب من الفضلات كذلك هل يدخل في حقيقة الكلام أو لا ؟ فظاهر كلام المصنف في "**المفصل**" حيث قال: الكلامُ هو المركّب في كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى[1]، يقتضي الخروج، وظاهرُ كلام ابن الحاجب[2] في "**الكافية**" حيث قال: الكلامُ ما تضمّن كلمتين بالإسناد[3] يُشْعُر بالدخول. قيل: الحقّ التفصيل؛ فإن كان مُغيرا كالاستثناءِ ويكونُ ركناً من الكلام يتوقف الإسناد والحكم على ذكره، وإلا فلا، إذ لو تحقَّق الإسناد قبلَ المغير لزَم التناقضُ في الاستثناءِ المتصل، ووقوع الطلاق على جميع النساء والعتق على جميع العبيد في قوله : جميع نسائي طالق إلا زينب، وجميع عبيدي معتق إلا زيداً، واللازُم باطلٌ؛ فالملزوُم مثلُه.

---

[1]- انظر المفصل ص7.

[2]- هو الإمام جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي يكر المعروف بابن الحاجب، ت 646 هـ. بغية الوعاة 134/2.

[3]- انظر: الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي (1993). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. ط1، تحقيق: د. حسن محمد الحفظي، الرياض: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود. 16/1.

(باب الاسم)

(هو ما صح الحديث عنه)، عَرَّف الاسم بالخاصة كما يقال: الإنسان ضاحك،توضيحاً وتسهيلاً للأمر على السامع، والمراد بصحة الحديث عنه: صحة جَعْله مُخْبراً عنه، يعني أنَّ الاسَم من حيث إنه اسم صالح لأن يكون مُخْبراً عنهومحدثاً عنه، فلا يضره عدم صلاحية كونهمخبراً عنه لعارض في بعض المواضع، وبهذا يندفع السؤال المشهور بأن المُسْتكن في اضرب، لا يجوز أن يكونمخبراً عنهومحدثاً عنه لأنه إنشاء، وكذا يندفع ما أورده صاحب "**اللباب**" : من "أنَّ تعريف الاسم بصحة الحديث عنه ليس من الفصول المقوية للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية"[1]، نعم يرد عليه أن هذا التعريف منقوص بالأسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فإنهما مما لا يصح الإخبار عنهما؛ نحو: خرج موسى، فإنه أخبر عنه بالخروج، وإنما جعل الاسم مخبرا عنه لأن الفعل خبر دائماً فلا يخبر عنه، والحرف لا يكون خبرا ولا مخبرا عنه، قال الإمام[2] في "**الملخَّص**": إن قولك الفعل لا يخبر عنه في هذا الخبر ليس حرفا اتفاقا؛ فلا يخلو إما أن يكون اسما أو فعلا، فإن كان اسما كذب قولك: الفعل لا يخبر عنه؛ لأن المخبر عنه في هذا الخبر اسم، وكل اسم يصح أن يخبر عنه، فالمخبر عنه في هذا الخبر يصح أن يخبر عنه، وقد قلت: الفعل لا يخبر عنه، وإن كان فعلا تناقض لأنك أخبرت بأن الفعل لا يخبر عنه؛ فبعض الفعل يخبر عنه. وجوابه موقوف على تمهيد مقدمة، وهي أن الإخبار عن الفعل إما عن لفظه، وإما عن معناه، **فالأول:** ينقسم على **ثلاثة أقسام** [5/أ]:

أحدُها: أن يعبر عنه بلفظه وحده، كقولنا: ضرب فعل ماضٍ.

---

[1] – الإسفرائيني، محمد بن أحمد (مخطوط). الضوء المنير في شرح المصباح. الكويت: جامعة الكويت، رقم الحفظ (3631). ق13–14.

وفيه: "واعلم أن تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف، ولم يخلُ من فساد، فإن صحة الحديث عنه ليست من الفصول المقوية للاسم ...".

[2] – هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، ت 793 هـ . بغية الوعاة 285/2.

وثانيها: أن يعبر عنه به مع غيره كقولنا لفظ ضرب فعل ماضٍ.

وثالثها: أن يعبر عنه بلفظ الآخر كقولنا: الفعل إمَّا ثلاثي أو رباعي، وذلك جائز في هذه الاقسام الثلاثة.

والثاني أيضاً ينقسم على **ثلاثة أقسام:**

أحدها: أن يُعبَّر عنه بلفظ المعنى وحده وهو غير جائز.

وثانيها: أن يعبر عنه به مع غيره كقولنا معنى: اضرب غير معنى في.

وثالثها: أن يعبر عنه بغير لفظ المعنى كقولنا: معنى الفعل مقرون بالزمان، ولامتناع في هذين القسمين. إذا عرفت هذا فنقول: إن المراد بقولنا: الفعل لا يخبر عنه: أن الفعل لا يخبر عن معناه مُعَبَّراً عنه بمجرد لفظه.

وحينئذٍ نختار كَوْنَ المخبر عنه فعلاً، ولا يلزم التناقض لأن المخبر عنه في قولنا: الفعل لا يخبر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه، وإن كان معنى الفعل، لكن ما عبر عنه بلفظه؛ بل بلفظ الاسم، وهو قولنا: الفعل.

ولئن عاد الإمام وقال: لو صح قولك: الفعل لا يخبر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه لصَدَقَ قولنا: ضَرَب لا يُخبرُ عن معناه بمجرد لفظه، والثاني باطل؛ فجوابه: أنا لا نُسلم أنّ المخبر عنه هاهنا معنى ضرب، بل المخبر عنه لفظ ضرب لكون الضمير الذي في معناه عائداً إلى لفظ ضرب، ولو كان المخبر عنه معنى ضرب لزم أن يكون لمعنى ضرب معنى؛ وهو باطل. ولئن عاد الإمام مرة أخرى وقال: لو صدق قولك: الفعلُ لا يُخبرُ عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه، والثاني باطل؛ لأنه قد أخبر فيه عن معنى الفعل معبراً عنه بلفظه؛ فجوابه: أنا لا نسلم أن المخبر عنه هاهنا معنى الفعل معبراً عنه بمجرد لفظه، بل المخبر عنه معنى الفعل لكن عبر عنه لا بمجرد لفظه، بل مضافا إليه غيره؛ وهو قولنا معنى، فلا تناقض في شيء من ذلك.

ثم إنْ عاد الإمام مرة بعد أخرى وقال: لو صح قولك: الفعلُ لايُخبُر عن معناهمعبراً عنه بمجرد لفظه لصدق قولنا، ضرب فعل ماض معبراً عن معناه بمجرد لفظه، والثاني باطل؛ لأنه أخبر عن معناهمعبراً عنه بمجرد لفظه، وهذا تناقض، فجوابه: أن المخبر عنه هاهنا مجموع اللفظ والمعنى؛ لأن الفعل هو لفظ دال على معنى مقترن بالزمان فلا يلزم التناقض، وقد يجاب أيضا: بأن المخبر عنه هاهنا لفظ ضرب؛ لأن الفعل الماضي يصدق على اللفظ لا على المعنى، وأُورِدَ عليه: أن ضرب إذا لم يُعْتَبُر معناه يكون لفظاً مهملاً فلا يصدق عليه أنه فعل ماضٍ، وإن اعتبر معناه لا يكون المخبر عنه لفظ ضرب، بل معناه.

أجيب: بأن لفظ ضرب من حيث هو دال على معناه فعل ماضٍ وحينئذ لا يلزم أن يكون المخبر عنه معناه بل لفظ ضرب من حيث هو دال على معناه وهو بهذا الاعتبار لا يكون مهملا [5/ب].

فإن قلتَ: إذا كان المخبر عنه لفظ ضرب في قولك: ضرب فعل ماضٍ يكون اسماً؛ فكيف أخبرت بأنه فُعْل ماضٍ، وهل هذا إلا تناقض؟ قلتُ: لم نُرِدْ أن ضرب في هذا التركيب فعل، بل المعنى أن ضرب في هذا التركيب اسم يدل على ضرب الذي استعمل في معنى مقترن بالزمان، والحكم بالفعلية إنما هو على ذلك المدلول، لا الدال الذي هو الاسم، فلا تناقض أصلاً؛ كذا ذكر المحقق الرضي[1]، والحاصل أن ضرب اسم لضرب الذي استعمل في معناه، فالمذكور في هذا التركيب هو الاسم، والمحكوم عليه في الفعلية هو المسمى.

فإن قلت: يلزم إطلاق مسمى ضرب وإرادة اسمه؟ قلت: نعم، يجوز أن يطلق مسمى لفظي ويراد منه اسمه، وإن لم يطلق مسمى معنوي، ويراد به اسمه الدال عليه لأنهم تساهلوا في الألفاظ، ألا ترى أنهم قالوا: يجوز أن يطلق لفظٌ من: اسم، أو فعل، أو حرف، ويقصد به نفسه نحو: زيد

---

[1]– نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي، ت 686 هـ. بغية الوعاة 567/1، وانظر شرح الكافية 12/1 ومابعدها.

معرب، أو اسم، مع أنه لزم أنْ يتحدَّ الدال والمدلول (نصَّ عليه ابن الحاجب، فإذا جاز ذلك؛ فإطلاق مسمى لفظي وإرادة اسمه أجوز إذا لم يتحد الدال والمدلول)[1] من جهة واحدة"، كذا قال الإمام الحديثي[2].

ثم لا خفاء في أن اللفظ نفسه كافٍ في التعبير عنه، وإنه يصح أن يطلق ويراد نفسه، وأنه ليس بموضوع لنفسه وضعاً قصدياً، لكن هل يلزم كونه موضوعاً لنفسه وضعاً غير قصدي حيث وقع الاتفاق، والاصطلاح على أنه يطلق ويراد به نفسه، والظاهر اللزوم ؟ قال الإمام الحديثي: يصح أن يكون ضرب اسماً لضرب الذي هو فعل؛ إذا جُعِلَ موضوعاً ضمناً، وهو حيث يراد به هذه الكلمة، وإن لم يكن موضوعاً صريحاً[3].

وقال العلامة التفتازاني: وتحقيق ذلك أن كل لفظ وضع بإزاء معنى؛ اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم عَلَم هو نفسه ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، كما تقول في قولنا: خرج زيد من البصرة، خرج:فعل ماض، وزيد:اسم علم، ومن حرف جر، فتجعل كلاً من الثلاثة محكوماً عليه، لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مُشتركاً، فلا يفهم منه معنى مسماه.

واعترض عليه الشريف العلامة: بأن هذا الكلام ظاهري مال إليه جماعة نظراً إلى جواز الحكم عليها حينئذ، وليس بصحيح، لأن دلالة الألفاظ على نفسها إن سلمت فليست مستندةً إلى وضع أصلا لوجودِها في المهملات بلا تفاوت، وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها أسماء؛ لأن الكلمات متساوية الأقدام في جواز الإخبار عن ألفاظها، بل هو جارٍ في الألفاظ المهملة كقولك: حَسّ مهمل أو مركب من حروف ثلاثة، ودعوى أن الواضع وضع المهملات بإزاء نفسها وضعاً

---

[1]- مابين القوسين سقط من (ب) واستدرك في هامشها.

[2]- الركني في تقوية الكلام النحوي ص32.

[3]- المصدر نفسه ص32، وفيه: "أن "من" يصح أن يكون اسماً لـ"من" الذي هو حرف ...".

قصدياً أو غير قصدي وأنها أسماء بهذا الاعتبار، خروج عن الإنصاف، ومكابرة في قواعد اللغة؛ على أن إثبات وضع غير قصدي أمر لا يساعده عقل ولا نقل، وإنما [6/أ] ارتكَبه تفصّياً عن إلزام الاشتراك في جميع الكلم.

والتحقيق أن الألفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في أنفسها، بل بالقياس إلى ما وضعت هي بإزائها من المعاني؛ فإذا أريد الحُكْم على لفظ تلفظ به بنفسه؛ لم يحتج هناك إلى وضع، ولا على دال على المحكوم عليه للاستغناء بذاته عما يدل عليه، فتشارك الألفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند التلفظ بها أنفسها، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا لم يكن المحكوم عليه لفظا، أو كان ولم يتلفظ به نفسه، فينصب هناك ما يدل عليه ليتوجه الحكم إليه. وما وقع في عبارة بعض النحاة من أن ضرب ومِن وأخواتها أسماء الألفاظ الدالة و أعلام لها فكلام تقريبي؛ قالوا ذلك لقيامها مقَام الأسماء الأعلام في تحصيل المراد، فالحاصل أنَّك إذا قلت: ضربَ فعلٌ ماض؛ فكأنك قلت هذا اللفظ لا أنه علم حقيقة.

أقول: قد عرفتَ أن الإخبار عن الفعل لفظه ينقسم إلى ثلاثة أقسام، وذلك بأن يذكر لفظه إما وحده أو مع غيره أو عُبِّر عنه بلفظ آخر, بل الإخبار عن اللفظ جائز في الكلمات كلها على ما صرح به الشريف العلامة في "**حاشية المطالع**". فإذا أردنا أن نخبر عن لفظ ضرب مثلاً، فذلك يتصور على وجوه ثلاثة: إما بأن قلنا: ضرب فعل ماضٍ، أو لفظ ضرب فعل ماضٍ، أو هذا اللفظ فعل ماضٍ، فإن قال الشريف العلامة: قولنا ضرب فعل ماضٍ؛ مؤول بهذا اللفظ كان من القسم الثالث، وإن قال: مؤول بلفظ ضرب فهو من الثاني، وإن قال: لا تعبير له سوى بهذين الوجهين؛ فقد ضاع ذكر القسم الأول مع أنه -قُدِّسَ سِرّه- صَرَّح بجَواز التعبير عنه كذلك، وإن قال به بلا تأويل وادعى أنه كلام فقد أتى بما أتى وثبت المطلوب.

وقال بعض الأفاضل: لا ريب أن استعمال مثل: خرج و زيد ومن في قولك: خرج زيد من البصرة؛ استعمال صحيح مقبول عند الكل وليست بمجازات، فلزم أن يكون لها وضع لما استعملت هي فيه – أعني أنفسها – من حيث إنها دالة على معانيها، وكفى بهذا مستندا في إثبات الأمور اللغوية، وحينئذٍ القول بأنها موضوعات لها قصدا وأصالة كالوضع لمعانيها يوجب القول: جميع[1] الألفاظ مشتركة، فاضطر إلى القول بوضع غير قصدي، فعلى هذا ليس إثباته أمراً لا يساعده نقل ولا عقل، بل إثبات أمر بمقتضى قواعد اللغة، ثم قال: وأما قوله: وَجْعْلُها محكوماً عليها لا يقتضي كونها أسماء؛ فبعيد، لأن إثبات محكوم عليه غير الفاعل و المبتدأ المستلزِمَيْن للاسمية أمر لا يساعده نقل ولا عقل.

وقوله: "لأنَّ الكلمات متساوية الأقدام في جوازِ الإخبار عن ألفاظها" شيء لا طائل [6/ب] تحته؛ لأن الخصم لا ينازع ذلك؛ ولكن يقول جميعها أسماء.

وقوله: لم يُحْتَجْ هناك إلى وضع، انتهى. إن أراد عدم الاحتياج إلى الوضع والدال وتشارك الألفاظ في صحة الحكم عليها من حيث العقل: فمسلم ولا يُجْدِيه نفعاً، وإن أراد عدم الاحتياج والصحة من حيث العربية حتى يعبر هذا اللفظ محكوماً عليه نحوياً، ثم كيف؟ ولو صح لزم جواز أن يكون كل صوت صدر عن شخص كيف كان، بل كل ما أشير إليه في غير لفظ محكوماً عليه بحسب النحو من غير فرق بينه وبين ما نحن بصدده، وقد اعترف هو بالفرق بينهما.

وأما المهملات فالفرق بينها[2] وبين الموضوعات يتبين بتحقيق معنى الوضع الغير قصدي، فنقول: إذا قال الواضع مثلاً: ضرب عَيَّنته لكذا، فلا شك أن قصده في هذه الحالة إلى تعيين "ضرب" لمعناه، لكن وقع منه إطلاقه وإرادة نفسه منه، فوقع منه في ضمن ذلك التعيين المقصودِ تعيينه

---

[1]– "بجميع" في (ب).

[2]– "بينهما" في (ب).

نفسه أيضاً، ولم يوجد منه مثله في المهملات، ثم قال: والواجب علينا عند التكلم على القانون أن نتبع ما وقع منه، وقد شاع بين أهل اللسان استعمال الموضوعات بهذا الطريق دون المهملات، ولا يلزم من وجوب التأويل في شيء قليل الوقوع ضرورة صيرورته موافقاً لما وقع من الواضع وجوبه فيما هو شائع موافق لما صدر عنه، ولقد فصلنا الكلام في هذا المقام لأنه مما زلت فيه الأقدام، وتحيرت أفهام الأقوام.

(ودخله حرف الجر) لأنه إنما يدخل على الكلام ليجر الأفعال التي لا تتعدى بنفسها إلى الأسماء فامتنع دخوله إلا على الأسماء، وأما قوله: [الرجز]

واللهِ ما لَيْلي بنامَ صاحِبُهْ[1]

فمتأول.

(وأضيف) إلى شيء آخر لأن التعريف والتخصيص الملازمين للإضافة المعنوية مختصان بالاسم، والإضافة اللفظية فرع المعنوية، وما قيل من أن التخفيف مختص بالاسم فليس بصحيح، وأقله الانتقال من الضمة إلى الكسرة.

(وعُرِّفَ)[2] أي: جُعل معرّفاً بلام التعريف، قيل: لأن الفعل خبر فحقه أن يكون نكرةً فلا يقبل التعريف، وفيه أنه قاصر لعدم شموله إلى الإنشائيات؛ فتأمل. وقيل: لما تعاقب التنكير والتعريف

---

[1]– هذا بيت شعر مجهول النسبة، وتمامه:

ولا مخالط الليان جانبه

ورواية البيت في الخصائص:

والله ما زيد بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1952). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية. 366/2. البغدادي، عبدالقادر بن عمر (1997). خزانة الأدب. ط4، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي. 388/9.

[2]– في متن الأنموذج (نُوِّنَ) جاءت قبل (وعرف). انظر: الزمخشري، جارالله محمود بن عمر (1999). الأنموذج في النحو. تحقيق: سامي بن حمد المنصور، (د م):(د ن). ص15.

على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما، فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل اللام، ورد بأن اللزوم مُسلَّم كيف، ونحو: صه، ويا رجلاً؛ لا يدخله اللام، ونحو: " أفضل " لا يدخله التنوين، أقول: هذه الخواص لنوع الاسم لا لشخصه، فمنع اللزوم مكابرة وعناد، نعوذ منهما برب العباد.

وأما قوله: [الطويل]

وَيَدْخُرجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ومِن جُحْرِهِ بالشَّيْخَةِ اليَتَقَصَّعُ [1]

فشاذ. [7/أ]

(ونُوِّنَ) أي: جُعِلَ منّوناً بغير ما لحقَ القافية المطلقة بدلاً عن حرف الإطلاق أو المقيدة.

والتنوين: نونٌ ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل، ويكسر ويضم الساكن، وهو: المتمكن أي: للدلالة على أمكنية[2] في الاسمية لعدم مشابهة الفعل، فيكون علامة الانصراف فيختص بالمنصرف والتنكير كما في "صهٍ" فإن معناه اسكت سكوتاً ما بخلافِ " صَهْ " بغير تنوين فإنَّ معناه اسكت الآن. والعِوضُ عن حَرف نحو جوارٍ، أو المضاف إليه كيومئذٍ وحينئذٍ وساعتئذٍ وعامئذٍ.

والمقابلة كنونِ ما يقابل نون جمع المذكر السالم لمسلمات، فإن الألف فيه علامة الجمع كما أن الواو علامة الجمع في المذكر السالم، ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك، فزيد التنوين في آخره ليقابله، وهذا على رأي من جعل نحو: عرفات غير منصرف للتأنيث والعلمية، وأما عند المصنف فإن عرفات منصرف تنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة؛ لأن تاءه غير متمحض للتأنيث؛ لدلالته على الجمعية أيضاً، فلذا يكتب بالتاء فضَعُفَتْ عن المنع، ومنعت لتقدير أخرى فصار كالنعامة.

---

[1]- هذا البيت لذي الخرق الطهوي، الخزانة 482/5، الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (1961). الإنصاف في مسائل الخلاف. ط4، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: دار إحياء التراث العربي. 151/1.

[2]- يعني تمكُّنه في الاسمية.

وهذه الأقسام مختصة بالاسم، أما الأول فلتمكُّنِ مدخولِه؛ أي تقرُّره وأصالتِه في الإعراب الذي لا يوجد في الحرف، والفعل متطفل عليه، وأما الثاني فلأن الفعل وضعه على التنكير فلا يقبل تنكيراً آخر هكذا قيل، وأما الثالث فلما عرفت اختصاص الإضافة، وأما الرابع فلأن مدخوله مما يخص الاسم.

وأما التنوين الذي يلحق القافية المطلقة بدلاً عن حرف الإطلاق، ويسمى الترنم كقوله:

[الوافر]

أقلّي اللَّوم عَاذِلَ والعِتَابَنْ وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لقد أصَابَنْ[1]

فإن الأصل أصابا وعتابا؛ فحذف حرف الإطلاق وناب التنوين منابه.

والتنوين الذي يلحق القافية المقيدة، ويسمى الغالي كقوله: [الرجز]

وقاتِمِ الأَعماقِ خَاوِي الْمُخْتَرقْ[2]

فإن الأصل المخترق بسكون القاف، ثم ألحق التنوين، فلا اختصاص لهما بالاسم.

[أقسام الاسم]

(وأصنافه)؛ يعني أقسام الاسم خمسة عشر، ذكرها مجملة أولاً حيث قال: **(اسم الجنس، العلم المعرب وتوابعه المبني المثنى المجموع المعرفة والنكرة المذكر والمؤنث المصغر المنسوب أسماء العدد الأسماء المتصلة بالأفعال)** ليسهل ضبطها، ثم شرع في بيانها مُفصَّلة، وراعى في التفصيل ترتيبها في الإجمال.

---

[1]- هذا البيت لجرير بن عطية، انظر: الخطفى، جرير بن عطية (1986). ديوان جرير. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر. ص58. سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر(1982).الكتاب. ط2، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي. 205/4 . المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1963). المقتضب. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة: عالم الكتب. 240/1.

[2]- البيت لرؤبة، انظر: البروسي، وليم بن الورد (د.ت). مجموع أشعار العرب. الكويت: دار ابن قتيبة. ص104. الكتاب 210/4، الخزانة 78/1.

[اسم الجنس]

وأبتدئُ هنا بما ابتدأ به ثمة فقال: **(اسم الجنس)**؛ وهو ما يدل على شيء وما يشبهه **(وهو على ضربين)**: أحدهما: **(اسم عين)**؛ وهو ما يقوم بنفسه سواء كان مشتقاً أو غير مشتق [7/ب] **(كرجل وراكب)**، وثانيهما: **(اسم معنى)**وهو ما يقوم بغيره سواء كان مشتقاً أو غير مشتق، **(عِلْم، ومفهوم)**

[العلم]

(العَلَم) بفتح العين واللام، نوعان: أحدهما: عَلَم جنسي؛ وهو اسم يعين مسماه تعييناً بغير قيد تعيين الألف واللام الجنسية أو الحضورية كأسامة، وثانيهما: عَلَم شخصي وهو اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً، وهو على ضربين: منقول ومرتجل، فالأول: وهو **(الغالب عليه)**، أي على العلم **(أن ينقل عن اسم جنس)** غير مشتق **(كجعفر)** فإنه كان في الأصل اسماً للنهر الكبير والصغير، ثم نقل وجعل علما لرجل، أو مشتق كمنصور فإنه في الأصل اسم مفعول، ثم نقل وجعل علما لرجل، **(وقد ينقل)** العلم الشخصي **(عن فعل)** ماضٍ كشَمَّر فإنه في الأصل فعل ماضٍ في التشمير ثم نُقِلَ وجُعِلَ علًما لفرسٍ، أو من فعل مضارع **(كيزيد)** فإنه في الأصل فعل مضارع من زاد يزيد، ثم نُقِلَ وجعل علًما لرجل، أو من فعل أمر كـ"اصمت" بكسر الهمزة؛ فإنه في الأصل أمر من تَصْمَتُ على وزن تنهر، ثم نُقِلَ وجُعِلَ علماً للبريةِ، قال أحد سمع صوتاً لصاحبه فيها: اصمت، وغُيِّرت ضَمَّتُه إلى الكسرة كما غير بناؤه إلى الإعراب.

وقد ينقل عن مركب: إَما إضافي وهو الغالب في الأعلام المركبة كعبدالله، وإّما إسنادي كـ"تأبط شراً" فإن معناه في الأصل: أخذ تحت إبطه شراً، ثم نُقِلَ وجُعِلَ علماً لرجلٍ أخذ تحت إبطه حيَّةً أوسيفاً، وهذا –أعني المنقول عن المركب الإسنادي– مبني، وحُكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به، فلا يُغَيُّر في رفع ونصب وجر.

وإما: مَزْجيٌّ كـ"بَعْلَبك"، فإنه في الأصل "بعل" و"بك"ثم نقل وجعل علماً لبلدة، قيل: حكم الاسم الأول منه أن يفتح أمره، إلا إذا كان آخر الاسم الأول ياء فيسكن كـ"معدي كرب"، وحكم الاسم الثاني منهأن يعرب إعراب غير المنصرف بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً وجراً، إلا إذا كان الاسم الثاني كلمة ويه؛ فيبنى على الكسرة كسيبويه.

و**(قد يُرتجل)** العلم الشخصي؛ أي يُستعمل من أول الأمر علماً **(كغطفان)** فإنه استعمل علماً لقبيلة من غير أن ينقل عن شيء. وعن سيبويه[1]: الأعلامُ كلها منقولة لأن الأصل في الأسماء التنكير، وعن الزجاج[2]: كلها مرتجلة لأن الأصل عدم النقل، وما وافق وصفاً أو غيره فهو اتفاقي لأمر مقصود. قال في "**المفصل**": "المرتَجل على ضربين: قياسي وشاذ، فالقياس نحو: غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف، والشاذ نحو: محبب و موهب وموظب ومكوزة وحيوة"[3].

وللعلم الشخصي أقسام أخرى؛ وهو أنه إن صُدِّر بأب أو أم فهو الكنية، وإلّا فإن قصد به مدح أو ذم فهو اللقب وإلا فهو الاسم، هذا هو المشهور، [8/أ] وقيل: الُصَدَّر بأب أو أم إن أضيف إلى اسم حيوان أو إلى ما هو صفة الحيوان فهو الكنية، وإن أضيف إلى غير ذلك فهو اللقب. قال الُمحقِّق الرضي: الكنية عند العرب يقصد بها التعظيم، والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم[4].

---

[1]- هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، ت180هـ . أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي (2002). مراتب النحويين. ط1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية. ص73.

[2]- هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري الزجاج، ت311هـ .إنباه الرواة 194/1.

[3]- انظر المفصل ص10-11.

[4]- شرح الكافية 527/2 .

وقال أيضاً : إذا قصد الجمع بين اللقب والاسم أتى الاسم أوّلاً، لكون اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أُتِيَ به لأغنى عن الاسم فلم يجتَمعا[1]، ولا يذهب عليك أنه منقوض بقوله تعالى: ﴿**إنما المسيح عيسى بن مريم**﴾[النساء:170]، فالحقُّ أنه يؤخر اللقب عن الاسم غالباً إذا ما اجتمعا، وربما يقدم على الاسم، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من الاسم واللقب؛ فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما.

[المعرب]

(المعرب):ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً، **(وهو على ضربين: منصرف وهو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين كزيد)** في قولنا: جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ. **(وغير منصرف وهو الذي منع[2] الجر والتنوين)**؛ وقيل: ما فيه علتان من علل تسع جمعها الشاعر في قوله: [البسيط]

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالوصفُ قد كُمِلا

وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى.

(ويُفتح في موضع الجر)؛ لأن الجر والفتح أخوان **(نحو)**: أحمد في قولنا: **(مررت بأحمدَ)**، بفتح الدال. وقوله: **(إلا إذا أضيف)**؛ سواء كانت الإضافة محضة أو غير محضة، **(أوعُرِّفَ باللام)**؛ استثناء مفرغ، والمستثنى منه محذوف تقديره: ويفتح في موضع الجر في جميع الأوقات إلا وقت الإضافة أو التعريف فإنه لا يفتح في موضع الجر؛ بل يصير مجروراً بالكسرة **(نحو: مررت بأحمدِكم، وبالأحمر)**. واختلف في أنه بعد الإضافة أو التعريف باللام منصرف أو غير منصرف،

[1]– شرح الكافية 528/2.

[2]– "منع من" في متن الأنموذج.

فقيل: منصرف، وقيل: غير منصرف، وقيل: الأقرب إلى الصواب أنه إن زالت منه علة فمنصرف وإلا فغير منصرف.

[الإعراب]

(الإعراب: هو)لغةً : مصدرُ أعرب إذا أبان أي: أظهر، أو أجال، أو أحسن، أو غَيَّرَ، أو أزال. واصطلاحاً : **(اختلاف آخر الكلمة)** دون أولها أو وسطها **(باختلاف)**، أو بسبب اختلاف **(العوامل)** الداخلة عليه في العمل، بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر؛ فلا ينتقض بمثل قولنا:إن زيداً مضروب، وإني ضربت زيداً، وإني ضارب زيداً ، فإن العامل في زيد في هذه الصورة مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن الآخر لم يختلف باختلافه، **(واختلاف الآخر)** قيل: إنه يتصور على وجهين أحدهما: الاختلاف بحسب الذات؛ بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكماً، وثانيهما: الاختلاف بحسب الوصف؛ [8/ب] بأن يتبدلحركة بحركة أخرى حقيقةً وحكماً، والأول: في الإعراب بالحروف، والثاني: في الإعراب بالحركة، وكون الحركة صفة إنما بحسب التشبيه لا بحسب الحقيقة، وقيل: إن حروف الإعراب قبل العامل إما غير دالة على شيء أو دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية، وبعد العامل كلها دالة على المعاني الموجبة للإعراب، فيتعدد الدلالة في بعضها، فيحدث في الحرف الآخر بسبب العامل صفة هي الدلالة؛ كما يحدث بسببه الإعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية للإعراب، فالإعراب يحصل من العامل إما ذاتاً وصفة معا، أو صفة فقط[1].

فحروف الإعراب قبل العامل ليس بإعراب وإن كانت موجودة ذاتاً، فالإعراب من حيث هو إعراب لا يكون إلا بعد العامل، فظهر أن المراد باختلاف الآخر اختلافه صفة فقط[2]، لكن تلك الصفة قد

1- "فقد" في (ب).

2- "فقد" في (ب).

تكون حركة وقد تكون دلالة، **(إما بالحركات)** الثلاث **(نحو: جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ)**، أو ببعضها نحو: جاءتني مسلمات، ورأيت مسلمات، ومررت بمسلمات، فإن النصب هنا تابع للجر، ونحو: جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد، فإن الجر هنا تابع للنصب، **(وإما بالحروف)** الثلاثة[1] **(وذلك في الأسماء الستة)**، وكون إعرابها بالحروف الثلاثة[2]مشروط بشروط الأول: كونها مضافة؛ إذ لو كانت مفردة لكان إعرابها بالحركات الثلاث، الثاني: كونها **(مضافة إلى غير ياء المتكلم)**فهي مبنية على قول ومعربة تقديراً على قول، ومعربة تقديراً على قول، الثالث: كونها مكبرة؛ إذ لو كانت مصغرة لكان إعرابها بالحركة، الرابع: كونها موحدة إذ لو كانت مثناة أو مجموعة لأعربت إعراب التثنية والجمع. والمصنف رحمه الله ترك الشرطين الأخيرين اعتماداً على الأمثلة ورعاية للاختصار، ولم يكتف بالمثال فيها لئلا يتوهم اشتراط إضافتها بكونها إلى الضمير، **(وهي)** – أي الأسماء الستة – مجموع: **(أبوه وأخوه وحموها)** – والحمو قريب المرأة من جانب زوجها – **(وهنوه)** الهَ نُ: الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والأفعال القبيحة –، وهذه الأربعة منقوصات واوية، **(وفوه)** وهو أجوف واوي لأُمه هاء؛ إذ أصله فوه؛ بدليل أفواه حذفت الهاء حذفاً غير قياسي كما حذف حرف العلة، ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فأبدلت منها الميم، فلما أضيف رُدَّ إلى أصله.

(وذو مال) وهو لفيف مقرون بالواوين إذ أصله ذوو حذف اللام، ويضاف "ذو"إلى الجنس إضافةً لازمةً لأنه وُضِع َ وُصْلَةً إلى الوصف باسم الجنس، نقول: إما بصيغة الخطاب للمتعلم أو في صور الخبر، وإما بصيغة المؤنث [9أ] بإرجاع الضمير إلى العرب، فالخبر على حقيقته **(جاءني أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك البواقي)**، فتدل الواو على الرفع، والألف على النصب والياء على

---

[1]– "الثلاث" في (ب).

[2]– "الثلا"ث" في (ب).

الجر، وإنما جعل إعرابها بالحروف لأنها أسماء أواخرها ثابتة في حال الإضافة سماعاً، بخلاف نحو: دم محذوفة نسباً في حال الإفراد، وبخلاف نحو: العصا؛ فأشبهت الزائدة، فأمكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع، والساكن أخف من المتحرك؛ فانقلب إلى الحال هنا بسبب العارض؛ فصار الحرف أصلاً لخفته دون الحركة، بخلاف نحو: دم؛ إذ يحتاج إلى زيادة حرف لمجرد الإعراب، وقدصار العين آخراً محلاً للإعراب بحذف اللام نسباً، وبخلاف نحو: العصا لأن اللام لم يحذف نسباً أصلاً؛ فلم يشبه الزائد؛ فكان جزءاً مخفياً من الكلمة، والإعراب وصفٌ فتنافَيا.

ولمَّا لزم التحريك في التصغير بسبب سكون يائه عاد إلى أصل الحركة، وينبغي أن يعلم أن ما ذكره المصنف من أن إعراب هذه الأسماء بالحروف مبني على مذهب الجمهور، وإلا ففيه قولان آخران[1]، الأول: أنها أسماء مقصورة، إعرابها بالألف في الأحوال كلها وعليه قوله: [الرجز]

إنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا   قد بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا[2]

الثاني: أن إعرابها بالحركة وإن كانت مضافة فيقال جاءني أبُه، ورأيت أبه، ومررت بأبه، أو ببعض الحروف الثلاثة، **(و)** ذلك **(في كلا)**، وكذا كلتا، ولم يذكره لكونه فرع كلا، فأغنى ذكره عن ذكره، وفيه أن المثنى والمجموع فرعان على الواحد لا يغني ذكره عن ذكرهما[3].

أقول: عدم إغناء ذكره عن ذكرهما لاختلاف الحكم في الإعراب، وأمّا كلا وكلتا فحكمهما واحد، وقيل: لم يذكر كلتا لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث في الإعراب، وفيه: أن الفرق في إعراب جمعي المذكر والمؤنث السالمين ظاهر، **(مضافاً إلى مضمر)**؛ قيل: إنما قيد بذلك لأنّ " كِلا " باعتبار لفظه مفرد، وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي

---

[1]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثانية 17/1.

[2]- البيت منسوب لأبي النجم العجلي، ونسب إلى غيره، انظر: العجلي، أبو النجم الفضل بن قدامة (2006). ديوان أبي النجم العجلي. تحقيق: د.محمد أديب عبدالواحد جمران، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ص450. الخزانة 455/7، الإنصاف 18/1.

[3]- "ذكرها" في (ب).

الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل؛ روعي جانب لفظه الذي هو الأصل، وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن يكون حركاته تقديرية نحو: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، وإذا أضيف المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع **(نحو: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما)**.

(وفي التثنية) أيضاً؛ فإن إعرابهما ببعض الحروف الثلاثة؛ وهو الألف في الرفع والياء في الجر[1] والنصب، **(و)** كذلك في **(الجمع المصحح)** ببعضهما وهو الواو في الرفع والياء في الجر والنصب **(نحو: جاءني مسلمان ومسلمون، ورأيت مُسْلِمَيْن [9/ب] ومسلِمين ومررت بمُسْلِمَيْن وبمُسْلِمين)**[2]، وأُلحق بالتثنية: اثنان واثنتان وثنتان، وبالجمع أولو وعشرون وأخواتها، وإنما جعل إعراب التثنية والجمع المصحح مع ملحقاتها بالحروف لأنهما فرعا الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، وقد أعرب بعض المفردات بالحروف كالأسماء الستة. فلو لم يعربا بها لزم مِزِّية الفرع على الأصل؛ وهو غير جائز، وإنما جعل إعرابهما ببعض الحروف لأن حروف الإعراب ثلاثة ومواضعها ستة؛ ثلاثة للتثنية، وثلاثة للمجموع، فلو جعل إعراب كلا منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس، ولو خص التثنية بها بقي المجموع بلا إعراب، ولو خص الجمع بها بقيت التثنية بلا إعراب، فوزعت عليهما؛ بأن جعل الألف علامة الرفع في التثنية لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو: يضربان وضربا، والواو علامة الرفع في الجمع لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو: يضربون وضربوا، وجعل إعرابهما بالياء في حال الجر على الأصل وفتح ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية، وكسر في الجمع لثقل الكسر وقلة الجمع فرقا

---

[1]– سواد في موضع كلمة "الجر" في (ب).

[2]– في النسختين من دون الباء.

بينهما، وحمل النصب على الجر فيهما لمناسبة النصب للجر لوقوع كلا منهما فضلة في الكلام، وإنما قيد الجمع المصحح احترازاً عن الجمع المكسر فإن إعرابه لا يكون بالحروف هذا ما يظهر الإعراب في لفظه.

(وما لا يظهر الإعراب في لفظه قُدِّر في محله) أي يحكم بأن فيه إعراباً مقدراً **(كعصا)** بالتنوين **(وسعدى)** في الأحوال الثلاثة؛ لأن آخرها ألف وهي غير قابلة للحركة، **(والقاضي في حالة[1] الرفع والجر)**؛ لا في حالة النصب، لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة، وفي إيراد هذه الأمثلة الثلاثة إشارة إلى أن ما لا يظهر الإعراب في لفظه على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون إعرابه بالحركات الثلاث تقديرا: كعصا.

الثاني: أن يكون إعرابه ببعضها تقديرا فقط كسعدى؛ فإنه غير منصرف؛ وقد عرفت أنه منع منه الجر.

الثالث: أن يكون ببعضها تقديرا وبعضها لفظا: كالقاضي.

---

[1]– "حالتي" في متن الأنموذج.

[الممنوع من الصرف]

(وأسباب منع الصرف تسعة) على ما هو مشهور، وزاد صاحب "**اللباب**" ألف الإلحاق نحو: أرطى إذا سمي به؛ فإنه غير منصرف للعلمية وألف الإلحاق المشابه لألف التأنيث فَعدَّه سببا آخر فكان عشرة عنده[1]، وهذا يتوقف على ورود أرطى بعد التسمية غير منصرف؛ فإن من لا يعتبر ألف الإلحاق؛ لا يعدهسبباً يمنع ذلك، فإنه ليس فيه إلا سبب واحد.

(العلمية، التأنيث، وزن الفعل، الوصف، العدل، الجمع، التركيب، العجمة، الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث) مثل: زينب، وطلحة، وأحمد، وأحمر، وعمر، وأساور، ومعدي كَرِب،[10/أ] وإبراهيم، وعمران، **(متى اجتمع في الاسم سببان[2]، أو تكرر واحد منها)**، وهو الجمع الأقصى، وألفا التأنيث؛ أما الأول فلأنه تكرر فيه الجمعية حقيقة: كأساور، وأناعيم، أو حكماً كمساجد، ومصابيح؛ وأما الثاني فلأنهما لازمتان للكلمةوضعاً لا تفارقانها أصلاً؛ فيجعل تأنيثها للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيثمكرراً **(لم ينصرف)** ذلك الاسم؛ يعني منع منه الجر والتنوين؛ لأنه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين –أن الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والإفادة، وكل سبب فرع لشيء– منع منه ما منع من الفعل من الجر والتنوين. وإنما قلنا كل سبب فرع لشيء؛ لأن العلمية فرع الجنسية، والتأنيث فرع التذكير، ووزن الفعل فرع لوزن الاسم، والوصف فرع الموصوف، والعدل فرع المعدول عنه، والجمع فرع الواحد، والعجمة فرع العربية، والألف والنون فرع مدخولهما. وإنما احتيج إلى سببين في منع الصرف لأن السبب الواحد لا يمنع الصرف إلا إذا تكرر، لأن الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الفرع والأصل، فلم يرجح السبب الواحد جانب الفرع، فجذبه الأصل إلى نفسه لأصالته؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف.

---

[1]– انظر: الإسفرائيني، تاج الدين محمد بن أحمد (1996). اللباب في علم الإعراب. ط1، تحقيق: د. شوقي المعري، بيروت: مكتبة لبنان. ص51.

[2]– "سببان منها" في متن الأنموذج.

وإذا اجتمع فيه اثنان يرجح جانب الفرع على جانب الأصل؛ فيمنع الصرف **(إلا ما كان على ثلاثة أحرف)** لا مطلقاً، بل إذا كان **(ساكن الأوسط[1] كنوح ولوط فإن فيه مذهبين أحدهما[2] الصرف لخفته و)** الآخر **(عدم الصرف لحصول السببين[3])**، لو مَثَّل بنحو: هند لكان أولى، وكأنه جعل العجمة كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه و جور، فيجوز في نحو: نوح الوجهان كهند، وقد زيَّفوه بأن التأنيث أمر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصريفات، والعجمة أمر إضافي لا علامة لها ظاهرة، فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو: هند اعتبار العجمة في نحو: نوح، واعتبارها في نحو: ماه وجور للتقوية لا لاستقلال السببية، وإنه لم يسمع قط منع صرف في نحو نوح بخلاف هند، وقد يقال أن المصنف تابع للشيخ عبدالقاهر[4]؛ لأنه قال في "**الجمل** : والثلاثي الساكن الأوسط يجوز فيه صرفه وتركه نحو: هند ودعد ونوح ولوط، وأما مافيه سبب ثالث كماه وجور[5] فإنهما غير مصروفين للعجمة والعلمية والتأنيث. وقال صاحب "**اللباب**" : ونوح ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس أن يكون غير منصرف إلا أن الخفة فيهما قاومت أحد السببين، واللغة الفصيحة هي التي وردت في أفصح الكلام قال تعالى: ﴿**إنا أرسلنا نوحا**﴾ [نوح:1] ، وقال: ﴿**كذبت قوم نوح المرسلين**﴾ [الشعراء:105]، وقال: ﴿**ولما جاءت رسلنا [10/ب] لوطا**﴾ [هود:77] **(وكل عَلَمٍ لا ينصرف[6] ينصرف عند التنكير)**، قيل: تنكير العلم يحصل بوجهين: أحدهما أن يتأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو: هذا زيد، ورأيت زيداً آخر؛ فإن لفظ زيد لواحدٍ مُشَخَّصٍ، فإذا أريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطئاً يدخل فيه كل من سمي

1- "الوسط" في متن الأنموذج.

2- "أحدهما" خلا منها متن الأنموذج.

3- "لحصول السببين فيه" في متن الأنموذج.

4- هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، ت 471 هـ. إنباه الرواة 188/2.

5- الجرجاني، أبو بكر بن عبدالرحمن (1972). الجمل. تحقيق: علي حيدر، دمشق: (د.ن). ص9.

6- "لا ينصرف في المعرفة" في متن الأنموذج.

بـه؛ فخـرج عن العلميـة، والثـاني: أن يكـون صـاحب العلـم أي ُمَسَمَّاهُمُشـهوراً بمعنـى مـن المعـاني، فيجعل بمنزلـة الجنس الـدال علـى ذلك المعنـى نحـو: لكلِّ فرعون موسـى، فالفرعون مشـهور بـالظلم، فكأنـه أريـد لكـل متصـف بـالظلم؛ أي لكل ظـالمٍ مبطـلٍ موسـى؛ أي عـادل محـق بـالتنكير فـي الأول باعتبـار التسمية، وهـو كونـه مسمى بـه، وفـي الثاني باعتبـار الاتصـاف بـالمعنى الـذي فيـه، إذ لـيس المراد بقولـهم: "لكل فرعون موسـى"، لكل مسمى بفرعون مسمى بموسـى، وهذا إذا ورد فـي استعمال العرب فتأويله ما ذكر علـى أنَّه يحتمل أنه ُقال: لا حاجة إلى تنكيره بل يقدر المضـاف، وهـو المثل، فيكون التقدير: لكل مثل فرعون مثل موسـى، فالَعَلَمانِ علـى حالهما ولا حاجـة إلـى تنكيرهمـا، ولعل المصـنف إنمـا لـم يـذكر الوجـه الثـاني فـي "**المفصـل**" بنـاء علـى هـذا الاحتمـال، ولـم يـرهوارداً فـي الاستعمال، وقـال فـي "**الُمفَصَّل**": ومـا أحـد سَبَبَيْهِ أو أسبابه الَعَلَميـةُ فحكمـه الصـرف عنـد التنكير[1]، وعلله صـاحبُ "**اللبـاب**" بقولـه: لمـا أنهـا لا تكـون سببا إلا مـع مـاهي شرط فيـه، والعـدل ووزن الفعـل وهمـا متضـادان، إذ العـدل لا يكـون إلا مـع الأوزان المـذكورة وليسـت مـن أوزان الفعـل فـلا يكـون إلا أحدهما فإذا نكر بقي بلا سبب أو علـى سبب واحد نحـو: ُربَّ ُسعاد وقطام[2].

وقولـه: **(في الغالب)** احتراز عما كـان الوصفية الأصلية فيـه ظـاهرة قبل العلميـة كسكران وأحمر؛ فإن سيبويه يعتبر الوصفية الأصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار؛ أعني العلميـة، ومعنـى الاعتبـار: جعلها كالثابت، لا أنها تعود، والأخفش[3] لا يعتبرها لأنها زالت بالعلمية ولم تعد بـالتنكير، والأصـل فـي الزائـل أن لا يعتبـر، قيـل: وينصـرف مـا فيـه العـدل التحقيقـي علمـاً لمـذكر، ولـو نكـر منـع علـى مقتضـى السمـاع مطلقاً، وعلـى مقتضـى سيبويه أيضـاً؛ لاعتبـار الوصـفية الأصـلية بعـد زوال المـانع، والعدل تابع لها في الاعتبار، وقياس مذهب الأخفش الصرف كما في: أحمر.

---

[1]– المفصل ص22.

[2]– اللباب ص52.

[3]– هو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، ت 215 هـ. إنباه الرواة 36/2.

[المرفوعات]

ولما فرغ من بيان ذوات أنواع الإعراب وما يتعلق بها أراد أن يبين محالها وبذلك يعرف أنها لماذا أعربت[1] ؟ فقال: **(المرفوعات)**؛ أي: الأسماء المرفوعات؛ على أنه جمع مرفوع لأن المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث؛ كالجياد الصافنات، والأيام الخاليات، قيل: أو جمع مرفوعة بتأويل الكلمات؛ ولم نقدرها لشمولها المضارع ولم يذكر، واللام للاستغراق.

[11/أ] ولأنه في قسم الاسم، لكن َيرِدُ أنه في قسم المعرب، فالمناسب تقدير المعربات، فيلزم كونُ القَسَمِ أعمَّ من المقسم، أو تخصيص الأسماء فقط، أو مع الحدود، وكلها بعيد. وأيضاً تَخصيص أنواع الإعراب، يستدعي أن لا يكون المبني مرفوعاً، ولا منصوباً، ولا مجروراً، ولا فاعلاً، ولا نحوه، وهذا خلاف الإجماع. فالوجه أن يجعل للإعراب معنيان: عام، وهو ما اقتضاه ُعروضُ معنى يتعلق العامل، ليكون دليلاً عليه، فإن لم يمنع شيء من ظهوره، فلفظي، وإن منع حال في آخره، فتقديري، أو في نفسه، فمحلّي؛ وهذا تابع لمقتضيه، فيوجد في غير الحرف، والماضي، والأمر بغير اللام، وخاص بالأولين، والأنواع للعام، وكذا محالّها، وأقسامها **(على ضربين: أصل ومُلحق به)**.

[الفاعل]

(فالأصلُ: هو الفاعلُ)، قيل: لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل، ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ، **(وهو)** أي: الفاعل ما أسند إليه الفعل، أو شبهه **(وهو على نوعين: مظهرٌ كضرب زيدٌ، ومضمر)** ،وهو أيضاً على نوعين: بارز **(كضربتُ)**، ومستكنّ **{كزيد[2] ضرب)** وهذه الأمثلة لإسناد الفعل المعلوم، ويمكن جعلها لإسناد الفعل المجهول بأن تُغّير صيغة الفعل المعلوم

---

[1]– في الأصول الخطية: كلمة غير واضحة.

[2]– "وزيد" في متن الأنموذج.

إلى المجهول، وإنما قلنا ذلك؛ لأنّ مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه فاعلٌ عند المصنف، وصاحبِ "**اللباب**"، فلهذا تركنا القيد المشهور أعني قولَهم: "على جهة قيامِه به" في تعريفه، ليندرج فيه.

لا يقالُ: هذا التعريفُ ليس بتَمام، بل يجب أن يقال: الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدّم عليه ليكون احترازاً عن نحو: زيد ضرب، لأنه يقال: لا حاجةَ إلى ذكر التقديم، لأنَّ المسندَ في نحو: زيدٌ ضرب الجملةُ لا الفعل، وما قيل من أن الإسناد إلى ضمير شيء، إسناد إليه في الحقيقة. ففي المعنى على ما يشعره في الحقيقة، لا في اللفظ الذي الكلام فيه، ألا ترى أن رجلاً في قولك:رأيت رجلاً ضربك، أسند إليه الضرب في المعنى مع كونه منصوباً .

وأما المبتدأُ المُقدَّم خَبَرُه، فالمسنَدُ: إما جامد أو مركّب، لا فعل أو شِبْهه، والمتبادر من الإسناد ما بالأصالة، فيخرج التوابع، وعاملُه الفعل يُحذف جوازاً، مثل زيدٍ في جواب: من قام؟ ووجوباً في مثل: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[التوبة: 6].

ولا يتقدم الفاعل، ولا يتعدد، ولا يُحذفُ –في الصحيح– بلا نائب إلا مع عامله، كما في مثل: نعم، لمن قال: أقام زيد؟ ويتقدم على المفعول وجوباً عند عدم القرينة، أو اتصاله، أو وقوع مفعوله بعد إلاّ أو معناها، ويتأخر عنه وجوباً عند اتصال المفعول بدونه، أو ضميره به، أو وقوعه بعد إلاّ أو معناها.

(والملحقُ به) أي بالفاعل على **(خمسة أضرب)** الأوّل: **(المبتدأ وخبره)**، وهما: اسمان مجرَّدانِ عن [11/ب] العوامل اللفظية للإسناد نحو: زيد منطلق، فإنهما اسمان عاريان عنها لإسناد أحدهما، وهو منطلق إلى الآخر، وهو زيد، ويسّمى الأوّل مبتدأ، ومسنداً إليه، ومُحدَّثاً عنه. والثاني خبراً، ومسنداً، وحديثاً .

[المبتدأ]

(وحقّ المبتدأ أن يكون معرفةً) ، يعني: أصل المبتدأ كونه معرفة؛ لأنه محكوم عليه، والأصل فيه أن يكون معرفة **(وقد يجيء**) المبتدأ **(نكرةً)** لا مطلقاً، بل إذا تخصصت بوجه ما (نحو:**"شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ**[1])، فإن قوله: "شرّ" مبتدأ تخصّص بالصفة المقدرة، تقديره: شر عظيم هرّ ذا ناب لا شر مُقَيَّد، وذلك لأن التنوين فيه للتعظيم، فيدلّ على الصفة، وقيل: تخصَّص بكونه فاعلاً في المعنى، حيث كان في الأصل: هرَّ ذا نابٍ شرّ، بِجَعْلِ شرٍّ بدلاً من الضمير المستتر في "هرّ" والبدلُ من الفاعل معنى، ثم قدّم ليفيد الحصر. وهذا –أعني التخصيص بوجه ما – مذهب جمهور النحاة، وأما عند محققيهم فلا يشترط التخصيص، بل إن كان فيه فائدة نحو: "كوكب انقضَّ الساعةَ" يجوز، وإلا فلا.

[الخبر]

(وحقُّ الخبر) أي: أصلُه، **(أن يكون نكرة)**؛ لأنّ الإخبار بما يكون معلوماً للمخاطب غيرُ مُفيد[2]. **(وقد يجيئان مَعْرِفَتَيْنِ)** معاً إذا كان الكلام مفيداً، وفيه إشارة إلى أنَّ المعرفة لا يصلُح خبراً للنكرة، فلذا لم يقل: وقد يجيء معرفةً مع أنه أَخْصَر **(نحو: الله إلهنا، ومحمدٌ نبينا)**. قال صاحبُ "**اللباب**": الفائدة فيه على وجهين: أحدُهما أن يذكر ذلك تقرباً، وتعبداً، والثاني: أن يقال للجاحد الذي يعرف، ويجحد ذلك، فتُنزّله منزلة من تُخْبِره بشيءٍ لا يعرفه[3].

---

[1]– الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (1987). مجمع الأمثال. ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الجيل. 172/2.

[2]– "مقيده" في "ب".

[3]– الضوء المنير في شرح المصباح ق122.

واختُلِفَ في أنه إذا كان المبتدأُ والخبرُ معرفة، هل يجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ أم لا؟ فذهب السيرافيُّ[1] إلى أنه لا يجوز، وقال أبو علي[2]: يجوز. وهذا الاختلاف إنما هو في موضع الالتباس، وأما في غيره، فالتقديم جائز بالاتفاق .

[أضرب الخبر]

(والخبر على نوعين[3]): أحدهما: **(مفرد)** قد يطلق المفرد، ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع – أعني الواحد– وقد يطلق، ويراد به ما يقابل المضاف، فيقال: هذا مفرد، أي: ليس بُضاف، وقد يطلق على ما يقابل المركَّب، فيقال: هذا مفرد، أي: ليس بمركب، وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال: هذا مفرد، أي ليس بجملة، والمرادُ من المفرد بهذا المعنى: الأخير **(نحو: زيدٌ غلامك)**.

واخْتُلِفَ في أنه هل يكون الخبر المفرد خالياً عن الضمير أم لا؛ فذهب الكوفيون إلى الثاني، ويُؤوِّلون الجامد بالمشتق، فزيد غلامك، بمعنى مملوكك، ويستدلون عليه بأنّ ذات الخبر لا تكون عين ذات المبتدأ، وقال البصريون: لا حاجة إلى هذا التكلف[4]؛ لأن ظاهره أنه غير مشتق، ومعنى حمل الخبر على المبتدأ: أنهما يصدقانِ على ذاتٍ واحدة، لا أنّ عين هذا الذات عين تلك الذات[5].

(و) ثانيهما **(جملة، وهي [12/أ] على أربعة أضرب: فعلية)**، وهي التي يكون الجزء **الأوّل** منها فعلاً **(نحو: زيدٌ ذهب أبوه، واسميّة)** ، وهي التي يكون الجزء الأوَّل منها اسماً **(نحو:عمرو أخوه ذاهبٌ، وشرطية)**، وهي: المركبة من الشرط والجزاء **(نحو:زيدٌ إن يُكرمني أكرِمْه، وظرفية)** وهي التي يكون الجزء الأوَّل ظرفاً، **(نحو: خالدٌ أمامك)**.وفي إيراد قوله: **(وبِشْرٌ من الكرام)**، إشارة إلى

---

[1]– أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، ت 368 هـ . إنباه الرواة 348/1.

[2]– أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، ت 377 هـ . إنباه الرواة 308/1.

[3]– "على ضربين" في متن الأنموذج.

[4]– "التكليف" في "ب".

[5]– انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة السابعة 55/1.

أنّ الجار والمجرور جارٍ مجرى الظرف الحقيقي، الذي هو الزمان والمكان. واختلفوا في أقسام الجملة، فبعضهم جعلوها أربعاً منهم المصنف[1]،

وبعضهم أدرجوا الشرطية في الفعلية، وبعضهم أدرجوا الظرفية فيها أيضاً، قيل: خيرهم أوسطهم؛ إذ لو استحق بمجرد اعتراض الشرط الخروج، والانفراد لاستَحقَّ باعتراض الترديد، مثل إما أن يكون العدد زوجاً، أو فرداً، أو الخبرية، أو الحالية، أو نحوها، فتكثر الأقسام جداً، وأن الظرفية، وإن قُدِّرَتْ بفعلٍ ، لكن جعل الظرف ُمقامه، وانتقل الضميرُ منه إليه، وجُعِلَ العملُ للظرف، ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد، والفعل لا يحتاج إلى الاعتماد لا ملفوظاً، ولا مقدراً، فلما امتازت بهذه الأشياء، استحقت أن تجعل قسماً برأسها.

(ولا بدّ في الجملة) الواقعة خبراً **(من ضمير يرجع إلى المبتدأ)**؛ لأن الجملة من حيث هي هي مستقلةٌ نفسها، فإذا تَعلَّق بشيءٍ يحتاج إلى رابط ليحصل الارتباط بين المبتدأ والخبر، ولا يكون الخبر أجنبياً عن المبتدأ، وذلك الرابط هو الضمير في الغالب فلذا قال: من ضمير، ولم يقل: من عائد، وقد يكون الإشارة، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ** ﴾[البقرة: 39]، والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾[يوسف: 90]، ولاَم الجنس نحو: نعم الرجل زيد، على وجه، والظاهَر الموضوع موضع الضمير نحو: ﴿ **الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ** ﴾[الحاقة: 2/1] **(إلا إذا كان)** هذا الضمير **(معلوماً)** من سياق الكلام، فإنه يحذف من اللفظ قياساً، إذا كان مجروراً بمن، والجملة اسمية، ومبتدؤها جزء من الأوّل **(نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين درهماً)**، أي: الكُرُّ منه حذف "منه" لدلالة سوق الكلام عليه، فإن تقديم البّر على الكّر يدل على أن الكّر يكون من البّر، فيُستغنى عن ذكره، والكّر نوع من المكيال، ويحذف منه سماعاً في غيرها، واستثنى منه أيضاً صاحب "**اللباب**" كَوْنَ المبتدأ

[1] – انظر: المفصل ص31.

ضميرَ الشأن، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ[1]﴾[الإخلاص:1] فإنّ "هو" مبتدأ أي: الشأن و"الله أحد" جملة واقعة خبراً له، وليس فيه ضمير يرجع إلى الشان.

[تقديم الخبر]

هذا والأصل في المبتدأ التقديم ؛ لأنه محكوم عليه ، **(وقد يُقدّم الخبرُ على المبتدأ)** جوازاً **(نحو: منطلقٌ زيدٌ)**، ووجوباً إذا تضمّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام، مثل: [12/ب] أين زيد؟، أو صَحَّحه مثل: في الدار رجل، أو كان الخبر خبراً عن أنّ المفتوحة مثل: عندي أنك قائم، أو غير ذلك.

[حذف المبتدأ والخبر]

(و) أيضاً الأصل في المبتدأ والخبر الثبوت، لأن الحذف خلاف الأصل، لكن **(يجوز حذف أحدهما عند الدلالة)** أي: دلالة القرينة على المحذوف **(كما قال الله تعالى[2]: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾)**[يوسف: 18]، فقوله: فصبر جميل، إما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأمري صبر جميل، أو مبتدأٌ خبرُه محذوف، والتقدير: فصَبْرٌ جميلٌ أجمل. قيل: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً، فالأّول أولى، وقيل: الثاني أولى، أقول: وجه كون الأّول أولى، أنّ الخبر محطّ الفائدة، فلا يناسبه الحذف لأنه إخلال، ومعنى كونه محطّ الفائدة: أنّ المقصدَ الأصليَّ من الكلام استناده إلى المخبر عنه، لا أّنه في نفسه مقصود منه، ووجه كون الثاني أولى: أن الحذف بآخر الجملة أنسب، وأنّ المسندَ إليه أقوى رُكْنٍ في الكلام، وأعظُمه، والاحتياجُ إليه فوقَ الاحتياجِ إلى سائر الأجزاء، ولا كذلك المسند، ولذا عّبر عن عدم الإتيان بذكر المسند إليه بالحذف، كأنه أتى ثم حذف، وعن عدم الإتيان بذكر المسند بالترك.

---

[1]– اللباب ص66.

[2]– "نحو قوله" في متن الأنموذج.

[اسم كان]

(و) الثاني من الضروب الملحقة بالفاعل: **(الاسمُ في باب كان)** أي: المرفوع بالأفعال الناقصة، وهي أفعال تذكر في باب الفعل، وهو أعني المرفوع بهذه الأفعال مشبه بالفاعل كما أنّ المنصوب بها، أعني الخبرَ مُشْبَّهٌ بالمفعول، والمفهوم من كلام المصنف في "**الكشاف**" أنّه فاعل، وقد قال العلاّمة التفتازاني في شرح "**الكشاف**": إن اللائق بنظر النحوي أنّ اسم كان فاعل **(نحو: كان زيدٌ منطلقاً)**، وسيأتي ما يتعلق بهذا الباب في ذلك الباب إن شاء الله تعالى.

[خبر إنَّ]

(و) الثالث من الضروب الملحقة بالفاعل: **(الخبرُ في باب إنّ)**،وهو المسند المرفوعُ بواحدٍ من هذه الحروف، نحو: إن زيداً منطلق، **(وحكمه)** أيْ: حكُم الخبر في باب إنّ **(حكم خبرِ المبتدأ)** من كونه مفرداًأو جملة، ونكرةً ومعرفة، ومستحقاً للضمير إذا كان جملةً، ومستغنياً عن الضمير إذا كان معلوماً، وجائز الحذف عند الدلالة **(إلا في تقديمه)**؛ أيّ ليس حكمه حُكْم خبر المبتدأ في تقديمه؛ إذ لا يجوز تقديمه على الاسم، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإن لم يكن ظرفاً، نحو: منطلق زيد، بخلاف الخبر في باب إنّ، فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم **(إلا إذا كان ظرفاً[1])**، فإنَّ حكمه حكم خبر المبتدأ في جواز التقديم، إذا كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: **﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾**[الغاشية: 25] وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة، نحو: إن من البيان لسحراً "[2] وذلك لتوسعهم في الظروفِ[3] ما لا يتوسع في غيرها.

---

[1]- إذا لم يكن ظرفاً " في متن الأنموذج.

[2]- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (1980). صحيح البخاري. ط1، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي. كتاب الطب رقم الحديث 5767، 49/4.

[3]- "الضروب" في "ب".

فإن قيل: ما معنى التوسع في الظروف[1] ما لا يتوسع في غيرها ؟

قلنا: معناه أن كل حادث في الدنيا فُحدوثُه يكون في زمان وفي مكان، والانفكاك مُحال وكما كان الزمان والمكان من [13/أ] ضرورات[2] الحادثات، وكان بينهما شدة الاتصال، وقوة الالتصاق[3]، كان الزمان والمكان مع كل شيء كجزئه وبعضه لا أجنبياً منه، فهو إذن كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، **(نحو: إنَّ زيداً منطلِقٌ، ولا تقول: إنّ منطلِقٌ زيداً)** بتقديم الخبر الغير الظرف **(ولكن تقول: إنّ في الدارِ زيداً)** بتقديم الخبر الظرف.

[خبر "لا" النافية للجنس]

(و) الرابع من الضروب[4] الملحقة بالفاعل: **(خبر لا[5] لنفي الجنس)**، أيّ: لنفي الحكم عن الجنس، وهو المسند المرفوع بلا، **(نحو: لا رجلَ أفضلُ منك، وقد يحذفُ)** خبر لا، إذا كان هناك قرينةٌ تدلُّ على المحذوف **(كقولهم: لا بأسَ)**، فإن قولهم: بأس اسم لا وخبره محذوف، **(أي: لا بأس عليك)** ، وهذا الحذف جائز عند الحجازيين، واجب عند بني تميم. وإذا لم يكن هناك قرينة يجب ذكره اتفاقاً، كذا نقل الرضّي عن الأندلسّي[6]. وقيل: إنّ بني تميم لا يثبتونه أصلاً، لا لفظاً، ولا تقديماً، ويقولون معنى قولهم: لا أهل ولا مال: انتفى الأهل والمال، فلا حاجة إلى تقدير الخبر أصلاً. ومما ينبغي أن يعلم أنه لا يحذف الخبر مع الاسم بل أحدهما فقط، ولا يتقدم الخبر على الاسم، ولو كان ظرفاً، لضَعُف عمله.

---

[1]- "الضروب" في "ب".

[2]- "الضروب" في "ب".

[3]- "التصاق" في "ب".

[4]- "الظروف" في "ب".

[5]- " لا التي لنفي الجنس" في متن الأنموذج.

[6]- هو القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي، ت 661 هـ. بغية الوعاة 250/2، وانظر شرح الكافية للرضي 339/1.

[اسم "ما" و"لا" اللتين بمعنى ليس]

(و) الخامس من الضروب الملحقة بالفاعل: **(اسمُ ما ولا بمعنى ليس)**، وهو المسند إليه المرفوع بأحدهما **(نحو: ما زيد منطلقاً، وما رجل خيراً منك)**، أتى بمثالين، إشارة إلى أنّ "ما" تعمل في المعرفة والنكرة بخلافِ "لا"، فإنها لا تعمل إلا في النكرة، ولذا أتى بمثال واحد، حيث قال: **(ولا أحدَ أفضلُ منك)**، وهذا -أعني عملَ "ما" و"لا" بمعنى ليس- لغةُ أهل الحجاز، وأما بنو تميم، فلا يثبتونَ لهما العمل، ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعانِ بالابتداء كما قبل دخولهما، وسيأتي تحقيقُه إن شاء الله تعالى.

[المنصوبات]

(المنصوبات) تذكر ما في المرفوعات، وإنما قدّمها على المجرورات لكثرتها، ولأنّ العاملَ فيها ربما يكون فعلاً، وهو أصل في العمل، فيكون معموله أصلاً ايضاً **(على ضربين: أصل ومُلحق به، فالأصلُ هو المفاعيل، وهي خمسة[1])** كما هو المشهور.وزاد السيرافي مفعولاً سادساً سماه: مفعولاً منه، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ** ﴾[الأعراف: 155] أي: من قومه، وردّ بأنه لو صحّ ذلك، لصحّ أن يقال مفعولاً عليه وإليه، بل لكان المفاعيل سبعة عشر، وأسقط الزّجاج المفعول معه، والمفعول له، وجعل الأوّل مفعولاً به والثاني مصدراً[2].

[المفعول المطلق]

الأوّل: **(المفعول المطلق، وهو: المصدر)** مبهماً كان، أو محدوداً، فالأوّل يكون للتأكيد، أيْ: معناه معنى الفعل بلا زيادة، **(نحو: ضربت ضرباً)**، والثاني يكون للعدد والنوع **(نحو:ضربتُه ضربَتَيْن)** ، بفتح الضاد وكسرها، والأوّل لا يثّنى، ولا يجمع [13/ب] بخلاف الثاني ولذا[3] ذكر بلفظ التثنية في الثاني دون الأوّل. **(و)** إنما ذكر قوله: **(قعدتُ جلوساً)** ليعلم أن المفعول المطلق، قد يكون مغايراً للفظ فعله، وقد يحذف، ويقام وصفه مقامه نحو: قمت طويلاً، أيْ:قياماً طويلاً، وقد يحذف فعله جوازاً، مثل خبر مقدم، أي:قدمت قدوماً خبر مقدم، ووجوباً سماعاً مثل: حمداً له، وشكراً له، وما أشبه ذلك، وقياساً في مواضع متعددة، منها: ما وقع مثبتاً بعد نفي، أو معناه، دخل

---

[1]– "خمسة أضرب" في متن الأنموذج.

[2]– انظر: الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام (1963). قطر الندى وبل الصدى. ط11، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: السعادة. ص201. وفيه : "ونقص الزجاج منها المفعول معه، فجعله مفعولاً به، وقدر (سرت وجاوزت النيل) ، ونقص الكوفيون منها المفعول له؛ فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل :قعدت جلوساً، وزاد السيرافي سادساً وهو المفعول منه نحو: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَه سبعين رجلاً﴾ ، لأن المعنى من قومه، وسمى الجوهري المستثنى مفعولاً دونه ".

[3]– "والذي" في "ب".

كل منهما على ما لا يكون المفعول المطلق خبره، نحو:ما أدْيتُه إلا سَيْراً، وإنما أتيتُ سَيْراً، ومنها ما أكّد مضمون جملة نحو:له عليّ كذا اعترافاً، أو أنت قائم حقاً.

قيل: قدّم المفعولَ المطلق على سائر المفاعيل؛ لأنه أشدّ اتصالاً بالفعل، إذ هو جزء منه وبعضه، ولأن المفعول الحقيقي إنما هو ذلك، إذ هو الذي فعله الفاعل المذكور وأوجده، ولأنه مطلق، وما عداه مقّيد، والمطلق مقدّم على المقّيد، ألا يُرى أنهم سموه مفعولاً مطلقاً، ووجه الإطلاق شيئان، الأوّل: أنه هو المفعول على الإطلاق، والثاني: أنه غير مقّيد بحرف من حروف الجرّ بخلاف سائر المفاعيل، وفيه ما فيه فتأمل.

[المفعول به]

(و) الثاني: **(المفعول به)**، وهو اسم ما وقع عليه فعلُ الفاعل.قيل: الضميرُ المجرور في به، وكذا في فيه، ومعه، وله يرجع إلى الألف واللام، لكونه بمعنى الذي، فإذا لم يكن بمعناه يرجع إلى الموصوف المذكور، أو المقدر **(نحو: ضربتُ زيداً)**، فإنّ زيداً وقع عليه فعل الفاعل، الذي هو ضمير المتكلم، **(وينصبُ[1])** المفعول به **(بمضمر)**، أي: بفعل مضمر لقيام قرينة **(كقولكَ للحاج: مكّةَ)** بالنصب **(وللرَّامي: القرطاسَ)** بالنصب بإضمار " تريدُ" في الأوّل، ونصب في الثاني لقرينة الحال.

[المنادى]

(ومنه)، أيْ: من المنصوب بفعل مضمر: **(المنادَى المضاف نحو: يا عبدالله، و)** المنادى **(المضارعُ)** أي: المشابه **(له)**، أيّ: للمضاف، وهو كل اسم لا يتّم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه **(نحو: يا خيراً من زيد)**، فإنّ خيراً لا يتّم إلا بمن. كما أنّ المضاف لا يتم إلا بالمضاف إليه.

---

[1]– "وينصب بعامل" في متن الأنموذج.

والمنـادى (**النكـرةُ**) أي: الغيـر المعّين (**نحـو: يـا راكبـاً**)، فكلّ مـن هـذه الثلاثـة منصـوب بفعـل مضـمر لا يجـوز إظهـاره؛ لأنّ حـرف النـداء نائـب عنـه، ولا يجـوز الجمـع بـين النائـب والمنـوب، والتقدير:يا أدعو عبدالله، ويا أدعو خيراً من زيد، ويا أدعو راكباً، فحذف أدعو وأنيب عنه حرف النـداء، وهـذا الحـذف واجـب بخـلاف الأّول، فإنـه جـائز إذ كمـا يجـوز إضـماره يجـوز إظهـاره، ولـذا فصل هذا عما قبله بقوله: ومنه.

واعلم أنّ انتصاب المنادى على أّنه مفعول به بفعل مضمر مذهب سيبويه[1]، وذهب المبرد[2] إلى أنّ انتصابه بحرف النداء [14/أ] لسدّه مسدّ الفعل[3]، وقال أبو علّي[4]: إنّ يا وأخواتها أسماء الأفعال[5]، فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب.

(**وأّما**) المنـادى (**المفـرد المعرفـة، فمضـموم**[6])، أي مبنـيٌّ علـى الضـم، والمراد بـالمفرد ههنـا: مـا يقابل المضـاف، والمضـارع لـه، وحق العبارة أن يقول: فمبنّي على ما يرفع بـه ليندرج فيـه: يا زيدان، ويـا زيـدون، وذلـك لأنّ مـا يرفـع بـه الاسـم الضـمة، والألـف، والـواو، فقولـُـه: فمضـموم، مخصـوصٌ بقوله: يا زيد، وقولهفبنّي على ما يـُرْفـَع ُ به، يتناول الثلاثة، وإنما جعل مبنياً مع أن أصله الإعراب

---

[1]- انظر: الكتاب 290/1.

[2]- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت 286 هـ . إنباه الرواة 241/3.

[3]- تواترت أقوال النحاة في نسبة هذا الرأي للمبرد، ولا أدري ما هو مستندهم في ذلك !! ولقد قال المبرد في المقتضب: "اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدالله؛ لأن "يا" بدل من قولك: أدعو عبدالله، وأريد. لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت يا عبدالله، فقد وقع دعاؤك بعبدالله؛ فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك"

قال –محقق المقتضب– محمد عبدالخالق عضيمة تعليقاً على هذه الفقرة من كلام المبرد: "ومن هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه في ناصب المنادى". المقتضب 202/4.

[4]- هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، ت 377 هـ. إنباه الرواة 308/1.

[5]- انظر: الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام (1998). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية. 5/4 .

[6]- فمضموم في اللفظ ومنصوب في المعنى" في متن الأنموذج.

إذ هو مفعول به؛ لأنه شبيه لكاف الخطاب في الإفراد، والتعريف والخطاب، ووقوعه موقعه، ولّما لم تكن النكرة المفردة بهذه المثابة، جعلوها معربة غير مبنية.

فإن قيل:فينبغي أن يكون المضاف مبنياً، لكونه شبيهاً له بهذه الوجوه المذكورة، قلنا: نعم إلا أنّ ههنا مانعاً من البناء، إذ قد تقرر أن المضاف إليه بمنزلة التنوين لمعاقبته إياه، والتنوينُ عَلَمُ التمكن فبينه وبين البناء منافاة، وإنما بني على الحركة فرقاً بين البناء العارض واللازم، وعلى الضم، إذ لو بنى على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف ياؤه، واكتفى بالكسرة، ولو بني على الفتح لالتبس بالمضاف الذي حذف منه المضاف إليه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات.

وأراد بالمعرفة: المعرفة المطلقة، سواء كانت معرفة قبل النداء، أو بعده، وإليه أشار بقوله **(نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ)**، فإنّ الأّول معرفة قبل النداء أيضاً، والثاني بعد النداء فقط.

فإن قيل: تعرّفُ الثاني بالنداء إ نما يتّم على قول مَنْ جعلَ أقسام المعارف ستة سادسها النداء، وأما على قول من جعلها خمسة، ومنهم المصنف فلا.

أجيب: بأنه إنما تعرّف من حيث إّنك أقبلتَ على واحد من الجنس، وخَصَّصْتَه بالنداء فجرى مجرى أن تقول الرجل بلام التعريف قاصداً واحداً بعينه.

فإن قيل: اجتماع التعريفين في كلمة واحدة ممتنع، فكيف يجوز: يا زيد، وفيه تعريفان: التعريف العلمي والتعريف الندائي؟

أجيب: بأن هذه مسألة اختلف القوم في ذلك، فبعضهم على أنّ العلم ينكّر أّولاً، ثم يدخل عليه حرف النداء؛ لئلا يلزم اجتماع التعريفين، فزيد إذا أريد نداؤه يُؤَوّل أّولاً بمسّمى بزيد، ثم يعتبر دخول حرف النداء عليه ، وإلا يلزم تعريف المعرّف، وهذا مذهب المبرّد، والجمهور على خلافه فإنهم

يقولون تعريف العلمّية باق بعد النداء، ولا منع من اجتماع التعريفين، بل الممتنع إنما هو اجتماع أداتيهما، والدليل على هذا[1] أنهم يقولون [14/ب]: يا هذا، مع أنّ اسم الإشارة لا يقبل التنكير[2].

وينبغي أن يعلم: أن محلّ المنادى المفرد المعرفة النصب، ولذا[3] جاز في الصفة المفردة أيّ **(صفتة المفردة الرفع)** حملاً على لفظه، أو تقديره، أو محلّه. **(والنصبُ)** حملاً على محلّه **(نحو: يا زيد الظريفُ، والظريفَ)** بالرفع، والنصب، وذلك لأنّ بناء المنادى عرضيّ فيشبه المعرب فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظه، كما يجوز أن يكون تابع المعرب تابعاً للفظه، وكذا يجوز أن يكون تابعاً لمحله.

واعلم أنّ وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقاً، أي سواء تعرف قبل النداء أو بالنداء، إنما هو على الأعرف، إذ الأصمعي[4] منع وصفه مطلقاً، وحمل ما ورد من نصبه على إضمار أعني، ومن رفعه على تقدير مبتدأ محذوف، فكأنه نظر إلى أنّ المفرد المعرفة واقع موقع المضمر، وهو لا يوصف، فكذا الواقع موقعه[5]، وإنما جاز على الأعرف؛ لأنه وإن وقع موقع ما لا يوصف، أعني: المضمر لكن لا يلزم من وقوعه موقعه أن يأخذ حكمه من جميع الوجوه، وذلك لأنهم لم يصرفوا المنادى المفرد المعرفة عن حكم الغيبة رأساً، ولو كان له حكم المضمر مطلقاً انصرف عن حكم الغيبة رأساً، لكنه لم يصرف، ولذلك جاز عَوْدُ المضمر الغائب إليه فلم يكن له حكم المضمر مطلقاً باعتبار عود الضمير، فجاز أن لا يأخذ حكمه أيضاً.

وذهب بعضُهم إلى أنّ المنادى إذا كان معرفة قبل النداء جاز وصفه، كـ يا زيدُ الطويل. وأما النكرة المتعرفة بالنداء، كـ يا رجلُ، فلا يجوز وصفه بالمعرفة. **(وفي)** صفته **(المضافة)** بالإضافة

---

[1] – سقط لفظ "هذا" من "ب".

[2] – انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة السادسة و الأربعون، 353/1.

[3] – في "ب": وكذا.

[4] – عبدالملك بن قريب الأصمعي، ت 216 هـ. مراتب النحويين ص59.

[5] – انظر: شرح الكافية 425/1.

الحقيقية، إذ الإضافة الغير الحقيقية في حكم المفرد، نصّ عليه صاحب "**اللباب**". قال شارح "**اللباب**"[1]: هذا الوصف يعني الصفة التي في حكم المفرد، نحو: حسن الوجه إذا وقع منادى أعطوه حكم المضاف ونصبوه، والفرق غامض، ولكن الاستعمال على ما ذكروه، فإنهم جَوَّزوا في نحو:[الكامل]

يا صاحِ يا ذا الضامِرِ العَنْسِ[2]

نصْبَ الضامر ورَفْعه كما لو قلت:يا هذا الضامر رفعاً ونصباً[3] (**النصبُ لا غيرُ**)؛ لأنّ التابع ينزل منزلة الجزء من المتبوع، فلما لم يكن في المنادى إذا كان مضافاً إلاّ النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له إلا النصب (**نحو: يا زيد صاحبَ عمرو**) بنصب صاحب.

(**وإذا وُصِف المنادى**) المفرد المعرفة (**بابن**)، وكذا ابنة، ولم يذكرها لكون حكمها حكم الابن، (**ينظر**) فيه، (**فإن وقع**) الابن (**بين العلمين**)، أي: يكون قبله وبعده عَلَم (**فُتِح المنادَى**)، أي: بُني على الفتح ، وهو المختار مع أنه يجوز فيه الضّم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة. قال المُطَرِّزيّ[4]: وإن وصفْتَ المضموم بابن، وهو بين العلمين، بُنِيتَ المُنادى مع الابن

---

[1]- لكتاب اللباب عدة شروح، والمؤلف هنا يعني شرح قطب الدين الفالي.

[2]- البيت نسبه سيبويه لابن لوذان السدوسي، ونسب لغيره، الكتاب 2 / 190 ، الخصائص 302/3، الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (1983). مجالس العلماء. ط2، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي. ص88.

[3]- الفالي، قطب الدين محمد بن مسعود (1981). شرح لباب الإسفرائيني في النحو. تحقيق: عوض أحمد سالم (أطروحة دكتوراة غير منشورة) جامعة القاهرة كلية دار العلوم، مصر. ص372.

قال البغدادي في الخزانة متعقباً للفالي: " وهذا إشكاله ظاهر، ونقل الشارح لحله جوابين من الإيضاح لابن الحاجب، أحدهما: أن "ال" في الضامر، وفي المخوفنا موصولة، وهو الواقع صفة؛ أي الذي ضمرت عنسه، والذي خوفنا، والإعراب في الحقيقة للموصول، لكن لما كان على صورة الحرف؛ نقل إعرابه إلى صلته عارية. ثانيهما: أن الضامر العنس، والمخوفنا صفتان لصفة اسم الإشارة ... وهذا محصل كلامه، ويفهم من هذين الجوابين أنه لم يجز نصبه، وهو مخالف لما نقله الفالي في شرح اللباب" الخزانة 229/2.

[4]- أبو الفتح ابن أبي المكارم ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي، ت 610 هـ . بغية الوعاة 311/2.

على الفتح[1] [15/أ] قال صاحب "**اللباب**": لأنهما بمنزلة شيء واحد كحضرموت، وذلك لأنّ الابن لا ينفك من الأب، كما أنه لا ينفك من كونه ابناً، فكان صفة لازمة له، والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد، وإذا تنزّلا منزلة شيء واحد، اتبعت حركة المنادى حركة الابن. ولم يعكس؛ لأنّ الحركة التي استحقها الابن حالة الإفراد، كانت إعرابية، وهو النصب لكونه مضافاً، وحركة المنادى الضّم وهي بنائية، واتباع الحركة البنائية الإعرابية أولى لكون الإعرابية أقوى، هكذا ذكره الأكثرون، وذكر بعضهم أنّ فيه نظراً؛ لأن الفتحة في نون "ابن" في قولنا: يا زيد بن عمرو حركة الإعراب، والحركة في دال زيد حركة اتباع، ألا يُرى أنّ صاحب "**الكتاب**" شبّه هذا بامرئ وابنم، وكما لا شك أنّ حركة الهمزة في "امرئ" حركة إعراب كذلك يكون حركة "ابن" حركة إعراب، ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئاً واحداً أن يكون الابن مبنياً؛ لأنّ الاسمين إذا جعلا واحداً لم يبن منهما إلا الأوّل إذا عَوِيَ الثاني عن مقارنة الحرف، كما في نحو: بعلبك، هذا كلامه[2]، فقوله: فتح المنادى، محمول على ما ذكره بعضهم **(كقولك: يا زيد بن عمرو)**، مثال لكونه بين العلمين.

واعلم أنّه بحذف ألف "ابن"لفظاً وخطاً إذا وقع بين العلمين أحدهما موصوف به، والآخر مضاف إليه له طلباً للتخفيف، لكثرة استعماله كذلك، وقيل: إذا وقع أوّل سطر مع وجود شرط حذف ألفه كتب بالألف؛ لأنه حلّ محلّ ما يُبدأ به غالباً، لأنّ القارئ ينتهي إلى آخر السطر، ثم يبدأ بأوّل السطر بعده، فكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالباً. **(وإلاّ)** أي: وإن لم يقع بين العلمين، **(فالضّم)**، أي: المنادى يبنى على الضّم وذلك بأن لا يكون بعده علم **(نحو: يا زيدُ ابن أخي)**، أو لا يكون قبله علم نحو: **(يا[3] رجل ابن زيد)** أو لا يكون قبله علم، ولا بعده نحو:

---

[1]- المطرزي، أبو الفتح ناصرالدين بن عبدالسيد بن علي (ب ت). المصباح في علم النحو. ط1، تحقيق: عبدالحميد السيد طلب، القاهرة: مكتبة الشباب. ص88.

[2]- الضوء المنير في شرح المصباح ق80.

[3]- "ويا رجل" في متن الأنموذج.

يا رجل ابنَ أخي، ولم يذكره المصنِّفُ؛ لأنه يعلم مما ذكرنا؛ لأنّ انتفاء العلميّة في أحد الطرفين إذا كان موجباً للضم، ففي كلا الطرفين بالطريق الأولى.

(وليسَ في يا أيُّها الرجلُ إلاّ الرفعُ)، وإن كان الرجل صفة معرفة، وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مرّ، وذلك لأنّ: أيا، وإن كان منادى صورة إلاّ أنّ المقصود بالنداء هو الرجل، وإنّما جاؤوا بأيّ ليكون وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، لأنهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء، ولام التعريف، فكان المنادى هو الصفة بخلاف: يا زيد الظريف، وقيل لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أيّ وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فكأنك قلت: يا رجل.

(وقد يحذفُ حرفُ النداء من العلم المضموم[1]، نحو قوله تعالى:﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾) [يوسف: 29] [15/ب] أي: يا يوسف، لأنّ العلم المضموم كثير الاستعمال، فناسبه التخفيف. **(و)** من **(المضاف، نحو قوله تعالى[2]:﴿ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾)** [الأنعام: 14] أي: يا فاطر السماوات؛ لأن المضاف قد طال بالإضافة، فناسبه التخفيف. ومن أيّ كقولك: أيها الرجل، أيّ: يا أيها الرجل، ومِن مَن، كما في قوله: مَن لا يزال محسناً أحسن إلّي أيّ: يا من.

ولا يحذف عما يوصف به أيّ وهو شيئان: أحدهما: ما فيه الألفُ، واللاّمِ مُقحمةً بينهما كلمة التنبيه، وثانيهما: اسم الإشارة، فلا يقال: رجل ولا هذا، وقد شذّ قولهم: أصبِح ليلُ وافتَدِ مخنوقُ، و:[مجزوء الرجز]

أطرِقْ كَرا . . . .[3]

---

[1]– "ويجوز حذف حرف النداء من العلم المضموم والمضاف" في متن الأنموذج.

[2]– "كقوله" في متن الأنموذج.

[3]- كتبت كلمة كرا في الأصول الخطية بالألف التي على صورة الياء، والصواب ما أثبتنا، قال البغدادي: والكرا يكتب بالألف.
وهذا جزء من صدر بيت مجهول النسبة، وتمامه:
أطرق كرا أطرق كرا   إن النعام بالقرى
الخزانة 374/2.

ولا عن المستغاث والمندوب، وقد التزم حذفه في اللهمَّ، لوقوع الميم خلفاً عنه، وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو: ﴿ **أَلاَّ يَسْجُدُوا** ﴾[النمل: 25] بتخفيف **ألاّ** " على أنّه حرف تنبيه، ويا حرف نداء، أي: يا قوم اسجدوا، والقرينة امتناع دخول يا على الفعل.

(ومن خصائص المنادى: الترخيم) جوازاً، وهو مأخوذ من قولهم: امرأة رخيم، وهي التي يكون كلامها مرتلاً محذوف الفضول، أو من قولهم: امرأة رخيم: أي لينة الكلام خفيفة الصوت، ومن هذا قولهم للحجر الأملس: رخامة، أو من قولهم: رَخَّم صوته: أي: رققه، وكلام رخيم، أي: ضعيف. قال صاحب "**المفتاح**": ومن خواصّ المنادى عندنا الترخيم[1]، ووجه الاختصاص بباب النداء أنّ النداء باب التغيير، إذ المنادى يتغيّر، وينتقل من الإعراب إلى البناء بسبب النداء، والتغيير يناسب التغيير. هذا كلامه وهو صريح في أنّ الترخيم مخصوص بباب النداء، وبمثله صرّح المصنف في "**المفصّل**" حيث قال: ومن خصائص النداء الترخيم إلا إذا اضطر الشاعر فرخّم في غير النداء. هذا كلامه[2]، وإنّ وقوعه في غيره في سعة الكلام غير واقع، وإنّ النداء إنما يكون لأمر مهم، فالمنادي يُؤذن بالترخيم أنّ ذلك الأمر مما لايقبل التوقّف، حتى يتم الكلام. قال صاحب "**اللباب**: الترخيم، حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط[3]، وهو نحر الإبل من غير علة، وهذا أيضاً حذف في آخر الاسم من غير عارض من إضافة، أو إعلال، أو تجاور ساكنين، أو غير ذلك.

والمنادى إنّما يرخّم **(إذا كانَ عَلَماً)**، يعني يشترط فيه أن يكون علماً؛ لأنّ العلم مما يكثر نداؤه، فيليق به التخفيف مع أنّه لشهرته يكون فيما أبقى منه دليل على ما أُلْقِي.

ويُشترط أن يكون **(غير مضاف)**، قيل: ينبغي أن يزيد: "ولا شِبْهَه "، ويمكن التعميم بأن يقال حقيقة أو حكماً، فيدخل فيه المشّبه بالمضاف أيضاً، فلا حاجة إلى زيادة قيد، وإنّما اشترط كونه

---

[1]- مفتاح العلوم، ص248.

[2]- المفصل ص56.

[3]- اللباب ص94.

غير مضاف؛ لأنه لو رخّم من الجزء الأول وقع الترخيم في وسط الكلمة، ولو رخّم من الجزء الثاني لرخم ما ليس بمنادى لفظاً، كذا قيل. وهذا يشعر بكونهما كلمتين، ويشترط أن يكون غير مستغاث، لأنّ [16/أ] تطويل الصوت فيه مطلوب، والحذف ينافيه، ولم يتعرض المصنف لذكره لاشتهاره فيما بينهم، وما وقع في بعض النسخ: " ولا مُستغاث " فكأنه من تصرّف الناسخين.

ويشترط أن لا يكون جملة، ولا مندوباً، أما الأّول، فلأن الجملة محكية بحالها فلا تُغَيَّر[1]، وأما الثاني فلأن الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمدّ الصوت، والحذف ينافيها، ولم يذكرها أيضاً لما ذكرنا.

(و) يشترط أن يكون **(زائداً على ثلاثة أحرفٍ)**، لأنّه لو كان ثلاثياً، وحذف منه لرجع الاسم إلى ما ليس في الأبنية المتمكنة خلافاً للكوفيين، فإنهم يجوّزون ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الأوسط، فيجوّزون يا عُمَ في عمر، وبعضهم يجوّز ترخيم الثلاثي وإن كان ساكن الأوسط، فيقول: يا زي في:يا زيد لكونه علماً[2].

واعلم أنّ اشتراط العلمية، والزيادة على الثلاثة، إنّما يكون فيما ليس في آخره تاء التأنيث، وأّما إذا كان فيه تاء التأنيث، فلا يشترط فيه العلمّية، ولا الزيادة على الثلاثة؛ لأنّ وضع التاء على الزوال، فيكفيه أدنى مقتضى السقوط، فكيف إذا وقع في المنادى الذي يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، ولم يبالوا ببقاء نحو ثُبة، وشاة بعد الترخيم على حرفين؛ لأنّ بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة إذ التاء كلمة أخرى برأسها.

---

[1]– "تتغير" في "ب".

[2]– انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة التاسعة والأربعون 356/1.

فإن قيل: إذا كان التاء كلمة برأسها كيف يصدق الترخيم إذا حذفت، إذ الترخيم حَذْفٌ في آخر الاسم كما عرفت، والمراد بالحذف حذف حرف، أو حرفين من حروف الكلمة، ومن أجزائها، والتاء ليست من أجزائها؟ قلنا: جعلوا التاء حرفاً من حروف الكلمة تجّوزاً .

واعلم أن المرخّم على ثلاثة أقسام: **الأول**:ما يكون المحذوف منه حرفاً واحداً **(نحو: يا حارِ)** في حارث، رخّم بحذف الثاء للتخفيف. **(و) الثاني**: ما يكون المحذوف منه حرفين وهما على نوعين: **أحدهما**: أن يكونا زائدين في حكم زيادة واحدة نحو: **(يا اسَم)** في أسماء فإنّ المحذوف حرفان[1]، وهما الهمزة والألف، **(ويا عُثْم)** في عثمان فإنّ المحذوف ههنا أيضاً حرفان، وهما الألف والنون.

وثانيهما:أن يكون أحدهما حرفاً صحيحاً، **(و)**الآخر مَدَّةً قبله نحو: **(يا مَنْصُ)** في منصور، فإن لمحذوف ههنا أيضاً حرفان، وهما الواو والراء.

والثالث: أن يكون المحذوف كلمة برأسها نحو: يا بعل في "بعلبك" فإنّ المحذوف ههنا الاسم الأخير، وهو "بك" لتنزّله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وكأن المصنف –رحمه الله– لم يذكره لقلته.

واعلم أنّ للعرب في الاسم المرخّم مذهبين:

أحدهما: أن يكون المحذوف في حكم الثابت لأنه مراد قطعاً، وإذا كان مراداً، فيبقى حكمه، وهذا [16/ب] هو القياس.

والثاني:أن يُجعلَ المحذوفُ نسياً منسياً حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية، فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل؛ لأنّ الحذف فيه لا للإعلال، ومن قواعدهم أنّ الحذف لا للإعلال يقدّر كالمعدوم، بدليل قولهم يد، ودم، فإنهم أعربوه على ما بقي، فعلى الأوّل يبقى ما قبل المحذوف على ما كان عليه، فيقال في: يا حارثُ: يا حارِ، بكسر الراء، وعلى الثاني: يا حارُ

---

[1]– "ههنا أيضاً حرفان" في "ب".

بالضم؛ لأنّ المحذوف منسيٌّ فهو اسم مستقل بنفسه، فحقه ضمّ آخره ويتفق المذهبان لفظاً إذا كان ما قبل الحرف المحذوف مضموماً، مثل بلبل اسم رجل إلا أنّ التقدير مختلف، فعلى الأوّل هذه الضمّة هي الضمّة التي كانت قبل الحذف، وعلى الثاني هذه الضمّة ضمّة المنادى في: يا زيد.

[المفعول فيه]

والثالث: (المفعول فيه)، عقّب المفعول به به، وقدّمه على سائر المفاعيل؛ لأنّه يجوز إجراؤه مجرى المفعول به، نحو: يومَ الجمعة خرجتُه، فبينهما اتصال واشتباك ليس لغيره، **(وهو الظرفان[1])**، أي: **(ظرفا الزمان والمكان)**، فاللام يغني غناء الإضافة في الإشارة إلى المعهود، أو عوض عن المضاف إليه، والأوّل مذهب البصريين، والثاني مذهب الكوفيين.

وإنّما سمّي المفعول فيه ظرفاً؛ لأنه محلّ الأفعال تشبيهاً له بالأواني التي تحلّ الأشياء فيها، وقد سمّاه الكوفيون محلاً لحلول الأفعال فيها، **(فالزمان ينصبُ)** بالفعل المذكور المقدّم، سواء كان لازماً أو متعدياً، **(كله)** محدوداً كان **(نحو أتيتُهُ اليومَ أو[2])** مبهماً، نحو: أتيته **بُكرةً ، وذاتَ ليلةٍ)**، أي: مدّة مختصة بهذا الاسم.

(والمكانُ لا ينصبُ منه إلا المبهم نحو: قمتُ أمامَكَ) وخلفك، وكذا باقي الجهات الست. **(ولا يُرَدُّ للمحدودِ)** من المكان **(من في نحو: صليتُ في المسجد)**، وإنّما يُنصبُ الزمان المبهم؛ لأنّه جزء مفهوم الفعل، وحُمِلَ المحدودُ عليه، لاشتراكهما في الزمانيّة.

1– "وهو الظرفان؛ ظرف الزمان وظرف المكان، وكل واحد منهما مبهم ومعين" في متن الأنموذج.

2– "و" في متن الأنموذج.

وقيل: الفعل يدل على الزمان المعيّن، نحو: ضرب، فإنّه يدل على الزمان الماضي، والمكانُ المبهم حمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في الإبهام، وأمّا المكان المحدود، فلمْ[1] يمكنْ حملُه على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة. وقيل: لأنّ الفعل لا يدلّ على المكان، ويضمر عامل المفعول فيه جوازاً في قولك: يومَ الجمعة في جوابِ من يقول: متى سرت؟، ووجوباً في نحوِ: اليوم سرت فيه، ويتقدّم عامله جوازاً في نحو: اليوم سرتُ، ووجوباً في نحو: أيّ يوم سرت، مما[2] يتضمّن صدر الكلام.

[المفعول معه]

(و) الرابع: (المفعول معَهُ)، وهو المذكور بعد الواو بمعنى مع، ومعنى مع: مصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنًى، ومرادهم بالمصاحبة كونه شريكاً لذلك المعمول في ذلك [17/أ] الفعل في وقت واحد؛ لأن هذا هو معنى المعّية، فإذا قيل: سرت وزيداً، فمعناه أنّ زيداً شريك للمتكلم في السّير في وقت واحد، أي: وقع سيرهما معاً، وإذا قيل: سرت أنا وزيد بالعطف، فمعناه أنّ زيداً شريك للمتكلم في السّير فقط، والشركة في السّير لا تقتضي المعّية الزمانية، وهذا ظاهر.

فقوله **(نحو: ماذا صنعتَ[3] وأباكَ)**، معناه: أنّ الأب مشارك للمخاطب في الصنع، **وكذا: (ما شأنُكَ وزيداً)** أي: ما تصنع مع زيد، معناه أن زيداً مشارك للمخاطب فيه.

ولا بدّ لَهُ) أي للمفعول معه **(من فعْلٍ)** يعمل فيه، كالمثال الأوّل، **(أو معناه)** كالمثال الثاني، وهذا –أعني كون الفعل، أو معناه عاملاً فيه – مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه هو الواو، وعليه الشيخ عبد القاهر، وزيّفوه بأنه لو كان الواو بنفسه عاملاً لما احتيج معه إلى

---

[1] – "فلما لم يمكن" في "ب".

[2] – "مما" سقطت من "ب".

[3] – "ما صنعت" في متن الأنموذج.

الفعل أو معناه، ولا ينصب الاسم بعده عند عدمها كما في قولهم:كلّ رجل وضيعتُه، ولما لم ينصب علم أن العمل للفعل لا للواو[1].

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون الفعل، أو معناه شرطاً لعمل الواو؟

قلنا: لأن الأصل في الواو أن لا تعمل، والفعل وما جرى مجراه عامل، فإنّ جَعْلَ العمل للفعل الذي له تأثير فيه أولى من أن يجعل للواو، والذي لا تأثير له فيه أصلاً.

[المفعول له]

(و) **الخامس: (المفعول له)**، وهو ما فُعِلَ لأجله فعل **(نحو ضربْتُه تأديباً لَه)**، فإنّ الضرب إنّما فعل لأجله، **(وكذا كلّ ما كان علةً للفعْلِ)**؛أي ما يكون سبباً وباعثاً على الفعل في الذهن، سواء كان ثمرته مترتبة عليه في الخارج كقولك: جئتك إصلاحاً لك، أو لا كقولك: قعدت عن الحرب جبناً، والحاصل أن مضمون المفعول له سبب للفعل في الذهن سواء كان مسبباً في الخارج، كالمثال الأوّل، أو لا كالمثال الثاني، فاندفع السؤال المشهور من أنّ التأديب في ضربته تأديباً له كيف يكون سبباً، وهو مسبب عنه؟ قيل: شرط المفعول له تقدير اللام، إذ لو ذكرت لا يسمّى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به غير الصريح خلافاً لابن الحاجب، ولذا قال في "**الكافية**": وشرط نصبه تقدير اللاّم[2]، ولو لم يقدّر أيضاً لا يكون مفعولاً له لعدم إشعار العلّية، وجاز تقدير اللام لوجود مدلول عامله، وفاعلهما واحد، وكونه فعلاً لا ذاتاً.

ولما فرغ من بيان أصل المنصوبات -أعني المفاعيل- شرع في بيان الملحق بالأصل؛ فقال: **(والملحق به سبعةُ أضربٍ)**

---

[1]- انظر: الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن (1982). المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام. 659/1.

[2]- شرح الكافية 611/1.

[الحال]

الأوّل: **(الحـال)، وهـي** مأخوذة من: حال الشيء: إذا تغيّر وتحوّل، ووجه التسمية أنها متغيّرة غالباً.

(بيانُ هيئـة الفاعل، و[1]المفعول بـه)، يعني: بيان الهيئة التي (17/ب) عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعاً منه وعليه، وبهذا يندفع ما يتوهم أنّ راكباً في قولهم: جاءني زيد راكباً، بيان لهيئة هذا الفاعل مطلقاً، لا في حال المجيء، وهذا غلط، **(نحو: ضربتُ زيداً قائماً)**، فإن القيامَ هيئة المتكلم عند وقوع الضرب منه، أو هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه، ومن هذا تبين أنّ صاحب الحال هو الفاعل، أو المفعول.

ثّم إنّه إمّا أن يكون فاعلاً أو مفعولاً لفظاً، وذلك عندما يكون العامل فعلاً صريحاً، أو يشبهه من الصفات العاملة عمله، أو معنًى عندما يكون العامل معنى فعل نحو: ما شأنك قائماً؟ فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظاً إلا أنه فاعل معنى؛ لأنّ المعنى ما تصنع قائماً؟ وكذا قولك: هذا زيد قائماً، فإن زيداً مفعول معنى لا لفظاً، إذ المعنى: أنّبه على زيد أو أشير إليه قائماً لما في " ها " من معنى التنبيه، وفي " ذا " من معنى الإشارة.

وقال في "**اللباب**": "وقد تكون – يعني الحال – لهما – أي للفاعل والمفعول – على الجمع والتفريق نحو: لقيته راكَبْين، ولقيتُه مُصْعداً ومُنْحدراً "[2] فالمثال الأول للجمع ؛ أي لقيته وأنا راكب، وهو راكب أيضاً، والثاني للتفريق ؛ أي لقيته وأنا مصعد، وهو منحدر، أو بالعكس.

---

[1]– "أو" في متن لأنموذج.

[2]– اللباب ص100.

(وحقُّها) أي حقَّ الحال **(التنكيرُ)** لوجهين: أحدهما: أنّه حُكْم على ذي الحال، وحقّ الحكم أن يكون نكرة، والثاني: أنها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في بعض المواضع نحو: رأيت زيداً الراكب، وأما نحو قوله: [الوافر]

فأَوْرَدَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[1]

ونحو: فعلت جهدك، ومررت به وحده، فمتأوَّل.

(وحقُّ ذي الحالِ التعريفُ)، لوجهين: أحدهما: أنّه محكوم عليه، وحقّ المحكوم عليه أن يكون معرفة.

والثاني: أنّه لوكان نكرة لالتبس بالصفة في بعض المواضع، كما إذا قلت:رأيت رجلاً راكباً . ولما توّجه أن يقال: كيف يكون التعريف من حقه، وقد جاء تنكيره؟ قال: **(وإن[2] تقدّم الحالُ عليه)**، أيّ: على ذي الحال **(جاز تنكيرُه نحو: جاءني راكباً رجلٌ)**؛ قال صاحب "**اللباب**": إن نصب الحال من النكرة بدون التقديم قبيح إلا إذا كانت النكرة موصوفة، أو مُغنية غَناءَ المعرفة، أو مصدرة بالاستفهام، أو مفصولاً بينهما. وبين ذي الحال بـ "إلّا" نَقْضاً للنفي كما في قولك: جاءني رجل من بني تميم فارساً، وقوله: [الكامل]

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ مُتَخَوِّفاً يومَ الوَغى لِحِمامِ[3]

---

[1]– البيت للبيد بن ربيعة العامري، ويروى "فأرسلها" بدلاً من "فأوردها".

انظر: العامري، لبيد بن ربيعة (1984). شرح ديوان لبيد بن ربيعة. ط2، تحقيق: د. إحسان عباس، الكويت: التراث العربي سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت. ص86، الكتاب 372/1، المقتضب 237/3.

[2]– "فإن" في متن الأنموذج.

[3]– البيت لقطري بن الفجاءة، ورواية البيت المعروفة:

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام

بتقديم "يوم الوغى" على "متخوفاً".

وقولك: هل أتاك رجل راكباً ؟ إذا أرِدْتَ الاستفهامَ عن إتيانه مقيداً بالركوب، وقولك: ما جاءني رجل إلا راكباً ،وتقول في غيرها: جاءني راكباً رجل، وقبح:جاءني رجل راكباً [1].

ثم قال: والحاصل أن تقديم الحال على [18/أ] صاحبها، قد يكون لازماً، كما ذكرنا من نحو: جاءني راكباً رجل، وقد يكون جائزاً كما في:جاء راكباً زيد، وقد يكون ممتنعاً، وذلك إذا كان صاحبها مجروراً نحو: مررت جالساً بزيد، فهذا ممتنع عند جميع النحويين إلا ابن كيسان[2] لأن الحال صفة في الأصل، والصفة من التوابع، وأحسن حال التوابع أن يقع بعد المتبوع، والمجرور لا يتقدّم على الجار، فكيف يتقدّمه ما هو تابع له، وأجازه ابن كيسان مستشهداً بقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ**﴾[سبأ: 28] إذ المعنى: وما أرسلناك إلا للناس كافة[3]، وذكر الزّجاج أنّ "كافة" حال من الكاف في "أرسلناك"، والتاء فيه للمبالغة والمعنى: وما أرسلناك إلا لتكفّ الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر، وذكر المصنف في "**الكشاف**" أنّ انتصاب "كافة" على المصدر، أيّ: وما أرسلناك إلا رسالة كافة للناس أي: عامّة شاملة لهم[4].

[التمييز]

(و) الثاني من الضروب الملحقة بالمفاعيل **(التمييز،وهو رفعُ الإبهامِ عن الجملة)**، إن كان الإبهام في الإسناد، **(كقولك: طابَ زيدٌ نفساً)**، فإنّ الإبهام ههنا في إسناد الطيب إلى زيد لا في

عباس، إحسان (1974). شعر الخوارج. ط2، بيروت: دار الثقافة. ص112. المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (1991). شرح ديوان الحماسة. ط1، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل. 136/1. الخزانة 160/10.

[1]- انظر: اللباب ص101.

[2]- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، ت 299 هـ . إنباه الرواة 57/3.

[3]- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي (1992). أمالي ابن الشجري. ط1، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي. 281/2.

[4]- الزمخشري، جارالله محمود بن عمر (2009). تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط3، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة. ص874.

الطيب على الانفراد، ولا في زيد على الانفراد. **(أو عن المفرد)**، والمراد به ما يقابل الجملة يعني: أو دفع الإبهام عن المفرد: إن كان في طرفي الإسناد، ويجيء بعد تمام الاسم كما أنّ الأوّل بعد تمام الجملة وتمامه، إمّا بالتنوين لفظاً **(كقولك: عندي راقودٌ خلاً)**، أو تقديراً فيما لا ينصرف، كهو أحسن وجهاً في المبنّي، كالأعداد المركبة نحو: ثلاثة عشر رجلاً، لأنّ الأصل فيها ثلاثة وعشرة، وفيهما تنوين تقديراً، أو بنون التثنية نحو: قفيزان برّاً، **(ومَنوانِ سمناً)**، والمَنوانِ تثنية منا بالقصر، أو بنون الجمع، والمراد بنون الجمع ما يشبه الجمع **(و)** هي في الأعداد نحو: **(عشرون درهماً)**.

قيل: لم يمثل في نون الجمع الحقيقي نحو: حَسَنين وجوهاً؛ لأن الكلام في تمييز المفرد، وذلك في تمييز الجمل، لأن تمييز الجمل ما يكون الإبهام فيه في نسبة هي بالفعل أو ما ضاهاها، أو بالإضافة نحو: مثله رجلاً، **(وملؤه عسلاً)**.

قال صاحب "**اللباب**": "وإنما وجب أن يكون الاسم عاملاً في التمييز النصب؛ لأنه بتمامه قد أشبه ما ينصب المفعول من أسماء الفاعلين والمصدر، ألا ترى أن قولك: راقود في قولك: راقود خلاً؛ اسم قد تّم أي: امتنع عن الإضافة لما فيه من التنوين، وهو مبهم يحتملُ لأجناسِ المكيلات فينصب خَلاً مثلاً- لاقتضائه إيّاه، ومشابهته " ضاربٍ "بالتنوين في أنه يقتضي مفعولاً أيضاً، وقد امتنع من الإضافة بالتنوين، وكذا قفيزان ومنوان في: "قفيزان[1] برّاً "، ومَنوان سمناً "؛ قد تّما بنون التثنية، وهما محتملان من [18/ب] أجناس المكيلات، والموزونات، فأشبها "ضاربان" فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان، وكذلك عشرون درهماً؛ لأنه قد تّم بنون الجمع، وهو محتمل من أجناس المعدودات، فأشبه ضاربون، وعلى هذا ملؤه عسلاً، ومثله رجلاً، لأنّ ذلك مبهم كـ"قفيزان" و"مَنوان"، وقد تم بالإضافة، فأشبه: أنا معطيه درهماً، لأنّ إضافة المعطى إلى الضمير تمنع من جرّ درهم، فهذا هو الاسم التاّم.

---

[1] – "قفيزا" في "ب".

ثّم إنّ التام قد يكون زائلاً ، وقد يكون لازماً ، فالأّول هو التام بالتنوين، ونون التثنية، لأّنك تقولُ في:راقود خلاّ : راقودُ خلٍّ، وفي: َمَنوان سمناً : منوا سَمْن، وأما الثاني فهو التاّم بنون الجمع والإضافة إذ ليس لك أن تقول في:عشرون درهماً : عشرو درهم، لأن " عشرون " اسم موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على حدّ مسلم ومسلمون، إذ لو كان كذلك لوجب أن يقع ثلاثون على ثلاثة ثلاث مرات كما يقع المسلمون على ثلاثة أنفس، فلما اختص بثلاث مرات عشرة، علمنا أّنه اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص، وإذا كان موضوعاً مع الواو والنون، فيمتنع أن يوجد بدون النون، فلذا قيل: إّنه لازم، وكذلك الإضافة لأّنك لا تقول في:ملؤه عسلاً : ملؤه عسل، لأّنه مضاف إلى الضمير، ويمتنع أن يضاف الشيء مرتين"[1].

وينبغي أن يعلم أن التمييز لا يتقدم على عامله إذا كان اسماً تاماً بالاتفاق لضعف الاسم في العمل، فلا يقال: درهماً عشرون، وكذا لا يتقدم على عامله إذا كان فعلاً على الأصحّ، وجّوز المازني[2] والمبّرد تقديمه عليه إذا كان فعلاً مستدلين بقول الشاعر: [الطويل]

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفراقِ حَبيبَها ... وما كان نفساً بالفراقِ تطيب[3]

---

[1]- الضوء المنير في شرح المصباح ق64.

[2]- أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، ت 249 هـ . مراتب النحويين ص92.

[3]- البيت ينسب للمخبل السعدي، وللبيت رواية أخرى لا شاهد فيها؛ قال ابن جني: "فأّما ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضاً :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم"

الضامن، حاتم (1973). المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره. مجلة المورد العراقية، المجلد 2، العدد الأول، ص124. المقتضب 37/3. الخصائص 384/2.

(المستثنى)

والثالث من الضروب الملحقة بالمفاعيل: المستثنى، وهو مأخوذ: من ثَنَيْتُه عن الأمر إذا صرفته عنه، فسمي استثناء، إذ الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه، وهومتصل ومنقطع، فالمتصل هو المذكور بعد إلا وأخواتها، المخرجمن متعدد لفظاً أو تقديراً، والمنقطع هو المذكور بعدها الغير المخرج من متعدد.

فإن قيل الاستثناء أمر لا يقبله العقل؛ إذ المستثنى لو اعتبر عدم دخوله في المستثنى منه، فهو مخالف للإجماع، إذ الإجماع منعقد على أنه في المتصل مخرج، ولا إخراج إلاّ بعد الدخول، وإن اعتبر دخوله لزم التناقض، مثلاً إذا قيل: جاءني القوم إلا زيداً، واعتبر دخوله، فمعناه جاءني زيد مع القوم، ولم يجئ زيد، وهو تناقض ظاهر مع أنه واقع في كلام الله تعالى، وفي كلام [19/أ] الأنبياء عليهم السلام.

أجيب: بأنه يعتبر الدخول والإخراج بإلاّ وأخواتها قبل إسناد الفعل ونحوه، فلا يلزم التناقض، فقولك: جاءني القوم إلا زيداً بمنزلة قولك: القوُم المخرجُ منهم زيد جاؤوني، فالمستثنى منه والمستثنى، وإن تأخّرا لفظاً عن الفعل المنسوب إليه إلا أنهما متقدمان اعتباراً، بل المنسوب إليه هو المستثنى منه مع إلا والمستثنى، فلا تناقض.

وقد يجاب أيضاً بأن ههنا اعتبارين: الأوّل: شمول اللفظ للمستثنى، واندراجه فيه بحسب دلالة اللفظ مع قطع النظر عن قصد المتكلم.

الثاني: قصد د المتكلم، ونّيته، واعتباره، فالدخول مبني على الاعتبار الأوّل، والخروج مبنّي على الاعتبار الثاني، فلا تناقض.

فإن قيل: إذا قيل: جاءني القوم إلا زيداً، ففيه إسناد للمجيء إلى القوم (وإسناد المجيء إلى القوم[1]) معناه: أنّ كل واحد من آحاده جاء البتة، وإذا قيل: إلا زيداً، فمعناه: إنّ زيداً لم يجئ، فكأنه قيل: جاءني زيد مع سائر آحاده ولم يجيء زيد، فالتناقض لازم جزماً.

قلنا: إسناد الفعل إلى جمع قد يكون حقيقة بأن يكون الفعل قائماً بكل واحد من آحاده، وقد يكون تجّوزاً وتسامحاً بأن يكون الفعل قائماً بالبعض دون البعض كقولهم: بنو فلان قتلوا زيداً، والقاتل بعضُهم دون بعض، ومدار هذا القسم على القرينة، فإذا قيل: جاءني القوم، فالمجيء مسند إلى الكل بحسب دلالة اللفظ وشموله، لكن قصد المتكلم البعض لا الكلّ تجوزاً وتسامحاً، وذكر المستثنى بإلاّ ليكون قرينة على نيته وقصده، فإذا قيل:جاءني القوم إلا زيداً، فكأنه قيل: قصدي، ونّيتي من إسناد المجيء إلى القوم أنّ المجيء ثابت للبعض، وهو ما سوى زيد غير ثابت لزيد، فلا تناقض.

(والمستثنى بإلاّ) منصوب وجوباً **(بعد كلام موجَب)** بفتح الجيم، وهو كلام لا يكون فيه نفي، ولا نهي، ولا استفهام، سمّي به لأنه كلام اعتبر فيه الإيجاب أي: الحكم بالثبوت، وقيل: بكسر الجيم، وهو كلام عارٍ عن النفي، والنهي، والاستفهام، سمّي به، لأنّ عريانه عن ذلك سبب وموجب لنصبه، وقيل: يجوز أن يفسّر الموجب على تقدير كسر الجيم بالمشتمل على الإيجاب، أي: لا نفي فيه، ولا سبب، والنّهي راجع إلى النفي، وأمّا الاستفهام وإن لم يكن فيه النفي إلا أنه لا إيجاب فيه، إذ الإيجاب معناه: الحكم بالثبوت، فالكلام المشتمل على النفي، والنهي، والاستفهام ليس فيه حكم بالثبوت، فسمّى به الكلام الخالي عن الثلاثة **(نحو: جاءني القوم إلا زيداً، أو بعد كلام غير موجب)** يعني المستثنى بإلا منصوب بعد كلام غير موجب، أي: منفي. والمستثنى منه مقدّم على

---

[1]– ما بين القوسين سقط في "ب".

المستثنى **(نحو: ما جاءني أحد إلا زيداً)** [19/ب] لكنه ليس منصوباً وجوباً بل جوازاً، كما يشعر به قوله: **(وإن كان الفصيح هو البدل)** من المستثنى منه.

فإن قلت: أي قسم من أقسام البدل هذا البدل؟ قلنا: بدل البعض؛ إذ البدل بعد "إلا" لا يكون إلا كذلك. واعلم أنّ هذا البدل في باب الاستثناء يخالف سائر الأبدال من وجهين: الأول: عدم احتياجه إلى الضمير العائد إلى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض، وإنّما لم يحتج؛ لأن الاستثناء المتصل يفيد أنّ المستثنى جزء من المستثنى منه، فيكون الاتصال قائماً مقام الضمير. والثاني: مخالفته للمبدل منه، والإيجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء.

(والمستثنى المقدم) على المستثنى منه منصوب وجوباً، سواء كان في كلام غير موجب **(نحو: ما جاءني إلا زيداً أحد)**، أو في كلام موجب نحو: جاءني إلا زيداً القوم؛ لامتناع تقديم البدل على المبدل منه، وكذا **(المستثنى المنقطع)** منصوب وجوباً **(نحو: ما جاءني أحد إلا حماراً)**، لأنّ البدل لا يجوز بأقسامه، أّما بدل الكلّ والبعض فظاهر لعدم المجانسة، وأما بدل الاشتمال، فلأنه اشترط فيه أن يكون السامع منتظراً له عند ذكر المبدل منه، ولا انتظار ههنا؛ لأن المستثنى ههنا أخذ أجنبياً منقطع التعلق عما قبله. وأّما بدل الغلط فلأنه لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة، والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الروية والفطانة.

وممّا يجب أن يعلم أن العامل في نصب المستثنى -إذا كان منصوباً على الاستثناء- عند البصريين الفعل المتقدّم، أو معنى الفعل بتوسّط إلاّ، لأنه شيء يتعلق بالفعل معنًى؛ إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول، وعند المبرد والزّجاج العامل فيه "إلا" إذ هو نائب منابَ أستثني، كحرف النداء نائب مناب أُنادي، وعند الكسائي العامل مضمر بعد إلاّ، وهو أنّ المفتوحة، وخبره محذوف، فمعنى قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم[1]. قيل:

---

[1]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الرابعة والثلاثون، 260/1.

المختار عندي ما ذهب إليه المبرّد والزّجاج؛ لأنه مطّرد في جميع المواقع بلا تكلف في المعنى بخلاف ما ذهب إليه[1] البصريون فإنه لا يستقيم في مثل القوم إلا زيداً إخوتك، والتقدير تكلّف، وبخلاف ما ذهب إليه الكسائي فإنّ ضعفه وكُلفته ظاهر.

(**وحُكْم غيرٍ**) وشأنه، وأمره في الإعراب كـ(**حكم الاسم الواقع بعد إلاّ**) على التفصيل الذي سبق، فيجب نصبه بعد كلام موجب، كما يجب نصب الاسم الواقع بعد إلا، أعني المستثنى بعد كلام موجب؛ (**تقول: جاءني القوم غير زيد**)، وعند التقديم نحو: ما جاءني غير زيد أحد، وجاءني غير زيد القوم، وكذا في المنقطع نحو: ما جاءني أحد غير حمار.

(**و**) يجوز فيه النصب [20/أ] والبدل بعد كلام غير موجب نحو: (**ما جاءني أحد غير زيد، وغير زيد**) بالرفع والنصب. والمستثنى بغير مجرور دائماً، وهذا إذا ذكر المستثنى منه، وأمّا إذا لم يذكر، فيعرب المستثنى بإلاّ على حسب العوامل، ويختص ذلك المستثنى باسم المفرّغ، لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه، فالمراد بالمفرّغ المفرّغ له. قيل: لا يجوز هذا -يعني المستثنى المفرّغ- إلا في كلام غير موجب، وفيه أنّ الحصر ممكن، إذ يجوز في الموجب أيضاً إذا كان الحكم مما يصحّ أن يثبت على سبيل العموم، نحو قولك: كل حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ إلا التمساح، وقد يحذف المستثنى نحو: جاءني القوم ليس إلاّ، أي:ليس الجائي إلا زيداً.

[خبر كان]

(**و**) الرابع من الضروب الملحقة بالمفاعيل: (**الخبر في باب كان**)، وهو المنصوب بكان وأخواتها، (**نحو**) منطلقاً في (**كان زيد منطلقاً**)، وحكمه حكم خبر المبتدأ من كونه معرفة ونكرة وكونه مفرداًوجملة، ومقدماً ومؤخراً، ومستحقاً للضمير إذا كان جملة، ومستغنياً عن الضمير إذا كان معلوماً، إلى غير ذلك، إلا أنه يتقدم على الاسم حال كونه معرفة لاختلافهما في الإعراب

---

[1]- سقط لفظ "إليه" من "ب".

نحو: كان القائمَ زيد، وبحذف كان جوازاً في مثل: "إن خيراً فخير، وإن شراً فشر"، وفيه وجوه نصب الأول ورفع الثاني، أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وهذا أقوى لقلة الحذف وعَكْسُه أي: إن كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً، وهذا أضعف لكثرة الحذف، ونصبُهما، ورفعُهما يفهمان من الأولين، وجرّهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس، ووجوباً في مثل أمّا أو إما أنت بفتح الهمزة أو كسرها، فأصلُ المفتوحة: لأن كنت حذفت اللام الجارّة قياساً، ثم حذف كان اختصاراً، فانقلب المتصل منفصلاً، وزيدت ما عوضاً عن كان، فأدغم، وأصل المكسورة ان كنت بلا لام، فعمل به ما مرّ.

[اسم إنَّ]

(و) الخامس من الضروب الملحقة بالمفاعيل: **(الاسم في باب إنّ)**، وهو المنصوب بأنّ وأخواتها **(نحو)** زيداً في قولك: **(إنّ زيداً قائم)**.

ولا يحذف اسم إنّ إلا إذا كان ضمير الشأن نحو: [الخفيف]

إنَّ مَنْ لَامَ في بَني بنتِ حسَّا ... نَ ألُمْهُ وأعْصِهِ في الخُطوبِ[1]

أي: إنّه حذف ضمير الشأن لضرورة الشعر، ولا يجوز حذف ضمير الشأن في غير الضرورة الشعرية عند الأكثر، وبعضهم يُجوّزه قياساً على البيت المذكور، إذ الأصل عدم مخالفة الشعر لغيره، فكما جاز في الشعر جاز في غيره.

---

[1] – البيت للأعشى في ديوانه، ورواية الديوان:

من يلمني على بني ابنة حسَّا ... ن ألمه وأعصه في الخطوب

وهي رواية لا شاهد فيها.

الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل (1993). الصبح المنير في شعر أبي بصير. ط2، الكويت: دار ابن قتيبة. ص219. الكتاب 72/3، والخزانة 420/5.

[اسم "لا" النافية للجنس]

(و) السادس من الضروب الملحقة بالمفاعيل: **(اسم لا لنفي)** الحكم عن **(الجنس)**، وهو المنصوب بها **(إذا كان مضافاً نحو: لا غلامَ رجلٍ عندك ، أو مضارعاً له)** ؛ أي للمضاف في تعلّقه شيء هو من تمام معناه **(نحو: لا خيراً منك عندنا)**.

ولما كان البحث في المنصوبات [20/ب] قدّم المعربَ من اسم "لا"، وهو قسمان: مضاف ومضارع له، ثم ذكر المبنّي بعده بالعرض، فقال: **(وأما المفرد)**، يعني: ما ليس بمضاف ولا بمضارع له، **(فمفتوح)**، أي: مبنّي على الفتح. حقّ العبارة أن يقول: فمبنّي على ما ينصب به ليدخل فيه الفتحُ في الواحد، **(نحو: لا غلامَ لك[1])** والكسرُ في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو: لا مسطاتِ في الّدار، والياءُ المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو: لا مسلَمين ولا مسلِمين لك.

قيل:الأجودُ بناءُ الجمع المؤنث السالم على الكسر؛ لأنها حركة نصبه.

ومنهم من يثبت التنوين؛ لأنه للمقابلة بمنزلة نون مسلِمين، والأجود حذفه؛ لأنّه وإن دلّ على المقابلة فلا يخرج عن دلالته على تمكّن الاسم، وذلك ينافي البناء.

ومنهم من يبني هذا الجمع على الفتح، لأنّ حمل النصب على الجّر إنّما كان في حال الإعراب فإذا بُنِيَ رجعَ حركةُ بنائه الأصلّية، إذ لا مانع منها، فعلى هذا يخرج: لا مسلمات عن قولنا مبني على ما ينصب به.

قالوا:إنّما بُنِيَ المفرد لأنّه متضمن للحرف، إذ معنى: لا غلام لك: لا من غلام لك؛ لأنّك إذا قلت: لا غلام لك بدون مِن لا يعّم لجواز قولك: لا غلام لك بل غلامان، فأما إذا وُجد "مِن" نحو:

---

[1]– "لا غلام لك عندنا" في متن الأنموذج.

لا من غلام لك عّم واستغرق، فقولك: لا غلام لك، إنما يكون مستغرقاً لتضّمن الحرف، وهو "مِن"، والاسُم إذا تضّمن الحرف بُني.

والتحقيق أنّ لا "غلاماً" بالتنوين ولا "غلاَم" بالفتح كلاهما مستغرقان بحسب ما دلّ عليه اللفظ، أّما المنون فهو للواحد فيعّم جميع الآحاد، وأّما المفتوح فدال على الجنس فيعّم جميع أفراد الجنس مفرداً، ومثنى، ومجموعاً، فهما في الاستغراق سواء، وإنما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة، أو هو استحقّها النكرة في الأصل قبل البناء، فلم يُبْنَ المضافُ، ولا المضارعُ له، لأنّ الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها على ما يستحقه في الأصل، أعني: الإعراب، وحقّ المنفّي بـ"لا" أن يكون نكرة، فإن وقع بعدها معرفة، وجب الرفع، والتكرير نحو: لا زيد فيها ولا عمرو، وكذا إذا فُصل بين "لا" واسمِها بظرف، يجب الرفع والتكرير نحو: لا فيها رجل ولا امرأة.

وأجاز الُمبرِّد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة نحو: لا زيد في الدار ولا رجل عندك .

وإن كّرر النكرة مع "لا" من غير فصل، جاز فتحهما، وفتُح الأّول ورفْع ُ الثاني، وفتُح الأول، ونصبُ الثاني، ورفْع ُهما، ورفع الأّول وفتح الثاني[1]، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله[2].

وفي صفة المفرد وجهان: أحدهما: أن تبنى معه على الفتح كقولك: لا رجل ظريفَ فيها، والثاني:أن تُعربَ محمولةً على لفظه، أو محله، كقولك: لا رجلَ ظريفاً [21/أ] فيها أو ظريفَ، فإن فصلْتَ بينهما أعربت، وليس في الصفة الزائدة على الصفة الأولى إلا الإعراب، وقد يحذف اسُم لا نحو: لا عليك، أي: لا بأَس عليك.

---

[1]– "الثاني" سقط من "ب".

[2]– انظر في وجوه إعراب "لاحول ولا قوة إلا بالله": الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (2002). شرح ملحة الإعراب. ط1، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، دمشق: دار الكلم الطيب. ص223. وشرح الكافية للرضي 831/1.

[خبر "ما" و"لا" اللتين بمعنى ليس]

(و) السابع من الضروب الملحقة بالمفاعيل: **(خبر ما، ولا، بمعنى ليس)**، وهو المنصوبُ بهما، **(وهي)**، أي: إعمالُ ما ولا، هذه هي **(اللغة الحجازية)** أنثه باعتبار الخبر، **(و)** اللغة **(التميمية رفعُهما)**، أي: رفع الاسمين بعدهما **(على الابتداء)**، وحجتُهم أنّ "ما" و"لا" غير مختصين بالاسم أو بالفعل فلم يعملا قياساً على حروف العطف والاستفهام. وأجيب: بأنّ الداخلَ على الاسم غيرُ الداخل على الفعل، والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم كما أنّ "ما" الاسميّة مشتركة بين معانٍ، ولا تعمل إلا في الشرط دون غيره.

وحجة أهلِ الحجاز: القياس والجامع بينهما أمور: أحدُها: اشتراكهما في النفي للحال، والثاني: اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر، والثالث: اشتراكهما في دخول الباء في الخبر لتأكيد النفي نحو: ما زيد بقائم.

(وإذا تقدم الخبر) على الاسم، **(و**[1]**انتقض)** النفي **(بإلاّ)** قيل: التقدم مانع لفظّي، والانتقاض معنويّ، فالرفع لا غير، وكذا إذا زيدت "أن" مع "ما"، أو عُطف على الخبر بموجب وهو "بل" و"لكن" نحو:ما زيد مقيماً بل مسافر، وما عمرو قائماً لكن قاعد **(نحو: ما منطلق زيد)**، ولا أفضل منك رجل، **(وما زيد إلا منطلق)**، ولا رجل إلاّ أفضل منك، وإنّما لزم الرفع مع واحد من هذه الأمور، أّما إذا تـ قدّم، فلتغيير الترتيب مع الضعف في العمل، وأّما إذا انتقض فلأنهما إنّما عملتا لمعنى النفي، فلّما انتقض بطل العمل، فلزم الرفع وأّما إذا زيدت "أن" فلأن "ما" عامل ضعيف عَمِل لشَبهِ "ليس" فلما فصل بّينها وبين معمولها لم تعمل، وأّما إذا عطف عليه بموجب فلأنّ "ما" و"لا" لا يعملان فيما بعد "بل"، ولكن لأنهما للإثبات بعد النفي، فهما بمنزلة "إلا" في نقض النفي؛ فكما لا يعملان فيما بعد إلاّ" لا يعملان فيما بعد "بل"، ولكن قال في "**المفصل**": ودخول الباء في الخبر

---

[1]– "أو" في متن الأنموذج.

نحو قولك[1] ما زيد بمنطلقٍ إنّما يصحّ على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق[2]، يعني: لا يدخل الباء إذا لم يكن ما، ولا عاملاً كما هو مذهب بني تميم، إذ ارتفاعهما على الابتداء والخبر، ولا يدخل الباء في خبر المبتدأ، و"لا" المكسوعة بالتاء، هي المشبهة بليسِ ولكنهم أبوا إلاّ أن يكون المنصوب بها حيناً، قال الله تعالى: ﴿ **وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[ص: 3] أي: ليس الحينُ حينَ مناص، وهذا – أعني كون المكسوعة هي المشبهة بليس – مذهب البصرّين، ومذهبُ الكوفيين أّنها النافية [21/ب] للجنس، وذهب الأخفش إلى أّنها غير عاملة، والنصب بعدها بإضمار فعل، أي: ولات أرى حين مناص، وذهب أبو عبيد إلى أنّ التاء متصلة بحين. وحين، وتحين لغتان، وذهب بعضهم إلى أّنها "ليس" قلبت ياؤها ألفاً، وأبدلت سينها تاء[3]، والمرجّح مذهب البصريين؛ لأنّ تاء التأنيث المتصلة من خواص الفعل، فوجب أن تكون بمعنى ليس، لتقّوي شبهها بالفعل.

---

[1]– "نحو قولك نحو" في "ب".

[2]– المفصل ص102.

[3]– انظر الكشاف ص918.

[المجرورات]

(المجرورات على ضربين)، الأوّل: **(مجرور بالإضافة)**، وهي المقتضية للجرّ، كما أنّ الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب، والعامل ههنا غير المقتضي كما كان ثمة، وهو حرف الجرّ، أو معناه في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة، كذا في "**المفصل**"[1]، وهو صريح بأن العامل غير الإضافة، كما ذهب إليه بعضهم، وتنصيصٌ على أنّه معنى حرف الجرّ، يعني حرف الجرّ المقدّر.

قيل: الصحيح أنّ العامل هو المضاف، لكن بنيابة حرف الجرّ، ولا يستنكر كون الاسم عاملاً عمل الجارّ، فإن المستنكر هو عمل الاسم بنفسه على حرف الجرّ، فأما بطريق النيابة فلا استنكار في ذلك، ويُشْكلُ هذا في الإضافة اللفظية، إذ لو قيل العامل هناك هو المضاف بنيابة حرف الجرّ، ففيه أنّه ليس هناك حرف جرّ، حتى ينوب شيء منابه. ولو قيل: العامل هو الحرف المقدّر، ففيه أنّه لا حرف فيه، ولا تقدير، فكيف يعمل؟ ولو قيل: العامل هو الإضافة، ففيه أنّ الإضافة من المعاني المقتضية، والعوامل غيرها، كما نبهناك عليه.

وأيضاً إن أريد بالإضافة مطلق الإضافة، فهو فاسد؛ لأنّ مطلق الإضافة لا يوجب الجرّ، وإلا لكان الفاعل بل جميع معمولات الفعل مجرورة، وإن أريد بها الإضافةُ المخصوصة، وهي التي تكون بسبب حرف الجرّ، فهو أيضاً فاسد، إذ ليس هناك حرف جرّ، حتى تكون الإضافة بسببها عاملة عمل الجرّ، وقد يقال: بأنّ المضاف يجرّ المضاف إليه في الإضافة اللفظية بمشابهته لاسم جاز نيابته عن حرف الجرّ، وفيه أنّ الاسم لا يعمل الجرّ لنيابته عن الحرف العامل، على ما صرّح به الشيخ أبو علي الشيرازي .

---

[1]- المفصل صـ103.

والثاني: **(مجرور بحرف الجرّ)**، فإن قيل: كلامُ المصنِّفِ ههنا صريح في أنّ المجرور قسمان، وكلامُه في "المفصّل" صريحٌ في أنّ المجرور منحصرٌ في القسم الأول حيث قال عند ذكر المجرورات: لا يكونُ الاسمُ مجروراً إلا بالإضافة[1] ، فكيف التوفيق بين كلاَمْيه؟ بل كيف يصحّ كلامه في "المفصّل" فإنّا نَعلُم قطعاً أنّ الحصر لا يصحّ.

قلت: الإضافةُ في اللغة: هي نسبة شيء إلى آخر، والإضافةُ بهذا المعنى يتناول المجرور بقسَمْيه،[22/أ] فالمجرور إذن لا يكون إلا بالإضافة، فصحّ الحصر، واستقام الكلام، فالإضافة على هذا عبارة عن نسبة مخصوصة مقتضية للجر، سواء كان حرف الجر مقدراً **(كقولك: غلام زيد)**، أو ملفوظاً، كقولك: مررت بزيد، **(وسرت من البصرة[2])**، واصطلاح القدماء على ذلك، وقد جرى سيبويه على هذا الاصطلاح حيث سمّى المجرور بحرف جرّ ظاهر مضافاً إليه، فإنّ زيداً في قولك: مررت بزيد مضاف إليه إذ قد أضيف المرور إليه، وكذا البصرة في قولك: سرت من البصرة، مضاف إليه،[3] إذ قد أضيف السير إليها، فالمصنف في "**المفصّل**" جرى على هذا الاصطلاح حيث قال: لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة.

وأما الاصطلاحُ المشهورُ بين المتأخرين، فهو أنّ الإضافةَ هي النسبة المخصوصة المقتضية للجرّ بواسطة تقدير الحرف، فالمضاف إليه في هذا الاصطلاح، إنما هو: زيد في: غلامُ زيد، لا "زيد" في: مررت بزيد، ولا البصرة في: سرت من البصرة، والمصنف ههنا جرى على هذا الاصطلاح، حيث قال: مجرور بالإضافة ومجرور بحرف الجرّ، وسائر المتأخرين على هذا الاصطلاح سوى ابن الحاجب ومَنْ تبعه.

وينبغي أن يعلم أنّ حرف الجرّ محذوف في الإضافة حذفاً نسياً منسياً .

---

[1]- المصدر نفسه ص103.

[2]- "من البصرة إلى الكوفة" في متن الأنموذج.

[3]- سقط ما بين القوسين من "ب".

قال الشيخ عبد القاهر في "**المقتصد**": وإنّما قال النحويّون في غلام زيد: إنّ المعنى: غلامٌ لزيدٍ؛ إيضاحاً لمعنى الجرّ، لا أنّ اللام مقدرة هنا، كيف والمضافُ إليه يُنزّل من المضافِ منزلةَ التنوين، ويُعاقِبُه، وكما لا يجوز أن يفصل بين التنوين والمنّون شيء، كذلك لا يجوز أن يكون اللام فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وأيضاً فلو كانت اللام مقدرة حتى يكون الجرّ بها، لوجب أن لا يحذف التنوين، كما لا يحذف إذا ظهر اللام[1].

(والإضافةُ على ضربين: معنوية، وهي التي) أفادت تعريفاً، كقولك: دار عَمْرو، أو تخصيصاً، كقولك: غلام رجل، ولا تخلو[2] في الأمر العام من أن تكون **(بمعنى اللام)** الاختصاصية لا التعليلية. وإن كان المضاف معلوماً للمضاف إليه كما في دخان النار، **(أو بمعنى من)** البيانية لا التبعيضية، وإن كان المضاف بعض المضاف إليه، وما وقع في كلام الثقات كالقاضي البيضاويّ[3] حيث قال في تفسير قوله تعالى:﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ**﴾[لقمان: 6]: الإضافة بمعنى مِن، وهي تبيينية إن أراد بالحديث الْمُنْكَر، وتبعيضيةٌ إن أرادَ به الأعمَّ منه[4]، وبه يشعُر كلام المصنِّف في "**الكشاف**"أيضاً[5]، فقد قيل: إنّه عبّر عن الإضافة بمعنى اللام بالإضافة بمعنى التبعيضية إظهاراً لجهةِ الملابسة الاختصاصية التي لا بد منها بين المضافين [22/ب] في تلك الإضافة فإنها معنى جنسيّ يتحقق بأسبابٍ شتى، وعومل في انفهامِ ذلك على شهرة انحصارِ قسمِ الإضافة بمعنى "في" في الإضافة اللامية بعدما نبّه بقصر الإضافة بمعنى "من" في التبيينية في مُفْتَتَحِ كلامه، **(كقولك: غلام زيد)**، وماله، وأرضه، وأبوه، وابنه في الإضافة بمعنى اللام، **(و)**

---

[1]- المقتصد 871/2.

[2] - "تخلوا" في "ب".

[3]- هو عبدالله بن عمر الشيرازي البيضاوي، ت 685 هـ . بغية الوعاة 50/2.

[4]- البيضاوي، أبو سعيد ناصرالدين عبدالله بن عمر الشيرازي (2000). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ط1، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دمشق: دار الرشيد. 60/3.

[5]- الكشاف ص834.

كقولك: **(خاتم فضة)** ، وسِوار ذهبٍ، وبابِ ساجٍ في الإضافة، بمعنى من، وفي الإضافة التي بمعنى اللام لا يصحُّ إطلاقُ الثاني على الأول بخلاف التي بمعنى مِن، فإنّ الثاني مُبيِّنٌ للأَّوِل، ويصحّ إط لاق الُمبيِّنِ على الُمبيَّن.

(ولفظيةٌ) عَطْفُ على قوله: معنوية، أي: الإضافة على ضربين: معنوية كما ذكرناها، ولفظية، **(وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله)**، وذلك إّنما يكون إذا كان اسم الفاعل عاملاً بأن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال، **(نحو)**: هو **(ضارب زيد)** الآن، أو غداً بمعنى ضارب زيداً. وأما إذا لم يكن عاملاً؛ بأن كان بمعنى الماضي، نحو: هو ضاربُ زيدٍ أمسِ، لم تكن الإضافةُ لفظيةً، بل معنوية.

(و) إضافة **(الصفة المشبهة إلى فاعلها، كقولك)** : زيدٌ **(حَسَنُ الوجه)** بمعنى:حَسُنَ وجْهُ ـه، وإضافة اسم المفعول إلى معموله نحو: زيدٌ معمور الدار بمعنى معمور داره، كذا في "**المفصّل**"[1].

ولا تفيد الإضافة اللفظية تعريفاً، ولا تخصيصاً، بل تفيد تحقيقاً في اللفظ فقط، والمعنى كما كان قبل الإضافة، ولاستواء الحالين، وصف النكرة بهذه الصفة مضافة، كما وصف بها مفصولة في قولك: مررت برجل حسن الوجه.

(ولا بدّ في) الإضافة {**المعنوية من تجريد المضاف عن)** حرف **(التعريف)**؛ لأن الإضافة المعنوية مُفيدةٌ تعريفاً، أو تخصيصاً كما ذكرنا، والاسم المحلّى باللام معّرف، والمعّرف مستغنٍ عن أسباب التعريف، والإضافة المعنوية من أسبابه، هذا في الإضافة إلى المعرفة، وفي الإضافة إلى النكرة فساد آخر، وهو أن كون الاسم مضافاً إلى النكرة، يقتضي أن يكون نكرة لامتزاج معنى المضاف والمضاف إليه، وإدخال اللام على المضاف يقتضي أن يكون معرفة، ومن المحال كون الاسم معرفة ونكرة في حالة واحدة؛ هذا على تقدير الحذف، وأّما على تقدير عدمه، فالمعنى لا بدّ

---

[1]– المفصل ص103.

فيها من تجريد المضاف عن التعريف، فإن كان ذا اللام حذف لامه، وإن كان علماً، نكّر، بأن يجعل واحداً من جملة ما يسمى بذلك الاسم، وإن كان مبهماً، أو مضمراً لا يضاف لتعذر التنكير، وهذا أشمل، ويؤيِّد الأوّل ما ذكره في "**المفصّل**" عَقيبه: وما نقله الكوفيون من قولهم الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم، فبمعزل عند أصحابنا عن [23/أ] القياس واستعمال الفصحاء[1].

ولا بدّ في الإضافة المعنوية أن يكون المضاف غيرَ المضاف إليه في المعنى فلا يجوز إضافته إلى مماثل له في العموم والخصوص كليث، وأسد، بخلاف كل الدراهم، وعين الشيء، ونفسه، وإضافة المسّمى إلى اسمه في قولهم: سرنا ذات مرة، ليس منه، وكذا إضافةُ العلم غيرِ المضاف إلى اللقب، نحو: سعيد كُرْز، وفي العلم المضاف لا يجوز إلا الإجراء نحو: هذا عبدُالله بطّة، وأن لا يكون المضاف وصف المضاف إليه، ولا موصوفه، وقولهم: جُرْدِ قَطيفة، وأخلاقُ ثيابٍ ليس منه، وقولهم: مسجدُ الجامع ونحوه على حذف المضاف إليه.

قال في "**المفصَّل**": والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين: لازمة للإضافة، وغير لازمة لها، فاللازمة على ضربين: ظروف، وغير ظروف، فالظروف نحو: فوق، وتحت، وأمام، وقدّام، وخلف، ووراء، وتلقاء، وتجاه، وحذاء، وحِذة، وعند، ولدن، ولدى، وبين، ووسط، وسوى، ومع، ودون.

وغير الظروف نحو: مثل، وشبه، وغير، وَبْيد، وقيد، وقِدىً، وقاب، وقِيس، وأيّ، وبعض، وكلّ، وكلا، وذو، ومؤنثه، ومثناه، ومجموعه، وأولو، وأولات، وقد، وقط، وحسب.

وغير اللازمة نحو: ثوب، ودار، وفرس، وغيرها ممّا يضاف في حال دون حال[2].

1- المفصل ص104.

2- المصدر نفسه ص107-108.

(وتقول في) الإضافة **(اللفظية: الضاربا زيد، والضاربو زيد)**، قال الله تعالى: ﴿**والمقيمي الصلاة**﴾[الحج:35]، **(والضارب الرجل)** تشبيهاً بالحسن الوجه، **(ولا تقول[1] الضاربُ زيد)**، لأنك لا تفيد فيه خِفّةً كما أفدتها في المثنى، والمجموع، وقد أجازه الفرّاء[2].

قال في "**المفصّل**": وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين، أو نون، وما عُدِم واحداً منهما شَرَعاً في صحة الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا –فيما يوجد فيه التنوين أو النون– أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتّصل، جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً، فقالوا: الضاربك، كما قالوا: ضاربك[3]؛ يعني أنّهم التزموا الإضافة، ولم ينظروا إلى تخفيف؛ لأنّهم لو أثبتوا فيه التنوين، أو النون، لجمعوا بين النقيضين؛ لأن التنوين والنون مشعران بالتمام، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول، فيصير متصلاً منفصلاً في حالة واحدة، ولما التزموا الإضافة من غير تحقيق تخفيف في ضاربك حملوا الضاربك عليه، لأنه باب واحد، وقد ثبت أنه لا يعتبر فيه تخفيف لمانع منع، فحصل من ذلك، أنّه لا يلزم من صحة إضافة "الضاربك" صحة إضافة "الضارب زيد"، وهذا كله على قول من قال: إنّه مضاف، و أمّا من زعم أنّه مفعول، وليس بمضاف إليه، فسؤال الفرّاء، مندفع عنه من أصله.

(و) الإضافة **(المعنوية)** [23/ب]تُعرِّفُ أي: تجعل معرفة **(كل مضاف إلى المعرفة[4])** نحو: غلام زيد، فإنّ "غلام" قبل الإضافة نكرة، وبعدها يصيُر معرفة **(إلاّ)** أسماءًتوغلت في إبهامها، فهي نكرات، وإن أضيفت إلى المعارف، وهي **(نحو: غير، وشبه، ومثل)**، ولذلك وصفت بها

---

[1]– "ولا يجوز" في متن الأنموذج.

[2]– هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء، ت 207 هـ . مراتب النحويين ص105.

[3]– المفصل ص105–108.

[4]– "إلى معرفة" في متن الأنموذج.

النكرات (**تقول: مررت برجل[1] مثلك، وشبهك، وغيرك**)، إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله[2] عز وجل: ﴿**غير المغضوب عليهم**﴾ **[الفاتحة: 7]**، أو بمماثلته، كذا في "**المفصّل**"[3].

(**وقد يحذف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه**)، وأعرب بإعرابه عند أمن الالباس، (**كما في قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[يوسف: 82]**) أي: أهلها؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي، ولا يقال: رأيت هنداً، يعنون: رأيت غلام هند.

وقد يحذف المضاف، وتُرِكَ المضافُ إليه على إعرابه، إذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكوراً سابقاً مضافاً إلى شيء آخر كقراءة من قرأ ﴿**والله يريد الآخرة**﴾[الأنفال: 67] بالجّر أي يريد عَرضَ الآخرة فأبقى المضاف إليه على إعرابه بعد حذف المضاف[4]؛ لأنه سبق مضافاً إلى شيء آخر، وهو قوله تعالى: ﴿**تريدون[5] عرض الدنيا**﴾ [الأنفال: 67].

وقد يحذف المضاف إليه نحو: حينئذ ومررت بكلٍ قائماً، قال الله تعالى: ﴿**وكلاً آتينا حكماً وعِلماً**﴾[الأنبياء: 79]، وقال: ﴿**لله[6] الأمر من قبل ومن بعد**﴾[الروم: 4] والمراد حين إذا كان كذا، وبكلهم، وكلهم، وقيل كل شيء وبعده.

وقد يحذف المضاف والمضاف إليه معاً، كما يقال: هو منّي فرسخان، أي: مقدار مسافة فرسخين.

وحكُم الإضافة أن يُحذفَ لها التنوين، ونونا التثنية، والجمع من المضاف، وأن يكسر آخره إن كان صحيحاً أو جارياً مجراه عند الإضافة إلى ياء المتكلم، نحو: غلامي، ودلوي، وظْبيي، والياء

---

[1]– "برجل غيرك" في متن الأنموذج.

[2]– "كقولك" في "ب".

[3]– المفصل ص107.

[4]– وهي قراءة سليمان بن حجاز المدني ، انظر: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (2003). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. ط3، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم. 638/5.

[5]– في "أ" و"ب": "يريدون". والصواب ما هو مثبت.

[6]– في "أ" و"ب": "ولله". والصواب ما هو مثبت.

مفتوحة، أو ساكنة. وإن لم يكن صحيحاً، ولا جارياً مجراه، فيكون آخره إما ألفاً، أو ياًء أو واواً متحركاً ما قبلها، فإن كان ألفاً تثبت، نحو: عصاي، ورحاي، إلا في لغة هذيل، فإنهم يقلبونها لغير التثنية ياء، ويدغمونها، ويقولون: عصيّ، ورحيّ، وتُفتح الياء لاجتماع الساكنين، وأما ألِفُ "لدى" فإنها تقلب ياء وفاقاً مع الضمائر، كألف إلى، وعلى فيقال: لديّ، ولديك، ولديه، كما يقال: عليّ، وعليك وعليه، وكذا إليّ، وإليك، وإليه، وإن كان آخره واواً أو ياء متحرّكاً ما قبلها فما انفتح ما قبله فمدغم في ياء المتكلم في حال كونها ياء ساكنة بين مفتوحين، وما انضمّ أو انكسر ما قبلها، فبين مكسور ومفتوح.

[التـوابـع]

(التوابـع)[1]: جمـع تـابع منقول مـن الوصـفية إلـى الاسمية، والفاعـل الاسـمي يجمـع علـى فواعـل كالكاهل علـى الكواهل، ولـك أن تقول: إنّ فـاعلاً إذا كـان لغير العقـلاء[24/أ] يجمـع علـى فواعـل، وهـي أعنـي التوابـع الأسـماء التـي لا يمسّـها الإعـراب إلا علـى سـبيل التبـع لغيرهـا، كـذا فـي "**المفصـل**"[2]، وأورد عليـه بأنّـه منقوض بخبر المبتدأ؛ لأن إعرابـه تـابع لإعرابٍ المبتـدأ، وفيـه أنّـا لا نُسَلِّمُ أنَّ إعرابَ الخبرِ تابعٌ لإعرابِ غيره كيف والمختار أنّ الابتداءَ رافعٌ للمبتدإِ والخبرِ كليهما.

(وهي خمسة) أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف.

[التأكيد]

(التأكيد)، هو على جهتين: تكرير صريح، وغير صريح، فالصريح نحو قولك: جاءني زيدٌ زيد، وغير الصريح **(نحـو: جـاءني زيـدٌ نفسـه)**، وعينـه، والقوم أنفسـهم وأعيـانهم. **(والـرجلان كلاهمـا، والرجال**[3] **كلهم أجمعون)** أكتعون، والنساء جمع.

والتأكيد بصريح التكرير يكون في الاسم، والفعل، والحرف، والجملة، والمظهر، والمضمر، تقول: ضربت زيداً زيداً، وضربت ضربت زيداً، وإنّ إنّ زيداً منطلق، وجاءني زيد جاءني زيد، وما أكرمني إلاّ أنت أنت.

ولا يؤكد المظهر بالمضمر، والمضمر يؤكد بالمضمر وبالمظهر جميعاً، وإذا أكّد المضمرُ بالمضمر، فالمؤكَدُ لا يكون إلا مرفوعاً منفصلاً نحو: ما ضربني إلا هو هو، وزيد قام هو، وانطلقت أنت، وكذلك مررت بك[4] أنت، وبه هو، وبنا نحن، وأئتني أنا، ورأيتنا نحن.

1- "والتوابع" في متن الأنموذج.

2- المفصل ص129.

3- "القوم كلهم" في متن الأنموذج.

4- في "ب": لك.

وإذا أُكّد بالمظهر، فالمرفوعلا يؤكد به إلا بعد أن يُؤكّد بالمضمر نحو: زيد ذهب هو نفسه، وعينه، والقوم حضروا هم أنفسهم، وأعيانهم، والنساء حضرن هنّ أنفسهنّ، وأعيانهنّ، سواء في ذلك المستكنّ والبارز.

وأمّا المنصوب والمجرور، فيؤكدان بغير شريطة تقول: رأيته نفسه، ومررت به نفسه.

وينبغي أن يُعلَم أنّ النفس والعين يقعان على الواحد، والمثنى، والمجموع، والمذكّر، والمؤنث، باختلاف صيغهما: إفراداً، وتثنية، وجمعاً، واختلاف ضميرهما، وكِلا لا يقع إلا على المثنى والكلّ يقع على غير المثنى باختلاف الضمير، وأجمع، وأكتع، يقعان على غير المثنى باختلاف صيغهما، وكذا أبتع، وأبصع.

وهذه معارف، بعضُها مَعْرفةٌ بالإضافة نحو: نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وبعضها معرفة بالعلمية نحو: أجمع، وأكتع، وهذا من قبيل الأعلام الجنسية الموضوعة للمعاني كسبحان للتسبيح، ومنعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإنّما يجمع عَلَم الجنس نظراً إلى تعدّد الأفراد، وإن لم يتعدّد الجنس، وإنّما يجمع أجمع، ولا يثنى اكتفاء بـ"كِلا".

قال في "**المفصل**": وأكتعون، وأبتعون، وأبصعون اتباعات لأجمعون لا يجئن إلا على أثره.

وعن ابن كيسان: تبدأ بأيتهنّ شئت بعدها، أي بعد أجمعون، وسُمِعَ: أجْمع أُبصع، وجُمع كُتَع، وجمع تبع. وعن بعضهم: جاءني القوم أكتعون، هذا كلامه[1].

ولا يؤكّد [24/ب] بكلّ وأجمع إلا ما له أجزاء، يصحّ افتراقها حسّاً، أو حكماً مثل: أكرمت القوم كلّهم، واشتريت العبد كلّه، فلا يصحّ: جاءني زيد كلّه.

---

[1]- المفصل ص132.

(ولا تؤكّد[1] النكرات) بغير الصريح عند البصريين، إذ لم يوجَدْ في كلام الفصحاء التأكيدُ بغير الصريح في غيرِ المعرفة، وأجاز الكوفيون ذلك فيما كان محدوداً، متمسكين بقوله: [الرجز]

قَدْ صَرّت البَكْرةُ يوماً أَجْمَعا[2]

وُرِدّ بأنّ البيت مجهول قائله، لا يعلم أنّه من الفصحاء، بعد التسليم هو شاذّ نادر لعدم اطّراده.

وفائدة التأكيد: التقرير، والتحقيق، وإزالة التجوّز والسهو والنسيان فإنك إذا كرّرت فقد قرّرت المؤكد، وما علّق به في نفس السامع، ومكّنته في قلبه، وأمطت شبهة ربّما خالجته، وكذلك إذا جئت بالنفس والعين، فإنّ لظانٍّ أن يظن حين قلت: جاءني زيد، أنّ إسنادَ المجيء إليه تجوّز أو سهو أو نسيان. وكلّ، وأجمعون يفيدان الشمول والإحاطة.

[الصـفـة]

[أ- النعت الحقيقي]

(والصفة): هي الاسم الدالُّ على بعض أحوال الذات، وهي- أعني الصفة- في الأمر العامّ إمّا أن تكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة **{نحو:[3] رجل ضارب، ومضروب، وكريم)**، وقولهم: تميميّ وبصريّ، **(وهاشميّ)**، على تأويل منسوب ومعزّو كذا في "**المفصّل**"[4].

(و) يوصَفُ بالمصدر نحو: رجل **(عَدْلٌ)**، قيل: هو مؤول بتأويلات، أحدها: أّنه بمعنى الفاعل، والثاني: أّنه بمعنى ذي عدل، والثالث: أّنه مجاز للمبالغة كأّنه نفس العدل.

1- "ولا تؤكد بها النكرات" في متن الأنموذج.

2- البيت مجهول النسبة، وقبله:

إنا إذا خطافنا تقعقعا

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (1995). أسرار العربية. ط1، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، بيروت: دار الجيل. ص258، الإنصاف 454/2، الخزانة 181/1,

3- "نحو جاءني" في متن الأنموذج.

4- المفصل ص133.

(و) قـولهم: رجـل (**ذو مـــال**)، متـأّولٌ بمتمـوّلٍ، أو بصــاحبِ مـال. صــرَّحَ بــه المصــنِّف فــي "**المفصل**"[1].

وفائدةُ الصفة: التفرقة بين المشتركين في الاسمِ نحو: مررت برجل طويل، ورجل قصير، فتفصل بين شخصـين مشـتركين فـي اسمِ رجـل. وقـد يقـال: إّنهـا للتخصـيص فـي النكـرات، وللتوضـيح فـي المعارف، وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه، أو لما يضادّ ذلك من الذّم والتحقير، أو لمجّرد التأكيد كقوله تعالى: ﴿**نفخة واحدة**﴾[الحاقة: 13].

و(**تُوصف النكرات بالجملة**[2]) الخبرية دون الإنشائية. وأما قوله: [الرجز]

جَاءوا بَمَذْقٍ هَلْ رَأُيتَ الذِئبَ قَطْ[3]

فـ متأّولٌ، ولا توصفُ المعارفُ بها. وأما قوله: [الكامل]

ولقد أُمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني[4]

---

[1]– المصدر نفسه ص133.

[2]– "بالجمل" في متن الأنموذج.

[3]– البيت للعجاج بن رؤبة، وقيل إنه لمجهول، ويروى:

جاءوا بضح هل رأيت الذئب قط

العجاج، عبدالله بن رؤبة (1971). ديوان العجاج. تحقيق: د.عبدالحفيظ السطلي، دمشق: مكتبة أطلس. 304/2. الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام (2000). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ط1، تحقيق: د. عبداللطيف محمد الخطيب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب. 324/3، الخزانة 109/2، الإنصاف 115/1.

[4] – في الأصول الخطية:

ولقد أمّر باللئيم يسبني

والصواب ما أثبت، وتتمة البيت:

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

والبيت منسوب عند سيبويه إلى أحد بني سلول، ونسبه الأصمعي إلى شمر بن عمرو الحنفي، ورواية البيت عنده:

ولقد مررت على اللئيم يسبني

الأصمعي، عبدالملك بن قريب (1963). الأصمعيات. ط2، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، بيروت: (د ن). ص126، الكتاب 24/3، الخزانة 357/1.

بعد تسليمِ كونِ الجُملةَ وَصْفاً، فلإجراء المعرّف بلام الجنس مجرى النكرة (**نحو: مررت برجل وجهه حسن، ورأيت رجلاً أعجبني كرمه**)، ويلزم فيها الضميرُ الراجعُ إلى تلك النكرة للربطِ كما في هذين المثالين. وإذا لم يكن فيها الضميرُ تكون أجنبيةً بالنسبة إلى الموصوف، فلا يصحُّ أن تقع صفة له.

(**والصفة**) إمّا فعل موصوفه، أو فعل ما هو من سببه، فإن كانت فعل موصوفه [25/أ] فهي (**توافق الموصوف**) في عشرة أمور يوجد منها في كل تركيب أربعة (**في إعرابه**) **الثلاثة**. أي: الرفع والنصب والجرّ، (**وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتعريفه، وتنكيره، وتذكيره، وتأنيثه**)، إلا إذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول، وفعيل بمعنى مفعول، أو مؤنثه تجري على المذكر كعلامة.

[ب–النعت السببي]

وإنْ كانت فعل ما هو من سببه كما يشعر به قوله: (**ويوصف الشيء بفعل ما هو من سببه**[1])، فإنها توافقه في إعرابِه الثلاثة، وتعريفه، وتنكيره دون ما سواها. ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب اثنان (**نحو: مررتُ برجل منيع جاره**)، أي: مانع، (**ورحب**) أي: واسع (**فناؤه، ومؤدّب خدامه**)، فإنَّ المنع، والسعة، والتأديب ليس شيء منها فعلاً لرجل، وإنّما هي أفعال جاره، وفناؤه، وخدامه إلا أنّ الجار، والفناء، والخدّام لما كان متعلقاً به مضافاً إلى ضميره، صار كلّ واحد من هذه الثلاثة سبباً له؛ لأن الشيء إذا تعلّق بشيء آخر، فالمتعلَّقُ به يكون سبباً للمتعلّق.

ومما ينبغي أن يُعلم أنّ المضمر لا يوصَف، ولا يوصَفُ به، والعَلَم لا يُوصَف به، ويوصفُ بالمُعرّف باللام، وبالمضاف إلى المعرفة، وبالمبهم كقولك: مررت بزيد الكريم، وبزيد صديقك، وبزيد

---

[1]– "مسببه" في متن الأنموذج.

هذا، والمضافُ إلى المعرفة مثل العلم يُوصَفُ بما وصف به، والمعرّف باللام يوصف بمثله، وبالمضاف إلى مثله، والمبهم يوصف بالمعرّف باللام اسماً أو صفة نحو: هذا الرجل، وهذا العالم.

ومن حقّ الموصوف أن يكون أخصّ من الصفة، أو مساوياً لها، ولذلك امتنع وصف المعرّف باللام بالمبهم، وبالمضاف إلى ما ليس معرّفاً باللام لكونهما أخصّ منه.

ومن حقّ الصفة أن يُذكر موصوفُه معه إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يُستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يُحذَفُ الموصوفُ إمّا: جوازاً كقوله: [الكامل]

وَعَلَيهِما مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُما[1]

والتقدير: وعليهما درعان مسرودتان ولو ذكر الموصوف لجاز.

أو وجوباً كقولك: الفارس، والصاحب، والراكب، فلا يقال: الرجل الفارس، والرجل الصاحب، والرجل الراكب -مثلاً- لظهوره.

[البـــــدل]

(والبدل، وهو على أربعة أضرب)، ودليل حصر البدل في الأربعة أنه لا يخلو مدلولُ الثاني من أن يكون مدلول الأوّل أو لا، والأوّل: **(بدلُ الكلّ من الكلّ، نحو: رأيت زيداً أخاك)**، وكقوله تعالى: **﴿اهدنا الصراط المستقيم صراطَ الذين أنعمت عليهم﴾**[الفاتحة: 6-7]، والثاني: إمّا أن يكون الثاني فيه بعض الأوّل أو لا، والأوّل **(بدلُ البعضِ من الكل نحو: ضرب زيداً رأسه)**، والثاني إمّا أن

---

[1]- البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وتمام البيت:

داود أو صنع السوابغ تبع

الهذلي، أبو ذؤيب خويلد بن خالد (2003). ديوان أبي ذؤيب الهذلي. ط1، تحقيق: د. أنطونيوس بطرس، بيروت: دار صادر. ص172 ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي الموصلي (2001). شرح المفصل للزمخشري. ط1، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب ، بيروت: دار الكتب العلمية. 250/2، السكري، أبو سعيد الحسن ابن الحسين (د.ت). شرح أشعار الهذليين. تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، القاهرة: دار العروبة. 39/1، الضبي، أبو العباس المفضل بن يعلى بن عامر (1963). المفضليات. ط3، تحقيق: أحمد محمد شاكر، و عبدالسلام هارون، بيروت: لبنان ص428.

يكون فيه الفعلُ المسنَد، أو المبدلُ منه مشتملاً على [25/ب] الثاني، أي: متقاضياً له بوجه ما أُو لا، والأّول **(بدل الاشتمال نحو:سُلِبَ زيدٌ ثوبُه)**، وأعجبني عَمْرٌو حُسْنُه، وأدبُه، وعِلْمه، ونحو ذلك مما هو منه، أو بمنزلته في التلبُّس به.

والثاني: **(بَدَلُ الغلط نحو: مررتُ برجلٍ حمارٍ)**، قال الرضيُّ: بدلُ الغلَط على ثلاثة أقسام: إمّا بدءاً، وهو أن تذكرالمبدلَ منه عن قصد وتعمُّد، ثّم تُوهم أنك غالطٌ لكون الثاني أجنبياً، وهذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة، والتفنن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقَي من الأدنى إلى الأعلى، كقولك: هند نجمٌ بدرٌ شمسٌ، وإن كنت معتمداً لذكر النجم تغلط نفسك وتُرى أنك لم تقصد في الأوّل إلا تشبيهاً بالبدر، وكذا قولك: بَدْر شَمس.

وإّما غلطٌ صريحٌ محقَّق، كما إذا أردت -مثلاً- أن تقول: مررتُ بحمار، فسبقك لسانك إلى رجل، ثم تداركْتَ الغلط فقلت: حمارٍ.

وإّما نسيان، وهو أن تتعمَّد ذكر ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تنسى المقصود، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود، ولا يجيء الغَلطُ الصِّرْفُ، ولا بدلُ النِّسيان في كلام الفصحاء، وما يصدُر عن رَوِّية، وفَطانة، فلا يكون في شعرٍ أصلاً، وإن وقع في كلام، فحقُّه الإضرابُ عن الأّول المغلوط فيه بـ"بل"[1].

ومعنى بدل الغلط: البدلُ الذي كان سببَ الإتيان به الغلطُ في ذكْرِ المبدل منه، لا أن يكون البدلُ هو الغلط. قال في "**المفصّل**": وهو يعني البدل الذي يعتمد بالحديث وإنّما يذكر الأّول لنحوٍ من التوطئة، وليفادَ بمجموعهما فضلُ تأكيد وتبيينٍ لا يكون في الإفراد، وقولُهم: إنّه – أي – البدل في حكم تَنحيةِ الأّول إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيدَ، والصفةَ في كونها تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا إهداره واطراحه، ألا تراك تقول:زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تهدر

---

[1]- شرح الكافية للرضي 1081/1-1082.

الأوّل لم يسدّ كلامك، والذي يدلّ على كونه مستقلاً بنفسه أّنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عزّ وجل: ﴿**للذين استضعفوا لمن آمن منهم**﴾[الأعراف: 75]، وقوله: ﴿**لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً**﴾[الزخرف:33] وهذا من بدل الاشتمال"[1].

(و) لا يشترط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، بل **(تبدل النكرة من المعرفة)** كقوله تعالى: ﴿**بالناصية، ناصية كاذبة**﴾[العلق: 15-16] **(وعلى العكس)**، أي: المعرفة من النكرة نحو: رأيت رجلاً أخاك

(ويشترط في النكرة المُبدلة من المعرفة أن تكون موصوفة) كناصية؛ لأنهم كرهوا أن يكون المقصود ناقصاً في الدلالة عن غير المقصود من كل وجه، فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من النقص.

ولا يُشترط فيها أن تكون على لفظ المبدل خلافاً للكوفيين، فإنهم يقولون: [26/أ] إنّ النكرة المبدلة من المعرفة يجب أن تكون على لفظ المبدل، **(نحو قوله[2]: ﴿بالناصية ناصية كاذبة﴾)**[العلق: 15-16] وهذا المثالُ بُمجّرده لا يدلُّ على الاشتراط.

ويُبدلُ المظهرُ من المضمر الغائب دون المتكلمِ والمخاطب، تقول: رأيته زيداً، ولا تقول: بي المسكين ولا عليك الكريم. والمضمر من المظهر نحو قولك: رأيت زيداً إياه، والمضمر من المضمر كقولك: رأيتك إّياك.

[عطف البيان]

و(عطف البيان، وهو أن يُتبعَ المذكورُ بأشهر اسمَيْه)، أي: يُجعل أشهُر اسمَيْه تابعاً له بأن يذكر بعده، **(نحو: جاءني أخوك زيد، وأبو عبد الله زيد)**، فإنّ الجائي كما يقال له: الأخُ وأبو

---

[1] - المفصل ص148.

[2] - "كقوله تعالى" في متن الأنموذج.

عبدالله،قيل له أيضاً زيد، فإن كان زيد أشهر اسْمَيه عند الناس من الأخ وأبي عبد الله يُ ذكر ثانياً ، وإن كان بالعكس، فبالعكس نحو: جاءني زيدٌ أخوك، وأبو عبد الله.

وفائدةُ عطفِ البيان: إيضاحُ المتبوع، قيل: جَرَتْ عادتُهم على أنهم يستعملون اسماً فيه تعظيم للمسّمى، فإذا حصل غرضهم وفيه خفاء، أو اشتراك، أو ليس بمشهور؛ يعقّبونه باسم أشهر بياناً له، وتوضيحاً لأمره، أو باسمٍ يفيد توضيحاً ، ولا يلزم كون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاحُ من اجتماعهما، وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح كما في قوله تعالى: ﴿**جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس**﴾[المائدة: 97] ذكر المصنف في "**الكشاف**": أنَّ البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للإيضاح[1]؛ لأن الكعبة في غاية الإيضاح، إذ لا اشتراكَ فيها ولا خفاء، فلا يحتاج إلى بيان.

والفرقُ بينه وبين الصفة: أنّ الصفة مشتقة غالباً من معنًى لوجوده في الموصوف، وأنه لا يكون مشتقاً ، وأنّ عطفَ البيان يدلُّ على المقصود ولو أُفرد عن متبوعه، والصفة لا تدلّ إذ لو أفرد "طويلٌ" عن الموصوف في قولك: جاءني رجل طويل، ولم يقّدر جَرْيه عليه لم يدلّ عليه، وإنما يدل على شيء ما من صفة الطويل في الجملة، وإنّ عطف البيان مع متبوعه لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لإفادة خصوص، بل هما اسمان، كان أحدهما عند السامع أعرف من الآخر.

وأما الصفة والموصوف، فهما اسمان أُجريا مُجرى اسمٍ واحد لإفادة خصوص،,والفرقُ بينه وبين البدل: أنّ البدلَ هو المقصود بالكلام، وورودُ الأول كالبساط لذكره، وليس عطفُ البيان كذلك؛ إذ المعتمدُ بالحديثِ هو الأول، وورودُ الثاني لأجل أن يوضِّح أمره، وأنّ البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان، ويوضح ذلك قول المرّار:[الوافر]

---

[1]- الكشاف ص311.

أنا ابنُ التَارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عليه الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

فـ"بِشْرٌ" عطف بيان من البكري، ولو جعل بدلاً منه لكان التارك [26/ب]في التقدير داخلاً على بشر، وهذا مما لا يجوز كالضارب زيد.

[العطف بالحروف]

(والعطف بالحروف نحو) قولك: **(جاءني زيد وعمرو)**، كذلك إذا نصبت أو جررت بتوسّط الحرف بين الاسمين، فيشركهما في إعراب واحد.

(وحروف العطف تذكر في باب العطف إن شاء الله تعالى).

والمضمرُ المنفصل بمنزلةِ الُظْهَر؛ يعطف ويعطف عليه؛ نقول: جاءني زيد وأنت، ودعوت عمراً وإياك، وما جاءني إلا أ نت وزيد، وما رأيت إلا إّياك وزيداً .

وأّما المتصل، فلا يجوزُ أن يعطف، لكن يُعطفُ عليه إلاّ أّنه يشترط في مرفوعه أن يؤكّد بالمنفصل تقول: ذهبت أنت وزيد، وقال الله عزّ وجل: **﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾[البقرة: 35]** إلاّ أن يقع فصل، فيجوز تركه نحو: قمت اليوم وزيد، وقوله عزّ وجل: **﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾[الأنعام: 148]** ولا يشترط في منصوبه ذلك تقول: ضربتك وزيداً، ويشترط في مجروره إعادة الجار نحو: مررت به وبزيد، كذا في "**المفصل**"[2]، وقد يقال: يجوزُ عطفُ المضمرِ المجرورِ على المظهر بشرط إعادة الجارّ نحو: مررت بزيدٍ وبك، بقى أنّ مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموع الجارّ والمجرور، أو المجرور فقط معطوف على ا لمجرور فقط، فرجّح الرضّي الثاني بشهادة: بيني وبينك، إذ لا معنى للبين الثاني سوى الإعادة لتمهيد العطف إذ البينية أمر يقتضي طرفين.

---

[1]- البيت للمرار الأسدي، الأنصاري، أبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام (1992). شرح شذور الذهب. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحيد، بيروت: المكتبة العصرية. ص408، الكتاب 182/1، ابن يعيش 273/2.

[2]- المفصل ص147.

أقول: قولُ المصنف في "**المفصل**": "المضمرُ المتصل لا يتأتى أن يعطف"[1] يُشعُر بأنّ المعطوف مجموع الجارّ والمجرور، وإلا انتقض قوله بنحو: مررت بزيد وبك، ولا كلام في صحته.

وهذا –أعني اشتراطَ إعادة الجارّ في السعة، والاختيار– مذهبُ البصريين، ويجوز عندهم تركُها اضطراراً، وأجاز الكوفيون، ويونس، والأخفش ترك الإعادة حالة السعة والاختيار مستدلين بقوله عزّ وجلّ: ﴿**تساءلون به والأرحام**﴾**[النساء: 1]** بجرّ الأرحام في قراءة حمزة[2]، قال المصنف في "**المفصّل**" وصاحب اللباب في "**اللباب**": وقراءة حمزة: "والأرحام" بالجرّ ليست بتلك القوّية[3]. قيل: إنّما قال: ليست بتلك القوية، لأنه قيل: الواُو للقَسمِ لا للعطف، والمعنى: وحقِّ الأرحام، فلا يتعين هذه القراءة في الـ عطف على الُضمر المجرور، وفيه أنّ: الواو للقسم لا تستعمل في السؤال، صرّح به ابن الحاجب وغيره. وقيل: إنّ حمزة كوفي، فالظاهر أنّه جوّز ذلك بناء على مذهبه، وتواتر القراءات السبع ممنوع، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ تواتر القراءات السبع متفق عليه، فلا وجه لمنعه.

وقيل: الآيةُ من قَبيل الجرّ على الجوار، لأنّ قوله: "والأرحام"، لما وقع بجوار المجرور بالباء جعل مجروراً على نمط قوله تعالى: ﴿**إن الله بريء من المشركين ورسولُه**﴾ **[التوبة: 3]** فيمن قرأ بجرّ رسوله[4] [27/أ] إلا أنّ الأوّل لبنائه لما كان غيرَ قابل لظهور جرّه، والثاني قابلاً أظهَر الجرّ في الثاني دون الأوّل.

وحُكُم المعطوفِ حكُم المعطوفِ عليه فيما يجب له ويمتنع، فإذا وُجد ضميٌر في المعطوف عليه يجب أن يوجد الضمير في المعطوف، ولذا لم يجز في: ما زيد بقائم أو قائماً، ولا ذاهب عمرو إلا

---

[1]- المفصل ص146.

[2]– هو حمزة بن حبيب بن عمارة، ت 156 هـ . الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (1988). معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. ط2، تحقيق: د. بشار عواد، وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة 43/1.

[3]– المفصل ص147، اللباب ص140، الدر المصون 554/3.

[4]– هذه قراءة الحسن، وضعفها جمع من العلماء؛ قال الشهاب في حاشيته: "وترك المصنف رحمه الله قراءة الجر في "ورسوله" المنسوبة إلى الحسن، فإنها لم تصح". حاشية الشهاب 299/4، الخطيب، عبداللطيف محمد (2000). معجم القراءات. ط1، دمشق: دار سعد الدين. 344/3,

الرفع ُ في ذاهب، وإنّما جاز: "الذي يَ طيرُ فَيَغْضَبُ زيدٌ الذّبابُ" لتمحُّضِ الفاء للسببية، والعطفُ على معمولَيِ عاملِين لا يصحُّ مطلقاً عند سيبويه، ويصحُّ عند الفرّاء مطلقاً .

وإذا تقدّم المجرور، وتأخّر المرفوع والمنصوب فيهما، صحّ عند الأكثرين نحو: في الدار زيد والحجرةِ عمرو، ويصحّ عطف معمولي عامل واحدٍ، فصاعداً على مثلهما نحو: أعطيت زيداً درهماً، وعمراً ديناراً .

ويجوز عطفُ الفعل على مثلِه دون معمولهما نحو:أريد أن يضربَ زيد عمراً، ويُهينَ بكر خالداً .وقد يُحذف العاطفُ مع المعطوف كقوله تعالى: ﴿**سرابيل تقيكم الحرّ**﴾[النحل: 81] أي: والبرد.ويُحذفُ المعطوفُ عليه نحو قول العرب لمن قال:مرحباً وأهلاً: وبك وأهلاً، أي: مرحباً وأهلاً، وقوله تعالى: ﴿**أن اضرب بعصاك البحر**[1] **فانفلق**﴾[الشعراء: 63]. أي: فضرب فانفلق. ويجوزُ تقديمُ المعطوفِ على المعطوفِ عليه للضرورة[2]، قاله ابن مالك[3].

ويجوزُ عطفُ الفعل المضارع على اسم الفاعل، وبالعكس إذا صحّ وقوع هذا موقع ذاك، ولا يجوزُ عطفُ الفعل المضارع واسم الفاعل على الماضي إلا إذا قرب الماضي من الحال كذا في "**اللباب**"[4]. ولا يجوزُ الفصلُ بين العاطفِ والمعطوف المجرور، فلا يجوز: مررت بزيد وأمسِ عَمْرو، بل يجب: وعمروٍ أمسِ، بخلافِ المنصوب والمرفوع.

1- في الأصول الخطية: "الحجر" والصواب ما هو مُثْبت.

2- ابن عقيل، أبومحمد بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن (1982). المساعد في تسهيل الفوائد. ط1، تحقيق: د.محمد كامل بركان، مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. 475/2.

3- هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني ت 672 هـ. بغية الوعاة 130/1.

4- اللباب ص14.

[المبني من الأسماء]

(المبنـّي: وهـو الـذي سـكون آخـره وحركتـه لا بعامـل)، لمـا كـان الْمُعَرَبُ هـو مـا اختلـف آخُـره باختلافِ العوا مل كـان المبنّي ما يقابلـه، وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل، فيكون سكونُ آخره وحركته لا بعاملٍ أوجب ذلك، بل هو مبنّي عليه **(نحو: كمْ وأينَ وحيثُ، وأمسِ[1])،** فإنّ كلّ واحد من سكون كم، وحركات أين وحيث وأمس ليس بسبب عامل.

(وسـكونه) أي: سكونُ المبنـيُّ **(يسـّمى وقفـاً، وحركاتـه[2])** تسـّمى **(فتحـاً، وضـماً، وكسـراً)**، كمـا تسّمى حركاتُ المعرب: رفعاً، وَنْصْباً وجراً، أو خَفْضاً.

واعلـم أنّ الفتح، و الضـّم والكسـر بـلا تـاءٍ ألقـابُ البنـاءِ عنـد البصـريين، وأّمـا الكوفيـون فيطلقـون ألقابَ البناء على الإعراب وبالعكس.

(وسبب بنائه)، أي: المبنّي **(مناسبة لغير[3] المتمكن)**، يعنـي الفعلَ والحرف. قال فـي "**المفصّل**": وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكّن لـه بوجهٍ قريب، أو بعيدٍ يتضمَّن معنـاه نحـو: أين، وأمس، أو شـبهه كالمبهمات، أو وقوعه موقعه [27/ب] نزال، أو مشاكلته للواقـع موقـَعـه كفـَجـارِ، وفـَساقِ أو وقوعـه موقع ما أشَبهه كالمنادى المضموم، أو إضافته إليه كقوله عزّ وجل: ﴿**من عذابِ يومَئذ**﴾[المعارج: 11]، **و** ﴿**هذا يَوْم لا ينطقون**﴾[المرسلات: 35] فيمن قرأهما بالفتح[4].

قولـه: "نحـو: أين"، فإّنه يتضمن معنى همزة الاستفهام، ونظيرُ أين متى في الأزمنـة، وكيف في الأحوال.

1- "وهؤلاء" في متن الأنموذج.

2- "وحركته" في متن الأنموذج.

3- "غير" في متن الأنموذج.

4- المفصل ص148.

أما "أمس" ففيه معنى لام التعريف لكن إذا عَنيتَ به أمسِ يومك، وأَما إذا عنيت به أمساً فهو مُعرب.

وقوله: "أو شبهه كالمُبْهمات"وهي أسماءُ الإشارات، والموصولات، فالأولى تفتقر إلى الصفات، والثانية إلى الصلات، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا، فإنه يقع على كل حاضر، فإذا ضَممتَ إليه الصفة وقلت هذا الرجل، تَمَّت الفائدة، فصارت أسماءُ الإشارات والموصولات بمنزلةِ الحروف في الافتقار إلى انضمام شيء آخر إليها.

وقوله: "أو وقوعَه موقعه كنزالِ"فإنّه واقعٌ موقعَ انزل، وهو مبنّي، فكذا نَزالِ.

وقوله:أو" وقوعَه موقع ما أشبهَه كالمنادى المضموم لأنه واقعٌ موقعَ كاف الخطاب في نحو: أدعوك، وهو اسم يشبه الحرف.

وقوله: "أو إضافته إليه"، يعني إضافتَه إلى ما أشبه غَيْرَ المتمكن، أو إلى غير المتمكن، وهذا سادسُ وجوه المناسبة، فـ"يوم" في قوله عزّ وجلّ: ﴿**من عذاب يومَئذٍ**﴾ **[المعارج: 11]** على قراءة فتحِ الميم مضاف إلى إذ، وهو مما أشبه غير المتّمكن[1]، و"يوَم" في قوله عزّ وجلّ: ﴿**هذا يوم لا ينطقون**﴾**[المرسلات:35]** على قراءة الفتح مضاف إلى "لا" مع الفعل، و"لا" مما لا تمكّن له[2].

وقيل: المبنّي يسّمى غير متمكّن، وإنّما بُنَي إذا أشبه الحرفَ شبهاً قوياً يُدنيه منه، وهذا الشبه أربعة أنواع:

الأوّل: الشَبه الوضعي، وضابطه أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحرف بأن يكون موضوعاً على حرف واحد، أو على حرفين، فالموضوع على حرف واحد كتاء قمتُ، فإنها شبيهة

---

[1]– هي قراءة أبو جعفر ونافع عن ورش، وقالون، وابن جماز، والكسائي وآخرين، انظر تفصيل ذلك في معجم القراءات 80/10.

[2]– هي قراءة زيد بن علي، والأعرج، والأعمش،وأبو حيوة، وعاصم في بعض طرقه، الدر المصون 643/10 ، معجم القراءات 251/10.

بنحو باء الجرّ ولامه، وواو العطف وفائه، والموضوعُ على حرفيْن كما في قُمنا" ، فإنّها شبيهة بنحوِ: قد، وبل، وإنّما أعرب أبٌ وأخٌ لضعفِ الشبه لكونه عارضاً، فإن أصلهما أبو، وأخو بدليل أبوان وأخوان.

الثاني:الشبه المعنويّ، وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وُضِعَ لذلك المعنى حرفٌ أو لا، فالأول كمتى فإنها تستعمل شرطاً نحو: متى تقم أقم، وهي حينئذٍ شبيهةٌ في المعنى بـ "إنْ"الشرطية، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو ﴿**متى نصرُ الله**﴾[البقرة: 214] وهي حينئذٍ شبيهة بهمزة الاستفهام.

وإنما أُعربت "أي" الشرطية نحو: ﴿ **أيّما الأجَليْن قضيت**﴾[القصص: 28] والاستفهامية نحو: ﴿**فأيُّ الفريقين أحق**﴾[الأنعام: 81] لضعف الشبه [28/أ] فيهما بما عارضَه من ملازمتِهما للإضافةِ إلى المفرد التي هي من خصائص الأسماء.

والثاني نجو: "هنا"فإنها متضمنة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً . لكنه من المعاني التي حقها أن تؤدى من الحروف؛ لأن معنى الإشارة كالخطاب والتنبيه؛ فـ"هنا" مستحقة للبناء لتضمنها لمعنى الحرف الذي يستحق الوضع، وإنما أعرب هذان وهتان مع تضمنهما لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى .

والثالث: الشبه الاستعمالي، وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحرف؛ كأن ينوب الاسم عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه لفظاً أو محلاً، وكأن يفتقر الاسم افتقاراً متأصلاً إلى جملة، فالأول: كـ"هيهات"، و"صه" فإنهما نائبتان عن بَعُدَ واسكت، ولا يصح أن يدخل عليهما شيء من العوامل فتتأثرا به، فأشبهتا من الحروف "ليت" و"لعل" مثلاً،ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليها عامل أصلاً، فضلاً عن التأثر به.

والثاني: كإذ، وإذا، وحيث، والموصولات؛ ألا ترى أنك تقول: جئتك إذ...؛ فلا يصح تتميم معنى إذ حتى تقول: جاء زيد ونحوه ، وإنما أعرب اللذان واللتان وأي الموصولة مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة؛ لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة إلى مفرد.

الرابع: الشبه الإهمالي، وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول؛ كأسماء الأصوات، والأعداد قبل التركيب وفواتح السور نحو: ﴿**المص**﴾[الأعراف:1] ﴿**حم عسق**﴾.[الشورى:1−2]

ثم إن المبني ضربان: لازم؛ وهو ما لا يوجد له حالة إعراب، وعارض؛ وهو ما وجد له حالة إعراب، والأصل في اللازم السكون؛ إلا أن يضطر إلى الحركة؛ التقاء الساكنين نحو: هؤلاءِ، أو ابتداء بالساكن لفظاً أو معنى؛ كـ"الكافين" التي بمعنى مثل، والتي هي ضمير، والأصل في حركة الساكن الكسر، إلا إذا طلب تخفيف كـ"أين"، أو اتباع كـ"منذ"، أو جبر نقص نحو: قبلُ وبعدُ، أوتنبيه على قوة نحو: قط. كذا في "**اللباب**"[1].

[المضمرات]

(ومنه[2]) أي: بعض المبنى **(المضمرات، وهي على ضربين: متصل)** وهو ما لا ينفكّ من اتصاله بكلمة **(نحو: أخوك، وضربك، ومرّ بك، وداره، وثوبي[3]، وضربا، وضربوا[4]، وضربنا، وضربن)** وهذا هو البارز، أعني: ما لُفظ به، **(وكذلك المستكنّ)** أي: المستتر، وهو ما نوى كالذي **(في: زيد ضرب،)** إلا أّنه لا يكون إلا في المرفوع، وهو أعني: الضمير المستتر، يكون لازماً وغير

---

[1]– اللباب ص32.

[2]– "فمنه" في متن الأنموذج.

[3]– "وثوبي، وثوبنا" في متن الأنموذج.

[4]– "وضربوا، وضربت" في متن الأنموذج.

لازم، فاللازم في أربعة أفعال: أفعل، وتفعلّ للمخاطب، [28/ب] **(وأفعل، ونفعل)** للمتكلم، وغير اللازم في فعل الواحد الغائب، والغائبة نحو: فعل، **(ويفعل)**، وكذا فعلت، **(وتفعل)**.

ومعنى اللزم فيه أنّ إسناد هذه الأفعال إليه خاصة لا يُسنَد البتّة إلى مظهر، ولا إلى مضمر بارز، ونحو: فعل، ويفعل يسند إليه، وإليهما في قولك: زيد ضرب، وضرب غلامه، وما ضرب إلا هو. ومن غير اللازم ما يستكنّ في الصفة في نحو قولك: زيد ضارب، لأنّك تسنده إلى المظهر أيضاً في قولك: زيد ضارب غلامه، وإلى المضمر البارز في قولك: هندٌ زيد ضاربتُه هي، ونحو ذلك.

(ومنفصل) وهو ما جرى مجرى المظهر في استبداده **(نحو: هو، وهي، وأنا، وأنت، ونحن، وإياك)**. قال في "**المفصّل**": ولكلّ من المتكلم، والمخاطب، والغائب مذكّره، ومؤنثه، ومفرده، ومثناه، ومجموعه ضميرٌ متصلٌ ومنفصل في أحوال الإعراب ما خلا حال الجرّ، فإنه لا منفصل لها، تقول في مرفوع المتصل: ضربت، ضربنا، وضربتَ إلى ضربتُنَّ، وزيد ضرب إلى ضَرْبنَ، وفي منصوبه: ضربني، ضربنا، وضربك إلى ضربكّن، وضربه إلى ضربهنّ، وفي مجروره: غلامي، غلامنا، وغلامك إلى غلامكّن، وغلامه إلى غلامهنّ. وتقول في مرفوع المنفصل: أنا، نحن، وأنت إلى أنتنّ، وهو إلى هنّ. وفي منصوبه: إّياي، إّيانا، وإّياك إلى إّياكّن، وإّياه إلى إياهنّ. والحروف التي تتصل بإّيا –من الكاف ونحوها– لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه، وكذلك التاء في: أنت ونحوها في إخوانه، ولا محلّ لهذه اللواحق من الإعراب، إنّما هي علامات كالتنوين، وتاء التأنيث، وياء النسب، ولأنّ المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلاّ عند تعذر الوصل، وإذ التقى ضميران، وليس أحدهما مرفوعاً نحو: الدرهم أعطيتكه جاز أن يتصلا كما ترى، وأن ينفصل الثاني كقولك: أعطيتك إياه.

وينبغي إذا اتصلا أن تقدم منهما ما للمتكلم على غيره، وما للمخاطب على الغائب، وإذا انفصل الثاني لم تُراع هذا الترتيب.

والمختار في خبر باب كان الانفصال نحو: كنت إيّاه، ويتوسّط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية، وبعده[1] إذا كان الخبر معرفة، أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول الأمر بأنّه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد، ويسمّيه لبصريون فصلاً، والكوفّيون عماداً نحو: زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال الله تعالى: **﴿إن كان هذا هو الحق﴾**[الأنفال: 32]، وقال: **﴿كنت أنت الرقيب﴾**[المائدة: 117]، ويدخل عليه لام الابتداء نحو: إن كنا لنحن [29/أ] الصالحين وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ، وما بعده خبره.

ويتقدم قبل الجملة ضمير يسمى ضمير الشأن والقصّة، وهو المجهول عند الكوفيين، ويكون متصلاً بارزاً، ومستتراً، ومنفصلاً مثل: إنّه زيد قائم، وكان زيد قائم، وهو زيد قائم.

ويجيء مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنث كما في قوله عزّ وجلّ: **﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾** [الحج: 46]. والضمير في قولهم:نعم رجلاً، وربه رجلاً[2]، نكرة مبهم يرمي به من غير قصد إلى مضمر له، ثم يفسّر كما يفسّر العدد المبهم في قولك: عشرون درهماً[3].

[أسماء الإشارة]

(ومنه)، أي: بعض المبني: **(أسماء الإشارات[4] نحو: ذا)** للمذكّر، **(وتا، وتي، وتِهْ)** بالسكون، وبالوصل، **(وذه، وذي، وذهي)** للمؤنث، **(وذان، وذين)** لمثنى المذكر في الرفع، والنصب، والجر،

---

[1]- "وبعد" في "ب".

[2]- قوله "ربّه رجلاً": سقط من "ب".

[3]- المفصل ص150-158 بشيء من التهذيب والتصرف من الموستاري .

[4]- هكذا في "أ" و "ب"، وفي متن الأنموذج "الإشارة".

ويجيء ذان فيها في بعض اللغات منه قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه:63]، ولمثنى المؤنث **(تان)** في الرفع، **(وتين)** في النصب، والجرّ، ولم يثَن من لغاته إلاّ تا وحدها، كذا في "**المفصّل**"[1]، **(و)** لجمع المذكّر والمؤنث **(أولاء)** بالقصر والمد مستوياً في ذلك أولو العقل وغيرهم، **(ويلحق بأوائلها حرف التنبيه)**؛ لتنبيه المخاطب على مضمون ما تعلقت به الإشارة **(نحو: هذا ، وهاتا، وهذي، وهذه)**، وهذان، وهاتان، **(وهؤلاء)**. قيل: هذا إنّما يكون إذا لم يلحق بآخرها اللام، فلا يقال: هذالك، لأن التنبيه أيضاً للبعد كما أنّ اللام له، فلا يجوز الجمع بينهما، **(ويتصل بأواخرها كاف الخطاب نحو: ذاك)**، وذانك بتخفيف النون، وتشديدها، وذينك، **(وتاك)** وتيك، وذيك، وتانك، وتينك، وأولاك، **(وأولئك)**.

وقولهم: ذلك هو ذاك، زيدت فيه اللام، وفُرّقَ بين ذا وذاك وذلك، فقيل: الأوّل للقريب، والثاني للمتوسّط، والثالث للبعيد، ويُتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، قال الله تعالى: ﴿**قال كذلك قال ربك**﴾[مريم: 21]، وقال: ﴿**ذلكما مما علمني ربي**﴾[يوسف:37]، وقال: ﴿**ذلكم الله ربكم**﴾[الأنعام: 102]، وقال: ﴿**فذلكن الذي لمتنني فيه**﴾[يوسف: 32]. قال في "**المفصّل**": ومن ذلك قولهم:إذا أشاروا إلى القريب من الأمكنة هُنا، وإلى البعيد: هَنّا، وقد حكى فيه الكسر وثمة، ويلحق كاف الخطاب، والتنبيه بهُنا وهَنّا ويقال:هُنالك كما يقال ذلك[2].

[الأسماء الموصولة]

(ومنه)، أي: بعضُ المبنى(**الموصولات**) ، وتسّمى الموصولات، وأسماء الإشارات مبهمات، إذ هي مبهمة وإن كانت معارف، ولإبهامها احتاجَ الموصول إلى الصلة، واسم الإشارة إلى الإشارة

---

[1]- المفصل ض164 .

[2]- المفصل ص166 .

الحسية **(نحو: الذي)** للمذكّر، ومن العرب من يشّدد ياءه، **(واللذان)** المثناه، ومنهم من يُشدّد نونَه، **(والّذين)**،وفي بعض اللغات اللّذون لجمعه، [29/ب] والأُولى ، واللاؤون في الرفع واللائين في الجرّ، والنصب. (والتي) المؤنثة، (واللتان) لمثناه، **(واللاتي، واللات، واللاء، واللاي، واللائي واللواتي)** لَجْمعِه.

واللاُم بمعنى الذي في قولهم: الضاربُ أباه زيد، أي: الذي ضرب أباه زيد. **(وما، ومن)** في قولك:عرفتُ ما عرفتَه، وَمنْ عرفتَه، **(وأيّ، وأية)** في قولك:اضرب أيَّهُم، أو أيّتهم في الدار؛ بمعنى اضرب الذي ، أو التي في الدار، ولا تضاف أي الموصولة إلى نكرة خلافاً لابن عصفور؛ فإنّه أجاز ذلك مستدلاً بقوله تعالى: **﴿وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون﴾** [الشعراء: 228] فأيُّ عنْدَه موصولة، ويعلم بمعنى يعرف، ورُدَّ بأن أيّاً في الآية الكريمة استفهامية منصوبة، بـ"ينقلبون" على أنّها مفعول مطلق، و"يعلم" على بابه، وهو مُعلَّقٌ عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بأي.

و"ذو" الطائية الكائنة بمعنى الذي نحو قوله: [الوافر]

وبِئْرِي[1] ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ[2]

أي:التي حفرْتَها، والتي طويتها، وذا في قولك: ماذا صَنْعَت؟ بمعنى:أيُّ شيءٍ الذي صنعتَه؟

(والموصول) ضربان: حرفّي، واسمّي، فالحرفّي: كل حرف أُوّل مع صلته بمصدر، ولم يحتج لعائد[3] وهو أنّ، وإنّ، وما المصدرية، وكي المصدرية، ولو المصدرية، نحو قوله تعالى:**﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا﴾**[العنكبوت:51] أي: إنزالنا، وقوله تعالى:**﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾** [البقرة: 184]، أي:

---

[1]– "وبئر" في الأصل، وصوابها ما هو مثبت.

[2]– هذا شطر بيت من الشعر لسنان بن الفحل الطائي، وصدره:

فإن الماء ماء أبي وجدي

أمالي ابن الشجري 55/3 ، الإنصاف 384/1 ، شرح الحماسة 391/1.

[3]– "إلى عائد" في "ب".

صيامكم خير، وقوله تعالى: ﴿**بما نسوا يوم الحساب**﴾[ص: 26] أي: بنسيانهم، وقوله تعالى: ﴿**لكيلا يكون على المؤمنين حرج**﴾[الأحزاب: 37] أي: لعدم كَوْن على المؤمنين. وقوله تعالى:﴿ **يودّ أحدهم لو يعمّر**﴾[البقرة: 96] أي: يودّ التعمير.

والموصول الاسمي: **(ما)** أي: اسم **(لا بدّ له)**في تمامه اسماً **(من جملة)**تردفُه من الجمل التي **(تقع)** صفات، "ومن ضميرٍ فيها يرجع إليه[1]"، وتسمّى هذه الجملة: **{صلة له)**، ويسمّيها سيبويه الحَشْو، وهو ضربان: نصٌّ، ومشترك، فالنصّ كالذي، والتي، وغيرهما، والمشترك: مَن، وما، وأيّ، والألف واللام، وذو في لغة طيّ، وذا **(نحو: جاءني الذي أبوه منطلق أو ذهب أبوه، ومن عرفته، وما طلبته)**. واسمُ الفاعل في الضارب في معنى الفعل، وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام، ويرجع الذكر من اسم الفاعل إلى اللام كما يرجع إلى الذي، وقد يحذف الراجع.

[أسماء الأفعال]

(ومنه)، أي: بعضُ المبنيِّ **(أسماء الأفعال)**، وهي على ضربين: ضربٌ لتسمية الأمر وضرب لتسمية الخبر، والغلَبة للأوّل، وهو ينقسم إلى: متعدّ، ولازم، فالمتعديّ: **(كرويدَ زيداً)**أي أَرْوِدْهُ، وأَسْهِلْه، **(و﴿هلم شهداءكم﴾)**[الأنعام: 150]، أي قَرِّبْهُم واحضِرْهم. و"هلم" مركّبة من حرف التنبيه مع "لم" محذوفة من "ها"ألِفُها عند البصريّين، وعند الكوفيّين من هل مع أم [30/أ] محذوفة همزتُها، والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث، وبنو تميم يقولون: هلّما، هلموا، هلّمي، هلّمن، وهي على وجهين: متعدّية، وغير متعدّية بمعنى: تعال، وأقبل. قال الله تعالى: ﴿**قل هلم شهداءكم**﴾[الأنعام: 150]، وقال تعالى: ﴿**هلم إلينا**﴾[الأحزاب: 18]، **(وحَيَّهل الثريد)** أي ائته. **(و)** اسم الخبر نحو: **(هيهاتَ ذاك)** أي:بَعُدَ، **(وشَتّانَ ما بينهما)** أي: افترقا

---

[1]– هذه الجملة جاءت في متن الأنموذج بعد قوله : "صلة له" التي تليها.

وتباينا ، **(وأفّ)** بمعنى اتضجر. **(و)** اللازم من الأول نحو: **(صَهْ)** بمعنى: اسكت، **(ومه)**: بمعنى اكفُفْ.

(و) من أسماء الفعل **(دونك)** بمعنى خذ ، **(وعليك)** بمعنى الزم، وعندك بمعنى الزم، وَحذْرك بمعنى احذر، وها بمعنى خذ، وتئد بمعنى رويد، وهاتِ بمعنى أعطى، وبله بمعنى دع، وتَراكِ بمعنى اترك، ومَناعِ بمعنى امنع، وإيهِ بمعنى حدث، وإليك بمعنى تنحَّ، وآمين بمعنى استجب، وغيرُها ممّا عدَّه في "**المفصّل**"[1].

[المبني من الظروف]

(ومنه) أي: بعض المبنيِّ **(بعض الظروف)**، وإنّما قال: بعض الظروف؛ لأن بعضها معربة، فمن المبني ما ذكره، وذلك **(نحو: إذ)** لما مضى من الزمان، **(وإذا)** لما يستقبل منه، وهما مُضافتان أبداً إلا أنّ "إذ"تُضاف إلى كلتا الجملتين، و"إذا" لا تضاف إلا إلى الفعلية، تقول: جئت إذْ زيدٌ قائم، وإذْ قام زيد، وإذ يقوم زيد، وإذ زيد يقوم، وتقول: إذا قام زيد، وإذا يقوم زيد.

وفي "إذا" معنى المجازاة دون "إذ"إلاّ إذا دخل عليها ما الكافّة، وقد تقعان للمفاجأة كقولك: بينا زيد قائم إذْ رأى عمراً ، وبينما نحن بمكانٍ كذا إذا فلانٌ قد طلع علينا، وخرجت فإذا زيد بالباب.

ويجاب الشرط بإذا كما يجاب بالفاء قال الله تعالى: ﴿ **وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾[الروم: 36].

(ومتى)، وهو يتضمن معنى الاستفهام، ومعنى الشرط، تقول: متى كان ذاك؟ ومتى تأتني أكرمك، وتتصل به ما المزيدة فتزيده إبهاماً . والفرق بين متى وإذا أنّ متى للوقت المبهم، وإذا للمعيّن.

---

[1]– انظر: المفصل ص178– 179.

(وأَيان) بمعنى متى إذا استفهم بها، نحو: ﴿ **أَيانَ يومُ الدين** ﴾[الذاريات: 12]، والفرق بين أَيان ومتى: أنّ أَيان مختصٌّ بالأمور العظام وبالمستقبل، فلا يقال: أَيان قيام زيد، وأَيان قدَم الحاجُّ، بخلافِ متى فإنّه غيرُ مختصٍّ بهما، والمشهورُ فتْحُ الهمزة والنون، وقد جاء كسرُهما أيضاً .

(وقبل)، وبعد ، وفوق، وتحت، وأمام، وقدّام، ووراء، وخلف، والذي هو حدّ الكلام وأصله أن يُنْطقَ بهن مضافاتٍ، فلما انقطع عنهنّ المضاف إليه، وسُكِتَ عليهنّ صِرْنَ حدوداً ينتهي عندها، فلذك سُمِّين غايات، وإنّما يُبنين إذا نوى فيهن المضاف إليه، فإن لم ينْو فالإعراب كقوله: [الوافر]

فساغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُراتِ[1]

وقد قرئ[2][30/ب] ﴿**لله الأمرُ من قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ**﴾[الروم:4].

ومما ذكره المصنف في "**المفصّل**" من الظروف المبنية: دون، وأبداً، وحيث، ومنذ إذا كانت اسماً، وحسب، ولا غير، وليس غير، ولذا وفيها ثماني لغات، والآن، وأين، ولّما بمعنى حين، وأمسِ عند الحجازيين، وقطّ، وعَوْضُ، وكيف، وأَنى[3].

[المركبات]

(ومنه)، أي: بعض المبنّي **(المُركّبات)** وهي على ضربين: ضرب يقتضي تركيبُه أن يُبنى الاسمانِ معاً، وضربٌ لا يقتضي تركيبه إلا بناءَ الأول منهما، فمن الضرب الأول نحو العشرة مع ما نّيف[4] عليها إلا اثني عشر، فإن الجزء الأول منه مُعرب لتنزّل الثاني منزلة نون التثنية **(نحو: عندي خمسة عشر)**، والأصل في العدد المُنيِّف على العشرة أن يُعطفَ الثاني على الأَول، فيقال:

---

[1]– البيت ليزيد بن الصعق، وللبيت رواية أخرى:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحميم

قطر الندى ص21 ، شذور الذهب ص103.

[2]– هذه قراءة أبي السمال و آخرين، وانظر تفصيل ذلك في معجم القراءات 140/7.

[3]– انظر المفصل ص195– 203.

[4]– " ينيف" في "ب".

خمسة وعشرة، فهما الاسمان، فصُيِّرا واحداً، وبُنِيا لوجودِ العلتين، ومن العرب من يُسكّن العين، فيقول: أحد عشر احترازاً عن توالي الحركات في كلمة، وحرفُ التعريف والإضافةُ لا يُخِلاّن بالبناء تقول: الأحَدَ عشر، والحادي عشر إلى التسعة عشر، والتاسع عشر، وهذه أحدُ عشرك، وتسعةَ عشرك، وعند الأخفشِ مُعْربٌ في الإضافة.

(وآتيك صباحَ مساءَ)، أي: صباحاً ومساءً أي: كلَّ صباح ومساءٍ، **(وهو جاري بيتَ بيتَ)**، أي: بيتٌ إلى بيتٍ، أو بيتٌ لبيتٍ. أي: هو جاري ملاصِقاً، (**ووقعوا في حَيْصَ بَيْصَ)**، أي: وقعوا في حَيْصٍ وَبَيْصٍ ؛ أي: في فتنةٍ تموجُ بأهلِها متأخّرين ومتقدمين ؛ من حَاصَ : إذا فرّ، ومن باصَ أي : هلك.

والضربُ الثاني نحو قولهم: افعل هذا بادي بَدي، وذهبوا أيدي سَبأ، ونحو: بَعْلبكَّ ومَعْدِ يَكْرب[1].

قال في "**المفصّل**": والذي يفصلُ بين الضربين أنّ ما تضمَّن ثانيه معنى حرف بُنَي شطراه لوجودِ علتي البناء فيهما معاً ؛ أمّا الأوّل فلأنّه تنزّل منزلة صدر الكلمة عن عجزها، وأمّا الثاني فلأنّه تضمن معنى الحرف ،وما خلا ثانيه من التضمن أعرب وبنى صدره[2].

[الكنايات]

(ومنه) أي: بعضُ المبنّي: **(الكناياتُ نحو: كم مالك؟ وعندي كذا درهماً)**، فكم وكذا كنايتان عن العددِ على سبيل الإبهام، و"كم" على وجهين: استفهامية وخبرية، فالاستفهامية تنصبُ مُميِّزها مفرداً كمُمَيِّزِ أحَدَ عشر تقول: كم رجلاً عندك كما تقول: أحد عشر رجلاً . والخبرّية تجرّه مفرداً، أو مجموعاً كمميّز الثلاثة والمئة تقول: كم رجل عندي، وكم رجالٍ، كما تقول: ثلاثة رجال، ومائة

1- ترسم "معدي كرب" ، و "معد يكرب".

2- المفصل ص204.

رجل. وقد يحذف المميّز تقول: كم مالك؟ أي:كم درهماً، أو ديناراً مالك؟ وإذا فُصِل بين الخبرية ومميّزها نُصِبَ، تقول:

كم في الدار رجلاً، وقد جاء الجّر في الشعر مع الفصل قال: [الكامل]

كْم في بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ[1]

ويرجعُ الضميرُ إليه على اللفظ والمعنى تقول: كم رجل رأيته، [31/أ] ورأيتهم، وكم امرأة لقيتها ولقيتهنّ.

قال في "**المفصّل**": والخبريّة مضافةٌ إلى مميّزها عاملةٌ فيه عَملَ كلِّ مضافٍ في المضافِ إليه. فإذا وقعت بعدها "من"، وذلك كثير في استعمالهم منه قوله تعالى: ﴿**وكم من قرية**﴾ [الأعراف: 4]، و﴿**كم من ملك**﴾[النجم: 26] كانت منّونة في التقدير كقولك: كثيٌر من القرى، ومن الملائكة، وهي عند بعضهم منّونة أبداً، والمجرور بعدها بإضمار "من"[2].

يعني لما كانت كلمة "كم" منّونة لا يمكن تقدير الإضافة، فلذلك كان انجرار ما بعدها بإضمارِ "من" لا بالإضافة. وقيل: هذه المسألة تدل على انتصاب المميّز في كم الاستفهامية لتمام الاسم بالتنوين. (**وكان من الأمر كيتَ وكيتَ**[3])، وذيتَ وذيتَ، فكَيتَ وذَيتَ كنايتان عن الحديث والخبر، كما كنى بفلان عن الأعلام، وهما أعني كيت وذيت مخففتان من كّيت وذّيت بالتشديد، وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل، ولا تستعملان إلا مكّررتين، وقد جاء فيهما الفتح، والكسر، والضم، والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت.

---

[1]- البيت للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وتمامه:

ضخم الدسيعة ماجد نفاع

الكتاب 168/2، الإنصاف 304/1، الخزانة 173/3.

[2]- المفصل ص214.

[3]- "كيت كيت" في متن الأنموذج.

[المثنى]

(المثنى: وهو ما لحقت آخره)، أي: آخر مفرده زيادتان: **(ألفٌ)** حالة الرفع، **(أو ياء مفتوح ما قبلها)** حالتي النصب والجرّ، **(لمعنى التثنية ونون مكسورة)**، لئلا يلزم توالي الفتحات في صورة الرفع ،وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين، وفتحةُ النون حال كون النون **(عوضاً عن الحركة والتنوين)** الثابتتين في الواحد، والمرادُ أنّ النون قد تكون عِوضاً عنهما لا أنّها تكون أبداً عوضاً عن الحركة والتنوين معاً، فإنّ قولك: الرجلان، النون فيه عِوَضٌ عن الحركة في الواحد، وهو الرجل، ولم يكن فيه تنوين، وقد تكون عِوضاً عن التنوين نحو: عَصَوان، فإنّ مفرده عصا بالتنوين بدون الحركة لفظاً، فهي عوض عن التنوين فقط، وقد تكون عوضاً عن الأمرين كمسلمان، فإنّ في مفرده، وهو مسلم، حركةً وتنويناً، والنون عِوَضٌ عنهما، ومن شأنه إذا لم يكن مثنى منقوص أن تبقى صيغةُ المفرد فيه محفوظة.

ولا يسقطُ تأء التأنيث إلاّ في كلمتين: خصيان واليان، **(وتسقط النون عند الإضافة نحو: غلاما زيد)**، وثوبي عمرو، **(والألف إذا لاقاها ساكن نحو: غلاما الحسن، وثوبا ابنك، وما في آخره ألف مقصورة إن كان ثلاثياً ردُّ إلى أصله)**، أي: إن كان ألفه منقلبةً عن واو قلبت واواً **(نحو: عَصَوان ، و)** إن كانت منقلبة عن ياء قلبت ياء نحو: **(رحيان)**، وهذا – أعني الرد إلى الأصل – إذا عرف للألف [31/ب] أصل في الواو والياء، وإن جُهل ذُظر، فإن أميلت قلبت ياء كقولك: متيان وبليان في مسّميين بمتى وبلى وإلا قلبت واواً كقولك: لدوان وإلوان في مسميين بـ"لدى" و"إلى".

(وليس فيما وراء[1] الثلاثي إلا الياء)، أي لا تقلب ألفه إلا ياء **(نحو: أعشيان وحُبليان، وحُباريان، ومُصْطفَيان)**، وأما مذروان، فلأن التثنية فيه لازمة كالتأنيث في شقاوة.

---

[1]– "يجاوز" بدل "وراء" في متن الأنموذج.

(وإن كان في آخر الممدود ألف التأنيث كحمراء قلتَ: حَمْراوان) بقلب الألف واواً، وإنما لم تثبت كراهة وقوعِ صورة علامة التأنيث في الوسط.

فإن قيل: إن التاء في نحو: مسلمة أيضاً علامة التأنيث، وقد وقع صورة علامته في الوسط في التثنية حيث يقال: مسلمتان، فينبغي أن لا تثبت؟ أجيب بأنَّ التاء إنما تثبت لضرورة دفع اللبس لتثنية المذكّر، وحكى المبّرد عن المازنّي: حمرايان بقلبها ياء.

(ونقول في كِساء) مما همزتُه منقلبةٌ عن حرفٍ أصلي، وقبلها ألف إذ أصله:كسا وأبدلت الواو بالهمزة **(وقُـرّاء)**، مما همزته أصلية وقبلها ألف **(وحربـاء)** مما همزته زائدة في حكم الأصلية **(كساءان وقُرّاءان)**، وحكى أبو علّي عن بعض العرب :قُرّاوان بقلب الهمزة واواً، **(وحرباءان)**.

والمحذوفُ العَجُزِ يُـردّ إلى الأصل ولا يُـردّ، فيقال: أخوان، وأبوان، ويدان، ودَمان، وقد جاء يديان، ودَميان.

[المجموع]

(المجموعُ على ضربَيْن: مصحّح)، أي: ما صَحّ وسلَم فيه واحدُه.

[جمع المذكر السالم]

(وهو ما لحِقَتْ آخره) أي: آخر مفرده **(واوٌ مضمومٌ ما قبلها)** لفظاً، أو تقديراً حالةَ الرفع، **(أو ياءٌ مكسوٌر ما قبلها)** لفظاً، أو تقديراً حالتَي النصبِ، والجرّ **(لمعنى الجمع، ونون مفتوحة عوضاً عن الحركة والتنوين)** الثابتتين في الواحد، **(وذلك في المذكر كمسلمون، ومسلمين)** ، ومُصْطفَوْن، ومُصطفَيْن، **(ويختصّ ذلك)**، أي: الذي بالواو والياء والنون **(بمن يعلم)** في صفاته وأعلامه

كالمسلمين، والزيدين، كذا في "**المفصّل**"[1] ؛ لأنّه أشرفُ المجموع لصحةِ بناءِ الواحد فيه، وذو العلم أشرَفُ من غيره، فاختصَّ الأشرفُ بالأشرف.

واعلم أنّ هذا المجموع إمّا أن يكون اسماً، أو صفةً، فإن كان اسماً فشرطُه أن يكون مذكّراً عالِماً علماً مجرَّداً عن تاء التأنيث، فلا يقال: هندون، وأعوجون، ولا رجلون، ولا طلْحتون خِلافاً للكوفّيين وابنِ كَيسان، فإنّهم أجازوا طلْحون بسكون اللام، وابن كيسان بفَتْحها.

وإن كان صفةً فشرطُه أن يكونَ مذكّراً عالِماً، وأن لا يكونَ أفعلَ فعلاء، ولا فَعْلان فَعْلى، ولا مستوياً فيه المذكّر والمؤنّث، ولا بتاءِ التأنيث، فلا يقال: أحمرون، ولا عطشانون، ولا جريحون، ولا صبورون، ولا علّامنون، واستثنى في "**المفصّل**" مما ذكر من نحو:[32/أ] أُبون، وقُلون، وأرضون، وحرون، وأوزون[2]. قال صاحبُ "**اللباب**" بعد عدّ هذه الشروط: سوى ما جُبِر نَقْصُه من ذي التاء محذوفِ العجُز معتلاً، مما لا مذكّر له مجموعاً هذا الجَمع مُغيّراً أوّلُه كسنون، أو غير مغيّر كثُبون، وقد جاء قُلون على الوجهين، وقد شذّ نحو: حَرون، وأوزون، وأرضون، هذا كلامُه[3].

قوله: "سوى ما جُبِر" انتهى، استثناءٌ عن الضابط المذكور، فإنّه قد وُجِد الجمعُ بالواو والنون مع أنّه ليس بعَلمٍ مخصوص، ولا صفةٍ مخصوصة، ثمّ ذكر ضابطاً، فقال: "من ذي التاء"، احترازاً من نحو: يدٍ، ودم، فإنّه وإن كان فيه نُقصان، لكن لا يُجبر نقصُه بالواو والنون؛ لأنّه ليس بذي تاء.

وقال: "محذوف العجُز"، احترازاً عن نحو: عِدَةٍ وزِنَةٍ، فإنه وإن وُجد فيه نقصان، وهو ذو التاء لكنّه غيرُ محذوفِ العجُز بل محذوفُ الصدر، لأنّ الأصل: وَعد، وَوَزْن، فلا يجبر أيضاً.

وقال: "معتلاً"، احترازاً عن: شَفة، فإنّه ذو التاء، ومحذوفُ العجُز لكنه ليس بمعتلّ؛ لأنّ أصلَها شفَهة، فالمحذوف منها الهاء، وهو حرفٌ صحيح.

---

[1]- المفصل ص222.

[2]- المصدر نفسه ص222.

[3]- اللباب ص16.

وقال: "مما لا مذكّر له" ، احترازاً عن هَنة، فإنّه ذو تاء محذوف العجز، وهو معتلّ؛ لأنّ أصله هنوة لكن له مذكّر، وهو هَنٌ فلم يُجْبر[1] نَقْصُ ذي التاء فيه بالواو والنون.

وقولُه: "مجموعاً هذا الجمع"، حالٌ من "ما جُبِر"، أي: سوى ما جُبِرَ نقصُه حالَ كونِه مجموعاً هذا الجمع، أي: جَبِرَ نقصُه بالجمعِ بالواوِ والنون.

وقوله: "مغيّراً أوله كسِنون"، جمعُ سَنة، فإنّه غُيّر في الجمع فتْح السين إلى كسرها. وقوله: أو غير مُغَيَّر كثُبون، جمع ثُبَة، وهي الجماعة، أو وَسْط الحوض الذي يثوبُ إليه الماء.

وقوله: "وقد جاء قِلون على الوجهَيْن" ، يعني مغيّراً بكَسرِ القاف، وغير مغيّر بضمّها.

وقوله: وقد شذّ نحو: حرون"، أنتهى[2].وَوَجْهُ شذوذه أنّه لم يوجَدْ فيه القيودُ المذكورةُ في الصورِ المستثنيات من كونه ذا التاء، محذوف العجز، معتلاً، لا مذكّر له.

[جمع المؤنث السالم]

(أو) لحِقت آخره **(ألفٌ وتاء في المؤنث، و تكون)** تللتاءُ **(مضمومةً في الرفع، ومكسورةً في النصب والجرّ)** بحمل النصبِ على الجرّ كما في الجمع المذكر **(كمسلمات)** في صفاته، **(وهندات)** في أسمائه.

قال صاحبُ "**اللباب**": وهو يعني هذا الجمْعَ المؤنثَ-اسماً، أو صفة إلاّ أن تكون فَعلاء، أفْعل، أو فُعْلى فَعْلان، أو مستوياً معه المذكّر فيها، أو لا مذكّر لها، وقد[3] تجرّد عن العلامة كحائض، وللمذكّر الذي لم يكسّر نحو: مسبحلات ونحو: بِوانات مع بُونٍ شاذ، هذا كلامه[4].

1- "يجبر" سقط من "ب".

2- "إلخ" في "ب".

3- "قد" سقط من "ب".

4- اللباب ص16- 17.

قوله: "ونحو بِوانات" إيراد، فإنَّ البِواني بكسر الباء عمودٌ من أعمدة البيت، وله جَمع تكسير، فكان حقُّه أن لا يجمع بالألف والتاء.

وحكُم الزيادتين في "مسلمون" حكمها في "مسلمات"، الأَوْلى ضمُّ الاثنين فصاعداً [32/ب] إلى الواحد، والثانية عِوَضٌ عن الشيئين، أعني الحركة والتنوين، وتسقط الثانية عند الإضافة.

[جمع التكسير]

(ومكسّر وهو ما يتكسَّر فيه بناء الواحد)، أي: يتغير فيه بناؤه **(كرجال وأفراس)** في رجل وفرس **(ويعّم)** الجمع المكّسر **(ذا العلم ، وغيره**[1]**)** في الاسم، والصفة، **(والمذكّر، والمؤنث من الجمع المصّحح يُسَّوى فيها بين لفظي الجّر والنصب تقول: رأيت المسلمين والمسلمات، ومررت بالمسلمين والمسلمات)**، وهذا الكلامُ تكرار، إذ قد علم التسويةُ في المذكّر في أول الكتاب، وفي المؤنث قُبَيْلَ هذا، كذا قيل، وفيه أنّ هذا تصريح بما علم ضمناً لا صريحاً فلا تكرار[2].

[جموع القلة والكثرة]

(والجمع المصّحح: مذكّره، ومؤنثه للقلة). وقال الرضّي: الظاهر أّنه- أي: الجمع المصّحح- مذكّراً كان أو مؤنثاً لمطلقِ الجمع من غير نظرٍ إلى القلة والكثرة، فيصلح لهما[3]، وقيل: المذكور في كتبِ القوم أّنه إ نما يكون للقلّةِ إذا كان منكراً، أّما المعرف باللام فلا، وظاهُر كلامِ الُمصنِّف مشعٌر بأنه للقلّة مطلقاً، سواء كان معرفاً، أو منكراً، وقيل: إّنه مشترك بين القلّة والكثرة[4].

---

[1]- "وغيرهم" في متن الأنموذج,

[2]- هذا قول الأردبيلي، انظر: الأردبيلي، جمال الدين محمد بن عبدالغني (د.ت). شرح الأنموذج في النحو. تحقيق: د. حسني عبدالجليل يوسف، القاهرة: مكتبة الآداب. ص82.

[3]- شرح الكافية للرضي 701/2.

[4]- انظر: الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق (1982). التبصرة والتذكرة. ط1، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، دمشق: دار الفكر. 649/2.

(وما كان من) الجمع **(المكسّر على وزن أفعل)** كأفلُس؛ جمع فَلْس، **(وأفعال)** كأفراس جمع فرس **(وأفعلة)** كأَرْغِفة؛ جمع رَغيف، **(وفِعْلَة)** كغِلْمةٍ جمع غلام، **(فهو جمع قلّة)** ، وزاد الفرّاء[1]: فَعَلة كأكَلة جمع آكل، وزاد بعضُهم[2]: أفْعِلاء كأصدقاء جمع صَديق. **(وما عدا ذلك)** المذكور من الجموع **(جَمْعُ كَثْرة)** .

واعلم أنّ جمعَ القِلّة يتناول العشرةَ وما دونها إلى الثلاثة، وجَمْعُ الكثرة يتناولُ العشرة وما فوقها لا إلى نهاية بلا قرينة، وما دونَها إلى الثلاثة بقرينة، وقيل: بلا قرينة، إذْ لا فرق بين جَمْعَي القلّة والكثرة في الإطلاق على الثلاثة من غير قرينة، وإنما الفرقُ في الإطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة، حيث يصحّ إطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلّة. وقولُهم: جَمْعُ الكثرةِ يُطلقُ على العشرة إلى ما لا نهاية له، لا يلزُم منه أن لا يصحّ إطلاقه على الثلاثة إلى العشرة، إذ هو مسكوتٌ عنه لشهرةِ كونِ أقلّ كلّ جمعٍ، للقلةِ كان أو للكثرة ثلاثة، وقد يقال: إنّه إذ لم يأتِ للاسمِ إلا بناءُ القلة كأرجلٍ في الرجل، أو بناء الكثرة كرجال في الرجل، فهو مشتركٌ بين القلة والكثرة، وقد يُستعارُ أحدُهما للآخرِ مع وجوده كقوله تعالى: ﴿**ثلاثة قروء**﴾ [البقرة: 228] مع وجود أقراء.

قال بعض شُرّاحِ "**الكافية**": الأمثلةُ الأربعة المذكورة من جَمْعِ القلّة ثلاثة منها غير منصرفات: أفعلُ: للعلمية، ووَزْنِ الفعل، وأَفعلة: وفِعْلة للعلمية، والتأنيث، وأفعال منصرفٌ لما فيه سبب واحد وهو العلمية؛ لأنّ اللفظ الذي يُوزَن به علَم جنس.

وإن أردت تفصيل الكلام في هذا المقام، فاستمع ما نتلو عليك، فنقول:[33/أ] قال في "**اللباب**": الأمثلة التي تُوزن بها معدودةٌ في الأعلام؛ إلا أنّ فيها تفصيلاً؛ لأنّ ما يُستعمل فيها وزناً للأفعالِ

---

[1] – شرح الكافية للرضي 699/2.

[2] – نقل هذا القول التبريزي، المصدر نفسه 700/2.

خاصة، حُكْمه حكْم ما مُثِّل به، وما يستعملُ لغيرها أيضاً، فإن كان موضوعاً لجنس ما يُوزن به، فهو عَلَم كأسامة، إلا أن ينكّر؛ فله حكم نفسه في الصرف وتَرْكِه نَحْو فَعلان الذي مؤنثه فَعْلى لا ينصرفُ، أو فَعْلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف، أو كل فعل إذا كان صفةً لا ينصرف، وإلا فحكُم المُمثّلِ به إن كان كنايةً عن موزونه، وإن لم يكن كان موزونُه مذكوراً معه، وهو ملحق بالأوّل على أحد المذهبين، وبالثاني على الثاني، وعلى المذهبين نقول: وَزْنُ طَلْحَة فَعْلة غير منّون، أمّا على الأوّل فلمنع الصرف، وأمّا على الثاني، فلإجرائه مُجْرى موزونه، وعكسُه: ضاربَ مُضاربةً على وزنِ فاعَلَ مفاعلة بالتنوين. أمّا على المذهب الثاني، فظاهر، وأمّا على الأوّل، فالتنوينُ للمماثلةِ دون التمكّن، لاطراده في الممثل به، ويظهر الخلافُ في قولهم: وزن "إصْبَع" إفْعل، وإفْعلٌ بالتنوين، هذا كلامه[1].

قوله: "وما يستعمل لغيرها أيضاً" انتهى، بمعنى ما لا يختصّ وزنه بالأفعال، فهو ينقسم إلى قسمين: أحدُهما: أن يكون موضوعاً لجنسِ ما يوزن به، نحو فَعْلانَ مثلاً، فإنّه موضوع، لا لشخص بعينه، بل لجنس ما يوزن به كَعَطشان، وسَكران، فلفظ فَعْلان عَلَمُ جنسٍ كأسامة إلا أن ينكّر فحينئذٍ لا يكون علماً كسائر الأعلام المنكرة.

وقوله: "نحو فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى" انتهى، هذا مثالٌ لما وُجد فيه سببُ منع الصرف، فلفظ "فَعْلان" في الموضعين غيرُ منصرف؛ لأنّ فيه العلمية والألف والنون، فله حكُم نفسِه لا حكُم موزونه، إذْ موزونُه في الأوّل غير منصرف، وهو سَكران، وموزونُه في الثاني منصرف، وهو ندمان، فلهما حكم نفسهما لا حكم موزونهما، والدليلُ على علميّة فَعلانَ في الموضعين كونُه مبتدأ، وموصوفاً بالذي.

[1] - اللباب ص47.

وقوله: "وكلُّ أفعلَ إذا كان صفةً لا ينصرف": هذا مثالٌ للذي له حكم نفسه في الصرف، وكان ما قبله، وهو فَعْلان، مثالاً لما له حُكْم نفسه في منع الصرف، وأمّا كان أفعلُ في قولنا: كلُّ أفعلٍ منصرف؛ لأنّه نكرة بدخول "كلِّ" عليه، فلم يوجد فيه سببُ منع الصرف، فلذلك انصرف فالموضوع لجنس ما يوزن به قسمان: غيرُ منصرفٍ، كفَعلان في المثال المذكور، ومنصرفٌ، كأفعلَ في قولنا: كلّ أفعلٍ.

وقوله: "وإلاّ فحُكم الممثَّل به" انتهى، يعني ما لا يكون موضوعاً لجنس ما يوزن به قسمان: أحدهما: ما يكون كنايةً عن موزونه، والثاني: ما لا يكونُ كنايةً عن موزونه، أمّا ما يكون كنايةً عن موزونه فله حُكُم الممثل به، أي: حكُم موزونه كما تقول: هو الفاعل. أي: الزاني [33/ب] فلفظُ الفاعلِ ليس موضوعاً لجنس ما يوزن به، بل هو كنايةٌ عن لفظ الزاني معّيناً، وإنما كّنى عنه استهجاناً. وقولُ المتنبي في مرثية أختِ سيف الدولة المسّماة بخولة: [البسيط]

كأنَّ فَعْلةَ لَمْ تَمْلأْ مَواكِبُها ... ديارَ بَكْرٍ ولَمْ تَخْلَعْ ولَمْ تَهَبِ[1]

ولم يصرّح بلفظِها استعظاماً لها لكونها ملكة، بل كنى بفَعْلة، فلَفْظَة "فَعْلة" حكمها حكم موزونها، وموزونُها ممتنعٌ من الصرف للعلمية والتأنيث، فكذا فَعْلة.

وما لا يكون كنايةً عن موزونه يكونُ موزونُه مذكوراً على ما هو مُستعملُ النحاة، وهو مُختلف في أنّ له حُكْم نفسه، أو حُكْم موزونه.

وقوله: "وأمّا على الأوّل فالتنوينُ للمماثلة دون التمكّن"، يعني على الأوّل كان حقه أن لا يُنّون، لأنّ في "مفاعلة" العلمّيةَ والتأنيث، فيكون ممنوعاً من الصرف، فاعتذر عنه بأن التنوين لتحقيق مماثلة

---

[1] – والرواية المشهورة لهذا البيت بالتصريح باسم خولة :

كأن خولة لم تملأ مواكبها ... ديار بكر ولم تخلع ولم تهب

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (1943). ديوان أبي الطيب المتنبي. تحقيق: د. عبدالوهاب عزام، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر. ص423.

الوَزْنِ، يعني كما أنّ "مضاربة" في آخرِه نون ساكنة، فينبغي أن يكون في آخرِ "مفاعلة" أيضاً نونٌ ساكنة تحقيقاً للمماثلة بين الوزْنِ في جميع أجزاء الحروف، وليس تنوينُه للتمكن حتى يوجبَ صرْفَ الكلمة، فقوله: "لاطراده في الممثل به" علّةٌ لقوله: "فالتنوين للمماثلة"، أي: إنّما اعتبر المماثلة في هذا التنوين أيضاً؛ لأنّ هذا التنوين مطّرد في جميع صور الممثل به، أي: الموزون، فلذلك روعي المماثلة فيها.

فإن قيل: "أفعلُ" كان ينبغي أيضاً أن يُنّون كما نُوّنَ "مفاعلة" لتماثُلِ موزونه أيضاً، وهو أصبع، أجيبَ: بأن التنوين في مُفاعلة إنّما دخلَ لاطّرادِه في صورة موزونة، وهو مضاربة، أذْ "مُفاعلة" لم يجيء إلا مُنصرفاً بخلاف أفعل، فإنّ موزونه قد يكون مُنصرفاً فيه التنوين كأصبع، وقد يكون غير منصرف كأعلَم ونحوه إذا سُمِّي به. فالتنوينُ في "أفعل" غير مطّرد في جميع صور موزونه، وفي مفاعلة التنوين مُطّردٌ في جميعِ صورِ موزونه إذ صورةُ موزونها كلُّها مُنصرفة.

وقوله: "ويظهرُ الخلافُ في قولهم" انتهى، يعني إذا قلت وزنُ إصْبع أفْعل فـ"أفعل"، أمّا أن يكونَ له حُكْمُ نفسه، فيكون بلا تنوين؛ لأنّ صيغته فعل الأمر، فلا يكون فيه تنوين، وإن كان حُكمه حُكَم موزونه، وهو أصبع كان منّوناً، كما أن موزونه منّون.

(وما جُمعَ بالألف والتاء من فعلة)، أي:مما هو على وزن فَعْلَة، أعني المؤنث الساكن الحشو **(صحيحةَ العين، فالاسم منه متحرِّك العين)** بالفتح في المفتوح الفاء **(نحو تَمرات[1])** بفتح الميم، وبه وبالكسر في المكسور الفاءِ نحو: سِدَرات، وبه وبالضّم في المضموم الفاء كغُرُفات، وقد تُسكَّن في الضرورة في الأوّل، وفي السعةِ في الباقين في لغة بني تميم، كذا في "**المفصّل**"[2].

---

[1]– "في تمرة" زيادة في متن الأنموذج.

[2]– المفصل ص226.

(والصفة منه[1] **مَبقّاةُ العين على سكونها)**، للفرق [34/أ] بين الاسم والصفة، واختصَّت الحركة بالاسم لكونه أقوى من الصفة لما أنّ الصفة عبارةٌ عمّا لا قيامَ له بنفسه؛ لاحتياجه إلى محلّ يقوم به؛ **(نَحْو: ضَخْمات)** بالتسكين **(في ضخمة)**، وهي الغليظة، وإنّما حرّكوا في جمع لَجبة، ورَبعة، لأنهما في الأصل اسمان وُصِفَ بهما، كما قالوا امرأة كلبة.

(وأمّا) فعلة **(معتلها)**، أي: معتّل العين، **(فعلى السكون)** أي مبقّاةٌ عليه **(كبيضات، وجوزات)**، وديمات، ودولات، إلا في لغةِ هذيل، قال قائلهم: [الطويل]

أخو بَيضاتٍ رائحٌ متأوِّبُ[2]

قال في "**المفصّل**": وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء، قالوا: أَرضات، وأَهلات في جمع أرض، وأهل، قال الشاعر: [الطويل]

فهم أَهلاتٌ حول قيس بن عاصم[3]

وقالوا: عَرسات، وعَيرات في جمع عُرس، وعِيْر[4].

(وفواعل يجمع عليه فاعل) يعني وزنُ فواعلَ يُجمعُ عليه ما كان على وزن فاعل، إذا كان **(اسماً نحو: كواهل)** في كاهل، وهو الحارك، وهو ما بين الكتفين.

---

[1] – "منه تجيء" في متن الأنموذج.

[2] – هذا شطر من بيت لم ينسب إلى قائل معين، وتمامه:

رفيق بمسح المنكبين سبوح

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (1990). شرح التسهيل. ط1، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر. 104/1، وأسرار العربية ص308، ابن يعيش 259/3.

[3] – هذا شطر بيت للمخبل السعدي، وتمامه:

إذا أدلجوا يدعون بالليل كوثرا

المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره ص125، الكتاب 600/3، ابن يعيش 261/3، الخزانة 96/8.

[4] – المفصل ص227.

(أوصفةً إذا كان بمعنى فاعلة نحو: حوائض، وطوالق) في حائض، وطالق، بمعنى حائضة، وطالقة، **(و)** يجمع ُ أيضاً على وزن فواعل **(فاعلة اسماً وصفة نحو: كواثب)** في كاثبة، وهي ما يقع ُ عليه يدُ الفارس من عنق الفرس، **(وضوارب)** في مضاربة.

(وقد شذّ نحو: فوارس). قال في "**الصحاح**": وهو شاذّ لا يقاس عليه؛ لأنّ فواعلَ إنّما هو جمع فاعلةٍ كضاربة، وضوارب، أو جمع فاعل إذا كان صفة لمؤنث كحائض، وحوائض، أو صفة، أو اسماً لغير الآدمي كبازل، وبوازل، وحائط، وحوائط. فأمّا مذكّر مَنْ يَعقلُ فلم يُجْمَعْ عليه إلا فوارس، وهوالك، ونواكس[1].

[جمع الجمع]

(ويجمع الجمع) فيقالُ في كلِّ أفعل، وأفعلة: أفاعِل، وفي كل أفعال: أفاعيل **(نحو: أكالب)** جمع أكلب جمع كلب، **(وأساور)** جمع أسورة جمع سوار، وهو ما تضع ُ المرأةُ في يدها من الحلّي. **(وأناعيم)** جمع أنعام جمع نعم، وهو ما يرْعى من الحيوان،وقالوا في جمع الرجل –أعني ضد المرأة– رجال، **(ورجالات)**، وفي جمع الجمل –وهو الذكر من الإبل– جمال، **(وجمالات)**، وأجمال، وجمائل، كذا في "**الصحاح**"[2].

وفي "**المفصّل**": وقالوا: جمائل وجمالات، ورجالات، وكلابات، وبيوتات، وحمرات، وجزرات، وطرقات، ومعنات، وعوذات، ودورات، ومصارين، وحشاشين[3].

---

[1]– الجوهري، إسماعيل بن حماد (1990). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ط4، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين. مادة (فرس) 957/3.

[2]– نفس المصدر، مادة (جمل) 1661/5.

[3]– المفصل ص234.

قيل: الفرقُ بين الجمع وجمع الجمع: أنّ الجَمْعَ إنّما يدلّ على آحادٍ، كلٌّ منهما يشتملُ على أفرادٍ من ذلك الجنس، فالمجموعُ في جَمْعِ الجمع بمنزلةِ الآحادِ في الجمع، ولذلك قيل: إنّ جَمْعَ الجمعِ لا يُطلقُ على أقلَّ من تسعةٍ من أفراده، كما أنّ الجمع لا يطلق على أقل من ثلاثة.

وقد يجيء الجمع [34/ب] مبنّياً على غيرِ واحدِه المستعمل، وذلك نحو: أراهط، وأباطيل، فإنّ الأراهط جمعُ أرهُط، وهو ليسَ بمستعمل، بل المستعمل الرهط، وكذلك الأباطيل، فإنّه في القياس جمع أبطال لكنه غير مستعمل، بل المستعمل هو الباطل.

[المعرفة والنكرة]

(المعرفة، والنكرة: المعرفة: ما دلّ على شيء بعينه)، فقولُه: "بعينه" يُخرجُ النكرة، **(وهي على خمسة أضرب: العلَم)** الخاصّ قالوا: الأصل في الأسماء التنكير، والتعريف طارٍ عليه، لأنّ النكرة لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة، فإنها تحتاج إلى قرينة، وما يحتاج فرعُ ما لا يحتاج؛ ولأنّك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة، وتجد كثيراً من النكرات لا معرفة له، والشيء أوّل وجوده يلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، كالآدميّ إذا ولد فإنّه يسمّى إنساناً، أو مولوداً، ثم يضع له الاسم، والكنية، واللقب.

و**(المضمر)**؛ وهو عبارة عن اسم يتضمّن الإشارة إلى المتكلم، والمخاطب، والغائب بعد ما سبق ذكره، إمّا تحقيقاً، أو تقديراً. قال صاحب "**اللباب**": لا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في أنّه لا يكون واحد[1] منهما نكرة نحو: زيد ضربته، فيكون معرفة كزيد؛ لأنّه لا يكون في هذا الكلام إلا لزيد، وكذا إذا قلت: جاءني رجل فضربته، لأنّ رجلاً وإن كان نكرة في أوّل كلامك إلا أنّك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف، وصار إخبارك عنه بالمجيء من الأسباب التي تقرر له عند

---

[1]– "واحدا" في "ب".

السامع معرفة، فإن أضمرته، فقلت ضربتُه، كان ضمير معرفة لمساواته زيداً في قولك: زيدٌ ضربته، من حيث إنّه لا يكون لغيره في هذا الكلام[1]، ولا يذهب عليك أنّ ما ذكره منقوض.

قالوا: وتختصّ "ربّ" بنكرة ظاهرة، أو مضمرة، وحكموا بأنّ الضمير في ربّه رجلاً نكرة.

و(**المبهم، وهو**) أي: المبهم (**شيئان: أسماء الإشارة**[2]**، والموصولات، والمعرّف باللام، والمضاف إلى أحدها**)، أي: أحد المذكورات؛ لأن الإضافة إلى غير هذه المذكورات لا يوجب التعريف، وقّيد بقوله: (**إضافة حقيقية**)، أي: معنوّية؛ لأنّ الإضافة الغير الحقيقية لا تفيد التعريف، **وأعرفُها**[3] المضمر، ثم العَلم، ثم المبهم، ثم المعرّف باللام، وأمّا المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه، وأعرف أنواع المضمر: ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب. كذا في "**المفصّل**"[4].

(**والنكرة ما شاع في أمته**)، أي: جماعته، ولم يختصّ بواحد من جنسه، سواء كان موجوداً كرجل وفرس في (**نحو: جاءني رجل، وركبت فرساً**)، فإنهما موضوعان لكل حيوان ناطق وصاهل، فكلما وجد من هذين الجنسين واحد، فهذا الاسم صادق عليه، أو مقدراً كقمر وشمس فإن وضعها على الشيوع، [35/أ] فحق كلّ واحد منهما أن يصدق على متعدّد، لكن ليس في الخارج منهما إلا شمس واحدة، وقمر واحد، فلا يشترط في النكرة الأفراد الخارجية، بل كونها على الشيوع.

قيل: أنكر النكرات: شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل، ثم عالم، فكلّ واحدة من هذه أعّم مما تحته، أخصّ مما فوقه.

---

[1]- الضوء المنير في شرح المصباح ق125.

[2]- "الإشارات" في "ب".

[3]- "أو عرفها" في "ب".

[4]- المفصل ص226.

[المذكر والمؤنث]

(المذكر، والمؤنث: المذكر: ما ليس فيه تاء التأنيث)لفظاً أو تقديراً، وهي الموقوفة عليها هاء، واحترز بذلك عن التاء في نحو: بنت وأخت، فإنّها مبدلة من الواو، وليست للتأنيث، إلاّ أنّ إبدالها جعل مختصاً بحال التأنيث والوقف على بنت وأخت بالتاء لا بالهاء، **(ولا ألفه المقصورة والممدودة)**. قال صاحب "**اللباب**": الأبنية التي تكون فيها الألف المقصورة قد تكون مخصوصة كفُعلى، بضم الفاء وسكون العين، وفَعَلى بفتح الفاء والعين، وقد تكون مشتركة كفَعلى وفِعْلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين، فإنّ ألفهما قد تكون للتأنيث نحو: سلمى، ورِضوى وقد تكون للإلحاق كأرطى وعِزْهى، وعلامة كونها للتأنيث امتناع الصيغة من إلحاق التاء وورده غير متصرّف في الاستعمال[1].

(والمؤنث ما فيه أحدهما[2]) من تاء التأنيث وألفه **(كغرفة، وحبلى، وحمراء)**، وزاد الياء في "**المفصّل**" نحو:هذي، ولم يذكرها ههنا، إما لقلّته، أو لجواز كونها صيغةً موضوعة للمؤنث مثل: هي وأنتِ[3].

(والتأنيث على ضربين: حقيقي)، وهو ما بإزائه ذكَرٌ من الحيوان **(كتأنيث المرأة، والحبلى والناقة. وغير حقيقي)**، وهو ما يتعلق بالوضع والاصطلاح **(كتأنيث الظلمة، والبشرى[4]**، **والحقيقي أقوى)** من غيره لوجود معنى التأنيث فيه، **(ولذلك)**، أي: ولأجل أنّ الحقيقي أقوى من غيره **(امتنع)** في حال السعة. **(جاء هند، وجاز: طلع الشمس)**، وإن كان المختار طلعت الشمس.

---

[1]- الضوء المنير في شرح المصباح ق129,

[2]- "إحداهن" في متن الأنموذج.

[3]- المفصل ص237.

[4]- "التأنيث" في متن الأنموذج.

(فإن فصل)، أي: وقع الفصل بين الفعل وبينه **(جاز، نحو: جاءني[1] اليوم هند)** في الحقيقي بترك إلحاق العلامةبالفعل المسند إليه؛ لأنّ الفاعل إذا بعُد عن الفعل، ولم يلِه، لم يبقَ له تلك القوة، فيستدعي إلحاق العلامة. **(وحسُنَ : طلع اليوم الشمس)** في غير الحقيقي بتركه، لأنّه إذا كان جائزاً بغير الفصل من غير قبح، فمع الفصل يحسن، **(هذا)** يعني ترك إلحاق العلامة بالفعل **(إذا أسنِد الفعل إلى ظاهر ذلك الاسم المؤنث، أمّا إذا أسند إلى ضميره تعيّن إلحاق العلامة نحو: الشمس طلعت)**

وقوله: [المتقارب]

ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا[2]

مُتأوّل.

(والتاء تقدّر) دون غيرها من علامات [35/ب] التأنيث لكثرتها، ولأنّها أمّ العلامات **(في بعض الأسماء)**،وهذا يسمّى مؤنثاً سماعيّاً؛ لأنّه يُسمع من العرب، ولا يقاس عليه **(نحو: أرض، ونعل، بدليل)** تصغيرها على **(أُريضة ، ونُعيلة)**، فإنّ التاء التي تظهر في المصغّر تدلّ على أنّ المكّبر مؤّنث، ثم إنّ الاسم المقدّر فيها[3] التاء لا يخلومن أن يكون ثلاثياً، أو رباعياً، فإن كان ثلاثياً، فأمرها يظهر بشيئين: بإسناد الفعل إلى المضمر كقوله تعالى: ﴿وأخرجت الأرض﴾[الزلزلة: 2]، وبالتصغير، إذ التاء تظهر فيه. وإن كان رباعياً كعقرب وعناق، فأمرها لا يظهر إلا بإلاسناد نحو: لدغته عقرب.

---

[1]– "جاء" في متن الأنموذج.

[2]– شطر بيت لعامر بن جوين الطائي، وصدره:

فلا مزنة ودقت ودقها

الكتاب 46/2 ، أمالي ابن الشجري 242/1 ، مغني اللبيب 560/6.

[3]– "فيها" سقطت من "ب".

ويجيء التاء لمعان: للفرق بين المذكّر والمؤّنث، فإّما أن تدخل المؤنث كما في الصفات كضاربة، ومضروبة، وجميلة، وهو الكثير الشائع، وإّما في الاسم الجامد وهو قليل كامرأة وشيخة، وإنسانة، وغُلامة، أو تدخل المذكّر كما في العدد نحو: ثلاثة، وأربعة، وغيرهما.

وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه نحو: تمرة، وشعيرة، وضربة، وقتلة.

وللمبالغة في الوصف كعلاّمة، ونسّابة، وراوية، ولتأكيد التأنيث كناقة، ونعجة، ولتأكيد معنى الجمع كحجارة، والدلالة على النسب كالأشاعرة، والدلالة على التعريب كموازجة، وجواربة.

وللدلالة على التعويض عن المَدَّة قبل الآخر نحو: فرازنة، وللتعويض عن الفاء كزِنة، وعِدَة، أو اللام كسنة، أو ياء الإضافة نحو: يا أبت، ويا أّمت.

وللدلالة على النقل من الوصعية إلى الاسمية كنطيحة.

قال في "**المفصّل**": يجمع هذه الأوجه أّنها تدخل للتأنيث، وشبه التأنيث[1]، هذا ومعنى شبهها للتأنيث؛ كونها فروعاً للأصول فرعّية التأنيث للتذكير.

والكثير في التاء أن تجيء منفصلة، وقلّ أن يُبنى عليها الكلمة، ومن ذلك: عباية، وغطاية، وعلاوة، وشقاوة، وللبصريين في نحو: حائض، وطامث، وطالق مذهبان، فعند الخليل أّنه على معنى النسب كـ"لابِن" كأنه قيل ذات حيض، وذات طمث، وعند سيبويه أّنه متأّول بإنسان أو شيء حائض كقولهم: غلام رَبعة على تأويل نفس، وسلعة، وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة. وأّما الحادثة فلا بّد لها من علامة التأنيث نقول: حائضة، وطالقة الآن، أو غداً.

وقال الكوفّيون: كل صفة لا يشارك المذكُر المؤنثَ فيها لا يدخلها التاء كحائض وحامل لاختصاصها بالنساء. قيل: هذا في غاية الُحسن غير أّن عدم الاطراد يُبطل مذهبهم ألا تراهم

---

[1] – المفصل ص238.

قالوا: ناقة ضامر، وجمل ضامر، وامرأة عاشق، ورجل عاشق. فلو كان سببُ ترك التاء اختصاصَ تلك الصفة بالمؤنث لوجب أن لا يجوز: ناقة ضامر، وامرأة عاشق إلا بالتاء، وفيه ما لا يخفى.

(ومّما يستوي فيه المذكر والمؤنث: فعول) بمعنى فاعل، **(وفعيل بمعنى مفعول)** [36/أ] ما جرى على الاسم **(نحو: حلوب، وبغّي)** ، فإنه يقال: رجل حلوب، وبغّي، وامرأة حلوب، وبغّي، وأصل بغّي َبغوي قلبت الواو ياء، وأدغمت وكُسر ما قبلها. **(وقتيل ، وجريح)** ، فإنه يقال: رجل قتيل، وجريح، وامرأة قتيل، وجريح. وإّنما قال في فعيل بمعنى مفعول، لأّنه إذا كان بمعنى فاعل يجب إلحاق التاء في المؤنث نحو: امرأة قتيلة، وجريحة، بمعنى: قاتلة، وجارحة، وإّنما لم يقل في فعول بمعنى فاعل كما قلنا، لأّن فعولاً لا يكون إلا بمعنى الفاعل على ما ذهب إليه المصّف.

قال في "**المفصّل**": وقد يشبه ما هو بمعنى الفاعل، قال الله تعالى: **﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾**[الأعراف: 56]، وقالوا:ملحفَةُ جديد[1]، قال في "**الصحاح**": إنما قال الله تعالى:**﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾**[الأعراف: 56] لأنه أراد بالرحمة: الإحسان[2]، وقال أيضاً : قيل ملحفة جديد بلا هاء، لأنها بمعنى مفعول[3].

ومما يستوي المذّكر والمؤنث: مِفعال، ومِفعيل، وإنما يقال: أمرأة مسكين، ومسكينة أيضاً بالهاء تشبيهاً بالفقيرة.

(وتأنيثُ الجموع) التي لا تكون لجمع المصحّح المذكّر، **(غيُر حقيقي)**، سواء كان مفرده مذكّراً حقيقياً أو مؤنثاً حقيقياً، أو مذكّراً غير حقيقي، **(ولذلك)**أي ولأجل أن تأنيثها غير حقيقي اتّسع فيما أسند إليه إلحاق العلامة وتركها. **و (قيل: فعل الرجال، وجاء المسلمات، ومضى الأيام)** بترك الإلحاق، وإّنما أّنث هذا الجمع؛ لأنه ناسب التأنيث في أّنه فرع الواحد، كما أّن التأنيث فرع

---

[1]- المفصل ص242.

[2]- الصحاح ، مادة (قرب) 198/1.

[3]- الصحاح ، مادة (جدد) 454/2.

التذكير، وأنّ الجمع المكسّر فرع الجمع المصحّح على ما قيل، فاجتمع فيه فرعيتان، فلهذه المناسبة كان تأنيثه غير حقيقي، ولم يؤنث الجمع المصحّح المذكّر، لأنّه لم يناسب التأنيث إلا من وجه واحد، ولأنّه مخصوص بالذكور، ولأنّه لم يتغيّر صيغته عمّا عليه.

وهذا –أعني تركَ الإلحاق فيما أسند إليه الجموع– إذا أُسند إلى الظاهر، وأمّا في الضمير **{وتقول في)** الإسناد إلى **(الضمير: الرجال فعلوا)** في الإسناد إلى الضمير البارز، **(و)** الرجال **(فعلت)** في الإسناد إلى الضمير المستكنّ، **(و)** كذلك **(المسلمات جئن، وجاءت، والأيام مضين، ومضت)**.

قال في "**المفصّل**": وعن أبي عثمان: العرب تقول:الأجذاعُ انكسرن لأدنى العدد، والجذوع انكسرت، ويقال:لخمس خلون، ولخمسَ عشرةَ خلت، وما ذاك بضربة لازب[1].

(ونحوُ النخلوالتمر مما يُفرَّقُ بينه وبين واحده بالتاء يذكر ويؤنث). قال الله تعالى: **﴿كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾**[الحاقة: 7]، وقال: **﴿منقعر﴾**[القمر: 20]، أما التذكير فلحكم اللفظ؛ لأنّ اللفظ وإن أفاد معنى الجمع، إلا أنّه واحدٌ صورة، وأمّا التأنيثُ فعلى المعنى، إذ معناه معنى الجمع، مع أنّ له واحداً، فأشبه سائر الجموع، ومؤنث هذا الباب لا يكون له مُذكّر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع. وقال يونس[2]: فإذا أرادوا ذلك [36/ب] قالوا: هذه شاة ذكر، وحمامة ذكر.

قال الرضيّ: وقد يكون التاء لفصل الآحاد المخلوقة، وآحاد المصادر من أجناسها كنخل ونخلة، وتمر وتمرة، وبط وبطة، ونمل ونملة، ففي قوله تعالى: **﴿ قالت نملة﴾**[النمل: 18] يجوز أن يكون النملة مذكراً، والتاء للوحدة، فيكون تاء قالت كتاء الوحدة في نملة[3].

قال بعض الأفاضل: وههنا رواية ودراية، أمّا الرواية، فهي أنّه قد جاءت في الرواية أنّ قتادة[1] صاحب القسير لما دخل الكوفة جلس في الجامع، والتفّت الناس حوله يقتبسون من علومه، فقال:

---

[1]– المفصل ص242.

[2]– هو يونس بن حبيب الضبي، ت 182 هـ . مراتب النحويين ص34.

[3]– شرح الكافية 602/2.

سلوني ما دون عرش الرحمن، وكان أبو حنيفة[2] –رحمه الله– حاضراً في المجلس، وهو يومئذ شاب، فقام، وسأل قتادة عن نملة سليمان –عليه السلام– أذكر هو أم أنثى؟ فسكت قتادة، ثم سئل أبو حنيفة عنها، فقال: كان أنثى بدليل قوله تعالى: ﴿**قالت نملة**﴾[النمل: 18] ولو كان ذكراً لقال: قال نملة، هذا كلامه واستدلاله.

واعترض النحاة عليه من بعده بأنّ استدلاله غير تام، لأنّه يجوز أن يُعتَبر التأنيث اللفظيّ، ويكون تأنيث الفعل مسنداً إليه، ومبنياً عليه، ويجوز أن يكون النملة مذكّراً، ويكون التاء في "قالت"، وفي نملة للواحدة، فقوله: "قالت" إذن لا ينتهض حُجة ودليلاً على أنّه كان مؤنثاً.

وأما الدراية فمعناها: العلم المقتبس من قواعد النحو، وقواعد العقل، فنقول: أمّا الدراية النحوّية، فهي أنّ أصل التاء أن يكون للتأنيث، والمعاني المستفادة، وإن كانت كثيرة إلاّ أن الظاهر المتبادر إلى الفهم بلا كلفة هو التأنيث، ولأنّ الكلّ راجع إلى ذلك بضرب من التشبيه والاعتبار. والتأنيث إذن هو المعنى السابق في الاعتبار يصار إليه في الاختيار، ولا يُعدَل عنه إلا أن يكون هناك صارف يجرّنا إلى الاضطرار، فإذا دخل التاء في اسم من أسماء الحيوانات، وذُكر هذا الاسم بالتاء، ولا ندري مدلول هذا الاسم، هل هو ذكر أو أنثى؟ فالظاهر المتبادر إلى الفهم السليم –مثل هذا الاسم العاري عن الصّارف– أنّ تاءه للتأنيث، وأنّ مدلوله مؤنث.

ومما يدل على ما ذكرنا قطعاً أن مؤنث هذا الباب ليس له مذكر من لفظه، إذ يلتبس الواحد إذن بالجمع، فإذا ثبت ذلك، ثبت أن ما قاله الإمام صحيح وتمام، فإنه وإن كان مستدلاً إلا أنه سالك في أحد سبيلي الاستدلال على ما هو القانون، وذلك لأنّ الاستدلال بالآيات والأحايث قسمان، الأول: التمسك بما هو الظاهر المتبادر إلى الفهم السليم المفيد للظن الغالب في الخطابيات،

---

[1]– هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، ت 118 هـ . الداوودي، محمد بن علي (1983). طبقات المفسرين..ط1، بيروت: دار الكتب العلمية. 47/2.

[2]– هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت، ت 150 هـ. سير أعلام النبلاء 390/6.

الثاني: التمسك بما هو القطعي المعتبر في البرهانيات، واستدلال الإمام هنا [37/أ] من القسم الأول، فلا غبار على كلامه أصلاً.

وأما الدراية العقلية، فهي أنّه قد ثبت في العقول والأذهان أن اللائق بالسلطنة والإمارة، إنما هو الذكور لا الإناث، وقد ثبت في الرواية أن نملة سليمان -عليه السلام- كان أميراً على النمل، فنحن إذا نظرنا إلى الدراية الأولى التي[1] سميناها دراية نحوية، فقولُ الإمام جّيد، وأّما إذا نظرنا إلى الدراية الثانية التي سميناها دراية عقلية، فقوله لا يخلو عن ضعف، اللهم إلا أن يكون من قبيل بلقيس، أو مع قطع النظر عن القرائن الخارجية كما ذكرنا، فافهم.

[الُمصَغَّـر]

(**الُمصغّر:**[2] **ما ضُّم أولُه، وفُتِح ثانيه، ولحِقه ياء ثالثة ساكنة**)، وهذا التعريف إنما هو للاسم المتمكن ، وإّنما ضّم أوله، لأّنه فرع المكّبر، وإّنما فتح ثانيه، لأّنه ربما لا يحصل الفرق بين المكّبر والمصغّر بضم الأول، وإنما زيدت الياء، لأنّه قد لا يحصل الفرق أيضاً بدونها، كما في صُرَد بضم الصاد وفتح الراء للطائر، واختصت الزيادة بالياء من حروف اللين لكونها أخفَّ من الواو. والألفُ، وإن كانت أخفّ من الياء، إلا أنها تُزادُ في الجمع المكّسر، وإنما كانت ساكنة لئلا تنقلب ألفاً؛ ليدلّ بصيغته على تقليل مفهومه بنوع، وهذا ليس من تمام التعريف، بل هو تنبيه على فائدة الضّم والفتح، واللحوق يدل على ما ذكرنا أّنه لم يذكره في "**المفصّل**"، ولم يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب، وكذا قوله: (**ويكسر ما بعد الياء إن كان ذلك الاسم الذي يراد تصغيره على أربعة أحرف**[3])، لم يوجد في بعض نسخ الكتاب.

---

[1]– "التي" سقطت من "ب".

[2]– "هو" في متن الأنموذج.

[3]– هذه العبارة من المتن خلا منها متن الأنموذج بتحقيق المنصور، والموستاري يضعف ثبوتها عن الزمخشري كما ترى.

(وأمثلته)، أي: أمثلة المصغّر لم تتجاوز ثلاثة: **(فُعيل)** في الثلاثي المجرد **(كفُليس)** في قَلْس، **(وفُعيعل)** في الرباعي **(كدُريهم)** في درهم، **(وفُعَيْعِيل)** في الخماسي **(كدنينير)** في دينار قال في "**المفصّل**": ولا يصغّر إلا الثلاثي والرباعيّ، وأمّا الخماسيّ فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه، فإن صغّر قيل في فرزدق: فُريزد، وفي جَحمرش جُحَيمر، ومنهم من قال: فريزق، وجُحَيرش، بحذف الميم؛ لأنّها من الزوائد، والدال لشبهها بما هو منها، وهو التاء والأول أوجه[1].

قال بعض[2] شرّاح "**المفصّل**": لايجوز تصغير الخماسيّ إلا إذا كان الحرف الرابع منه حرفاً من حروف المد واللين كعصفور، وقنديل، ومفتاح. نقول: عُصيفير، وقُنيديل، ومُفيتيح.وإنما جاز لخفّة هذه الحروف على ألسنتهم، فصار كالرباعي حكماً، فصغّر لذلك.

(وقالوا) في مُحَقَّر أفعال، أو ما فيه ألف تأنيث، أو ألف ونون مضارعتان نحو: **(أجيمال)** لُمحقَّر أفعال **(وحُميراء، وحُبيلى)** لُمحقَّر ما فيه ألف تأنيث مقصورة وممدودة. **(وسكيران)** لُمحقَّر ما فيه ألف ونون [37/ب] مضارعتان. وهذه الأمثلة خارجة عن الأوزان الثلاثة، وإنما قالوا كذلك **(محافظةً[3] على الألفات)**؛ أي: ألف أفعال وألفي التأنيث، والألف والنون المضارعتين.

أما ألف أفعال كأجمال، فلو ورد على أصل وزن التصغير، فقيل: أجيميل فحينئذٍ لم يعلم أنّه مصغّر مفرد كإجمال مصدر أجمل، أو محقّر جمع، وهو أجمال جمع جمل.

وأما ألفا التأنيث، فللمحافظة على الصيغة الموضوعة للتأنيث، ولو قُلبت ياءً كما هو مقتضى التصغير، فأتت الصيغة الدالة على التأنيث لانقلابِهما حينئذ ياء.

وأما الألف والنون، فحوفظ على الألف تحقيقاً لمضارعتها لألف التأنيث، ولو قُلبت ياءً كما هو مقتضى التصغير، فأتت المضارعة المطلوبة فيها.

---

[1]- المفصل ص246.

[2]- "بعض" سقطت من "ب".

[3]- "للمحافظة" في متن الأنموذج.

والبدل غير اللازم، وهو ما لا يكون علة الإبدال باقيةً في المصغّر، يردّ إلى أصله كما يردّ في التكسير، **(تقول في: ميزان، وباب، وناب، وعصا: مُويزين)** أي: في تصغير ميزان مويزين، بردّ الياء إلى الواو، إذ أصل ميزان مِوْزان، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وهذه العلة غير موجودة في المصغّر لضمّ الأوّل، فُرِدّ إلى أصله، فقيل: مويزين من غير قلب الواو ياء.

(و) كذا في تصغير باب: **بُويب)**، **(و)** في تصغير ناب: **(نييب)**، بردِّ الألف إلى الواو والياء، إذ أصل باب: بوب، وأصل ناب: نيب، قلبت الواو والياء فيهما ألفاً لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما. وهذه العلة غير موجودة في المصغّر لضمّ الأوّل، فردّ إلى الأصل.

(و) في تصغير عصا: **(عُصيّة)**، بردّ الألف إلى الواو، إذ أصل عصا: عَصَوٌ، قلبت الواو ألفاً لتحركّها، وانفتاح ما قبلها، وهذه العلة غير موجودة في المصغّر لسكون ما قبلها، فردّ إلى الأصل وهو الواو، فاجتمعت الواو والياء وأوليتهما ساكنة، وقلبت الواء ياء، وأدغمت في الياء.

وقيل: لا يمكن ثبات الألف في المصغّر مع ياء التصغير لئلا يلتقي ساكنان بل لا بدّ من قلب الألف ياء من الابتداء، وهو الوجه. قال في "**اللباب**": ولتحركِ أوّله لإثباتُ لهمزة الوصل معه، ولتحرك ثانيه لا تثبتُ الألف ثانية؛ بل تُردّ إلى أصل إن وجد، وإلاّ تنقلب واواً نحو بُويب ونييب، وضويرب، ولتحرك ثانيه لا تثبت الألف ثالثة طرفاً، أو غير طرف، بل تنقلب ياء لا غير نحو: عصّية، وعتّق، وكذا الواو، إلاّ أن يكون غير طرف، فقد أجيز الإظهار نحو: أسيود وجديول، وإن كان الفصيح القلب. وأمّا البدل اللازم، وهو ما كان علة الإبدال باقية، فلا يردّ إلى أصله، تقول في قائل: قويئل وفي نجمة: نجيمة[1].

(و) كلُّ اسم على حرفين؛ فإنّ التحقير يردّه إلى أصله [38/أ]حتى يصير إلى مثال فُعيل، وهو على ثلاثة أضرب: ما حذف فاؤه، أو عينه، أو لامه، تقول **(في عِدة)** ، وشِيَة، وكُل، وخُذ اسمين،

---

[1]- اللباب ص19.

(**وُعَيدة**[1]) ، ووشَيِّة، وأكيل، وأخيذ. وفي مذ، وسل اسمين: مئيذ، وسُوَيل، (**وفي يد**)، ودم، وفم: (**يدَيّة**) ، ودُمَيّ، وفُوَيه، (**وفي سه ستيهة**) .

وقوله: (**يرجع إلى الأصل**)، يعني فيما ذكر من قوله ميزان انتهى، أي: مّما غّير من أصله بالقلب، أو الحذف، سوى ما ذكرنا من البدل اللازم يرجع إلى الأصل.

(**وتاء التأنيث**) لا يخلو من أن تكون ظاهرة، أو مقدرة، فالظاهرة ثابتة أبداً، و(**المقدرة في الثلاثي**) اللام للاستغراق، ولهذا قبُحَ الاستثناء (**تثبت في التصغير إلا ما شذّ من نحو: عُرَيب، وعريس**)، إذ القياس: عُرَيبه، وعُرَيسة في تصغير: عرب، وعرس، قيل: قولهم في التصغير عُرّيس إن كان مكبره عُرْساً بضم لعين وسكون الراء، وهو طعام الوليمة، فإّنه قد جاء مذكراً ومؤنثاً، فلا يتعين حمله على الشذوذ بل قد يكون تصغيراً لمذكّر، فلا يكون حينئذ شاذاً، وإن كان مكبره العِرْس بكسر العين وسكون الراء، وهو امرأة الرجل، فهو مؤنث فتصغيره شاذ، فينبغي أن ينظر أّنه في الاستعمال جاء لأيّ معنى. وقد يقال: لم يسمع عريس في تصغير طعام الوليمة إلا بتاء التأنيث، وإن جاء مكّره مؤنثاً سماعياً، ومذكّراً، فتحقق الشذوذ، ولا ينبغي أن ينظر أّنه لأيّ معنى جاء.

(**ولا تثبت**) التاء المقدّرة (**في الرباعي كقولك عُقيرب**) في تصغير عقرب (**إلا ما شذّ**) من (**نحو: قُديديمة، ووُريئية**) في تصغير قدّام، ووراء، ولعلّ تأنيثهما باعتبار كونهما اسمين للجهتين، فكان حقهما أن يقال: قديديم، ووريئئ بغير تاء كعقيرب، فمع التاء شاذ.

واعلم أن التصغير إذا جاء في غير الجمع كرُجَيل كان وصفاً بالحقارة، أي :رجل حقير، وإذا جاء في الجمع كان للوصف بالقلّة، (**و**) لذلك (**جمع القلّة يحقّر على بنائه**)، أي: من غير تغيير؛

---

[1]– "وعيد" في متن الأنموذج.

لأنّ تحقير الجمع للوصف بالقلّة، وهذا الجمع موضوع للقلة، فحقّه أن يصغّر على لفظه توفيةً لذلك المعنى (**نحو: أكيلب**) في أكلب، (**وأجيمال**) في اجمال، وأُجيربة في أجربة، (**وغُليمة**[1]) في غِلمة.

(و) أمّا (**جمع الكثرة**) ففيه مذهبان، أحدهما: أن (**يردّ إلى واحده ؛ فيصغّر**[2]) عليه، (**ثم يجمع جمع السلامة**) أي يجمع ما يستوجبه من الواو والنون، أو الألف والتاء (**نحو: شويعرون، ومُسيجدات في شعراء ومساجد**) ، فإنّه ردّ إلى شاعر ومسجد، ثم حُقّر على شُويعر، ومُسيجد، ثم جمع جمع السلامة، (**أو إلى**) بناء (**جمْعِ قلّته إن وُجد**)له جمع قلّة، وهذا هو المذهب الآخر (**نحو: غليمة في غلمان**)، يعني يردّ غلمان، وهو جمع كثرة إلى غِلْمة، وهو جمع قلّة، ثم يُصغّر جمع القلّة فيقال: [38/ب] غُلّيمة، والغرض من الردّ إلى أحد الوجهين أن لا يجتمع التصغيرُ الدالُّ على القلّة، وجمع الكثرة المتنافيان، (**وإن شئت قلت: غُليمون**)، أي يردّ غلمان إلى واحده، وهو غلام، فيصغّر على غُلّيم، ثم يجمع جمع السلامة، فيقال: غُليمون.

(**وتحقيُر الترخيم أن يحذف منه الزوائد**[3]) حتى يصير الاسم على حروفه الأصول، ثم يصغّر (**نحو: زُهير، وحُريث في أزهر، وحارث**) يعني إذا كان في الكلمة زيادة، فحقُّ التصغير المتعارف أن لا يحذف جميع زوائده بل يقال في حارث: حويرث، وفي أزهر: أزيهر، لكن جاء في حارث: حُريث وفي أزهر: زُهير، فعلموا أنّ هذا نوعٌ آخرُ من التحقير، وهو أن يحذف الزوائد كلها، ويرّد إلى حروفه الأصول، ثّم يصغّر فأزهر يحذف منه الهمزة، فيرجع إلى زهر، وتصغير زهر على زُهير، وسمّوا هذا النوع تحقير الترخيم، لأنّ فيه تحقيراً وترخيماً، أما الترخيم بحسب اللغة؛ فهو حذف زوائده، وأمّا التحقير باعتبار حروفه، فهو مشتمل على تحقير وترخيم، فسمّوه تحقير الترخيم،

1- "أغيلمة" في متن الأنموذج.

2- " ثم يصغر" في متن الأنموذج.

3- "زوائد الاسم" في متن الأنموذج.

فحذفُ الزوائد كلها ليس بقياس، أما بعد الحذف فتصغيره على القياس، لأنّ زهيراً مصغّر زهر على القياس، وحريث تصغير حرث على القياس.

(و)لأسماءُ المبهمة خولف بتحقيرها تحقير ما سواها، بأن تركت أوائلها غير مضمومة، وألحقت بأواخرها ألفات كذا في "**المفصّل**"[1]. **(نقول في ذا ، وتا : ذّيا، وتّيا ، وفي الذي ، والتي، اللذّيا، واللتّيا)**.

أما ذا، فزادوا فيه ياء للتصغير قبل الألف، وكانت ياء التصغير ساكنة، فانقلبت الألف ياء، وزادوا ألفاً في آخرها، وفتحوا ما قبل الألف، وأدغمت ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف فصار ذّياً، وكذا تّيا.

وأما اللذّيا، واللتّيا، فزادوا قبل الآخر ياء، فاجتمعت مع ياء الذي والتي، وأدغمت ياء التصغير فيها، وزادوا أيضاً في الآخر ألفاً، وفُتح ما قبل الألف لكن كان قياسه أن يقال: اللذّيا، واللتّيا بكسر الذال والتاء، ففتحوهما ليكون على نحو ذا وتا في فتح ما قبل ياء التصغير ليكون الباب في ما قبل ياء التصغير متحّداً .

وقد يجيء التصغير للتعظيم نحو قوله: [الطويل]

وكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدْخُلُ بيْنَهُمْ   دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنامِلُ[2]

والمراد بالدويهية: الموت، فقيل: إنه للتعظيم، إذ التحقير غير مناسب لذكر الموت.

وللمدح نحو قول الحُباب بن المنذر يوم سقيفة بني ساعدة حين اختلف الأنصار في البيعة: أنا جُذيلها المُحكَّك وعُذيقها المُرجَّب. الجِذل بالكسر: عود ينصب للإبل الجربى تحتك به فتستشفى، المحكّك الذي كثر به الاحتكاك [39/أ] حتى صار مُملّساً، والعَذق بالفتح: النخلة، والمرجَّب

---

[1]- المفصل ص254.

[2]- البيت للبيد بن ربيعة، ديوانه ص256، أمالي ابن الشجري 36/1، الخزانة 159/6.

المدعوم بالرجبية، وهي خشبة ذات شعبتين، وذلك إذا طالت النخلة، وكبرت ومالت، فتدعم بها لئلا تسقط، والمعنى أنّي ذو رأي يُستشفى بالاستضاءة به كثيراً في مثل هذه الحادثة، وأنا في كثرة التجارب والعلوم بموارد الأحوال فيها وفي مصادرها وأمثالها كالنخلة الكثيرة الحمل.

وللدنو من الشيء كقولك: مُثيل هذا، ودُوين ذلك، وفُويق ذاك، فإنّ التصغير في أمثال هذا ليس للذّات التي وضع لها اللفظ بل لتقليل ما بين الشيئين، إما باعتبار المماثلة؛ كما في قولك: مُثيل هذا، فإنّه استفيد منه أنّ بينهما مماثلةً قليلةً لا أنّ الذات الموصوفة بالمثل حقيرة أو قليلة، ولو قلت مثل هذا لفهم ظاهر إتمام المماثلة، أو باعتبار تقليل ما بينهما من المسافة كقولك: دُوين ذلك، وفُويق ذاك؛ يراد بهما تقليلُ المسافة بين الشيئين، أي:ليس مسافة ما بينهما منحطّةً إلى غاية ليس وراءها، ولا فائقةً إلى غاية ليس وراءها، بل فيه تقليل باعتبار مسافة بينهما.

واعلم أنّ من الأسماء ما يجري من الكلام مصغّراً، وتُرِك تكبيرُه، لأنّه عندهم مستصغر، وذلك نحو: جُميل، وكُعيت، وقالوا: جملان، وكِعتان، بوزن غِلمان، فجاءوا بالجمع على المكّبر كأنهما جمع جَمل وكَعت، ومنها ما لا يصغر كالضمائر، وأين، ومتى، وكيف، وحيث، وعند، ومع، وغير، وحسب، ومن، وما، وأمس، وغد، وأول من أمس، والبارحة، وأيام الأسبوع، والاسم الذي بمنزلة الفعل، فلا نقول: هو ضويرب زيداً، والأسماء المركبة يحقّر الصدر منها فيقال بُعيل بك وخميسة عشر، وأمّا الفعل فتصغيره ليس بقياس. وقولهم: ما أُميلحه. قال الخليل: إنّما يعنون الذي تصفه بالملح كأنّك قلت: وزيد مُليح شبّهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر، نحو قولك: بنو فلان يطؤهم الطريق، كذا في "**المفصّل**"[1]

---

[1]- المفصل ص252.

[المنسوب]

(المنسوب:هو الاسم الملحق بآخره ياءٌ مشددة) مكسورٌ ما قبلها علامةً **(للنسبة إليه)**، كما ألحقت التاء علامة للتأنيث، وذلك كبغداديّ، وهاشميّ، وبصريّ.

وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي، فكذلك النسب، فالحقيقي ما كان مؤثراً في المعنى، وغير الحقيقي ما تعلّق باللفظ فحسب، نحو: كرسيّ، وبرديّ.

وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده، فكذلك الياء نحو: رومي، وروم، ومجوسيّ، ومجوس.

والنسبة مما طَرَّق على الاسم لتغييرات شتّى لانتقاله بها عن معنى إلى معنى، وحال إلى حال، والتغيرات على ضربين: جاريةٌ على [39/ب] القياس المطّرد في كلامهم، **(و)** معدولةٌ عن ذلك، فمن الجارية على قياس كلامهم **(حقّه أن يحذف منه)** أي: من الاسم المنسوب **(تاء التأنيث، ونونا التثنية، والجمع)**، وعلامتاها **(كبصريّ)** في "البصرة، وهي في الأصل حجارة رِخوة إلى البياض ما هي، وبها سُمّيت البصرة"، كذا في "**الصحاح**"[1]، وهي مثلثة الباء حكاها الأزهري وغيره أفصحها الفتح، بنيت في خلافة عمر – رضي الله عنه– سنة سبع عشرة، ويقال لها: قُبة الإسلام وخزانة العرب، لم يعبد صنمٌ قط بأرضها، وهي أقوم البلاد قِبلة، ذكره في "**النجم الوهاج**"[2].

وهنديّ، **(وزيديّ)** في هندان، وزيدون اسمين.

---

[1]– الصحاح ، مادة (بصر)، 591/2.

[2]– لم أجد هذا الكلام بنصه في النجم الوهاج، ولكن فيه : "إذا كان المصلي بالمدينة، أو في موضع صلى في النبي صلى الله علي وسلم، لا يجتهد فيه، لكن عليه أن يتوجه حيث توجه النبي صلى الله عله وسلم؛ لأن ذلك يجري مجرى عين الكعبة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ، ومن الأصحاب من ألحق به قبلة البصرة والكوفة لنصب الصحابة لهما". انظر: الدميري، أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى (2004). النجم الوهاج في شرح المنهاج. ط1، الرياض: دار المنهاج. 76/2.

(و) من ذلك **(قنسريّ)** في قنسرين بكسر القاف والنون مشددة تكسر وتفتح: بلد بالشام/فيمن يُجريه مُجرى الجمع السالم، ويعربه إعرابه، وأمّا من يجعله اسماً واحداً غير منصرف، ويعربه إعرابه، فهو يقول: قنسريني.

وتبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة في الثلاثي على الاطراد، **(يقال[1] في نحو: نَمِر، ودَئِل)** مما كُسرت عينه: **(نَمريّ، ودئليّ بفتح العين)** لئلا يجتمع كسرتان وياءان لو قيل نمري، ودئلي بالكسر، وهو في غاية الاستثقال، فأبدلت الكسرة فتحةً للخِفّة، وإنّما قلنا في الثلاثيّ احترازاً عن الرباعيّ المكسور ما قبل الآخر كتغلب، ويثرب، فإنّه وإن توالى الكسرتان فيه مع الياءين لكنّه حصل الخفّةُ بسكون ما قبل الكسرتين بخلاف الثلاثي. قال في "**المفصّل**": ومنهم من يقول يثَربيّ وتغلَبيّ، فيفتح، والشائع الكسر[2].

(و) حذف الياء والواو من كل فَعيلة وفَعولة مفتوحتي الفاء مع فتح العين، تقول في **(نحو: حنيفة: حنفّي)**، وفي نحو: شَنوءة: شنائيّ بحذف التاء أولاً، فبقي في المثال الأول حنيفيّ وتوالى الكسرتين والياءات مستثقل، فيجب حذف الياء، فيقال حنفيّ فصار على وزن نَمريّ، فيجب إبدال الكسرة فيه أيضاً فتحة نحو: حنفيّ وكذا في النسبةإلى شَنُوءة: بحذف التاء منه أيضاً فيقال: شنوئيّ وهو مستثقل فيحذف الواو أيضاً، فبقى شنُوءي بضم النون وضمّه مع كسر ما بعده مستثقل كما في فُعِل، فأبدلت الضمة فتحة، فصار شُنائيّ.

وإنما قلنا فعيلة، وفعولة، احترازاً عن فعيل، وفعول بدون التاء، فإنّه يبقى على حاله من غير حذف، فيقال في النسبة إلى حنيف: حنيفيّ وإلى صبور: صبوريّ وإنّما لم يحذف الياء والواو، ولم تبدل الكسرة والضمة فتحة في المجرّد عن التاء فرقاً بين البنائين.

---

[1]- "وأن يقال" في متن الأنموذج .

[2]- المفصل ص256.

واستثنى من المذكور في "**المفصّل**"ما كان مضاعفاً، أو معتل العين نحو: شديدة، وطويلة[1]، فإنّك تقول فيهما: شديديّ وطويليّ، فإنّه لا يحذف منه غير التاء، فشديدة إذا حذف منه التاء لم يجز فيه حذف الياء، ولا إبدال الكسرة فتحة، لأنّه لو حذف [40/أ]الياء، فأمّا أن يُدغم الدّالَ في الدّال، أو لا يدغم، فإن لم يدغم، وقيل شدِدِيّ جاء الثقل، وإن أدغم، وقيل شديّ التبس بالنسبة إلى شدّ، فلما لزم من الحذف أحد المحذورَيْن، تركوا الحذف رأساً، وقيل: شديديّ. وكذا في المعتلّ العين نحو: طويلة لا يحذف غير التاء منه، ويجب أن يقال: طويليّ إذ لو حذف الياء، وقيل طوليّ. فإمّا أن يعلّ، أو لا يعلّ، فإن لم يعلّ جاء الثقل، وهو بقاء الواو المتحركة مع فتح ما قبلها، وإن أعلّ، وقيل: طاليّ التبس بالنسبة إلى طال، وكذا المضاعف، والمعتلّ من فعولة كالحرورة، والقوولة لعين ما ذكر.

ويحذف الياء من كلّ فُعيلة مضموم الفاء نحو: جُهَنّي في جُهينة، فيحذف منه التاء، ثم يحذف الياء أيضاً، إذ لو قيل: جُهينّي لالتبس باب النسبة إلى فُعيلة، وباب النسبة إلى فُعيل بدون التاء، وكان المؤنث أثقل، فخفف فيه دون المذكّر.

وحُذف الياء من كلّ فعيل، وفعيلة بفتح الفاء، وفُعيل، وفُعيلة بضم الفاء من المعتلّ اللام، فيقال: فَعلى، **(و)**فُعلى كما **(في نحو)**: غنيّ و **(غنّية)** بفتح الغين فيهما **(وضرية)** بفتح الضاد: قريةٌ لبني كِلاب على طريق البصرة إلى مكة، **(وأُميـة)** بضم الهمزة قبيلة من قريش، وقُصيّ بضم القاف، واحد من أجداد النبي عليه الصلاة والسلام: **(غَنَويّ، وضرويّ)** بفتح أولهما وثانيهما، فإنّه لو لم يحذف الياء، وقيل غنييّ وضريِّي كان مستثقلاً مدركاً بالضرورة لوجود الكسرتين مع الياءات، فقلبت الياء واواً، فصار غَنوي، وضَرويّ بكسر ثانيهما، وكانا موازيين لنمريّ مع كونهما

---

[1]- المفصل ص257.

مشتملين على حرف العلة، فتبدل الكسرة فتحة، ويقال: غنويّ، وضرويّ، **(وأمويّ)**، وقُصويّ بضم أولهما، وفتح ثانيهما لما ذكرنا آنفاً. وقال بعضهم في أمية أميّي بغير قلب الياء واواً.

ويقال في فعول: فعولّي، نحو: عدويّ في عدّو، وفرق سيبويه بينه وبين فعولة، فيقول في عَدّوة: عدويّ، كما قالوا في شُنوءة: شنائي، ولم يفرق المبّرد وقال فيهما: فعولّي، ووجهه ظاهر، لأن النسبة لما جاءت أزالت التاء من عدوة، فصارت النسبة إليهما كالنسبة إلى عدّو، وأما قولهم: شَنائي في شنوء ة، فهو عند المبّرد شاذ، ولا وجه لقول المبّرد في القياس؛ لأن عدّويّ بواو مشددة أثقل من عَدويّ بدال مفتوحة، وواو واحدة، فلا ينبغي أن يُعدل عن الأخف إلى الأثقل بدون ضرورة، كذا في بعض شروح "**المفصّل**".

وتُحذف الياء المتحركة من كلّ مثال قبل آخره ياءان مدغمة أحداهما في الأخرى نحو: سيديّ في سّيد ولو [40/ب] قيل سيِّديِّي كان مستثقلاً، فحذفت الياء المتحركة دون الساكنة.

قال سيبويه: ولا أظّنهم قالوا في طّيء – بياء مشددة بعدها همزة طائّي – إلا فراراً من طّيئي[1] بياء مشددة قبل الهمزة، وكان القياس طيئّي بياء ساكنة بعدها همزة، لكنهم أبدلوا الألف عن الياء وإن لم يقولوا في سيديّ ونحوه بالألف نحو ساديِّي. وقالوا: مهيميّي بياءات ثلاث على وزن فُعيعيلي في مهيم تصغير مهوم على تعويض الياء عن الواو المحذوفة فرقاً بينه وبين مُهيم من هّيمه، إذ القياس فيه مُهيمّي بحذف الياء المتحركة[2].

(وفيما آخره ألف) لا يخلو من أن تقع **(ثالثة، أو رابعة منقلبة عن واو)** فيهما **(كعصا)** في الثالثة **(وأعشى)** في الرابعة، **(أو)** عن **(ياء)** فيهما **(كرحى)** في الثالثة، **(وأعمى)** في الرابعة، أو

---

[1]- الكتاب 371/3.

[2]- انظر: شرح ابن يعيش 447/3.

رابعة زائدة أو خامسة، فصاعداً ، فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واواً كقولك: (**عصويّ، وأعشويّ، ورحويّ، وأعمويّ)**، إذ لو لم تقلب لم يمكن إلحاق ياء النسبة به لاجتماع الساكنين.

فإن قلت: هذا من باب اجتماع الساكنين على حدّه لكونه مدغماً بعد مَدّه؟

قلت: حدّه إذا كان المدغم حرفاً صحيحاً كالضالّين، ودابة، فأما إذا كان حرف علّة فلا، ثم إنّه حدّ جواز اجتماع الساكنين لوجود الاستثقال في المعتل دون الصحيح. فلم يمكن إبقاء الألف بحاله، وكانت الألف منقلبة، فيجب قلب الألف واواً . أمّا في المنقلبة عن الواو، فلأن الواو هو الأصل، وأمّا المنقلبة عن الياء، فلأن الألف حقّه أن يقلب إلى أصله، وهو الياء، ثم يجب قلب الياء أيضاً واواً .

(وفي) الألف **(الزائدة الرابعة)** ثلاثة أوجه، أحدها: **(القلب)** ، **(و)** ثانيها: **(الحذف)**، وهو أحسن الأوجه نصّ عليه في "**المفصّل**" **(كحبلي ، وحُبلويّ في حبلى)**. وثالثها: الفصل بين الواو والياء بالألف كقولك: دُنيـاويّ في دنيا، وذلك لأنّ الأصل في الرابعة المزيدة الحذف إجراءً لها مُجرى التاء؛ لأنّ الألف زائدة كتاء التأنيث، ووجه القلب إجراء الزائدة مجرى المنقلبة عن أصل، ووجه كون الحذف أحسنَ من القلب، أنّ في الحذف جرياً على سَنن الأصل، لأنّ الحذف لكون الألف زائدة، وهي زائدة. أمّا القلب فلشبهها بالألف المنقلبة عن الأصل، ولا شكّ أن العمل بما هو شبه ممّا هو ليس بأصل، وهو الألف أدنى مرتبةً من العمل بما هو أصل في اقتضاء الحذف، إذ في إبقاء الألف الزائدة مع ياء النسبة جمعٌ بين الزيادتين، وهو مستكره، ووجه [41/أ] الفصل أنّهم أجروا فُعلى مجرى فعلاء، فقالوا: دنياويّ كما قالوا حمراويّ.

(وفي الخامسة) سواء كانت منقلبة، أو زائدة (**الحذفُ لا غير كحباريّ في حبارى)** في الزائدة، ومُراميّ في مرامى في المنقلبة، ولا يجوز حباروِيّ، ولا مراموِيّ بالقلب لاستطالة الاسم مع النسبة.

ولم يتعرض للسادسة هنا كقَبعثريّ في قبعثرى، لأنّ لزوم الحذف فيها ظاهر لأنها أطول.

(وفيما آخره ياء) مكسورة ما قبلها لا يخلو من أن تكون **(ثالثة)**، أو رابعة، أو خامسة، فصاعداً، فالثالثة تقلب واواً لا غير **(كعمٍ)** أصله: عمي، أُعلَّ إعلال قاضٍ، **(عمويّ)**، وأصله عميّي، فقلبت الياء واواً لاستثقال الياءات، وبفتح ما قبل الياء.

(وفي الرابعة)، وجهان أحدهما: حذف الياء الأصلية اكتفاء بالكسرة لاستثقال الياءات، وثانيهما: قلب الياء الرابعة واواً، وفتح ما قبله ليرتفع استثقال الكسرة، والياءات، وإنّما لم يُجزِ الحذفُ في الثالثة لئلا يبقى الاسم الثلاثّي على حرفين **(كقاضٍ قاضي)** بالحذف، **(وقاضوي)** بالقلب، **(والحذف أفصح)** لثقل الرباعّي.

(وفي الخامسة الحذف لا غير)، **(كمشتريّ في مشترٍ)** أصله مشترى أعلّ إعلال قاض.

وكذا في السادسة، نحو: مستسقّي في مستسقي، الحذفُ لا غير، وإنّما لم يجز القلب فيهما لاستثقال حرف الكلمة بكونها زائدةً على الرابعة مع الواو، وإنّما قيدنا الياء بكون ما قبلها مكسوراً احترازاً عن الياء الساكن ما قبلها، فإنّها لا تقلب واواً كظبي ظبئّي.

واختلف فيما لحقته التاء من ذلك[1]، فعند الخليل[2]، وسيبويه: لا فرق بين ما فيه تاء وما لا تاء فيه، وقال يونس في ظبية، ودمية، وقنية: ظبويّ، ودُمويّ، وقِنويّ[3].

وبحذف ياء النسبة إذا كانت الكلمة فيها ياء النسبة في الأصل كشافعّي، وكذا كلّ ياء مشدّدة كمرمّي على القول الأعرف، وبعضهم يقول: مرمويّ بأن يحذف إحدى يائي المشددة ليبقى الياء رابعة كقاضٍ، ثم يقلب الياء، ويفتح ما قبله.

(وفي المنصرف من الممدود)، أي: من الاسم الذي في آخره ألف ممدودة، سواء كانت أصلية كقراء، أو منقلبة عن أصل ككساء، أو غير منقلبة كحرباء، تثبت فيه، تقول: قرائّي و**(كسائّي**

---

[1]- "ذلك" سقطت من "ب".

[2]- الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 170 هـ. مراتب النحويين ص45.

[3]- انظر: الكتاب 3/346-347، وشرح ابن يعيش 3/456.

وحربائّي)، أّما في الأصلية، فظاهر، وأّما في غ يرها، فإّنما تثبت لكونها منقلبة عن حرف أصلّي، أو ملحقة بحرف أصلّي، فكان حكمها حكم الأصلية، وجاز قلبها واواً كقولك كساوّي.

(وفي غير المنصرف) مما في آخره ألف [41/ب] ممدودة، وهي للتأنيث، إّما في الصفة كحمراء أو في العلم كزكرّياء، تقلب واواً تقول: **(حمراوّي، وزكرياوّي)**، وذلك لكونها زائدة وللتأنيث لم يمكن إثباتها كراهة وقوع علامة التأنيث وسطاً، ولا حذفها لأنها لو حذفت لحذفت الألف أيضاً معها لكون الزيادتين في حكم زيادة واحدة، ولو حذفتا وقيل: حمرّي بكسر الراء لوقوعها قبل ياء النسبة ،وحينئذٍ لم يكن فيه دلالة على علامة التأنيث قطعاً، فلم يعلم أّنه منسوب إلى ما فيه ألف تأنيث، فتعّين قلب همزتها، إّما إلى الواو، أو إلى الياء، والياء مستثقل، فقلبت إلى الواو.

(وإذا نسب إلى الجمع رّد إلى واحده)؛ لأّنهم كرهوا أن يأتوا بلفظ الجمع في النسبة، فيستثقل الجمع مع ياء النسبة، بل نسبوا إلى المفرد؛ لأّنه يفيد فائدته، لأّن المقصود النسبة إلى هذا الجنس، فكان النسبة إلى الواحد أولى؛ لأّنه أخفّ **(كفرضّي، وصحفّي في)** المنسوب إلى **(فرائض وصحائف)**. وهذا – أعني الرّد إلى الواحد – إذا لم يكن الجمع جارياً مجرى الأعلام. أّما إذا جرى مجرى الأعلام كأنصارّي، وأنبارّي، فلا يُ ردُّ إلى الواحد بل ينسب إلى لفظ الجمع إذ لم يقصد فيه معنى الجمع، فيستثقل، ولا يفيد النسبة إلى المفرد أيضاً، إذ العلم هو الجمع لا المفرد.

ومن المعدولة عن القياس قولهم: بدوّي، والقياس في النسبة إلى بادية بادّي، أو بادوّي، وبِصرّي بكسر الباء، والقياس الفتح، فكان الكسر لايقاع الفرق بين المنسوب إلى المدينة وبين المنسوب إلى البصرة بمعنى الحجارة، وأَموّي بفتح الهمزة، والقياس الضّم، لأّنه منسوب إلى أُمّية، وثقفي بفتحتين والقياس ثقيفّي، لأّنه منسوب إلى ثقيف بدون تاء التأنيث، فتُ رك القياسُ فهما لطلب الخفة لتحقّ ق مستدعيها، وهو كثرة الاستعمال.

واعلم أنّه يحذف صدر المضاف إن تعرف الأول بالثاني تحقيقاً كابن الزبير، وابن عمر فتقول: زبيريّ وعمريّ، أو تقديراً كأبي بكر، وأبي حفص، إذ لا بكر، ولا حفص فتقول: بكريّ، وحفصيّ. وإن لم يتعرف بالثاني لا تحققاً، ولا تقديراً، فيحذف عُجزه، وينسب إلى صدره مثل: امرئ القيس، فتقول: امرئيّ؛ لأنه لم يتعرف صدره بعجزه. إذا لم تسبق له إضافة قبل استعماله علماً، كذا في "**شرح التسهيل**"، وقال في "**المفصّل**": قد يصاغ منهما اسم فينسب إليه كَعْبَدَرِيّ إلى عبد الدار، وعَبْقَسِيّ إلى عبد القيس، وعَبْشَمِيّ إلى عبد شمس[1].

ويحذف العجز من المركب، وينسب إلى صدره، فيقال: مَعْدِيّ، وحَضْرِيّ، وخُمْسِيٍّ في خمسة عشر اسماً، وكذلك: أثنّي، أو ثنويّ في [42/أ] اثني عشر اسماً، ولا ينسب إليه وهو عدد، ومنه نحو: تأبّط شرّاً، وبرق نحره؛ تقول: تأبّطيّ، وبرقّي.

[أسماء العدد]

(**أسماء العدد**) أصولها: اثنتا عشرة كلمة، وهي الواحد إلى العشرة، والمئة، والألف، وما عداها من أسماء العدد يحصل إمّا بتركيب مثل أحد عشر، أو شبه جمع مثل عشرين إلى تسعين، أو عطف مثل أحد وعشرين، أو تثنية، أو جمع مثل: مائتين، ومئات، وألفين، وألوف.

ويذكر أسماء المعدودات بعدها لتدل على الأجناس ومقاديرها كقولك: ثلاثة أثواب، وعشرة دراهم، وأحد عشر ديناراً، وعشرون رجلاً، ومائة درهم، وألف ثوب. ما خلا الواحد، والاثنين، فإنك[2] لا تقول فيهما: واحد رجال، ولا اثنا دراهم، بل لُفظ باسم الجنس مفرداً، وبه مثنى كقولك: رجل، ورجلان، فيحصل لك الدلالة على الجنس والمقدار معاً بلفظة واحدة.

1- المفصل ص264.

2- "فإنك" سقطت من "ب".

ثم إنّه قد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في الواحد والاثنين، فقيل: واحد واثنان في المذكّر، وواحدة واثنتان، أو ثنتان في المؤنث، وخولف عنه في الثلاثة إلى العشرة.

وطرحت عن المؤنث **(نقول: ثلاثة إلى عشرة)** بالتاء **(في المذكّر، وفي المؤنث ثلاث إلى عشر)** بلا تاء، وعلّله النحويّون بأمور:

أحدها: أنّ العدد مؤنث؛ لأنه جماعة، والمذكّر أسبق من المؤنث، فاختصَّ العلامة به، ولم يلحق بالمؤنث للفرق؛ ولأنّ ترك العلامة علامة.

الثاني: أنّ التاء للمبالغة، والمذكّر أقوى، فاختصّ به.

الثالث: أنّ نحو: حمار، وقذال، من المذكّر يجمع على أحمرة، وأقذله، ونحو: عناق، وذراع من المؤنث ي جمع على أفْعل بلا تاء، فعدّى هذا الحكم إلى العدد؛ لأنّه جمع، فأثبت التاء مع المذكّر دون المؤنث قياساً على الجمع.

الرابع: أنّ العدد هو المعدود في المعنى، فاستغنوا بتأنيث المضاف إليه عن تأنيث المضاف لئلا يجتمع علامتا تأنيث، فلم يدخل على المؤنث، وأدخل على المذكّر للفرق، وقد يقال: الأولى التمسك بالاستعمال في أمثالها؛ لأنّ هذه العلل لا يخفى ضعفها.

(والمميّز) على ضربين: **(مجرور، ومنصوب، فالمجرور)** على ضربين، أحدهما: **(مفرد، وهو مميّز المائة، والألف)** ، وكذا تثنيتهما وجمعهما، ولا يتعيّن التذكير والتأنيث في المئة والألف، تقول: مئة رجل وامرأة، وألف رجل وامرأة.

(و) الثاني **(مجموع)** إمّا لفظاً نحو: ثلاثة رجال، أو معنى نحو: ثلاثة رهط، **(وهو مميّز الثلاثة إلى العشرة)** الغاية تدخل المغيّا هنا، وكذا فيما سبق، وفيما سيأتي **(نحو: مائة درهم وألف دينار، وثلاثة** [42/ب] **أثواب، وعشرة غلمة)** .

أمّا كونه مجروراً، فلأنّه لما كثر استعماله آثروا فيه جرّ المميز بالإضافة للتخفيف؛ لأنها تسقط التنوين، وأمّا كونه مفرداً في المائة، والألف، فلأصالة الإفراد، وحصول الغرض فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة، وأمّا كونه مجموعاً في الثلاثة إلى العشرة، فليطابق المعدودُ العدد، وقد يُقال: لما كانت مائة، وألف من أصول الأعداد كالآحاد، ناسب أن يكون مميّزهما على طِبْق مميزها، لكنّه لما كانت الآحاد في جانب القلّة من الأعداد، والمائة، والألف في جانب الكثرة منها، اختير في مميّزها الجمع الموضوع للكثرة، وفي مميّزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل. **(وقد شذّ نحو: ثلاثمائة، وأربعمائة)**؛ لأنّ مميز الثلاثة إلى العشرة مجموع كما عرفت، ولفظة مائة مفرد، والقياس مئات، أو مئين، قال في "**المفصّل**": قد رجع إلى القياس من قال: [الطويل]

ثلاثُ مِئِينٍ للمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ[1]

وإنّما عدلوا عن القياس احترازاً بلفظ الواحد عن الجمع، والسّر فيه كثرة الاستعمال المستدعية للخفة "وقد ينصب المميّز في الثلاثة والمائة نحو: ثلاثة أثواباً، وقوله: [الوافر]

إذا عاش الفتى مائتين عاماً[2]

وقوله تعالى: ﴿**ثلاثمائة سنين**﴾[الكهف: 25] فيمن قرأ غير مضاف، محمولٌ على البدل، وإلاّ يلزم شذوذان، وفي الإضافة واحد"، كذا في "**اللباب**"[3].

---

[1] – البيت للفرزدق، ورواية الديوان:

فدى لسيوف من تميم وفى بها ... ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

ولا شاهد في هذه الرواية.

الصاوي، عبدالله إسماعيل (1936). شرح ديوان الفرزدق. ط1، القاهرة: مكتبة ابن تيمية. ص853، المقتضب 170/2، المفصل ص269.

[2] – هذا البيت نسبه سيبويه للربيع بن ضبع الفزاري، ثم نسبه إلى يزيد بن ضبة، وتمام البيت:

فقد أودى المسرة والفتاء

الكتاب 208/1، وانظر أيضاً: الكتاب 162/2، ابن يعيش 10/4، الخزانة 379/7.

[3] – اللباب ص105.

وفي "**المقتبس**" إنّ "سنين" عطف بيان، وهو الأقرب إلى الصواب، لأنّ التمييز، وعطف البيان كليهما للبيان، فإذا تعذّر أحدهما أقيم الآخر مقامه، ومن ثّمة قالوا في ثلاثة أثواب بالرفع فيهما: إنّ أثواب عطف بيان. وقال في "**المفصّل**": قال أبو إسحاق: ولو انتصب "سنين" على التمييز، لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة[1]، قيل وجه ذلك بأنه فهم من اللغة أن مميّز المائة واحد من مائة إذا قلت: مائة رجل، فكذا إذا قلت: ثلاثمائة سنين مثلاً ؛ فيكون السنين واحدة من المائة، وأقل السنين ثلاثة، فيجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة.

وقيل: إنّه غير لازم، لأنّ ذلك مخصوص بأنْ يكون المميّز مفرداً، أما إذا كان جمعاً، فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو: ثلاثة أثواب، فإنّ الأثواب أيضاً أقله ثلاثة، فلو كان المراد ثلاثة من الجمع المميز لكان معنى ثلاثة أثواب تسعة أثواب، وهو باطل، بل المراد تمييز الثلاثة بالثوب، وإنما جمع ليطابق العدد في كونه [43/أ] للكثرة.

(والمنصوب مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين)؛ لأنّ الأصل في التمييز أن يكون منصوباً مفرداً، وأمّا في العقود من عشرين إلى تسعين، فلا يجوز إضافة العدد إلى مميّزها، وإنّما لم يجز الإضافة فيها، لأنّه إمّا أن يحذف النون، أو لا يحذف ولا يجوز حذفه، لأنّه ليس بنون الجمع حقيقة، بل هو جزء من الكلمة، ولا يجوز إبقاء النون؛ لأنّه يشبه نون الجمع، ونون الجمع لا يثبت مع الإضافة، فكذا ما يشبهه هذا ما قالوه.

(ولا يكون[2]) المنصوب **(إلا مفرداً)**، وقوله عزّ من قائل: **﴿اثنتي عشرة أسباطاً﴾** [الأعراف: 160] محمول على البدل، كذا في "**المفصّل**" و"**اللباب**"[3]، وذكر في "**الكشاف**" أن انتصاب "أسباطاً" على التمييز، وأجاب عن مجيئه جمعاً وهلاّ قيل: اثنتي عشرة سبطاً؟ أنه لو قيل ذلك لم يكن

---

[1]- المفصل ص270.

[2]- "ولا يكون ذلك" في متن الأنموذج.

[3]- المفصل ص269، اللباب ص104.

تحقيقاً، لأنّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة[1].

(وممّيز العشرة فما دونها حقّه أن يكون جمع قلّة) ليطابق عدد القلّة **(نحو: عشرة أفلس)**، ولا يجوز: عشرة فلوس، لوجود أفلس، **(إلا إذا أعوز)** جمع القلّة، أي: لم يوجد. وهذا الاستثناء مفرغ، والمستثنى منه محذوف، وتقديره: حقه أن يكون جمع قلّة في جميع الأزمان والأوقات إلا إذا لم يوجد جمع القلّة **(نحو: ثلاثة شسوع)** " لفقد السماع في أشسع وأشساع، وقد رُوِيَ عن الأخفش أنّه أثبت أشسعاً، وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلّة كقوله تعالى: **﴿ثلاثة قروء﴾**[البقرة: 228]" كذا في "**المفصّل**"[2]. والشسوع جمع الشسع، وهو النعل التي تشدّ إلى زمامها.

وأحد عشر إلى تسعة عشر مبنّي إلا اثني عشر، وحكم آخر شطريه حكم نون التثنية، ولذلك لا يضاف إضافة أخواته، فلا يقال: هذه اثنا عشرك، كما قيل: هذه أحد عشرك.

(ونقول في تأنيث الأعداد المركبة: إحدى عشرة، واثنتا عشرة) ، أو ثنتا عشرة، **(وثلاث عشرة، وأربع عشرة...إلى تسع عشرة تؤنث**[3]**)** الجزء **(الأول في المذكّر)**، يعني بإدخال التاء **(و)** الجزء **(الثاني**[4] **في المؤنث)** كذلك، وهذا في ثلاثة عشر إلى تسعة عشر **(نقول: ثلاثة عشر رجلاً)** في المذكر، **(وثلاث عشرة امرأة)** في المؤنث، أمّا في إحدى عشرة، واثنتا عشرة، فكلا الجزئين تؤنثهما في المؤنث.

(وتسكن الشين من عشرة) عند أهل الحجاز، **(أو تكسرها)** عند بني تميم، وأكثر العرب على فتح الياء في ثماني عشرة، ومنهم من يُسكنها.

---

[1]- الكشاف ص392.

[2]- المفصل ص270.

[3]- "يؤنث" في متن الأنموذج.

[4]- "يذكر" بدلا من "الثاني" في متن الأنموذج.

وما لحق [43/ب] بآخره الواو والنون نحو: العشرين، والثلاثين، يستوي فيه المذكر والمؤنث.

واعلم أنّه قد يؤخذ من اسم العدد صيغة فاعل فيضاف إلى ما هو مثله كقوله تعالى: **﴿ثاني اثنين﴾**[التوبة: 40] و**﴿ثالث ثلاثة﴾**[المائدة: 73] أو إلى ما هو دونه كقوله تعالى: **﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم﴾**[المجادلة: 7] فهو في الأول بمعنى واحد من الجماعة المضاف هو إليها، وفي الثاني بمعنى جاعلها على العدد الذي هو منه، وإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الأول نقول: هو حادي أحد عشر، وثاني اثني عشر إلى تاسع تسعة عشر، ومنهم من يقول: حادي عشر أحد عشر.

وينبغي أن يعلم أنّه إذا كان المعدود مؤنثاً، واللفظ مذكراً كلفظ الشخص إذا عّبرت به عن المؤّنث، أو كان المعدود مذكّراً، واللفظ مؤّنثاً -كلفظة النفس إذا عّبرت بها عن المذكّر- جاز في العدد التذكير والتأنيث، فإن شئت قلت: ثلاثة أشخص، وأنت تريد النساء، اعتباراً باللفظ، وإن شئت قلت: ثلاث أشخص اعتباراً بالمعنى، وكذا جاز فيه التذكير والتأنيث إذا لم يكن المميّز مذكوراً كما في قوله عليه الصلاة والسلام: "بني الإسلام على خمس، أو خمسة"[1] على اختلاف الروايتين، فالتقدير في الأولى: خمس دعائم مثلاً، وفي الثانية على خمسة أشياء.

---

[1]- الحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان، رقم الحديث 7، 19/1، والرواية الأخرى التي جاءت بلفظ "خمسة" رواها مسلم، وانظر: القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (1992). صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي. كتاب الإيمان، رقم الحديث 19، 45/1.

[الأسماء المتصلة بالأفعال]

[المصدر]

هذا **(الأسماء المتصلة بالأفعال)** منها **(المصدرهو الاسم الذي يُشتَقُّ منه الفعل)**، هذا على مذهب البصريّين، وأمّا الكوفيون فيجعلون الفعلَ مشتقاً منه، والمسألة مشهورة مذكورة في علم الصرف مع استقصاء الأدلة من الطرفين، فلا نطوّل الكلام بإيراده[1].

وأبنيته من الثلاثي كثيرة مختلفة يرتقى ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناء، وأمثلته مذكورة في "المفصّل" على التفصيل، ويجري في أكثر الثلاثي المزيد فيه، والرباعي على سَنَنٍ واحد، وقد يرِدُ المصدر على وزن اسمي الفاعل والفاعل كقولك: قمتُ قائماً، ومنه العافية، والكاذبة، وكقوله تعالى: ﴿**بأيكم المفتون**﴾[القلم: 6] ومنه المكروهة، والمصدوقة.

(ويعمل) المصدر **(عملَ فعله)** المشتق منه؛ لأنه جزء مدلول الفعل، فكان أقوى من سائر الأسماء المتّصلة بالأفعال، قال في "**اللباب**": "ويعمل عمل فعله ماضياً كان أو غيرَه إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً إلا أنّه لا إضمارَ فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل، وإن كان له"[2] قوله ماضياً كان أو غيره، وذلك لأنّ عمله لكونه في تقدير أنّ مع الفعل، والفعل المقدّر إمّا: ماضٍ، أو حالٌ، أو مستقبل، فإذاً يعمل بمعنى كلّ واحد منها، وإنّما كان المصدر مقدراً بأنّ مع الفعل؛ لأن الاسم حقّه أن لا يعمل، وأصل العمل للفعل، فقدّر بـ"أن" [44/أ] مع الفعل تصحيحاً للعمل، وإنّما لم يقدّر اسم الفاعل بالفعل للعمل؛ لأنّ له مشابهةً بالفعل المضارع لفظاً باعتبار الحركات والسكنات، فأغنت تلك المشابهة اللفظية عن تقديره بالفعل بخلاف المصدر وإنّما لم يعمل إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو: ضربت ضرباً

---

[1] – انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثامنة والعشرون 235/1.

[2] – اللباب ص175.

زيداً ؛ لأن العمل للفعل لا للمصدر لوجهين، أحدهما: أنّ الفعل هو الأصل في العمل كما عرفت، فلا يُعدَلُ عن الأصل إلى الفرع بلا موجب.

الثاني: أنّ عمله لكونه في تقدير أنّ مع الفعل كما أشرنا إليه، ولا يمكن أن يقدر بأن مع الفعل إذا وقع مفعولاً مطلقاً ، إذ لا يُؤكَّد الفعل بأنَّ مع الفعل، بل بالمصدر صريحاً .

وقوله: "إلا أنّه لا إضمارَ فيه؛ لأنّه لو أضمر فيه لوجب إذا ثُنِّيَ المصدر أو جُمِعَ باعتبار الأنواع أن يكون له تَثْنيتان، وجمعان، إحداهما باعتبار الفاعل، والأخرى باعتبار الحدَث الذي هو مدلولُ المصدر.

وقوله: "ولا يلزم ذكْرَ الفاعل"، إذ لو لزَمِلكان حيثُ لم يُ ذكر لزم فيه الإضمار، لكنّا قد بيّنا أنّه لا إضمارَ فيه.

وقوله: "وإن كان له" ، يعني لا يلزُمذكْر الفاعل، وإن كان يلزم أن يكون له فاعل في نفس الأمر إذِ المصدرُ لا ينفكُّعمَّن صدر منه، لكن لا يلزم ذكره لا مظهراً ، ولا مضمراً .

واعلم أن المصدر يعمل إمّا مفرداً ، أو مُضافاً ، أو مُعرَّفاً باللام، فالمفرد **(نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً)** أمسِ، أو الآنَ، أو غداً ، برفع زيد على الفاعلّية، ونصب عمراً على المفعولية، وتقديم الفاعل، **(و)** كذا بتأخيره نحو: عجبت **(من ضرب عمراً زيدٌ)** .

والمضاف إلى الفاعل أو المفعول كما يُشعُر به قوله: **(ويضاف إلى الفاعل، فيبقى المفعول منصوباً نحو: عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، أو إلى المفعول، فيبقى الفاعل مرفوعاً نحو: عجبت من ضرب عمروٍ زيدٌ)** وقيل هذه الإضافة معنوية بمعنى اللام بدليل قولهم: عجبت من قيامك الحسن، فإنّ الحسن صفةُ القيام مع أنّه معرفة، ولا يخفى أنّ هذا إنما يتّم إذا لم يكن المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو اسم المفعول أما إذا كان فقد قيل إنّها إضافة لفظّية.

ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الإفراد والإضافة كقولك: عجبتُ من ضرب زيداً ونحُوه قولُه تعالى: ﴿ **أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة، يتيماً** ﴾[البلد: 14-15] ومن ضرب عمرٌو، ومن ضرب زيدٍ، أي من أن ضربَ زيدٌ، أو ضُوب، ونحوه قوله تعالى: ﴿**وهم من بعد غلبهم سيغلبون**﴾[الروم: 3]، كذا في "**المفصّل**"[1].

والمعرّف باللام كقوله: [المتقارب]

ضعيفُ النِّكَايةِ أعْدَاءهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[2]

وقوله: [الطويل]

كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعا[3]

قالوا: إعمال المصدر مع اللام قليل؛ لأنه عند عمله مقدّر بأنَّ مع الفعل [44/ب] فكما لا يدخل لام التعريف على أنّ مع الفعل، كذلك ينبغي أن لا يدخل على المصدر المقدَّر به، ولكن جُوِّز على قلّةٍ فرْقاً بين شيءٍ، ومُقدّر به.

(**ولا يتقدّم عليه**)، أي: على المصدر (**معمولُه**)، لِما عرفت أنّه عند العمل مؤوَّل بأنّ مع الفعل، وهو موصول حرفّي، ومعمول الصلة لا يتقدّم على الموصول لكونه كتقدُّم جزءٍ من الشيء المرتَّب الأجزاء عليه. وجوّز الرضيّ ذلك إذا كان ظرفاً أو شِبْهه[4]. قال الله تعالى: ﴿**فلمّا بلغ معه السعي**﴾[الصافات: 102]، ﴿**ولا تأخذكم بهما رأفة**﴾[النور: 2]ومثل هذا كثير، والتقدير تكلّف،

---

[1]- المفصل ص287 .

[2]- البيت مجهول النسبة، وهو من الأبيات الخمسين التي لم ينسبها سيبويه، المرادي، ابن أم قاسم (2001). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ط1، تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي. 840/2 ، الكتاب 192/1 ، الخزانة 127/8 .

[3] – هذا شطر من بيت للمرار الأسدي، وصدره :

وقد علمت أولى المغيرة أنني

الكتاب 193/1، ابن يعيش 473/3، الخزانة 127/8 .

[4]- انظر شرح الكافية للرضي 711/2 .

وليس كل مؤّول بشيء حكُمه حكْمما أُوِّلَ به مع أنّ الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل، لأنّ له شأنليس لغيره، لتنزله منزلة نفسه، لوقوعه فيه، وعدم انفكاكه عنه، ولهذا اتُّسِع في الظروف ما لا يُتَّسَعُ في غيرها.

[اسم الفاعل]

(و) منها **(اسم الفاعل)**، وهو ما يجري على يَفْعَلُ من فعله كضارب، ومكرِم، ومنطلِق، ومستخرِج، ومدحرج، **(ويعمل)** اسم الفاعل (**عملَ يَفْعَلُ من فِعْله)**، أي: يعمل عمل الفعل المبني للفاعل من ذلك الفعل الذي اشتُقّ منه، مفرداً كان، أو مثّنى، أو مجموعاً جَمْعَ تصحيح، أو تكسير، مظْهَراً، أو مضمراً، مقدّماً، أو مؤخّراً. **(إذا كان بمعنى الحال، أو الاستقبال)**، فإنّ الأصل أن لا يعمل الاسم، وإنّما عمل اسم الفاعل لكونه مشابهاً للفعل المستقبل في الحركات والسكنات والدلالة على الحال والاستقبال، فلذلك لم يعمل إذا كان بمعنى الماضي، واعتمد على أحد الأشياء الستة، وهي: المبتدأ، والموصوف، والموصول، وذول الحال، وحرف الاستفهام، وحرف النفي، وذلك لأنّ اسم الفاعل فرع في العمل، فاشتُرِط فيه الاعتماد، ولم يَجُزْ إعمالُه ابتداءًنحو: ضارب زيد، تنبيهاً على انحطاط رتبة الفرع عن الأصل **(نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامَه عَمْراً اليوم أو غداً)** في التقديم، وزيدٌ عمراً ضاربٌ اليوم أو غداً في التأخير، وهو ضاربُ زيدٍ وعَمْراً، أي ضاربٌ عمراً اليوم أو غداً في الإضمار، وهط ضاربان زيداً، وهم ضاربون زيداً، وهم ضُرَّبٌ زيداً اليوم أو غداً في المثنى والمجموع، مصحَّحاً ومكسّراً.

(ولو قلتَ): زيدٌ ضارب غلامَه عمراً **(أمس ؛ لم يجُز)** ، بل يستعمل ذلك على الإضافة، كذا في "**المفصّل**"[1].

---

[1]- المفصل ص293 .

وتكون الإضافة معنوية لا لفظية، لأنها إضافة الصفة إلى معمولها، وإذا كانت الصفة بمعنى الماضي لم يكن ما بعدها معمولاً، فتكون الإضافة معنوية، وفيه خلاف الكسائي **(إلا إذا أريد به حكايةُ حالٍ ماضية)**، وكأنها بمعنى الحال باعتبار الحكاية، فلذلك جاز أن يعمل، كقوله عزّ من قائل: ﴿**وكلبهم باسطٌ ذراعيه**[45/أ] **بالوصيد**﴾[الكهف: 18].

قال في "**المفصّل**": إذا دخلت عليه الألف واللام كقولك: الضاربُ زيداً أمسِ هذا[1] ، وذلك لأنّ حكَمه حكُم الذي ضَرب، ولذلك امتنع التقديم، فلا يقال: زيداً الضاربُ أمس؛ لأنّ ما في حيّز الموصول لا يتقدم عليه.

[اسم المفعول]

(و) منها **(اسم المفعول)**،وهو الجاري على يُفْعَل من فعله نحو: مضروب، وحكمه حكم اسم الفاعل في اشتراط معنى الحال، أو الاستقبال، والاعتماد على ما ذكرنا إلا أنّه **(يعمل عمل يُفْعَل)** المبني للمفعول **(من فِعله)** الذي اشتقَّ منه، **(نحو: زيدٌ مضروب غلامه)**.

[الصفة المشبهة]

(و) منها **(الصفة المشبهة)** ، وهي التي ليست من الصفات الجارية على فعلها، وإنّما هي مشبهة بها في أنها تذكر، وتؤنث، وتثنى، وتجمع **(نحو: كريم، وحسن)**. وهي لذلك **(عملُها كعمل فعلها)** فكريٌم يعمل عمل كَرُم، وحسن عمل حَسُن **(نحو: زيد كريٌم حَسَبُه، وحسنٌ وجْهُه)**.

قال في "**المفصّل**": وهي – يعني الصفة المشبهة – تدل على معنًى ثابت، فإن قصد الحدوث قيل: هو حاسِنٌ الآن أو غداً، وكارِمٌ وطائِل، ومنه قوله عز وجلّ: ﴿**وضائقٌ به صدرك**﴾[هود: 12]،

---

[1] – المفصل ص293 .

وتُضاف إلى فاعلها كقولك: كريم الحسب، وحسن الوجه، وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك، فيقال: ضامر البطن، وجائلة الوشاح، ومعمور الدار، ومؤدّب الخدام[1].

[أفعل التفضيل]

(و) منها (**أفعلُ التفصيل**) يعني الاسم الذي وضع للتفضيل، وهو أفعل، وإن كان بحسب الأصل، فيدخل فيه خيرٌ وشرّ، لأنّهما في الأصل أخْيُر وأشَرُّ، فخُفِّفا بالحذفِ لكثرةِ الاستعمال، ولم يُستَعمل أخْير في كلامهم أصلاً[2] ولا أشرّ إلا في لغة رديّة، وقول من قال: قد يستعملان على الأصل ضعيف. قال في "**اللباب**": وصيغة "أفعل" إلاّ في الخير والشر يقال منهما: خير منه وشرّ، ولا يقال أخْيُر أصلاً ولا أشرُّ إلا في لغة رديّة[3].

هذا وقياسه أن يُصاغ من ثلاثيٍّ غير مزيد فيه مما ليس بلونٍ، ولا عيب، فلا يُقال في أجاب: أجْوَبُ منه، ولا في سمر وعور: أسمرُ منه وأعور، لكن يُتوصَّلُ إلى التفضيل في مثل هذه الأفعال بأن يُصاغَ أفعَلُ ممّا يُصاغُ منه، ثم تمييزٌ بمصادرها كقولك: هو أجود منه جواباً، وأشدّ سُمرةً، وأقبَح عَوراً، وشذّ نحو: هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرُم بي من زيد، أي: أشدّ إكراماً، و" أحمقُ من هبّنقة"[4].

والقياس أن يُفضَّل على الفاعل دون المفعول، وقد شذّ نحو: هو أَعذُر منه، وأَلْوَم وأشهر، وأعرف، وأنكر، كذا في "**المفصّل**"[5].

---

[1]- المفصل ص296 .

[2]- "أصل" في "ب".

[3]- الباب ص178 .

[4]- مجمع الأمثال 386/1 .

[5]- المفصل ص300-301 .

وهو **(لا يعمل في الظاهر)**، أي لا يعمل عمل الفعل في الُظهَر، فلا يعمل رفعاً في فاعل مُظهَر، **(فلا يقال:** [45/ب] **مررت برجل أفضلَ منه أبوه)** بنصب أفضل ليكون أبوه فاعله، بل إنّما يقال برفع أفضل على أنّه خبر مقدَّم لمبتدأ مؤخّر، وهو أبوه، أي: مررت برجلٍ أبوه أفضلُ منه.

ولا يعمل نصباً في مفعول به مُظهَرٍ، ولا مضمر بخلاف الفاعل المضمر، فإنّه يعمل فيه، لأنّ العمل في المضمر ضعيف؛ لأنّه لا يظهر أثره في اللفظ، فلا يحتاج إلى قوة العامل، وإنّما لم يعمل عمل الفعل؛ لأنّ الأسماء العاملة إنّما تعمل باعتبار أنّ لها فعلاً بمعناها، وليس لاسم التفضيل فعلٌ بمعناه في الزيادة، فلم يعمل، وأما قوله: [الطويل]

وأَضْرَبَ مِنّا بالسُّيوفِ القَوانِسا[1]

فالعامل فيه الفعل المقدّر، وهو يضرب المدلول عليه باضرب.

وتعتوُره، أي: أفعل التفضيل حالتان متضادتان: لزوم التنكير، ولزوم التعريف، كما فصّل بقوله: **(ويلزمه التنكير مع مِن)** لعدم أسباب التعريف، وأما قوله: [السريع]

ولَسْتَ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَىً[2]

فليست "مِن" باعتبار التفضيل حتى ينافَيه اللام، بل التقدير: لست منهم بالأكثر حصىً، وليست دالة على التفضيل.

---

[1]- شطر بيت من الشعر للعباس ين مرداس، وصدره :

أكر وأحمى للحقيقة منهم

السلمي، العباس بن مرداس (1991). ديوان العباس بن مرداس السلمي. ط1، تحقيق: د.يحيى الجبوري، بيروت: مؤسسة الرسالة. ص93. البصري، صدرالدين علي بن أبي الفرج (1999). الحماسة البصرية. ط1، تحقيق: . عادل سليمان جمال، القاهرة: مكتبة الخانجي. 182/1، الخزانة 10/7 .

[2]- شطر بيت من الشعر للأعشى، وتمامه :

وإنما العزة للكاثر

ديوانه ص106، مغني اللبيب 182/6، الخزانة 250/8 .

(فإذا فارقته، فالتعريف باللام، أو الإضافة نحو: زيد الأفضل، وزيد أفضل الرجال)، يعني إذا لم توجد "مِن"يكون معرفةً : إمّا باللام، أو بالإضافة.

فإن قلت: لا يلزم من مفارقة "مِن" أن يكون معرفة لجواز أن يكونَ مُضافاً إلى نكرة، نحو: زيدٌ أفضَلُ رجل.

أجيب: بأنّه إذا أريدَ التفضيل على المضاف إليه لا يكون "أفضل"إلاّ معرفةً عند مفارقة "مِن"، وأمّا أفضل رجل، فليس باعتبار التفضيل على المضاف إليه، بل المراد أنّ الرجل مفضّل، والرجال لو فضّلوا رجلاً رجلاً لكان هو أفضل رجل من بين المفضّلين، فإذا أريد التفضيل على المضاف إليه، وفارقت "مِن" فلا بدّ، وأن يكون معرّفاً باللام، أو مضافاً إلى معرفة.

هذا واعلم أنّ أفْعلَ التفضيل إذا أضيف، فله معنيان، أحدهما: أن يراد به الزيادة، والتفضيل على المضاف إليه.

والثاني: أن يقصد به الزيادة المطلقة، فإن أريد به الزيادة على المضاف إليه، اختلف في أنّ إضافته لفظية، أو معنوّية، فقيل: إضافته لفظّية؛ لأنّه يقع صفة للنكرة نحو: مررت برجل أفضل القوم، ولو كانت الإضافة معنوّية مفيدة للتعريف لما وقع صفة للنكرة، وإنّما صحّ وقوعه صفة للنكرة؛ لأنّ المعنى على ثبات "مِن"، فمعنى: مررت برجلٍ أفضل القوم: أفضل من القوم أي: من باقي القوم، والأعرفُ أنّه يتعرّف إذا أضيف إلى المعرفة، والإضافة معنوّية؛ لأنّ الإضافة إنّما تكون لفظّية إذا كانت بتقدير الانفصال والعمل، وأفعلُ التفضيل لا يعمل في مظهر كما عرفت.

وإن قصد به زيادة مطلقة، وأضيف للتوضيح، فلا يقال في تعريفه [46/أ] بالإضافة؛ لأنّه ليس المعنى على ثبات "مِن"، حتى يكون الإضافة لفظية، كما ذكرنا فيما أريد الزيادة على المضاف إليه، فإنّه لا بدّ أن يكون ثّمة المعنى على ثبات "مِن" ليتحقق التفضيل[1] على المضاف إليه.

---

[1]– "التفضيل" سقطت من "ب".

(و) اسم التفضيل **(ما دام منكراً)** ومصحوباً بمِن، **(استوى فيه الذكور، والإناث، والمفرد، والاثنان، والجمع، فإذا عرّف باللام أنّث وثنى، وجمع)**، وذلك لأنّه إذا تعلق به "مِن" يشابه الفعل، فلا يثّنى، ولا يجمع كالفعل. **وأما**[1] المعرّف باللام، فيجب فيه المطابقة لمن هو صفة له؛ لأنّه َبعُ د عن شبه الفعل لوجود اللام التي هي من خواص الاسم، فحقّه وجوب المطابقة، كسائر الصفات.

(وإذا أضيف) أفعل التفضيل، **(جاز[2])** فيه **(الأمران)** أي: المطابقة وعدمها، أّما المطابقة، فلأّنه َبعُ د عن شبه الفعل لوجود الإضافة التي هي من خواصّ الاسم، وأّما عدم المطابقة، فلأّنه أشبه الذي بـ"مِن" لذكر المفضّل عليه معه.

واعلم أنّ جواز ا لأمرين فيه إّنما يكون إذا أريد به الزيادة والتفضيل على المضاف إليه، وأّما إذا[3] قصد به الزيادة المطلقة، فلا بدّ فيه من المطابقة على ما صرّح به ابن الحاجب، وصاحب "**اللباب**"[4].

وينبغي أن يعلم أنّ ما ذكر من أّنه إذا أضيف، فله معنيان وجواز الأمرين على أحد المعنيين، إنما يكون عند إضافته إلى المعرفة، وأّما عند إضافته إلى النكرة، فحكم المضاف إليه حكم موصوفه في الإفراد، والتثنية، والجمع نحو: هو أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال، إذا فضلوا رجلاً رجلاً، واثنين اثنين، وجماعة جماعة. يدلّ على ما ذكرنا ما قال صاحب "**اللباب**" من أن أفعل[5] التفضيل إذا أضيف إلى المعرفة مراداً به الزيادة على من أضيف إليه، وإذا أضيف إلى النكرة، فحكم المضاف إليه حكم موصوفه في الإفراد، والتثنية، والجمع، حيث جعل قوله: "وإذا أضيف إلى النكرة" قسيماً لقوله: "وإذا أضيف إلى المعرفة".

---

[1]– "أّما" سقطت من "ب".
[2]– "ساغ"بدلاً من "جاز" في متن الأنموذج .
[3]– سقط لفظ "إذا" من "ب".
[4]– انظر اللباب ص180 .
[5]– "أفضل" في "ب".

وقد يحذف "مِن"لفظاً، ويراد تقديراً كقوله تعالى: ﴿**يعلم السر وأخفى**﴾[طه: 7]، أي: أخفى من السّر، وقول الفرزدق: [الكامل]

إنَّ الَّذي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لَنا   بَيتاً دَعائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ[1]

ومنه قولك: الله أكبر.

وقد جاء أفعل، ولا فعل له نحو: أحنك الشاتين، وأحنك البعيرين، ومنه أَّول على الأعرف.

---

[1]– البيت للفرزدق كما هو مذكور، ديوانه ص714 .

[باب الفعل]

(باب الفعل: وهو ما صحّ أن يدخله قد، وحرفا الاستقبال، والجوازم، واتصل به الضمير المرفوع البارز، وتاء التأنيث الساكنة). وهذا تعريف بالخواصّ، وحدّه: ما دلّ على اقتران حدث بزمان. كذا في "**المفصّل**"[1]، وإنما عرّفه [46/ب]بها توضيحاً وتسهيلاً للأمر على السامع، كما ذ كرنا في باب الاسم، وإنّما صح دخول قد على الفعل؛ لأنّ قد إمّا لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتحقيـق معنى الفعل أو لتقليله، وظاهر أنّ هذه المعاني لا يصحّ إلا في الفعل، وإنّما صحّ دخول حرفي الاسـتقبال عليه، لأنّ معناهما وضعاً يقتضي الفعل، وإنّما صحّ دخول الجوازم؛ لأنّ معناها معنى يستدعي فعلاً أيضاً، ولأنّ الجزم عبارة عن تغيير يلحق آخر الفعل بقطع حركة، أو حرف، فيظهر اختصاصها بالفعل، وإنّما اتصل به الضمير المرفوع البارز؛ لأنّ المرفوع البارز يقتضي أن يكون فاعلاً عمل فيه الفعل، والفعل مخصوص بهذا العمل إذ اسم الفاعل، وإن عمل في المستتر، لكنّه لا يعمل في البارز، فإذا قلت: زيد ضارب هو، فهو تأكيد للمستتر لا فاعل لاسم الفاعل، فظهر أنّ العمل في البارز مخصوص بالفعل، وإنّما اتصل به تاء التأنيث الساكنة؛ لأنّه لتأنيث المسند إليه، فيختصّ بالفعل، إذ الإسناد الحقيقي أصله أن يكون للفعل، وقّيد التاء بالساكنة؛ لأنّ المتحركة مختصة بالاسم.

ثم مثّل على الترتيب فقال: **(نحو: قد ضرب)**، في دخول قد، **(وسيضرب، وسوف يضرب)** في حرفي الاستقبال، **(ولم يضرب)** في الجوازم، **(وضربت)** بالحركات الثلاث في اتصال الضمير المرفوع البارز، **(وضربت)** بالسكون في اتصال التاء.

(وأصنافه)، يعني أقسام الفعل أحد عشر، ذكرها مجملة أوّلاً حيث قال: **(الماضي، المضارع، الأمر المتعدي، وغير المتعدي، المبني للمفعول، أفعال القلوب، أفعال الناقصة، أفعال المقاربة،**

---

[1] - المفصل ص329 .

فعلا المدح والذّم فعلا التعجب)، تسهيلاً للضبط، ثم شرع في ذكرها مفصّلة مع رعاية الترتيب السابق في اللاحق.

[الفعل الماضي]

وابتدأ ههنا بما ابتدأ به ثمة فقال: **(الماضي)** هو: أي الفعل **(الذي يدل)** بحسب أصل الوضع، فإنّه المتبادر من الدلالة **(على حدث وجد في زمان قبل زمانك)** الحاضر الذي أنت فيه قبلّية ذاتّية تكون بين أجزاء الزمان، فإن تقدّم بعض أجزاء الزمان على بعض، إنّما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان، فلا يلزم أن يكون للزمان زمان، وقد يقال: قبلّية زمانية، ولا ضير في وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم، والخصوص، والكلّية، والبعضّية، كما يقال: الزمان يوجد في أحد الأزمنة الثلاثة، ووقت الظهر يوم الجمعة **(نحو: ضرب)** ، فإنّه يدل على حدث، وهو الضرب، وجد في الزمان الماضي، **(وهو)** يعني الماضي **(مبنّي)** ؛ لأنه قد تقّرر أّنه مبنّي الأصل [47/أ] على الفتح، أّما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الأصل في المبنى، فلأّنه شبيه بالاسم لوقوعه موقعه نحو: مررت برجل ضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب، وأّما الفتح فلكونه أخفّ الحركات **(إلا إذا اعترض[1] عليه ما)** أي شيء **(يوجب سكونه، أو ضمّه)**، فالسكون عند الإعلال، ولحوق بعض الضمائر، أعني المرفوع المتحرك لئلا يرد نحو: ضربا، فإّنه مبني على الفتح، والضمُّ مع واو الضمير، والاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره: وهو مبنّي على الفتح في جميع الأوقات إلا وقت اعتراض ما يوجب سكونه، أو ضمه عليه.

---

[1]– "عرض" في متن الأنموذج .

[الفعل المضارع]

(المضارع: هو ما أعتقب في صدره إحدى الزوائد الأربع) ، وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء **(نحو)** قولك للمخاطب ، أو للغائبة: **(تفعل**[1]**)** ، وللغائب: **(يفعل)** ، وللمتكلم: **(أفعل)** ، وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة: **(نفعل)** . وهذه الحروف مضمومة في الرباعّي، ومفتوحة فيما سواه، **(ويشترك فيه الحاضر والمستقبل)** ، ولعله اختار مذهب الاشتراك من المذاهب الثلاثة، إذ قيل: هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وقيل بالعكس، وقيل: هو مشترك بينهما.

قال العلامة الشريف في حاشية "**المطالع**": الأصحّ من هذه المذاهب هو الأخير، وفيه[2]: أّنه قد تقّرر أن اللفظ إذا دار بين كونه مشتركاً ومجازاً، فالمجاز أولى، هذا وقيل: يحتمل أن لا يكون اختياراً لمذهب الاشتراك؛ لأّن الفعل المضارع يطلق على كل واحد من المعنيين، فهو مشترك في صحة إطلاقه على الحاضر والمستقبل، ولا يقتضي كونه حقيقة فيهما، بل قد يطلق على كل واحد منهما، وإن كان على أحدهما حقيقة، وعلى الآخر مجازاً، ولا يذهب عليك أّن الظاهر ما قلنا؛ لأّن الأصل في الإطلاق الحقيقة **(إلاّ إذا دخله اللام)**، فإّنها مخلصة للحال كالسين، **(أو سوف)** للاستقبال، وهذا الاستثناء مفرغ، والمستثنى منه محذوف، والتقدير: ويشترك فيه الحاضر والمستقبل في جميع الأوقات إلا وقت دخول اللام، أو السين، أو سوف.

(و) بدخول إحدى الزوائد، واللام، أو السين، أو سوف عليه، وقد ضارع الاسم فحينئذٍ **(يعرب بالرفع، والنصب، والجزم)** مكان الجّر إلا إذا اتصل به نون جماعة المؤنث أو النون المؤكدة، أما الأّول فلأّنه إّنما بنَي تشبيهاً بالماضي نحو: ضربن عند سيبويه، وقال غيره: إّنه قد ترك على أصل

---

[1] – "يفعل، وتفعل" في متن الأنموذج .

[2] – أي: في حاشية المطالع .

البناء إيذاناً بأنّ الأصل في الفعل البناء، وأما الثاني، فإنّما بنى، لأنّه لما اقترن به الزيادة أشبه بعلبك، فبنى على [47/ب] الفتح، كما بني هو هذا.

قال في "**المفصّل**": وليست هذه الوجوه – يعني وجوه إعراب المضارع، وهي الرفع، والنصب، والجزم – بأعلام على معانٍ كوجوه إعراب الاسم؛ لأنّ الفعل في الإعراب غير أصيل، بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفين في منع الصّرف، وما ارتفع به الفعل، وانتصب، وانجزم غير ما استوجب به الإعراب[1]، **(و)** هذا الذي سنذكره بعد بيان ذلك المرفوع هو **(ارتفاعه بعامل معنويّ)** كالمبتدأ والخبر، **(وهو)** أي: ذلك المعنى ، **(وقوعه موقع الاسم)** ، يعني بحيث يصحّ وقوع الاسم **(نحو)** قولك: **(زيد يضرب)**، كما تقول: زيد ضارب، وإنما عمل هذا المعنى الرفع؛ لأن وقوعه موقع الاسم لّما كان عاملاً معنوياً أشبه الابتداء، والابتداء يعمل الرفع، فكذا ما أشبهه، ولأنّ الفعل لقيامه مقام الاسم، قد وقع في أقوى أحواله، فأعطى أقوى الحركات، وهو الرفع.

ومعنى وقوعه موقع الاسم أن يقع موقع جنس الاسم، لا أن يقع موقعاً يصح وقوع اسم الفاعل موقعه، لأنّك تقول: يضرب الزيدان، ولا يصحّ اسم الفاعل هنا نحو: ضارب الزيدان، لكونه غير معتمد، وإنّما ارتفع هنا لوقوعه ابتداء، والابتداء من مظانّ صحة وقوع الأسماء، وهذا مذهب سيبويه والأخفش، وعند أكثر الكوفيين ارتفاعه بتعرّيه عن النواصب والجوازم، وعند الكسائي ارتفاعه بحرف المضارعة؛ لأنّه كان قبل دخوله مبنياً ، وبعده صار معرباً مرفوعاً ، فلم يوجد ما يمكن إحالة الإعراب عليه إلّا حرف المضارعة[2].

---

[1]– المفصل ص333 .

[2]– انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الرابعة والسبعون، 550/2 .

[نواصب المضارع]

(و) المنصوب هو: **(انتصابه بأربعة أحرف)** ، أحدها: أن التي تقع بعد غير العلم والظنّ **(نحو)**: أريد**(أن يخرج)** ، وإنما عملت النصب لمشابهتها أنّ المفتوحة المشددة لفظاً، ولأنّ الجملة التي تقع بعدها مفرد كما أنّ ما بعد أنّ المفتوحة المشددة في تأويل المفرد.

وأّما أخواتها، فقد حملت عليها في العمل؛ لأّنها للاستقبال، وحكي عن الخليل أن الحرف الناصب هو "أنْ" لا غير، والبواقي لا تنصب الفعل ألاّ "وأن" مضمرة، وأّما "أن" التي تقع بعد العلم، فهي المخفَّفة من المثّقلة نحو: علمت أن سيقوم، وأنه ليقوم، والتقدير: أّنه سيقوم، وأّنه ليقوم، إذ لا يمكن أن تكون ناصبة، وكذا "أن" التي تدخل الماضي نحو: عجبت من أن قام زيد، تقديره: من أّنه قام زيد، وأّما أن التي تقع بعد الظنّ نحو: ظننت أن يقوم، فيجوز أن تكون ناصبة، وأن تكون مخففة من المثقلة والفعل بعدها [48/أ] مرفوع حينئذٍ والتقدير: ظننت أنه يقوم، وكلاهما مصدرية؛ لأنّ كل واحدة منهما مقّدرة بمصدر.

(و) الثاني: لن، ومعناها نفي المستقبل، وهي أوكد من "لا" نحو: **(لن يخرج)** ، وهي حرف برأسه عند سيبويه، وقال الفّراء: أصلها لا، فأبدلت الألف نوناً، وهو ضعيف، لفوات معنى التأكيد فيها، وقال الخليل: أصلها لا أن، فخففت الهمزة، وسقطت الألف لالتقائها مع النون الساكنة، فصار لن، وردّ بأنهم يقولون: زيداً لن يضرب، ولو كان الأصل: لا أن، لم يجز تقديم ما في حّيزها عليها. وأجيب عنه بأّنه قد يكون حكم الترتيب مغايراً لما قبله.

(و) الثالث: كي للتعليل ، نحو: جئته **(كي يكرم)**، و"كي" هذه عند الأخفش حرف جرّ في جميع استعمالاتها، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير أن، ومذهب الخليل أن الناصب بعدها مضمر بناء على مذهبه، وعند البصريين تكون ناصبة بنفسها كأن، وجارة مضمراً بعدها "أن"، فإذا تقدمها اللام نحو **﴿لكيلا تأسوا﴾**[الحديد: 23] فهي ناصبة لا غير بمعنى "أن" وليس فيه معنى التعليل، بل هو

مستفاد من اللام، وإذا جاء بعدها فهي جارة –لا غير– بمعنى اللام للتعليل. فقولك: جئتك كي تكرمني، يحتمل الوجهين كونها ناصبة بنفسها بمعنى التعليل، وكونها جارّة كاللام مضمراً بعدها أن.

(و) الرابع: إذن، وهي جواب وجزاء، وإنما تنصب إذا كان ما بعدها مفرغاً لها ومستقبلاً نحو: **(إذن يذهب)** ، قيل: أصله "إذ أن"، فخفف ، وقيل: أصله إذا كان كذا، فحذفت الجملة المضاف إليها، وعوّض عنها التنوين، وإنما كتبت بالنون فرقاً بينها، وبين إذا.

وإذا وقعت بعد الواو والفاء يجوز الإعمال والإلغاء، وجاز الفصل فيها خاصة نحو: إذن والله أحبك، كذا في "**اللباب**"[1].

وهذه الثلاثة، أعني: لن، وكي، وإذن ينتصب بها المضارع ملفوظة لا مقدرة.

(وينصب بإضمار أن) خاصة **(بعد خمسة أحرف**[2]**:حتّى)** الجارة إذا كان الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها للسببيّة، أو لمجرد الغاية ، وإن كان حالاً حقيقة، أو حكاية كانت حرف ابتداء لا جارّة، فيرفع، وتجب السببيّة نحومرض حتّى لا يرجونه، ولذا امتنع الرفع في كان سيرى حتّى أدخلها؛ ناقصةً، وفي: أسِرتَ حتّى تدخلها؟ وجاز في التامة، وبعد الخبر، وفي: أيّهم سار حتّى يدخلها؛ النصب والرفع.

(واللام)، أي: لام كيّ، يعني ينصب المضارع بإضمار "أن" [48/ب] بعد لام كي، ويجوز إظهار "أن" ويلزم مع "لا" نحو: لئلا يعطيني، وينصب أيضاً بإضمارها بعد لام الجحود، وهي المزيدة لتأكيد النفي لكان، ولا يجوز إظهار "أن" مع لام الجحود فرقاً بين لام كي ولام الجحود.

---

[1]– اللباب ص160 .

[2]– "أحرف، وهي" في متن الأنموذج .

(وأو بمعنى: إلى أن)، أو إلاّ أن، ويعترض على هذه العبارة بأنّ "أو" المضمرة بعدها "أن" لو كانت بمعنى "إلى أن" لكان التقدير في قولنا: أو تعطيني: إلى أن أن تعطيني، وهذا خلف.

(وواو الجمع) بشرط الوقوع في جواب الأشياء الستّة التي يجيء ذكرها الآن، صرّح به صاحب "**اللباب**"[1].

(والفاء) بشرط السببيّة، والوقوع **(في جواب الأشياء الستة: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض)** .ثم مثّل على الترتيب فقال **(نحو: سرت حتى أدخلها)**، في الإضمار بعد حتى الجارّة، **(وجئتك لتكرمني)**، في الإضمار بعد لام كي، **﴿وما كان الله ليعذبهم﴾**[الأنفال: 33] في الإضمار بعد لام الجحود على ما قلنا، **(ولالزمنّك أو تعطيني حقّي)**، في الإضمار بعد أو، بمعنى "إلى" أو "إلا"، **(ولا تأكل السمك وتشرب اللبن)** في الإضمار بعد واو الجمع ، **(وايتني فأكرمك)** في الإضمار بعد الفاء في جواب الأمر **(﴿ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي﴾)**[طه: 81] في الإضمار بعدها في جواب النهي، **(وما تأتينا فتحدثنا)** في الإضمار بعدها في جواب النفي.

قال في "**المفصّل**": لقولك: ما تأتينا فتحدثنا معنيان، أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا أي: لو أتيتنا لحدّثتنا، والآخر: ما تأتينا أبداً إلاّ لم تحدّثنا، أي: لم يوجد منك إتيان كثير ولا حديث منك، وهذا تفسير سيبويه[2] ، هذا وإنّما انحصر معناه فيما ذكر، لأن الكلام موضوع لانتفاء[3] مجموع الإتيان والحديث، وانتفاء المجموع: إمّا بانتفاء كلّ من جزئيه، وهو المعنى الأوّل، أو بانتفاء أحد الجزئين، وهو المعنى الثاني، وذلك لا يكون إلاّ بانتفاء الحديث دون الإتيان، ولا يمكن عكسه، إذ الحديث بدون الإتيان لا يتصوّر.

---

[1]– الضوء المنير في شرح المصباح ق100 .

[2]– المفصل ص336 .

[3]– "الانتفاع" في "ب".

(وهل أسئلك فتجيبني؟) في الإضمار بعد الفاء في جواب الاستفهام، **(وليتني عندك فأفوز)**فوزاً عظيماً ، في الإضمار بعدها في جواب التمّني، **(وألا تنزل فتصيب خيراً[1])**، في الإضمار بعدها في جواب العرض، وإنّما نصب الفعل بإضمار "أن" بعد هذه الحروف، أمّا بعد حتى واللام فلأنهما حرف جرّ، فيجب أن يضمر "أن" بعدهما حتى يكون ما بعدهما في تأويل الاسم؛ لأن حرف الجرّ لا يد خل على الفعل، وأمّا بعد أو، فلأنّها إمّا بمعنى إلى، أو بمعنى إلاّ، وكلاهما مختصان بالاسم، فيجب أن يكون الفعل في تأويل المصدر، وأما بعد الواو والفاء فلأنهما عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء، وقد امتنع عطف الخبر[49/أ] على الإنشاء، فجعل مفرداً، ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الإنشاء، فيكون المعنى في: ائتني فأكرمك ليكن إتيان منك فإكرام منّي إيّاك، وعلى هذا القياس. وفي: لا تأكل السمك وتشرب اللبن: لا يكن منك أكل السمك، وشرب اللبن معه.

[جوازم المضارع]

(و) المجزوم هو **(انجزامه بخمسة أحرف)** ، أحدها: لم، وهي تقلب المضارع ماضياً وتنفيه **(نحو: لم يخرج)** ، معناه نفيُ الخروج في الزمان الماضي.

(و) ثانيها: لّما، وهي مثل لم، وتختصّ بالاستغراق، وجواز حذف الفعل، كذا في "**اللباب**"، يعني لّما تفارقُ لم في أمرين، أحدهما: أنّ قولك: لم يحضر، يفيد نفي الحضور في زمان من أزمنة الماضي، وإذا قلت: **(لّما يحضر[2])** ، فمعناه أنه لم يوجد الحضور في الزمان الماضي إلى الآن، أي: استغرق نفي الحضور جميع أزمنة الماضي، ولم يوجد في شيءٍ منها أصلاً .

---

[1]– "ألا تنزل بنا فتصيب خيرا منا" في متن الأنموذج .

[2]– "لما يخف" في متن الأنموذج .

والثاني: أنه يحذف الفعل مع لّما، فإنّه إذا قيل: أقام زيد؟ قلت: قمت ولّما، أي: ولّما يقم زيد، بخلاف "لم" وكان طول لفظ "لّما" عوض عن المحذوف بخلاف "لم".

(و) ثالثها: لام الأمر نحو: **(ليضرب)**، وجاز إضمار اللام في ضرورة الشعر نحو: [الوافر]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ[1]

أي: لتفد، ويدخل فيها لام الدعاء نحو: **﴿ليغفر الله﴾**[الفتح: 2]، وهي مكسورة، وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الواو، والفاء، وثم نحو: **﴿ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك﴾**[النساء: 102]، **﴿ثم ليقضوا﴾**[الحج: 29].

(و) رابعها: لا للنهي نحو: **(لا تفعل)** وهذه الأربعة تجزم فعلاً واحداً .

(و) خامسها: "إن" للشرط والجزاء، وهما مجزومان بـ"إن" إذا كان مضارعين نحو: **(إن تكرمني أكرمك)**، وإن كانا ماضيين لا يظهر فيهما الجزم نحو: إن جئتني أكرمتك، وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً، فالأول مجزوم، وأّما الثاني فلا يظهر فيه الجزم، وإن كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً نحو: إن أكرمتني أكرمتك، فلا شكّ أن الأول لا يظهر فيه الجزم، وأّما الثاني فيجوز فيه الرفع والجزم، أّما الجزم فلكونه مضارعاً قابلاً للجزم، وأما الرفع فهو إّما بتقدير الفاء عند المبّرد، وعلى نية التقديم والتأخير عند سيبويه. قال في "**اللباب**":وإن كان الجزاء ماضياً لفظاً بغير قد من فعل متصّرف، أو معنًى، فلا مساغ للفاء نحو:إن قمت قمت أو لم أقم، وإن كان مضارعاً مثبتاً من غير سين، أو سوف، أو منفياً بلا، فالوجهان، وإلا فالفاء[2].

---

[1]– هذا صدر بيت مختلف في نسبته، فقد نسب إلى أبي طالب، وإلى حسان بن ثابت رضي اله عنه، وإلى الأعشى، وتمام البيت :

إذا ما خفت من شيء تبالا

الكتاب 8/3، أمالي ابن الشجري 150/2، الخزانة 11/9 .

[2]– اللباب ص127 .

هذا إنّما قال بغير قد؛ لأنه إذا وجد قد، فهو ماضٍ محقّق يمتنع تأثير الشرط فيه، فلا بدّ من الفاء نحو: إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، واحترز بقوله: "متصرف" عن نحو: عسى [49/ب] من الأفعال الغير المتصرفة نحو: إن جئتني فعسى أن أكرمك، فإن الشرط والجزاء ماضيان، ولكن الجزاء لّما لم يكن فعلاً متصرفاً لم يقبل الجزم معنى، فتعين الفاء أيضاً .

وقوله: "فالوجهان"، أحدهما الجزم نحو: إن تكرمني أكرمك، أولا أهنك؛ لإمكان جعله نفس الجواب بتأثير حرف الشرط فيه بالجزم.

والثاني: أن يدخل الفاء فيهما ويرتفعا نحو: إن تكرمني فأكرمك، أو: فلا أهينك، بتأويل جعله خبر مبتدأ محذوف، ليصير جملةً اسمّيةً، وإنّما قال: من غير سين، أو سوف؛ لأّنه إن كان مضارعاً مثبتاً مع السين، أو سوف، فإّنه يتعين الفاء، ولا يجوز الجزم فيه نحو: إن أكرمتني فأكرمك، أو فسوف أكرمك على إظهار المبتدأ، أي: فأنا سأكرمك، أو فأنا سوف أكرمك.

واحترز بقوله: "منفّياً بلا" عن المنفّي بـ"لم" نحو: إن قمت لم أقم، فإّنه لا مساغ للفاء فيه، وإلا فالفاء يعني إن لم يكن الجزاء أحد المذكورات تعّين الفاء، كما إذا كان الجزاء جملة اسمية أو جملة أمرّية، أو نهيّية، أو فعلاً غير متصرف نحو: إن جئتني فأنت مكرم، أو إن جئتني فأكرمني، أو فلا تضربني، ونحو قوله تعالى: ﴿**فإن كرهتموهنّ فعسى أن تكرهوا شيئا**﴾[النساء: 19]، وكذا لو كان الجزاء ماضياً محققاً مع قد، وكذا مع السين، أو سوف وقد عرفت مثاليهما.

هذا ومن شأن "إن" الشرطية أن تلزم الفعل لفظاً، أو تقديراً، وأّن شيئاً مّما في حّيزها لا يتقّدمها كالاستفهام ، فلا يقال: زيداً إن تضرب اضربَ، كما لا يقال: زيداً أتضرب؟ بمعنى: أتضرب زيداً؟ ولذا قيل: في آتيك إن تأتني: إّن الجزاء محذوف، وما تقدم كلام وارد على سبيل الإخبار، وإن لم يكن إخباراً، بل كان جزاء يلزم الجزم، ودخول الفاء.

(وبتسعة أسماء متضمنة بمعنى[1] إن) يعني أنّ هذه الأسماء وضعت موضع "إن" بضرب من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك إذا قلت: من تضرب أضرب، كان حقّه أن يقال: إن تضرب زيداً أضرب زيداً، وإن تضرب عمراً أضرب عمراً ...إلى غير ذلك، ولا نقدر على استيعابه، فأتي باسم عامّ يشمل الجميع، وتُرك استعمال أن معه، فقيل: من تضرب أضرب.

(وهي)، أي: هذه الأسماء: **(من، وما، وأي)**،وهو إذا أضيف إلى المعرفة لم يضف إلاّ إلى الاثنين فصاعداً، لأنّه وضع لأن يكون واحداً من اثنين، أو جماعة. وإذا أضيف إلى النكرة يضاف إليها واحدة كانت، أو اثنتين، أو جماعة لشيوعها.

(وأين، وأنّى، ومتى، وحيثما، وإذما[2])، اعلم أنّ "حيث"، و"إذا" إنّما يجزمان إذا كان معهما ما، وأمّا إذا لم يكن فلا، وأيّ، وأين، ومتى تجزم مطلقاً، سواء كان معها ما أو لا.

(ومهما) ذكر فيه وجهان [50/أ] أحدهما: أن يكون الأصل "ما ما" على أن يكون "ما" الثانية زائدة، فأبدلت الألف الأولى هاء تحسيناً للفظه.

والثاني أن يكون مه واقعاً قبل ما الشرطية؛ بمعنى اكفف، ثم جريا مجرى كلمة واحدة **(نحو: من يكرمني أكرمه، وعليه قس)** : ما تصنع أصنع، وأيا تضرب أضرب، وأين تكن أكن، وأنّى تأكل آكل، ومتى تخرج أخرج، وحيثما تذهب أذهب، وإذما تفعل أفعل، ومهما تخرج أخرج.

(وينجزم) المضارع **(بأن مضمرة في جواب الأشياء الستة التي تجاب بالفاء إلا النفي)** إذا قصد السببية لتضمنها معنى الطلب، وتضمّنه السببية، إذ لا يكون إلاّ لغرض خارج بخلاف الإخبار، اللهم إذا استعمل في معنى الطلب، فيصحّ الجزم بعده، وإن لم يقصد السببية يجب الرفع: إمّا حالاً،

1– "لمعنى" في متن الأنموذج .

2– "وإذما وحيثما" في متن الأنموذج .

أو وصفاً، أو استئنافاً، **(نحو: ائتني أكرمك، وعليه فقس)** الباقي نحو: لا تكفر تدخل الجنة، وأين بيتك ازرك، وليت مالاً أنفقه، وألا تنزلُ تُصبْ خيراً لك.

قال في "**المفصّل**": وحقّ المضمر أن يكون من جنس المظهر، فلا يجوز أن تقول: لا تدنُ من الأسد يأكلك بالجزم؛ لأنّ النفي لا يدلّ على الإثبات، ولذلك امتنع الإضمار في النفي، فلم يَقل: ما تأتينا تحدّثنا، ولكنك ترفع على القطع، كأنك قلت: لا تدنُ منه، فإنّه يأكلك، وإن أدخلت الفاء ونصبت، فحسن[1]، هذا يعني أن المضمر يكون من جنس المظهر، فإن كان المظهر منفّياً كان المضمر منفّياً مقدّراً بإن، وإن كان مثّبتاً قدّر مثّبتاً مع إن، ولا يقدّر الإثبات إذا كان المظهر منفياً، فيكون التقدير: إن لم تدنُ من الأسد يأكلك، لأنّ المذكور منفّي فالمقدّر كذلك، فيفسد المعنى، وفيه خلاف الكسائي، فإّنه أجاز مثل ذلك اعتماداً على وضوح المعنى، إذ يعلم بالقرينة أن التقدير إن تدن من الأسد يأكلك.

[الأفعال الخمسة]

(ويلحقه[2])، أي المضارع **(بعد ألف الضمير، وواوه، ويائه نون عوضاً عن الحركة[3] في المفرد)**، وتكون مكسورة في التثنية، ومفتوحة في الجمع، قياساً على تثنية الأسماء وجمعها، وكذا تكون مفتوحة في المخاطب المؤنث **(نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين)** ؛ لأنّه لما وجب أن تكون هذه الأفعال معربة، ولم يمكن أن يجعل اللام محل الإعراب، لأنّ هذه الضمائر بعدها أوجبت كونها على وجه واحد، ولم يمكن أيضاً أن يجعل الضمائر حروف الإعراب؛ لأنها في الحقيقة ليست من نفس الفعل، لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة، فوجدوا أولى الحروف بذلك،

---

[1]- المفصل ص344 .

[2]- "وتلحقه" في متن الأنموذج .

[3]- "عوضا عن الرفع" في متن الأنموذج .

حروف المدّ، واللين [50/ب] لكثرة دورها في كلامهم، ولم يمكن زيادتها ههنا لوجود الضمائر، إذ يلزم اجتماع الساكنين، فزادوا حرفاً شبيهاً بها، وهو النون.

(وذلك) أي: لحوق النون **(في الرفع)**، أي: مختص بحال الرفع؛ لأنه أوّل أحوال الإعراب فاختير الرفع بثبوت النون ولحوقها **(دون الجزم والنصب)**، لأنّها تسقط في حال الجزم، لأنّ النون عوض عن الحركة في المفرد، فكما تسقط الحركة فيه للجزم، كذلك يسقط ما عُوِّض عنها، وحمل النصب على الجزم دون الرفع؛ لأنّ الجزم في الفعل بمنزلة الجرّ في الاسم. فكما يتبع النصب الجرّ في الأسماء، كذلك يتبع الجزم النصب في الأفعال.

[فعل الأمر]

(الأمر: ما يؤمر به الفاعل المخاطب على مثال افعل)، يعني هو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالفُ بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة **(نحو: ضع)** في تضع، **(وضارب)** في تضارب، **(ودحرج)** في تدحرج، ونحوها مما أوّلَه متحرّك، فإن سُكّن زيدت همزة وصل لئلايُ بتدأ بالساكن، فيقال:اضرب في تضرب، وانطلق، واستخرج؛ في تنطلق وتستخرج، والأصل في تُكرم: تُؤكرم؛ كتُدحرِج، فعلى هذا خرج أكرم **(أو**[1]**)** يؤمر به **(غيره)**، أي: غير الفاعل المخاطب **(باللام)**، يعني ما ليس للفاعل المخاطب يؤمر بالحرف داخلاً على المضارع دخول لا ولم، سواء كان المأمور غير الفاعل **(نحو: ليُضرَب زيد، ولتُضْرَب أنت، ولأُضرَب أنا)** على البناء للمفعول في الكلّ، أو فاعلاً، **(و)** ليس بمخاطب نحو: **(ليضرب زيد، ولأضرب أنا)** على البناء للفاعل، وقد جاء قليلاً أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف، ومنه قراءة النبي – عليه الصلاة والسلام– **﴿فبذلك فلتفرحوا﴾**[يونس: 58][2].

---

[1]– "و" في متن الأنموذج .

[2]– انظر: معجم القراءات 573/3 .

قال في "**المفصّل**": وهو مبنّي على الوقف عند أصحابنا البصريين، وقال الكوفّيون: هو مجزوم باللام مضمرة، وهذه خُلف من القول[1].

أقول: اختلاف البصريون والكوفّيون في فعل أمر المخاطب، فذهب البصرّيون إلى أّنه مبنّي على السكون، وذهب الكوفيون إلى أّنه معرب مجزوم[2].

حُجَّة البصرّيين أنّ: الأصل في الفعل أن يكون مبنياً، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنّما أُعرب من الأفعال ما شابه الأسماء في الحركات والسكنات، وفي وقوعه موقعه.

وفعلُ الأمر لا يُشابه الاسم في الحركات والسكنات، ولا يقع موقعه، فبُني على السكون على قياس أصل الأفعال.

حُجَّةٌ أخرى لهم: أّنا أجمعنا[3] على أنّ نزال وتراك مبنيان لقيامهما مقام انزل واترك، فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً لما بُنَي ما ناب منابه.

واحتجّ الكوفيون على أّنه مُعربٌ مجزوم؛ لأنّ أصل أفعل التفعل، وهو معرب [51/أ] كما في أمر الغائب: ليفعلْ زيد، فإّنه مجزوٌم بالاتفاق، ثم حُذفت اللام لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف، ثم حُذِفَ حرف المضارعة، وهو التاء، هرباً من الالتباس، فإّنه لو بقى وقيل تفعل لالتبس بالفعل المضارع خبراً موقوفاً عليه.

واحتجّ الكوفّيون أيضاً على أنّ إعراب الأمر بالقياس على النهي نحو: لا تفعل، فإّنه معرب مجزوم قطعاً وقد يُحمل الضدّ، وعلى الضدّ، فيكون أمر المخاطب أيضاً معرباً مجزوماً كالنهي.

والحجَّةُ الأولى ضعيفة، لأّنه لو كان في حُكم أمر الغائب، لكان يجب أن لا يحذف اللام، كما لا تحذف من أمر الغائب.

1- المفصل ص350 .

2- انظرالإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثانية والسبعون 524/2 .

3- في الأصول الخطية: "جمعنا"، ولعلَّ الصوابَ ما هو مثبت.

قولهم: إنّما حُذفت اللام في امر المخاطب لكثرة الاستعمال. قلنا: لو كان كذلك لاختصّ الحذف بما كثر استعماله دون ما يقلّ .

والثانية أيضاً ضعيفة ، لأنّ فعل النهي إنما كان مُعرباً لوجودِ حرف المضارعة فيه، وبه يُشابه الاسم، فكان معرباً بخلافِ أمرِ المخاطب، فإنّه لم يوجد فيه حرفُ المضارعة، فلم يوجد فيه مشابهة للاسم، وهذا معنى قوله: وهذا خُلْفٌ من القول .

[الفعل المتعدي، وغير المتعدي]

(المتعدي وغير المتعدي: فالمتعدّي ما كان له مفعول به، و) هو على ثلاثة أضرب، أحدها: **(يتعدى إلى مفعول واحد كضربت زيداً، و**[1]**)** الثاني: ما يتعدّى **(إلى اثنين)** ، وهو على نوعين: أحدهما: ما لا يصحّ حملُ المفعول الثاني على الأول **(نحو: كسوته جبّة)** ، وأعطيته درهماً ، ويجوز حذف أحدهما بدون الآخر ههنا، ويجوز حذفهما جميعاً أيضاً .

(و) ثانيهما: ما صحّ حمله عليه نحو: **(علمته فاضلاً)** ، وهذا بخلاف الأول، وسيجيء بيانُه إن شاء الله تعالى .

(و[2]**)** الثالث: ما يتعدّى **(إلى ثلاثة)** مفاعيل، وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي إلى اثنين، وهما: أعلمتُ وأرأيت، **(نحو: أعلمت زيداً عمراً خير الناس)** ،وأرأيت زيداً عمراً فاضلاً .

وقد أجاز الأخفش: أظننتُ، وأحسبتُ، وأخلتُ، وأزعمتُ وقد يُضمَّن أخبرتُ، وخبّرتُ، وحدّثتُ، وأنبأتُ، ونبأت بمعنى أعلمت، فيتعدّى تعديته.

(وغير المتعدي) ضرب واحد، وهو **(ما يختصُّ بالفاعل كذهب زيد)**، ومكث، وخرج، ونحو ذلك.

---

[1]- "أو" في متن الأنموذج .

[2]- "أو" في متن الأنموذج .

(وللتعدية ثلاثة أسباب: الهمزة، وتثقيل الحشو، وحرف الجرّ) ، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي، فتصيّره متعدّياً، وبالمتعدّي إلى واحد، فتصيّره ذا مفعولين **(نحو: أذهبته، وفرّحته، وخرجت به)**، وأحفرته بئراً، وعلمته القرآن، وتتصل الهمزة بالمتعدّي إلى اثنين، فتنقله إلى ثلاثة نحو: أعلمت، كذا في "**المفصّل**"[1].

وينبغي أن يُعلم أن المتعدّي وغير المتعدّي سيّان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة، وما ينصب بالفعل من الملحقات بهنّ، كما تنصب ذلك بنحو ضرب، وكسا، واعلم تنصبه بنحو: ضرب، وقرب. [51/ب]

[المبني للمفعول]

الفعل **(المبني للمفعول هو)** ما استغنى عن فاعله، فأقيم المفعول مُقامه، وأسند إليه معدولاً عن صيغة فعل إلى فُعِل، ويسمّى **(فِعْلَ ما لم يُسمَّ فاعله)** ، قيل: الإضافة بيانّية، لأنّ ما لم يسمّ فاعله أعمّ من المفعول والفعل، كما أنّ الفعل أعمّ مما لم يسمّ فاعله، وقيل: ما لم يسمّ فاعله هو المفعول، وإضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسة، وقيل: هو الفعل، فإضافة العام إلى الخاصّ، وعلى التقديرين: الإضافة لاميّة، ومن جعله على الأخير بيانّية، خرج عن اصطلاحهم وَيرِدُ على الأخير: أنّ إضافة العام إلى الخاصّ، إنما تُستحسَنُ إذا لم يُشتهر الخاصّ بكونه فرد العامّ، فلا يقال: إنسان زيد، وترك التسمية قد يكون للجهل بالفاعل، أو لعظمته، أو لتحقيره مع قصد الاحتقار وغير ذلك.

وعلامة البناء للمفعول في الماضي أن يضمّ أوله، وأول متحركاته، ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرّد والمزيد فيه، واللام الأول في الرباعي المجرّد، والمزيد فيه، والملحق بهما نحو: ضرب، واستكرم، فإنّ أول المتحركات هو التاء، إذ لا عبرة بهمزة الوصل، ودُحرج، وتُدحرج، وجُلبب، وتُجلبب.

---

[1] - المفصل ص351 .

وأما في المضارع، فأن يضمّ حرف المضارعة، ويفتح العين في الثلاثي المجرّد والمزيد فيه، واللام الأولى في الرباعي المجرّد، والمزيد فيه، والملحق بهما نحيوُضرب، ويُستكرم، ويُدحرج، ويتدحرج، ويجلبب، ويتجلبب.

(ويسند) الفعل المبني للمفعول **(إلى المفعول[1])** سواء كان بغير واسطة، أو بواسطة، **(إلا إذا كان)** المفعول **(الثاني في باب علمت)**، فإنّه لا يجوز إسناده إليه، لأنّه مسند إلى المفعول الأول إسلناً تاماً، فلو أسند الفعل إليه لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً، **(و)** كذا **(الثالث في باب أعلمت)**، إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً، وأجاز ابن الأنباري الإسناد إلى الثاني في باب علمت حيث أمن الإلباس، فأجاز: ظنّ قائم زيداً؛ لأنه لا يلتبس أنّ القيام هو المظنون دون الزيدّية، ولم يجز: ظنّ أخوك زيداً، في ظننت زيداً أخاك للالباس، واحترز بتقييد الثاني بباب علمت عن باب أعطيت، فإنه يجوز الإسناد إلى الثاني فيه، كما يجوز إلى الأول، لكن الأول أولى نحو: أعطى زيد درهماً؛ لأنه فاعل في المعنى، لأنّه عاطٍ أي: آخذ، وكذا المفعول له، والمفعول معه، لا يجوز إسناده إليهما. أما المفعول له فقيل إنما لم يقم مقام الفاعل [52/أ] لأنّه في المعنى علّة غائبة فلو[2] أقيم لم يفهم منه العلّية، ولا ينتقض بالمفعول به والظرف؛ لأنهما إذا أقيما مُقام الفاعل، فُهِمَ وقوع الفعل عليه، وفيه بخلاف العلة، فإنه لا يفهم منه العلّية بعد إقامته مقامه؛ لأنّ نصبه هو المشعر بعليته، فإذا أقيم مُقام الفاعل، ورفع لم يفهم العلية منه؛ ولأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعددة باعتبار المجموع، أي يكون علة للاجتماع لا لكل واحد واحد منها، فلو أقيم مقام واحد، لكان الفعل الآخر: إمّا أن يضمر فيه، أو لا، فإن أضمر كان علّة لذلك الفعل، والمفروض أنّه علة للمجموع لا لكلّ واحد واحد، وإن لم يضمر فيه لزم أن لا يكون

1– "مفعول به" في متن الأنموذج .

2– " فلم" في "ب".

لبعضها فاعل، ولا ما أقيم[1] مقامه، فيخلو عن الفاعل وبدله، وإذا تعذر إقامته مقام الفاعل في بعض الصور امتنع إقامته مقامه مطلقاً طرداً للباب.

وأما المفعول معه، فلا يقام[2] مُقام الفاعل لوجهين، أحدهما: أنَّ مفهومه مصاحبة الفاعل في بعض الصور، فلو[3] أقيم مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة.

والثاني: أنه إمّا أنيُ قام مقام الفاعل مع الواو، أو بدونه، والقسمان باطلان، أما مع الواو، فلأنه يوهم عطف الاسم على الفعل، وأما بدون الواو، ففلسد أيضاً؛ لأن المفعول معه لا يكون إلا مع الواو.

(و) يسند **(إلى المصدر، و)** أحد **(الظرفين)**، أي: ظرف الزمان، وظرف المكان **(نحو: ضُرِبَ زيدٌ)** في الإسناد إلى المفعول به بلا واسطة، **(ومُرَّ بعمرو)** في الإسناد إليه بواسطة حرف الجرّ **(وسِيرَ سَيرٌ شديدٌ)** في الإسناد إلى المصدر، **(وسِيرَ يومُ كذا)** في الإسناد إلى ظرف الزمان **(وسِيرَ فرسخان)** في الإسناد إلى ظرف المكان.

وينبغي أن يُعلم أنّ المفعول به بلا واسطة إذا وُجد في الكلام يتعيَّن بذلك، وإذا لم يوجد، فالجميع سواء، واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان.

" أما المصدر فإنما وصف؛ لأن المصدر المطلق مستفاد معناه من لفظ الفعل، فليس في إقامته زيادة فائدة، بخلاف ما إذا وصف، فإنه يتقيد بالوصف، ولا يفهم من معنى الفعل، فكان في تقييده فائدة وكذا المبهم من الزمان يستحسن وصفه ليفيد؛ لأنه لو لم يوصف لم يكن في ذكره فائدة، لأنا نعلم من لفظ الفعل أنه يقع في زمان ما على الإبهام، فلا يكون في ذكر المُبهم فائدةٌ لم تكن في ذكر الفعل فقط ، بخلاف المعيّن من الزمان، فإنه لا حاجة إلى الوصف، لكونه مفيداً بنفسه، إذ

---

[1] – "أقيل" في "ب".

[2] – "يقال" في "ب".

[3] – "فلم" في "ب".

الفعل لا يعلم [52/ب] من مُطلقه الزمان المعّين الموقّت، فكان في ذكره فائدة لم تستفد من لفظ الفعل بخلاف المُبهم من المكان، فإّنه أيضاً لا حاجة إلى وصفه، إذ الفعلُ بالوضع يدلّ على الزمان ولا يدلّ على المكان، فذكر المكان مما لا يفهم من إطلاق لفظ الفعل بحسب الوضع"، كذا في "**اللباب**"[1] **وشرحه**[2].

واعلم أن سيبويه أجاز قِيم، وقُعِد بالإسناد إلى المصدر المدلول عليه بالفعل مع أنّ قام، وقعد فعلان لا زمان، فلا يصحّ بناء ما لم يسّم فاعله إذ ليس له مفعول به يقام مقام الفاعل، ووجه تجويزه أنّ أصل قولك: قام فعل القيام، وقعد فعل القعود، فلو بني منه المجهول فكأّنه قيل: فُعِل القيام، وفُعل القعودُ فهما، وإن كانا مصدرين كأّنهما مفعول بهما باعتبار هذا التقدير، ومنه قولهم: [الطويل]

وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعِيرِ والنَّزَوانِ[3]

والتقدير، وقد فعل الحيلولة، وأوقعت.

[أفعال القلوب]

(أفعال القلوب) وتسّمى أفعالَ الشك واليقين أيضاً، قيل: كأنهم أرادوا بالشكّ الظن، وإلاّ فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشكّ المقتضي تساوي الطرفين، ولا يخفى أنّ هذا خَلْطُ اللغة بالاصطلاح، وإلّا فالشكُّ خلاف اليقين على ما في "**الصحاح**"، و"**القاموس**"[4]، **(وهي)** سبعة: **(ظننتُ، وحسبتُ،**

---

[1]- اللباب ص62 .

[2]– شرح لباب الإسفرائيني في النحو ص251 .

[3]– هذا شطر بيت شعر لصخر أخي الخنساء، وصدره:

أهم بأمر الحزم لو أستطيعه

الأصمعيات ص146، الخزانة 438/1، مغني اللبيب 659/5 .

[4]– الصحاح (شكك) 1594/4 ، الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (2005). القاموس المحيط. ط8، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة. (شكك) ص945 .

وخِلتُ) هذه الثلاثة للظن، **(وزعمت)** إذا كان بمعنى ظننتُ تُستعملُ تارة للظن وأخرى لليقين، **(وعلمت ، ووجدت ، ورأيت[1])**، وهذه الثلاثة لليقين، وانحصارُها في هذه السبعة استقرائي على ما قيل، **(تدخل على المبتدأ والخبر)**. استئناف، أو خبر أفعال القلوب، أو خبر ثان، **(فتنصبهما على المفعولّية)**، أي: على أنّ كلّ واحدٍ من المبتدأ والخبر مفعول به.

قال في "**المفصّل**": إذا كنّ بمعنى معرفة الشيء على صفة كقولك: علمتُ أخاك كريماً، ورأيته جواداً، ووجدت زيداً ذا الحِفاظِ[2]تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قُصد إمضاؤها على الشك واليقين، فتنصبُ الجزأين على المفعولّية، وهما على شرائطهما، وأحوالهما في أصلهما[3] **(نحو: ظننت زيداً منطلقاً، وحسبت، وخلت لا زمان لذلك)**، أي للدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولّية **(دون)** الخمسة **(الباقية)**.

وفي "**المفصّل**": ولها – يعني لأفعال القلوب ما خلا حسِبتُ، وخلت، وزعمت– معانٍ أخر لا يتجاوز عليها مفعولاً واحداً[4]، **(فإنّك تقول: ظننته أي اتهمته)** من الظّنة بالكسر، وهي التهمة ومنه قوله عزّ وجل: **﴿وما هو على الغيب بظنين﴾** [التكوير: 24]، **(وعلمته، أي عرفته، وزعمت ذلك، أي قلته [53/أ] ورأيته أي: أبصرته، ووجدت الضالة، أي صادفتها)** ، وأصبتها، فهذه الأفعال الخمسة لم تقتض المفعول الثاني.

(ومن شأنها)، أي: ومن شأن أفعال القلوب، وخصائصها: **(جوازُ الإلغاء متوسطةً، أو متأخرةً نحو: زيد ظننت مقيم، وزيد مقيم ظننت)**، لاستقلال الجزئين كلاماً خلاف باب أعطيت؛ لأّنه ليس بين مفعولية نسبة حتى إذا أُلغَي يستقلان كلاماً، وقد نُقل الإلغاء عند التقديم أيضاً نحو: ظننت زيد

---

[1]– "ورأيت ، ووجدت" في متن الأنموذج .

[2]– "ذا انحفاظ" في "ب".

[3]– المفصل ص35 .

[4]– ا لمصدر نفسه ص356 .

مقيم، لكنّ الجمهور على أّنه لا يجوز، قيل: هذه الأفعال على تقدير إلغائها في معنى الظرف، فمعنى: زيدٌ مقيٌم ظننتُ زيدٌ مقيٌم في ظّني.

وفي قوله: "جواز الإلغاء" إشارة إلى جواز إعمالها أيضاً على تقدير التوّسط والتأخر، قيل الإعمال أولى على تدير التوّسط، وقيل أنهما متساويان، والإلغاء أولى على تقدير التأخر، "ويُلغى المصدر إلغاء الفعل، فيقال: متى زيدٌ ظنك ذاهب، وزيد ظّني مقيم، وزيد أخوك ظّني وليس ذاك في سائر الأفعال"، كذا في "**المفصّل**"[1].

(و) من شأنها، وخصائصها: **(التعليق)** مع لام الابتداء، والاستفهام، وحرف النفي **(نحو: علمت لزيد منطلق)**، في التعليق مع اللام، **(وعلمت أزيد عندك أم عمرو)** في التعليق مع همزة الاستفهام **(و)** علمت **(أّيهم في الدار)** في التعليق مع ما يتضمن همزة الاستفهام. **(و)** علمت **(ما زيد بمنطلق)** في التعليق مع حرف النفي؛ لأّن لهذه الثلاثة صدْر الكلام وضعاً، فلذلك لم يُمكن إعمالُ تلك الأفعال فيما بعدها.

والفرق بين الإلغاء والتعليق مع كون الأفعال في الحالين غْيَر عاملة: أّن في التعليق لا يمكن إعمالُها لفظاً لمانعٍ لفظّيٍ كما في الصور المذكورة، وأّما في الإلغاء، فيمكُن أن يُنصبَ الجزءان على المفعولية في التوسط والتأخر، وحينئذٍ لا إلغاء، وأّما في التعليق، فلا يمكن أن ينصب الجزءان لا لفظاً، ولا معنى، وأيضاً في صور التعليق المذكورة ما بعدها مفعولٌ من حيث المعنى بالتأويل، وأّما في الإلغاء، فلا يُمِكن الإعمالُ معه لا لفظاً، ولا معنًى؛ هكذا في شرح "**اللباب**"، فتأمل.

وفي جواز وقوع "هل" بعد أفعال القلوب اختلاف، فمن أجاز نظر إلى صورة الجملة في الموضعين يعني: هل، والهمزة، وأم، ومن منع نظر إلى أّن العِلْم لا يتعلق بالاستفهام، بل بجوابه، والذي يقال

---

[1]- المفصل ص358 .

في جواب الاستفهام بأم، والهمزة أحد المستويين، فكأنه قيل: علمت أحدهما معّيناً بخلاف هل، فإنّ جوابه ليس أحدهما حتى يتعلق به العلم، بل جوابه لا، أو بنعم. [53/ب]

ومن شأنها، وخصائصها: 'امتناع الاقتصار على أحد المفعولين، إلاّ في نحو: علمت أن زيداً قائم"، على ما في "**اللباب**"[1]، وأمّا كلا المفعولين فقد يسكت عنهما نحو: من يسمع يخل، أي: يَخَلِ المسموع صحيحاً، وبعضهم أبى ذلك إلاّ مع قرينة يكونان معها في حكم المذكور، فلا يجوز عنده ابتداء "علمتُ" مع حذف المفعولين بلا قرينة.

ومن شأنها، وخصائصها: الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد، نحو: علمتني منطلقاً، ورأيتك فعلت كذا، ورآه عظيماً، وقد أجري مجراها في هذا الجمع: فقَدْتُ، وعدِمت فيقال: فقدتني، وعدمتُني، ولا يقال: ضربتني، لكن يقال ضربتُ نفسي.

وما يجري مُجراها في الدخول على المبتدأ والخبر: اتخذت، وصيّرت، وما يتضمن معناه كجعلت، وتركت في مثل قوله: [البسيط]

فقدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ....[2]

وجعل ضرب المثل منه نحو:ضربت كذا مثلاً، بمعنى جعلته، واتخذته مثلاً.

[الأفعال الناقصة]

(الأفعال الناقصة وهي: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، وما زال، وما برح، وما فتئ)، بمعنى زال، ولا يستعمل إلا مع النفي، قيل هو بالهمزة وقيل بالياء، **(وما انفكّ،**

---

[1]- اللباب ص134 .

[2]- هذا جزء من شطر بيت شعر مختلف في نسبته، فنسب للعباس بن مرداس، وهو في ديوانه، كما نسب لغيره، وتمام البيت :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب

ديوان العباس بن مرداس ص46، الكتاب 37/1، الخزانة 339/1 .

ومـا دام، ولـيس)،ولـم يـذكر سـيبويه منهـا إلاّ : كـان، وصـار، ومـا دام، ولـيس ثـم قـال: ومـا كـان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر.

وإنّما سميت ناقصـة لـوجهين: أنّها لا تـدلّ إلا علـى الزمـان دون الحـدث، فإنّك إذا قلـت: كـان زيـد قائماً، لم ترد بـه كون زيد في الزمـان الماضـي، ولـو كـان فعلاً لـدلّ علـى الحـدث، وهو الكون؛ لأنّ الحدث المدلول عليـه فـي الأفعـال هـي مصـادرها، كمـا فـي قـام ونحـوه، بـل المـراد كـون مصـادرها وأخبارهـا حاصلة فـي الماضـي لا مصـادرها أنفسـها، فيقتضـي هـذا أن لا يكـون فعـلاً أصـلاً لعـدم دلالتها على الحدث، وهو مصدر ذلك الفعل، لكن إنما سمّي فعلاً لوجود دلائل الأفعال وخواصّها فيها، كدخول قد، والسين، وكونها على صيغة الماضـي، والمضـارع، والأمر، ولحـوق الضـمائر بهـا ولحـوق تـاء التأنيـث السـاكنة بهـا، فجعلـت أفعـالاً لهـذه الخـواصّ، وسمّيت ناقصـة لعـدم اسـتقلالها بحدثها. والثاني أنّها لا تستقل بمرفوعها كلاماً بل تحتاج إلى خبر تتّم به كلاماً، فكانت ناقصة.

ومما أُلحق بهـا: آض، وعـاد، وغـدا، وراح، وكـذا جـاء، وقعـد، وذلـك لاقتضـاء معناهـا أيضـاً طـرفين كمـا فـي كـان، وانحصـارها إلـى الثلاثـة عشـر اسـتقرائي، ولا يلـزم مـن ملحقاتهـا كونهـا غيـر محصـورة كما زعم بعضهم.

وهذه الأفعـال تـدخل دخـول أفعـال القلـوب علـى المبتـدأ، [54/أ] والخبـر، إلا أنّهـا **(ترفـع[1] الاسـم)** أي المبتـدأ ، **(وتنصب الخبـر[2])** ، لأنّهـا مشـابهة للأفعـال كمـا ذكرنـا، فأعملـت عملهـا، ومرفوعهـا مشـبّه بالفاعـل، ومنصـوبها بـالمفعول كمـا عرفـت فـي المرفوعـات[3]، وحـال الاسـم والخبـر مثلهـا فـي بـاب الابتداء، من أن كون المعرفة اسماً، والنكرة خبراً أصل الكلام، ويجيئان معرفتين ونكرتين، ويجيء

---

[1]– "وهي ترفع" في متن الأنموذج .

[2]– "وتنصب الخبر نحو: كان زيد منطلقا" في متن الأنموذج .

[3]– "في المرفوعات" سقطت من "ب".

الخبر مفرداً، وجملةً اسمّيةً، وفعلّيةً، وشرطّيةً، وظرفّيةً، كذا في "**المفصّل**"[1]، وقد ذكرنا فيما سبق أيضاً .

(وكان تكون[2]**)** على أربعة أوجه، أحدها: **(ناقصة)**، كما ذكر. **(و)** الثاني: **(تامة)** بمعنى وقع، ووجد، **(نحو: كان الأمر، أي: وقع الأمر)** ، وقولهم: كانت الكائنة، والمقدور كائن، وقوله تعالى: ﴿**كن فيكون**﴾[البقرة: 617].

(و) الثالث: **(زائدة)**، أي غير محتاج إليها **(نحو: ما كان أحسن زيداً)**، أي:ما أحسن زيداً . **(و)** الرابع: **(مضمراً فيها ضمير الشأن نحو: كان زيد منطلق، أي: كان الشأن)** فهي بعينه كان الناقصة، فإنّ اسمه ضمير الشأن، والخبر ما بعده، لكّنه خصّ بكون الاسم ضمير الشأن، وكون الخبر جم لة، فهو أحد قِسْمَي الناقصة، إذ قد عرفت أنّ الناقصة قد يكون خبرها مفرداً، وقد يكون جملة.

ومعنى "صار" الانتقال، وهي في ذلك على استعمالين، أحدهما: الانتقال من صفة إلى صفة نحو: صار الفقير غنياً، أو من حقيقة إلى حقيقة نحو:صار الطين خزفاً .

والثاني: الانتقال من مكان إلى مكان، أو من ذات إلى ذات، ويتعدّى بإلى نحو: صار زيد إلى بلد كذا، أو من عمرو إلى بكر، وهي في هذا الاستعمال تامة تسكت على مرفوعها.

وأصبح، وأمسى، وأضحى على ثلاثة معان، أحدها: أن تقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان.

والثاني: أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كأظهر، واعتم[1]، وهي في هذا الوجه تاّمة تسكت على مرفوعها.

---

[1]- المفصل ص362 .

[2]- "يكون" في الأصل ، وأثبت ما في متن الأنموذج .

والثالث: أن تكون بمعنى صار كقولك:أصبح زيد غنياً، وأمسى فقيراً .

وظلّ، وبات على معنيين:

أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان.

والثاني: كينونتهما بمعنى صار، ومنه قوله تعالى: ﴿**وإذا بُشّر أحدهم بالأنثى ظلّ وجهه مسوداً**﴾[النحل: 58].

والأفعال التي في أوائلها الحرف النافي في معنى واحد، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه، ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى "كان" في كونها للإيجاب، ومن ثّمة لم يجز: ما زال[2] زيد إلا مقيماً، وتجيء محذوفاً منها حرف النفي كقول [54/ب] امرئ القيس: [الطويل]

فقُلْتُ يَمينُ اللهِ أَبرحُ قاعداً[3]

وفي التنزيل: ﴿**تالله تفتؤ تذكر يوسف**﴾[يوسف: 58].

و"ما دام" توقيت للفعل في قولك: اجلس ما دام زيد جالساً، كأنك قلت: اجلس دوام جلوسه، ولذلك كان مفتقراً إلى أن يشفع بكلام؛ لأنه ظرف لا بدّ له مما يقع فيه،"و"ليس" معناه نفي مضمون الجملة في الحال تقول: ليس زيد قائماً الآن، ولا تقول: ليس زيد قائماً غداً، والذي يصدّق أنّه فعل لحوق الضمائر، وتاء التأنيث ساكنة به"، كذا في "**المفصّل**"[4].

---

[1]– "واعتمر" في "ب".

[2]– "زال" سقطت من "ب".

[3]– هذا صدر بيت شعر لامرئ القيس، وتمامه :

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

ولقد جاء الشطر في الأصول الخطية :

فقلت والله أبرح قاعداً

والصواب ما هو مثبت ، انظر: الكندي، امرؤ القيس بن حجر (1984). ديوان امرىء القيس. ط4، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف.ص32 ، الكتاب 504/3، المقتضب 325/2 .

[4] – المفصل ص368 .

(ويجوز تقديم خبرها على اسمها)، أي: خبر هذه الأفعال على الاسم في الجميع إذا لم يمنع مانع من التقديم، أما إذا منع مانع لم يجز القديم، كما إذا انتفى الإعراب في الاسم والخبر جميعاً، وانتفت القرينة بأن يكون إعرابهما تقديرياً، أو كانا مبنيين.

(و) كذا يجوز تقديمُ خبرها **(عليها)**، أي: على هذه الأفعال أنفسها، كما تقول: قائماً كان زيد لأنّه مشّبه بالمفعول، كما عرفت غير مرة، والمفعول يتقّدم الفعل **(إلاّ ما في أوّله ما، فإنّه لا يتقدم عليه معموله، لكن[1] يتقدّم على اسمه فحسب)**، وإنّما لم يتقدم على ما في أوّله "ما" نافية كانت، أو مصدرية لامتناع تقديم ما في حّيز النفي؛ لأنه يقتضي التصدّر، ولامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر، فكذا ما في معنى المصدر، وخالف ابن كيسان في غير المصدرية، وقال: يجوز تقديم الخبر على ما في أّوله ما النافية، لأنها لنفي النفي، ونفي النفي إثبات، فما زال بمعنى كان، فيتقدم عليه كما يتقدم على كان، ووافق في المصدرّية لأنّ معمول المصدر لا يتقدم عنده أيضاً على المصدر.

واختلفوا في "ليس"، فقال بعضهم: لا يتقدُم خبره عليه أيضاً؛ لأّنه ليس بفعل متصّرف فلا يقوى قّوة الأفعال المتصرفة، وجّوزه بعضهم مُحتجاً بقوله تعالى: ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم**﴾[هود: 8]، فـ"يوم" معمول مصروفاً، والمعمولُ يقع حيث يقع العامل، فلما تقّدم معمولُ الخبر جاز تقديم الخبر أيضاً. قال في "**المفصّل**": "وهذا هو الصحيح"[2]، وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقر، فاستحسن تقديَمه إذا كان مستقراً نحو قولك: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وتأخيَره إذا كان لغواً نحو قولك: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها، ثم قال: وأهل الجفاء يقرأون: "ولم يكن

---

[1]– "ولكن" في متن الأنموذج .

[2]– المفصل ص368 .

كفواً لـه أحد"[1]. قال في "**اللبـاب**": وفـي نحـو: **﴿كفـواً أحـد﴾**[الإخـلاص: 4] أُخّر الاسمُ إبقاءً علـى رعايـة الفواصل، وقدّم اللغو في القراءة المعتدّ بها للاهتمام بشأنه، حيث كان مصباً لما سيقت لـه الآية، هذا كلامه[2]. يعني إنّما قدّم مع كونه لغواً، [55/أ] وكان حقه أن يؤخّر علـى ما نصّ عليه سيبويه للاهتمام بشأنه، إذ الآية إنّما سيقت لنفي المكافأة عن ذات الله تعالى. وهذا المعنى مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه أهمّ.

[أفعال المقاربة]

(أفعـالُ المقاربـة: وهـي: عسـى، وكـاد، وأوشـك)، بمعنـى أسـرع، **(وكَـرِب)** -بفتـح الـراء- بمعنـى قرب، وأخذ، وجعل، وطفق.

(عملُهـا[3] كعمـل كـان)، يعنـي ترفـعُ الاسم، وتنصـب الخبـر، **(إلاّ أنّ خبـر عسـى أن مـع الفعـل المضـارع)** في تأويل المصدر **(نحـو: عسى زيـد أن يخـرج)** في معنى قارب زيدٌ الخروج، قال الله تعالى: **﴿فعسى الله أن يـأتي بـالفتح﴾**[المائدة: 52]، وذلك لأنّ عسى لما كان للتوقع في المستقبل ألْزَم "أن" الذي هو علَم الاستقبال تقويةً لمقتضاه، وفي "**اللبـاب**": ربما يقوم السين مقام "أن" فـي قوله: [الطويل]

عَسَى طَيّئ من طَيّئٍ بعدَ هذه　　　ستُطفئُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوانحِ[4]

بمعنى عسى طَيّئ أن يُطفئ.

---

[1]- الكتاب 56/1 .

[2]- اللباب ص148 .

[3]- "وعملها" في متن الأنموذج .

[4]- البيت لقسام بن رواحة، شرح ابن يعيش 375/4، الخزانة 341/9، اللباب ص148 .

(وقد يقع "أن" مع الفعل المضارع فاعلاً لها، ويقتصر عليه)؛ يعني أنّ لـ"عسى" استعمالين، أحدهما: أن يكون بمنزلة قارب، فيكون لها مرفوع ومنصوب، إلاّ أن منصوبها مشروطٌ فيه أن يكون "أن" مع الفعل متأوَّلاً بالمصدر.

والثاني: أن يكون بمنزلة قرُب، فلا يكون لها إلا مرفوعٌ إلا أنّ مرفوعها "أن" مع الفعل في تأويل المصدر **(نحو: عسى أن يخرجَ زيد)** في معنى قرُب خروجُه، قال الله تعالى: **﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾**[البقرة: 216].

وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب، أحدها: أن تقولوا عسيتَ أن تفعل كذا، وعسيتما إلى عسيتُنَّ، وعسى زيد أن يفعل، وعَسَيا إلى عسينَ، وعسيتُ، وعسينا.

والثاني: أن لا تتجاوزوا عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلا، وعسى أن يفعلوا.

والثالث: أن تقولوا: عساك أن تفعلَ كذا إلى عساكنّ، وعساه أن يفعل إلى عساهنّ وعساني أن أفعل، وعسانا أن نفعل، كذا في "**المفصّل**"[1]، وحاصله: أنّ عسى على ا لاستعمال الأول يتصرّف تارة على نحو رمى، وأخرى على نحو: لعلّ، وعلى الاستعمال الثاني لا يتصرف أصلاً، وإلى ما ذكرنا أشار صاحب "**اللباب**"[2].

(وخبر البواقي في المضارع بغير "أن") هكذا في النسخ التي رأيناها، ولا يخفى ضعفُ هذا، ولذا أعرضنا عنه، فنقول قولاً يوافق المشهور، وما هو المسطور في كتب النحو، لا سيما في "المفصّل". وهو: أنّ كاد لها اسم وخبر، وخبرها مشروطٌ فيه أن يكون فعلاً مضارعاً بغير "أن" متأولاً باسم فاعل **(نحو: كاد زيد يخرج)**، لأنّ معناها دنوُّ الخبر على سبيل الحصول، فالتُزم في

---

[1]- المفصل ص371-372. .

[2]- اللباب ص149.

خبرها أن [55/ب] يكون فعل حال تقويراً لما يقتضيها معناها من مقارنة الحصول، وقد جاء على الأصل: [الطويل]

..... وما كدتُ آيباً[1]

كما جاء: "عسى الغويرُ أبؤساً "[2]

قال صاحب "**اللباب**": هذا شاذ لا يقاس عليه[3].

وقد شّبه كاد بعسى من قال: [الرجز]

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا[4]

وعسى بكاد من قال: [الوافر]

عَسَى الكَرْبُ الذي أمسَيْتَ فيهِ   يكونُ وراَءه ُ فَرَجٌ قَرِيبُ[5]

وتقول: كاد يفعلُ إلى كِدن، وكِدتَ تفعلُ إلى كدتّن، وكدتُ أَفعل، وكدنا نفعل، وبعض العرب يقول: كُدتُ بالضّم.

قال في "**المفصّل**": والفصلُ بين معنَيي عسى وكاد، أنّ "عسى" لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، تقول:عسى اللهُ أن يشفَي مريضَك، تريد أنّ قرب شفائه مرجّو من عند الله مطموعٌ فيه،

---

[1]- هذا جزء من شطر بيت شعر لتأبط شراً، وتمامه :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا   وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

شاكر، علي ذو الفقار (1999). ديوان تأبط شرا وأخباره. ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي. ص91 ، الإنصاف 554/2، الخصائص 391/1 .

[2]- مجمع الأمثال 341/2 .

[3]- اللباب ص148 .

[4]- البيت لرؤبة، الكتاب 160/3، المقتضب 75/3 .

[5]- البيت لهدبة بن الخشرم العذري. المرصفي، سيد بن علي (د.ت). رغبة الآمل من كتاب الكامل. القاهرة: الفاروق الحديثة لطباعة والنشر. 234/2 ، الكتاب 159/3، مغني اللبيب 421/2 .

و"كاد" لمقاربته على سبيل الوجود، والحصول تقول: كادت الشمس تغرب، تريد أن قربها من الغروب قد حصل[1].

قال ابنُ الحاجب، وصاحبُ "**اللباب**": وإذا دلّ النفيُ على كاد، فهو كسائر الأفعال على الصحيح وقيل: نفيه يكون للإثبات، وقيل: يكون في الماضي للإثبات، وفي الاستقبال كسائر الأفعال تمسُّكاً بقوله تعالى: ﴿**وما كادوا يفعلون**﴾[البقرة:71]، ويقول ذي الرّمة: [الطويل]

إذا غيَّر الهـَ جْرُ الُمحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ   رَسِيـ سُ الهـَوى مِنْ حُبِّ ميَّةَ يَبْرحُ[2]

والجواب: أنه لنفي مقاربة الذبح، وحصول الذبح بعد أن نفى مقاربةَ الذبح لا ينافيها، ولم يؤخذ من لفظ "كادوا" بل من لفظ "ذبحوها"، هذا كلامهما[3].

أقول: وجه تمسّك القيل الأوّل بقوله تعالى: ﴿**وما كادوا يفعلون**﴾[البقرة: 71] أنّ المراد إثباتُ الذبح لا نفيه، بدليل ﴿**فذبحوها**﴾[البقرة: 71] وبتخطئتهم قولَ ذي الرمة، يعني أنّ الشعراء خطأوا ذا الرمة في قوله: [الطويل]

.... لَمْ يَكَدْ   رَسِيسُ الهـَوى مِنْ حُبِّ ميَّةَ يَبْرحُ

وهو أنّه يؤدّي إلى أنّ المعنى أنّ رسيس الهوى يبرح ويزول وإن كان بعد طول عهد، فلولا أنهم فهموا في اللغة أنّ النفي إذا دخل على المضارع من "كاد" أفاد إثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئتهم وجه، ووجه تمسّك القيل الثاني بقوله تعالى: ﴿**وما كادوا يفعلون**﴾[البقرة: 71] أنّ المرادَ إثبات الذبح كما ذكرنا، وبقول ذي الرمة أنّ المعنى: ما برح حبّها من قلبي، فهذا القائل تمسّك بقول

---

[1] - امفصل ص372 .

[2] - البيت لذي الرمة ، ورواية الديوان هي :

إذا غير النأي المحبين لم أجد   رسيس الهوى من ذكر مية يبرح

ولا شاهد في هذه الرواية.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة (1993). ديوان ذي الرمة. ط3، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، بيروت: مؤسسة الرسلة للطباعة والنشر. 1192/2، الخزانة 309/9 .

[3] - اللباب ص149-150.

ذي الّرمة، والقا ئل الأول تمسّك بتخطئة الشعراء ذي الرمة، وتقريُر الجواب عن هذين القولين؛ أنّا لا نـ[ـسَلـُم][1] أنّ النفي الداخل على كاد يفيد الإثبات، لا في الماضي، ولا في المستقبل بل هو باقٍ على وضعه، وهو نفي المقاربة، وليس ما تمسّكوا به بشيء. أما الآية فهو أنّ معناه أنّ [56/أ] بني إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا للإطناب في السؤالات، ولِما سبق من تعنّتهم في قولهم: ﴿**أتتخذنا هزواً**﴾[البقرة: 67]، وهذا التعنت دليلٌ على أنهم كانوا لا يقاربون فعلَه فضلاً عن نفس الفعل، ونفى المقاربة قد يترتب عليه الفعل، وقد لا يترتب، وأّما إثبات الذبح فمأخوذ من خارج، وأّما البيت فكذلك، فإنّ معناه: أن حّبها لم يقارب أن يزول، فضلا عن أن يزول، وهو مبالغةٌ في نفي الزوال، فإنك إذا قلت: ما كاد زيدٌ يسافر، فمعناه أبلغ مِن: ما يسافر زيد، أي: لم يسافر، ولم يقرب من أن يسافر أيضاً، فالبيت مستقيم، ولا وجه لتخطئة الشعراء إّياه، ولي ههنا وجه، وهو أنّ "يبرح" من الأفعال الناقصة التي في أوائلها حرف النفي لكن ُحذف منه حرف النفي كما يحذف في أخواته، فالمعنى حينئذٍ لم يقرب رسيس الهوى أن يبرح ولا يزول، أي: يثبت ويدوم إذا غّير الهجر المحّبين، وهذا معنى لطيف، فلا وجه للتخطئة بأن يقال: اّنه يؤدى إلى أنّ المعنى أنّ رسيس الهوى يبرح، ويزول.

و"أوشك"يُستعملُ استعمالَ عسى في وجهيها، واستعمالَ كاد تقول: أوشك زيد أن يجيء، وأوشك أن يجيء زيد، وأوشك زيد يجيء، وكَرب، وأخذ، وجعل، وطَفق تستعمل استعمال كاد تقول: كرب يفعل، وجعل يقول ذاك، وأخذ يقول، قال الله تعالى: ﴿**وطفقا يخصفان**﴾[الأعراف:22].

[فِعلا المدح والذّم]

(فعلا المدح والذم ، وهما نعم وبئس) ، وُضعا للمدح العاّم والذم العام، وفيهما أربع لغات فِعل بوزن َحمِد، وهو أصلهما، وفَعل وفِعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين، وفِعل بكسرهما، **(يدخلان**

---

[1]– كلمة غير واضحة في الأصل، ولعل ما أثبت يتناسب مع سياق الكلام .

على اسمين مرفوعين، أحدهما[1] **يسمّى الفاعل، والثاني المخصوص بالمدح، أو الذّم نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئست المرأةُ دعد، وحقّ الأوّل،)** أي :الفاعل إذا كان مظهراً، **(التعريف بلام الجنس ، أو المضاف**[2] **إلى المعرّف بهذا اللام نحو)** قولك: (**نِعْم**[3] **الرجل زيد)** ولا تُريد رجلاً دون رجل، وإنّما تقصد الرجل على الإطلاق، فاللام للجنس كما ترى، وليس للعهد، إذا لا تقول: نعم الرجل الذي نعلم، تُريد واحداً معهوداً، قالوا: لو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو: نعم زيد أنت، أو نعم هو، أو هذا، وذلك لا يقوله أحد.

(و) كذلك نحو: (**بئس غلامُ الرجلِ بكْر)** فإنّه بمنزلة ما فيه لام الجنس، ألا يُرى أنّ هذا قد أفاد كلّ غلام رجل، كما أفاد: نعم الرجل كلّ رجل، قالوا: إنّما اختاروا أن يكون فاعلهما معرّفاً بلام الجنس، [56/ب] أو مضافاً إليه، لِما أنهما موضوعان لغاية المدح، وغاية الذّم فأدخل على فاعلهما لام الجنس إيذاناً بأنّه في الممدوح والمذموم بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب، وفي ارتفاع المخصوص مذهبان:

أحدهما: أن يكون مبتدأً خبرُه ما تقدّمه من الجملة، كأنّ الأصل: زيدٌ نِعم الرجل، والثاني: أن يكون خبر مبتدإٍ محذوف تقديره: نعم الرجلُ هو زيد، فالأوّل على كلام واحد، والثاني على كلامين.

(وقد يُضمر) فاعلهما، **(ويفسّر بنكرة منصوبة نحو: نعم رجلاً زيد،)**، وبئس غلاماً عمرو، وقد يُجمعُ بين الفاعل الظاهر، وبين المميّز تأكيداً فيقال: نِعم الرجلُ رجلاً زيد.

---

[1]- "أأولهما" في متن الأنموذج .

[2]- "الإضافة" في متن الأنموذج .

[3]- "نعم صاحب الرجل زيد" في متن الأنموذج .

(قد يُحذفُ المخصوص[1]**)** إذا كان معلوماً للمخاطب **(نحو قوله تعالى: ﴿فنعم الماهدون﴾)**[الذاريات: 48]، أي: فنعم الماهدون نحن، وقوله عزّ وعلا: **﴿نعم العبد إنّه أوّاب﴾**[ص: 44]، أي: نعم العبدُ أيوب.

وشرطُ المخصوص مطابقةُ الفاعل في الجنس، وفي الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث لكونه عبارةً عن الفاعل في المعنى نحو: نعم الرجلُ زيد، ونعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، وبئست المرأة هند، وبئست المرأتان الهندان، وبئست النساء الهندات، ويجوز أن يقال: نعم المرأة هند، وبئس المرأة هند؛ لأنّهما لما كانا غير متصرّفين أشبها الحروف، فلم يجب إلحاقُ العلامة بهما.

قال في "**المفصّل**": وقوله عزّ وجلّ: **﴿ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا﴾**[الأعراف:177] على حذف المضاف، أي: ساء مثلاً مثلُ القوم الذين، ونحوه قوله تعالى: **﴿بئس مثل القوم الذين كذّبوا﴾**[الجمعة: 5] أي: مثل الذين كذّبوا[2].

(وحبذا) مركّب من فعل وفاعل، ومعنى حبّ: صار محبوباً جداً، وأصله حُبّب بالضّم، فأُسندَ إلى اسم الشارة **(يجري مجرى نعم)** في المدح ، **(فيقال: حبذا الرجل زيد ، وحبذا رجلاً زيد)** ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، والاثنان، والجمع؛ لأنهم سلكوا به مسلك الأمثال التي لا تتغير، فيقال: حبذا الزيدان، وحبّذا الزيدون، وحبّذا هذا.

واختلف في حبّذا، فقيل: إنّ الغالبَ عليه الاسميّة، وقيل: إنّ الغالبَ عليه الفعلّية، وقيل: إنّه لا يغلبُ عليه اسميّة، ولا فعلّية، تقول: حبذا الرجل، فحبّ فعل، وذا فاعل له، والرجل صفة لـ"ذا"، وزيد هو المخصوص بالمدح، وتقول: حبذا رجلاً زيد، فيكون رُجلاً "تفسيراً لاسم الإشارة الذي هو في

---

[1] – "المخصوص بالمدح" في متن الأنموذج .
[2] – المفصل ص378 .

الإبهام نظيرُ الضمير في: نعم رجلاً، ولكنك تقول: حبذا زيد، ولا تقول: نعم زيد، تفضيلاً للظاهر على المضمر. [57/أ]

قال صاحب "**اللباب**": قد ذكروا في ارتفاع المخصوص في حبّذا وجوهاً:

الأول: أن يكون حبّذا مبتدأً، وزيد خبره، وهذا إنّما يتأتى على قول من قال: إنّ الغالب عليه الاسميّة.

والثاني: أن يكون "ذا" مرفوعاً بـ"حبّ" ارتفاعَ الفاعل بفعله، وزيدٌ بدلٌ منه، كأنه قيل: حبّ زيد.

والثالث: أن يكون خبر مبتدإٍ محذوف، كأنه لما قال: حبّذا مَن المحبوب ؟ ، فقيل: زيد، أي: هو زيد.

والرابع: أن يكون زيد مبتدأ، وحبذا خبره مقدّم عليه، وقد أغنى اسم الإشارة غَناءَ الضمير فيمن جعله جملة، وفيمن جعله اسماً مفرداً، فلا إشكال، وفيمن جعله فعلاً كان متضمناً لضميره.

والخامس أن يُرفعَ زيدٌ بفاعليّة حبذا، وهذا لا يكون إلا على قول من قال: إنّ الغالب عليه الفعليّة.

(وساء يجري مجرى بئس) في الذّم نحو: ساء الرجلُ عمرو، وقوله تعالى: ﴿**ساء مثلاً القوم الذين كذّبوا**﴾[الأعراف: 177] على حذف المضاف، أي: ساء مثلاً مثلُ القوم الذين كذّبوا، ولا يجوز إجراءُ الكلام على ظاهره، لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص.

[فعلا التعجب]

(فعلا التعجب)، و**(هما)** فعلان موضوعان لإنشاء التعجب، أحدهما: على مثال: **(ما أفعلَ زيداً)** نحو: ما أكرم زيداً، **(و)**الثاني على مثال: **(أفعِل بزيد[1])** نحو: أكرم بزيد.

وهذان الفعلان غير متصرفين، فلا يتغيران إلى مضارع، ومجهول، وتأنيث، **(ولا يُبنيان إلاّ من الثلاثّي المجرد)** إذْ ما لا يكون ثلاثياً مجرّداً لا يخلو: إمّا أن يكون رباعّياً مجرّداً، أو ثلاثّياً ورباعّياً

---

[1]– "أفعل به" في متن الأنموذج .

مزيداً فيهما، أما الرباعي المجرّد، فظاهر؛ لأنّ أخذ بناء "أفعلَ" لا يمكنُ منه إلا بحذف بعض حروف الأصول، وهو ممتنع، وأما في غيره، فلأنّه إمّا أن تحذف الزيادة، أو لا تحذف، فإن لم تحذف، لم يمكن بناء صيغة التعجب منه، وإن حذفت اختلّ المعنى، إذ لو بُنيَ من "استخرج"، وحُذف زوائدُه لقيل: ما أخرجه، ويشتبه بالتعجب من خرج.

و(**ليس بمعنى أفعلّ، وأفعالّ**) بالتشديد فيهما، ذكر النحويون بدل هذا: "وليس بلَونٍ ولا عيب"، والمصنف –رحمه الله– عدل عنه إلى هذه العبارة، لأنهم قالوا في تعليله: إنّما لم يُبنيا من الألوان والعيوب؛ لأنّهما لا يقبلان الزيادة والنقصان، فكانا بمنزلة أعضاء الشخص الثابتة كاليَدِ والرِجْلِ، فكما لا يُبنى من الأعضاء لكونها أموراً مستقرة ثابتة، لم يُبنَ مما يشابهها، هكذا ذكروه، ولم يرتضِ المصنفُ هذا التعليل، إذ الألوانُ قابلة للزيادة والنقصان، فإن السواد والبياض، وغيرهما من [57/ب] الألوان قابلة للشدة والضعف، ولذلك قالوا: هذا أشدّ بياضاً من ذلك، ويدلّ على قبوله للشدة والضعف استعمال التفضيل فيه، وإن كان يُتوصّل إليه بنحو: أشدَّ وأبلغَ، ونظائرهما، واختار هذه العبارة؛ لأنّ أصل الألوان والعيوب أن يكون على صيغة أفعلّ وافعالّ بالتشديد فيهما، على ما صرّح به صاحب "**الصحاح**"، وأجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض؛ لأنهما أصل الألوان[1].

(**ويتوصّل إلى التعجّب فيما وراء ذلك**)؛ أي إذا أريدَ بناءُ التعجّب فيما وراء الثلاثي المجرّد، وما ليس بمعنى أفعلّ وافعالّ يتوصّل (**بأشدّ وأبلغ، ونحو ذلك**)؛ أي يُجعل ذلك وسيلةً بأن يبنى التعجب منه، (**فيقال**) فيما وراء الثلاثي المجرّد: (**ما أشد دحرجته، و**) في اللونّي: (**ما أبلغَ سواده، و**) في العيبيّ: (**ما أقبحَ عورَه**) "إلا ما شذّ من نحو: ما أعطاه، وما أولاه للمعروف" كذا في "**المفصّل**"[2]. لا يقال: إنّ أفعل لا يمكن بناؤه من غير الثلاثي المجرّد، فإذا لم يمكن، فكيف يجيء

1– انظر شرح الكافية للرضي 768/2 .

2– المفصل ص380 .

على الشذوذ؟ لأنّا نقول: إنّ غير الثلاثي غايته أن يلتبس، والالتباس لا يوجب الامتناع، بل قد يقع الالتباس على الشذوذ.

وقال في "**اللباب**": "ويكون من الفاعل دون المفعول إلا ما شذّ نحو: ما أشهاه، وما أمقته"[1]، يعني أنَّ الأصل أن يبنيا لمعنى الفاعل؛ لأنّه لو جُوِّز بمعنى المفعول لالتبس في نحو: ما أضربه في أنّ المراد: ما أشدّ مضروبيته، أو ضاربيته، فيبنى من الفاعل، لأنّه الأصل، والأقوى، ومع هذا، فقد جاء على الشذوذ نحو: ما أشهاه، وما أمقته، من شهيت الشيَءبالكسر أي: اشتهيته، وهما في المفعول.

وقال في "**المفصّل**": معنى ما أكرم زيداً شيء ٌ جعله كريماً، كقولك: أمرٌ أقعده عن الخروج، ومُهِمٌّ أشخصه عن مكانه، تريد أنّ قعوده وشخوصه لم يكونا إلا لأمر، وأما أكرِمْ يزيدٍ، فقيل: أصله أكرَم زيدٌ، أي: صار ذا كرم. كأغدَّ البعير، أي: صار ذا غدّة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: رحمه الله، والباء مثلها في: كفى بالله، وفي هذا ضرب من التعسف. – ثم قال: – وعندي أنّ أسهل منه مأخذاً أن يقال: إنّه أمرٌ لكلّ أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: **﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾**[البقرة: 195] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيّره [58/أ] ذا كرم، والباء للتعدية، هذا أصله. ثم جرى مجرى المثل فلم يغيّر عن لفظ الوحدة، وفي قولك: يا رجلان أكرم بزيد، ويا رجال أكرم بزيد[2].

قوله: "وعندي أن أسهل" انتهى، يعني أنّ الأمر باق بحاله، فأكرِمْ مأخوذٌ من أكرم الشيء، أي: جعله كريماً، ووصفه بالكرم، فمعنى أكرم به:اجعله كريماً وصِفْهُ بالكرم، والباء زائدة؛ لأن أكرم

---

[1]- اللباب ص23 .

[2]- المفصل ص380-381 .

الشيء يتعدّى بنفسه، وكان حقّه :أكرمه لا أكرِم به، ويجوز أن يكون مأخوذاً من أكرم الشيء إذا صار ذا كرم، فمعنى أكرِم صِرْ ذا كرم، فجيء بالباء للتعدية أي: صيِّره ذا كرم، فعلى الوجهين صيغةُ الأمر باقية على حالها، ونُقل إلى إنشاء التعجب.

قيل: إنما كان هذا الوجه أولى؛ لأنّ الوجه الأوّل، وهو قولهم: معنى أكرِم به أكرم زيدٌ، أي: صار ذا كرم، يُحتاج فيه إلى تمحّلات أحدها: إخراج الأمر عن وضعه إلى الخبر، والثاني: إدخالُ الباء على الفاعل، والثالث: أنّهم نقلوا في هذا الوجه صيغة الأمر إلى الخبر، ثم حكموا بأن الصيغة المنقولة إليه غير مراد أيضاً، فينقل أيضاً من الخبر إلى الإنشاء، وهذا تطويلٌ للمسافة، وأمّا هذا الوجه الذي اختاره فسالمٌ عن هذه التمحلات لبقاء صيغةِ الأمر على حالها، وعدم إدخال الباء على الفاعل، وقِصَرِ المسافة في جعل الأمر بمعنى الإنشاء دون أن يجعل بمعنى الخبر، ثم ينقل إلى الإنشاء، وهذا معنى قوله: وفي هذا ضرب من التعسّف.

(و) اختلفوا في **(ما في ما أفعله[1])** فهي عند سيبويه غيرُ موصولةٍ، ولا موصوفة، وعند الأخفش موصولة، صِلتُها ما بعدها، وهي مبتدأٌ محذوف الخبر أي: الذي أفعله حاصل، وقال الفراء: فيها معنى الاستفهام، كأنّه قيل: أي شيء أكرمه.

قال المُحقق **الرضّي:** وهو قويّ من حيث المعنى؛ لأنّه كان جَهِل سبب حُسنه، فاستفهم عنه، وقد يُستفادُ من الاستفهام معنى التعجب نحو: **﴿وما أدراك ما يوم الدين﴾**[الانفطار: 17][2].

هذا ولا يُتصرّفُ في الجملة التعجبية بتقديم وتأخير، فلا يقال:زيداً ما أكرم ،ولا ما زيداً أكرم، ولا بزيدٍ أكرم، وكذا لا يتصرف فيها بإيقاع فصلٍ بين العامل والمعمول لكونهما جاريةً مجرى المثل،

---

[1] – "ما أفعل زيداً ، مبتدأ، وأفعل خبره" في متن الأنموذج .

[2] – شرح الكافية 1096/2 .

فلا تتغير، بل تُحكى على موردها الأصلي، وقد أجيز الفصل بالظرف لّما سمع من العرب قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، لاتساعهم في الظروف ما لا يتسع [58/ب] في غيرها.

قيل: كيف أجاز الأكثرون الفصل بـ"كان" وحده نحو: ما كان أحسن زيداً ! وهو ليس بظرف؟

أجيب: بأنه جُوِّز للدلالة على المضي، فكان التقدير: ما أحسن في الزمان الماضي، فهو على التحقيق بمعنى الظرف؛ لأنّ كان بمنزلة قولك في الزمان الماضي، فقد رجع إلى معنى الظرف تقديراً، وأنت خبير بأنه لم يقع فصلاً بين العامل والمعمول، فلا حاجةَ إلى جعله بمعنى الظرف، نعم إنّ الجملة التعجبية جارية مجرى المثل كما عرفت، وهو ممّا لا يتغير أصلا، فحينئذٍ يُحتاج إلى جعله بمعنى الظرف.

[باب الحرف]

(باب الحرف، وهو ما دلّ على معنى في غيره)، ومن ثمة لم ينفكّ من اسم، أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل، واقتصر على الحرف، فجرى مجرى النائب، نحو قولك: نعم، وبلى، وأي، وأّنه، ويا زيد، وقد في قوله: [الكامل]

....وكَأَنْ قَدِ[1]

كذا في "**المفصّل**"[2].

ولما كان الحرف ذا أصناف وأقسام، أراد أن يبين أصنافه كما بيّن أصناف أخويه، فقال: **(وأصنافه)** ثلاثة وعشرون -على ما في هذا الكتاب- عدّها مجملة، حيث قال: **(حروف الإضافة، الحروف المشبهة بالفعل، حروف العطف، حروف النفي، حروف التنبيه، حروف النداء، حروف التصديق، حروف الاستثناء، حروف[3] الخطاب، حروف الصلة، حرفا التفسير، الحرفان المصدريّان، حروف التحضيض، حروف التقريب، حروف الاستقبال، حرفا الاستفهام، حرفا الشرط، حرف التعليل، حرف الردع، اللامات، تاء التأنيث الساكنة، النون المؤكدة، هاء السكت)** تسهيلاً للضبط، ثم أخذ يفصّلها مع رعاية الترتيب السابق في اللاحق فقال:

---

[1]- جزء من بيت شعر للنابغة الذبياني، وتمامه:

أفد الترحل غير أن ركابنا لّما تزل برحالنا وكأن قد

وفي رواية "أزف"بدلاً من "أفد".

النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية (1977). ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف. ص89، شرح ابن يعيش 451/4، مغني اللبيب 531/2.

[2]- المفصل ص394.

[3]- "حرفا" في متن الأنموذج.

[حروف الجر]

(حروف الإضافة: وهي الجارة للأسماء)، قال في "**المفصّل**": سمّيت بذلك؛ لأنّ وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي فْوضى في ذلك، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء، وهي على ثلاثة أضرب: ضرب لازم للحرفّية، وهو تسعة أحرف:مِن، وإلى، وحتّى، وفي، والباء، واللام، وربّ، وواو القسم، وباؤه. وضرب كائنٌ اسماً وحرفاً، وهو خمسة أحرف: على، وعن، والكاف، ومذ، ومنذ. وضرب كائنٌ فعلاً وحرفاً، وهو على ثلاثة أحرف: حاشا، وعدا، وخلا[1].

(من[2] للابتداء) ، أي لابتداء الغاية في المكان كقولك: سرتُ من البصرة، وكونها تبعيضية في نحو: أخذت من الدراهم، وتبيينية في نحو قوله تعالى: ﴿**فاجتنبوا الرجس من الأوثان**﴾[الحج: 30]، وبدلّية في قوله تعالى: ﴿**أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة**﴾[التوبة: 38] أي: بدل الآخرة، [59/أ] وتجريدّية في نحو قولك: لقيت من زيد أسداً، واستغراقّية في نحو: ما جاءني من رجل، ومزيدة في نحو ما جاءني من أحد، يرجع إلى ابتداء الغاية، ولا تُزاد من إلاّ في النفي، وما يجري مجراه عند سيبويه خلافاً للأخفش.

قال صاحب "**اللباب**": وقد يكون "من" للقسم مكسور الميم ومضمومها نحو: من ربي لأفعلن، فيمن يجعلهما منقوصيّ: يمين وأيمُن، هذا كلامه[3]. والمختار أنّهما غير منقوصتين، إذ لو كانتا منقوصتين لحرّك نون "من" كما يقال: أيمن ويمين الله، ومن جعلهما منقوصتين، فالمناسب أن تكون المكسورة من يمين، والمضمومة من أيمن.

(وإلى، وحتى للانتهاء) ، أي: لانتهاء الغاية، "وكونهما بمعنى المصاحبة في قوله تعالى: ﴿**ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم**﴾[النساء: 2] وقولك: جاءني الحّجاج حتى المشاة، راجع إلى الانتهاء.

1- المفصل ص395 .

2- "فمن" في متن الأنموذج .

3- اللباب ص 151 .

والفرق بيهما أنّ مجرور حتّى، يجب أن يكون آخر جزء من الشيء، أو ما يلاقي في آخر جزء منه؛ لأنّ الفعل المتعدّي بها، الغرض فيه أن يتقضّى ما تعلّق به شيئاً فشيئاً، حتى يأتي عليه، وذلك قولك:أكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتّى الصباح، ولا تقول: حتى نصفها، أو ثلثها، كما تقول: إلى نصفها، وإلى ثلثها، ومن حقّها أن تدخل ما بعدها فيما قبلها، ففي مسألتي السمكة، والبارحة قد أُكِلَ الرأس، ونيم الصّباح.

ولا تدخل "حتّى" على مضمر، فتقول:حتّاه، كما تقول إليه وتكون حتّى عاطفة ومبتدأ ما بعدها، ويجوز في مسئلة السمكة الوجوه الثلاثة"، كذا في "**المفصّل**"[1]، وقال في "**اللباب**": ولا يستعمل "حتّى" على الاستقرار إلاّ في نحو:كان سيري حتّى أدخلها[2]، يعني أنّ "حتّى" لا يكون مستقراً فلا يقع خبراً للمبتدأ بخلاف إلى، فإنّه يقع مستقراً نحو: السير إلى بغداد، أي: منتهي إليه، ولا يقال:السير حتّى بغداد إلا في نحو:كان سيري حتّى أدخلها بالنصب، فإنّ الجارّ والمجرور منصوب المحلّ بكان، وهو من دواخل المبتدأ والخبر، وكان الأصل:سيري حتّى أدخلها، ثم دخل كان عليه.

(وفي للوعاء) ، أي: للظرفية، كقولك: المال في الكيس، ومنه: نظر في الكتاب، وقولُهم في قوله تعالى: **﴿ولأصلّبنكم في جذوع النخل﴾**[طه:71] إنها بمعنى "على"يُحْمَلُ على الظاهر، والحقيقة أنّها على أصلها لتمكُنِ المصلوب في الجذع تمكنّ الكائن في الظرف فيه، كذا في "**المفصّل**"[3].

وينبغي أن يعلم أنّ حروف الجرّ، إنّما يقام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين، والبصريّون لا يجوّزونه على الإطلاق .

---

[1]- المفصل ص396-397 .

[2]- اللباب ص151 .

[3]- المفصل ص397 .

(والباء للإلصاق)،وهو تعلّق الشيء [59/ب] بالشيء، واتّصاله به، وهو حقيقيّ نحو: به داء، أي: التصق به داء وخامره، أو مجازيّ نحو: مررت به، والمعنى: التصق مروري بموضع يقرب منه، لأنّ "مروري" الذي هو صفة قائمة لك غير متصلة به، وعن الأخفش: أنّ المعنى: مررت على زيد، بدليل قوله تعالى: ﴿**وإنّكم لتمرون عليهم مصبحين**﴾[الصافات: 137]، وقيل: الباء فيه صلة، فيكون لتكميل متعلّقه، لا لإلصاقه إلى معنى آخر، يفصح عن هذا قول الجوهري: مرّ به، أي: اجتاز[1]. قال في "**اللباب**": الباء للإلصاق، إمّا مكّملة للفعل في نحو: مررت بزيد[2]، وفي "**شرح اللباب**" للفالي[3]: "إذ معنى المرور، -وهو المجاورة-يقتضي متعلّقاً، فالباء تكميل لذلك المعنى بخلاف التعدّية نحو: خرجت بزيد، فإنّ معنى الخروج لايقتضي متعلّقاً، بل حصل اقتضاؤه المتعلق بحرف الجّر، فتلك هي المعدّية، فإن الخروج -بنفسه- لا يقتضي متعلّقاً، والمرور -بمعنى المجاورة- يقتضي متعلّقاً"[4]، هذا والمتعدية نحو: ذهبت بزيد، أي: أذهبته.

قيل: الباء الإلصاقية مع المجرور لا تكون مستقّرة، بمعنى أن يكون متعلّق الجاّر والمجرور من الأفعال العامة كالحصول، والكون ولا يكون مذكوراً لفظاً إلا أن يكون الكلام خبراً، وكذلك الباء المعدّية لا تكون مستقرة، وفيه نظر، لأنه إذا جاز: به داء، والظرف مستقّر لانطباق حدّ المستقّر عليه، فلا مانع لكون الكلام إنشاء بأن يقال: هل به داء؟ وللاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وتسّمى أيضاً أداة ووصلة للفعل مكّملة إياه، وللمصاحبة نحو: دخلت عليه بثياب السفر، أي: معها وتسّمى الحال، والفرق بينها وبين مع أنّ "مع" لإثبات المصاحبة ابتداء، والباء لاستدامتها، قالوا: باء

---

[1]- في الصحاح: "ومرَّ عليه، وبه، يمرُّ مراً ومروراً" :الصحاح، مادة (مرر) 815/2 .

[2]- اللباب 152 .

[3]- محمد بن مسعود بن محمود قطب الدين الفالي السيرافي، ت 712 هـ . .بغية الوعاة 112/1.

[4]- شرح لباب الإسفرائيني في النحو ص586 .

المصاحبة تكون مستقرة أبداً؛ لأنها بتقدير خبر المبتدأ، والجملة حال، ففي قولك: دخلت عليه بثياب السفر دخلت عليه، وأنا ملتبس بها، وإذا كان خبراً للمبتدأ، ولم يذكر متعلقه معه كان مستقراً.

وقال صاحب "**اللباب**": لا مانع من الإلغاء عندي[1]، كما في باء الاستعانة، وللظرفية نحو قوله تعالى: ﴿**وبالأسحار هم يستغفرون**﴾[الذاريات: 180] أي: فيها، وبمعنى عن نحو: سألت به، أي: عنه.

وللمقابلة نحو: بعت هذا بهذا.

وللتجريد نحو: لقيت بزيد بحراً، أي: لقيت بحراً، وهو زيد، وهو قريب من معنى التبيين.

وتكون مزيدة في المنصوب نحو قوله تعالى: ﴿**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة**﴾[البقرة: 195] وفي المرفوع كقوله تعالى: ﴿**وكفى بالله شهيداً**﴾[النساء: 79]، قيل: زيادتها في المنصوب أقيس منها في المرفوع؛ لأنّ حروف الجرّ موضوعة لمعنى المفعوليّة حيث توصل الأسماء إلى الأفعال [60/أ] فتكون حال الزيادة تابعة لحال الأصل.

(واللام للاختصاص) نحو: المال لزيد، والسّرج للفرس، وفي "**اللباب**": اللام للاختصاص مكّملة للفعل نحو: شكرت لزيد، فإنّ معنى الشكر يقتضي متعلقاً، فاللام مكّملة لمعناه، كما: في مررت بزيد.

وللتعليل نحو: ضربت للتأديب.

وبمعنى عن مع القول نحو: قلت لزيد إّنه لم يفعل الشر أي: قلت عنه.

وللقصد نحو: حضرته للانتفاع.

وللعاقبة نحو قوله: [الوافر]

لِدُوا للموتِ وابْنُوا للخَرابِ[1]

---

[1]- اللباب ص152 .

وتكـون مزيـدة ، قـال الله تعـالى: ﴿**رِدِفَ لكـم**﴾[النمـل: 72] أي: ردفكـم؛ لأنّ ردف بمعنـى تبـع يستعمل بغير اللام.

(وربّ للتقليـل)، "وفيهـا لغـات: رُبَ الـراء مضـمومة، والبـاء مخففـة مفتوحـة، أو مضـمومة، أو مسكنة، ورَبَّ الراء مفتوحة، والباء مشددة، أو مخففة، ورُبَّتَ بالتاء والباء مشددة أو مخففة"، كذا في "**المفصّل**"[2].

(وتختصّ بـالنكرات)، يعنـي أنّ من خصائصـها أن لا تـدخل إلا علـى نكرة ظـاهرة، أو مضـمرة، فالظـاهرة يلزمهـا أن تكـون موصـوفة بمفـرد، أو جملـة كقولـك: ربّ رجـل جـواد، وربّ رجـل جـاءني، وربّ رجل أبوه كريم، والمضمرة حقّها أن تفسّر بمنصوب كقولك: ربّه رجلاً .

ومن خصائصـها: أنّ الفعل الـذي تُسَلّطُه علـى الاسم يجب تـأخّره عنهـا، وأنـه يجـيء محذوفاً فـي الأكثر، كما حذف مع الباء في بسم الله. قال الأعشى: [الخفيف]

رُبَّ رِفدٍ هَرَقْتَهُ ذلكَ اليو . . . مَ وأَسْرى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيالِ[3]

فـ "هرقته""ومن معشر": صفتان لرفد، وأسرى، والفعل محذوف.

ومن خصائصها: أنّ فعلها يجب أن يكون ماضياً ، نقول: ربّ رجل كريم قد لقيت، ولا يجوز أن نقول: سألقى، أو لألقينّ، وتكفّ بما فتدخل حينئذ على الاسم، والفعل كقولك: ربّما قام زيد، وربّما زيد في الدار.

قال في "**اللباب**": وتضمر "ربّ"بعد الواو كثيراً ، والعمل لها دون الواو خلافاً للكوفيين، وقد يجيء الإضمار بعد الفاء نحو قوله: [الطويل]

---

[1]– هذا شطر بيت شعر نسب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ونسب لغيره، وصدره :

له ملك ينادي كل يوم

الخزانة 529/9 .

[2]– المفصل ص400.

[3]– البيت للأعشى كما هو مذكور، ديوانه ص13، الخزانة 559/9، مغني اللبيب 247/6.

فمِثْلُكِ حُبْلَى قدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ[1]

وبعد بل، نحو: [الرجز]

بلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأصْبابْ[2]

وعند الأخفش هي – يعني ربّ – اسم لانتفاء لازم حرف الجرّ معها، وهو التعدية، ولكونها في مقابلة كم الخبرّية، وتستعمل للتكثير[3].

(والواو للقسم[4]، وباؤه، وتاؤه)، قال في "**المفصّل**": "واو" القسم مبدلة عن الإلصاقية في: أقسمت بالله، أبدلت عنها عند حذف الفعل، ثم التاء مبدلة عن الواو في: تالله خاصّة، وقد روي عن الأخفش: تربّ الكعبة، فالباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر، فنقول: بالله وبك لأفعلن، والواو لا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن الباء [60/ب] والتاء لا تدخل من المظهر إلا على واحد لنقصانها عن الواو[5] هذا.

(وعلى للاستعلاء) نحو: زيد على السطح، وعليه دَيْنٌ، ويكون اسماً نحو: [الطويل]

... مِنْ عَلَيْهِ.......... ....[6]

---

[1]– شطر من بيت شعر لامرئ القيس من معلقته، وتمامه:

فألهيتها عن ذي تمائم محول

ديوانه ص12، الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ب.ت). شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. ط5، نحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف. ص39، الزوزني، أبو عبدالله الحسي بن أحمد (1993). شرح المعلقات السبع. تحيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة: دار الطلائع. ص20 .

[2]– بيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج، وقد جاء البيت برواية أخرى، وهي:

بل بلد ذي صعد وآكام

الخزانة 32/10، مغني اللبيب 330/2.

[3] – اللباب ص155 .

[4] – "و واوالقسم" في متن الأنموذج .

[5] – المفصل ص401 .

[6] – قطعة من بيت لمزاحم العقيلي، وتمامه :

غدت من عليه بعد ماتّم خمسها تصل وعن قيض ببيداء مجهل

أي: من فوقه.

(وعن للمجاوزة)، أي: لمجاوزة شيء وتعدّيه عن شيء آخر، وذلك إمّا بزواله عن الشيء الثاني، ووصوله إلى الثالث، نحو: رميت السهم عن القوس إلى الصيد، أو بالوصول وحده، نحو: أخذت عنه العلم، أو بالزوال وحده نحو: أديت عنه الدّين، ويكون اسماً نحو قولهم: جلست عن يمينه، أي: من جانب يمينه.

(والكاف للتشبيه) ، نحو: زيد كالأسد، وتكون زائدة كقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[الشورى:11] على بعض الوجوه، واسماً في نحو قوله: [الرجز]

يَضْحَكْنَ عَن كالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ[1]

ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بمثل، وقد شذّ نحو قوله: [الرجز]

وأمَّ أَوْعالٍ كَهَا أو أَقْرَبا[2]

(ومذ، ومنذ للابتداء)؛ أي: لابتداء الغاية **(في الزمان)**، نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، يعني: أنّ مبدأ انتفاء الرؤية يوم الجمعة، فـ"مذ" حرف أوصلت الفعل قبلها إلى الاسم بعدها، وقد تكونان اسمين فيرفع ما بعدهما، وتكونان على معنيين، الأول: أن يراد بهما أول المدة نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أي: أول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجارّ في أنّ الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يجوز النكرة بعدهما.

وللبيت رواية أخرى، وهي :

غدت من عليه بعد ماتّم ظمؤها   تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

الكتاب 231/4، المقتضب 53/3، مغني اللبيب 385/2.

[1]– البيت من أرجوزة للعجاج، ديوان العجاج 328/2، شرح ابن يعيش 502/4، مغني اللبيب 22/3، الخزانة 166/10.

[2]– البيت من أرجوزة للعجاج، ديوان العجاج 369/2، الكتاب 384/2، شرح ابن يعيش 466/4، الخزانة 202/10.

والثاني: أن يراد بهما جميع المدّة نحو: ما رأيته مذ يومان، كأنّك قلت: أمد ذلك المدة يومان، وأول وقته وآخره يومان، ولا يجب الإتيان بالمعرفة، وإنّما الواجب العدد.

(وحاشا) للتنزيه، وهو حرف جرّ عند سيبويه، يدل عليه قول الشاعر: [الكامل]

حاشا أبي ثوبان إن به   ضَنّاً عن المَلْحاة والشتم[1]

وعند المبرد هو يكون فعلاً ماضياً، بمعنى جانَبَ نحو قولك: هجم القومُ حاشا زيداً، بمعنى جانبَ بعضهم زيداً.

(وخلا، وعدا للاستثناء) ويكونان حرفين تارة، وفعلين أخرى، وما بعدهما مجرور في الأوّل، ومنصوب في الثاني على المفعولية، والفاعل مضمر، نحو: جاءني القوم خلا زيداً، وعدا زيداً، أي: خلا، وعدا بعضهم زيداً، وإذا أدخلتَ عليهما "ما" تنصبان البتة لتمحضهما فعلين.

وينبغي أن يُعلَم أنّ حرف الجرّ يحذف، فيتعدّى الفعل بنفسه كقوله تعالى: ﴿**واختار موسى قومه سبعين رجلاً**﴾[الأعراف: 155] ومنه: دخلت الدار، ويحذف مع أنْ، وأنّ كثيراً مستمراً.

[الحروف المشبهة بالفعل]

(الحروف المُشبَّهة بالفعل) قيل: وجهُ شبهها بالفعل المتعدّي أنّها تقتضي أمرين، كما أنّ الفعل المتعدي يقتضي أمرين [61/أ]فاعلاً ومفعولاً، فأُعملت في متعلّقيهما، كإعمال الفعل المتعدّي في مُتعلّقَيه، وخولف بينهما كما خولف في متعلّقي الفعل إلاّ أنّ المنصوب ههنا مقدّم، وفي الفعل مؤخر؛ كأنهم قصدوا إلى الفرق بينهما من أوّل الأمر، أو لأنه لما كان عملها فرعاً على الفعل جُعل عملُها كعمل الفعل الفرعيّ من تقديم المنصوب على المرفوع.

---

[1]– البيت للجميح الأسدي، وفي البيت خلط وتلفيق – كما ذكر بعض المحققين – حيث أن رواية البيت في المفضليات:

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا   قابوس ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبدالله إنّ به   ضناً عن الملحاة والشتم

المفضليات ص367، شرح ابن يعيش 62/2، الخزانة 182/4.

وقد يقال: اشبهت الفعل؛ لأنها على ثلاثة أحرف، فصاعداً، مبّنية على الفتح كالفعل، أو لأنّ معانيها معاني الأفعال، كأنّك قلت: أكّدتُ، وشبهتُ، واستدركتُ، وتمنّيتُ، وترجّيتُ، قيل: المناسب إيرادُ الأحرف بدل الحروف لكونها ستة، إلاّ أنّه أورد الحروف، لأنّ لهذه الحروف مفهوماتٍ مثلَ ما وضع للإفضاء، وما شابه الفعل، وعمل عمله الفرعّي ونحوها، فلها أفراد ذهنية كثيرة تُلاحَظ معها إجمالاً، ثم تعرف الأفراد الخارجية تفصيلاً بالتعداد، فناسب صيغة الكثرة في الابتداء.

وقيل: لما عّبروا عن الحروف الجارّة، والعاطفة مثلاً بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الأسلوب مع شيوع استعمال كلّ من صيغتي جمع القلة والكثرة في الأخرى على أنّها إذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة، وُرّد بأنّ أكثر الحروف المذكورة أقلُّ من العشر، فالمناسبُ رعاية الكثرة بالقلة، ثم عدم تغيير الأسلوب، وشيوع الاستعمال إنما يكون مع القرينة والداعي، فلا بدّ من بيانه. والملاحظة المذكورة لا تتأتى فيما عدا المشبهة بالفعل.

وأقول: لا حاجة إلى التكلّف، فإنّ جمع الكثرة يُطلَقُ على ما دون العشرة إلى الثلاثة من غير قرينة لِما قال صاحب "**الترجيح**": من أنّه لا فرق بين جمعَي القلة والكثرة في الإطلاق على الثلاثة إلى العشرة من غير قرينة، وإنّما الفرق في الإطلاق على ما فوق العشرة دون جمع القلة، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق.

(إنّ) يكسر الهمزة، **(وأنّ)** بفتحها، وفي قيس وتميم عنّ بقلب الهمزة عيناً، كما في "**اللباب**"[1] **(للتحقيق)** أي: هما لتوكيد مضمون الجملة، فإنّك إذا قلت: إنّ زيداً قائم بالكسر، فـ"إنّ" لفظةٌ تحقق مضمون الجملة، وكذا إذا قلت: بلغني أنّ زيداً قائم بالفتح، إلا أنّها تقلب مضمون الجملة إلى معنى ما هو في حكم المفرد كما ستراه، وهو الحاصل من إضافة مصدر فتنزع من معنى خبر الجملة، أو وصفه إذا كان موطئاً إلى اسمها.

1- اللباب ص162 .

(ولكنّ للاستدراك) تتوسّط بين كلامين متغايرين معنى، فيستدرك بها النفي بالإيجاب، [61/ب] والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: ما جاءني زيد لكنَّ عَمْراً جاءني، وجاءني زيد لكنَّ عمراً لم يجئ.

(وكأن للتشبيه) ، وهو مركّب من كاف التشبيه وإنّ؛ إذ الاصل في قولك: كأنّ زيداً الأسد: إنّ زيداً كالأسد، فلّما قدّمتَ الكاف فتحتَ همزة أنّ، لتكون داخلة على المفرد لفظاً، والمعنى على الكسر بدليل جواز السكون عليه. والفرق بينه وبين الأصل أنك ههنا بانٍ كلاَمك على التشبيه من أول الأمر، وثّمة بعد مُضيّ صدره على الإثبات.

(وليت للتمني) كقوله تعالى: ﴿**يا ليتنا نردّ ولا نكذّب**﴾[الأنعام:27] ويجوز عند الفرّاء أن تجري مَجرى أتمّنى، فيقال:ليت زيداً قائماً، كما يقال:أتمّنى زيداً قائماً، والكسائي[1] يجيز ذلك على إضمار كان هذا، وجاز: ليت أنّ زيداً خارج، كما جاز: ظننت أنّ زيداً خارج.

(ولعلّ للترجّي) كقوله تعالى: ﴿**لعلّ الساعةَ قريب**﴾[الشورى:17]، قال في "**المفصّل**": هذا ترجٍّ للعباد[2]، يعني أنّ الترجّي أمر متعلق بالمخاطبين، إذ الأصلُ في الألفاظ أن لا تُجعلَ خارجةً عن معانيها الأصلّية بالكلّية، فـ"لعلّ"في كلامه تعالى تنبيهٌ للمخاطبين على أّنهم ينبغي أن يتحقق منهم الترجّي، أي: الطمع والإشفاق، وهذا مذهب سيبويه، وقال أبو علي الفارسّي وقُطرب[3]: معناه التعليل، فقوله تعالى: ﴿**لعلكم ترحمون**﴾[النمل:46] معناه: لترحموا، وقال بعضهم: هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها هذا وقد يُشَمُّ لعلّ معنى التمّني، فينصبُ الفعلُ المضارع بعدها إذا وقعت بعد الفاء كقوله تعالى: ﴿**لعلّي أبلغَ الأسباب أسبابَ السموات فاطّلعَ** ﴾[غافر:36-37] فيمن

---

[1]– أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي الكوفي، ت 189 هـ . مراتب النحويين ص89.

[2]– المفصل ص422 .

[3]– أبوعلي محمد بن المستنير بن أحمد المعروف بقطرب، ت 206 هـ . مراتب النحويين ص78.

قرأ بالنصب[1]، وقد أجاز الأخفش: لعلّ أنّ زيداً قائم، قياساً على: ليت، وفيها لغات: لعلّ، وعلّ، وعنَّ، وأنَّ، ولأنَّ، ولعنَّ، وعند أبي العباس أنّ أصلها علَّ، زيدت عليها لام الابتداء.

(و) الفرق بين **(إنّ)** وأنّ؛ أنّ **(المكسورة مع ما بعدها جملة)** مفيدة، **(وأنّ المفتوحة مع ما بعدها مفرد)** ، وقد ذكرنا أنهما متوافقتان في توكيد مضمون الجملة وتحقيقه، ومتخالفتان في أنّ المفتوحة تقلب مضمونَ الجملة إلى حكم المفرد، فيكون معها في تأويل المصدر، فلا يفيد حتّى يضمّ إليها اسم أو فعل. قال في "**المفصّل**": "تقول: إنّ زيداً منطلق، وتسكت كما سكتَّ على زيد منطلق. وتقول: بلغني أنّ زيداً منطلق، وحقّ أنّ زيداً منطلق، فلا تجد بدّاً من هذا الضميم، كما لا تجده مع الانطلاق، ونحوه، وتعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة، ومفعولة، ومضافاً إليها في قولك: [62/أ]بلغني أن زيداً منطلق، وسمعت أنّ عمراً خارج، وعجبت من أنّ بكراً واقف، ولا تصدّر بها الجملة كما تصدّر بأختها، بل إذا وقعت في موقع المبتدأ، التزم تقديم الخبر عليها، فلا يقال: إنّ زيداً قائم حقّ"، هذا كلامه[2]. وذلك لأنهم لو ابتدأوا الكلام بـ"**إنّ**" لكان عُرضةً لدخول أنّ عليه نحو: إنّ أنّ زيداً قائم حقّ، وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين على معنى واحد.

(فاكسر في مظانّ الجمل)؛ أي: في كلّ موضع يكون مظِنّةً للجمل، **(وافتح في مظانّ المفردات)**، فمن مظانّ الجمل:كونُها في ابتداء الكلام **(نحو: إنّ زيداً منطلق)**

ومنها:كونُها صلةً للموصول نحو: الذي إنّك ضربته في الدار.

ومنها:كونُها ما بعد القول في جميع تصاريفه، نحو قلت: إنّك قائم، وأنا قائل: إنّك قائم، وزيد مقول له: إنّه مُكرم.

ومنها:كونُها جواباً للقَسَم نحو: والله إنّ زيداً قائم.

---

[1] - هذه قراءة لجمع من القراء، انظر: تفصيل ذلك في معجم القراءات 225/8 .

[2] - المفصل ص408 .

ومنها:كونُها بعْد حتّى الابتدائية نحو:قد قال القوم ذلك، حتّى إنّ زيداً يقوله، وإن كانت عاطفة، أو جارّة فتحتَ، نحو قولك: قد عرفت أمورك حتّى أنّك طالع"، كذا في "**المفصّل**"[1].

ومن مظانّ المفردات كونها فاعلةً نحو: بلغني أنّك قائم.

ومنها كونها مفعولة خارجَ بابِ "قلت" نحو: كرهت أنّك منطلق.

ومنهاكونُها مبتدأةً نحو: عندي أنّك عالم.

ومنهاكونُها مضافاً إليها نحو: أعجبني اشتهار أنّك فاضل.

(و)تُفتح في باب علمت بدون اللام على حذف ثاني المفعولين نحو: **(علمتُ أنّك خارج)** وهذا على مذهب الأخفش، فإنّه يجعلُ "أن" وما في حيّزه في موضع المفعول الأوّل، ويجعل المفعول الثاني محذوفاً، والتقديرُ في: علمتُ أنك خارج : علمت خروجَك حاصلاً، فلا بدّ من فتحها؛ لأنّه في موقع المفرد، وهو المفعول الأوّل.

وتكسر أنّ مع اللام في باب علمت تعليقاً نحو: علمت إنّ زيداً لقائم، إذ اللام لا تكون إلا في خبر المكسورة، وهي ليست مفعولة علمت لفظاً، ليقال جرى مجرى المفرد بل هو ممنوع عن العمل لفظاً، فحقّها الكسر.

قال في "**اللباب**": "وتفتح في مظانّ المفردات، أو ما يجري مجراها، وإن كان مما يستعمل فيه الجملة جوازاً، أو لزوماً"[2]، يعني تفتح حيث كان موضع المفرد، أو ما يجري مجرى المفرد نحو: ظننت أنّ زيداً قائم؛ لأنّه لما نصبهما نزّلهما منزلة المفرد، أي: تفتح في موضع المفرد، وإن كان مما يستعمل فيه الجملة لفظاً، إمّا جوازاً نحو: عجبتُ من وقت أنّ زيداً خرج، فإنّه موقع المفرد؛ لأنّه مضاف إليه، أي: من وقت خروجه، وإن [62/ب]كان يجوز أن يستعمل فيه الجملة أيضاً،

---

[1]- المصدر نفسه ص410 .

[2]- اللباب ص162 .

فيقال: عجبتُ من وقت خرج زيد؛ لأنّ ظرف الزمان قد يضاف إلى الجملة، أو لزوماً نحو: اجلس حيث أنّ زيداً جالس؛ فإنه موضع المفرد؛ لأنّه مضافٌ إليه أيضاً، لكن وجب استعمال الجملة فيه؛ لأنّ "حيث" لا يضاف إلاّ إلى الجملة لفظاً، فالحاصل أنّه إنّما تفتح؛ لأنّ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً، وإن وقع في الاستعمال الجملة، إمّا جوازاً، أو وجوباً .

قال في "**المفصّل**": "ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه إيقاعُ أيتهما شئت، نحو قولك: أوّلُ ما أقول أنّي أحمد الله، إن جعلتها خبراً للمبتدأ فتحتَ، كأنك قلت: أوّل مقولي حمدُ الله، وإن قدّرت الخبر محذوفاً كسرت حاكياً"[1].

وقال صاحب "**اللباب**": "ويجوز الفتحُ والكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد، كما في قولهم: أوّل ما أقول أنّي أحمد الله، على معنى أوّل مقولي حمدُ الله، أو أوّل أقوالي أني أحمد الله، لا على حذف الخبر مع الكسر، لفساد المعنى"[2].

قال الفالّي في "**شرحه**": قوله: "لا على حذف الخبر" انتهى. إشارة إلى الاعتراض الذي ذكره ابن الحاجب على ما ذهب إليه أبو عليّ، وهو أنّ الخبر محذوف، و"أنّ" مع خبره مفعول القول، أي: أوّل قولي أنّي أحمد الله ثابت، واعترض عليه ابن الحاجب، وقال ما معناه: أنّ المحكّي بعد القول هو عين المقول فلو قلتَ: أعجبني قولُ زيدٍ أنّ عمراً منطلق، فالذي أعجبك هو نفس القول الذي هو أنّ عمراً منطلق، وأوّل من باب افعل التفضيل، وإنّما يضاف إلى ما هو بعضه، فالتقدير: أوّل أنّي أحمد الله ثابت.

وأوّل هذ القول باعتبار الحروف الهمزة، وباعتبار الكلمات أنّي، والإخبار بالموجود عن الهمزة، أو عن "أنّ" فاسدٌ غير مقصود، بل المقصود أنّ أوّل مضاف إلى أقوال متعددة منها: أني أحمد الله،

---

[1]- المفصل ص409 .

[2]- اللباب ص163 .

ومنها غيره، ثم أخبر بالثبوت على ما هو أّول أقواله، وهو أّني أحمد الله، ولا حاجة إلى خبر محذوف، أي: أّول الجمل الذي تكلّمت بها هذه الجملة، ونظيره قوله – عليه الصلاة والسلام–: "أفضل ما قلت أنا والنبّيون من قبلي: لا إله إلا الله"[1] ، وفي المسألة قولٌ ثالث يحكى عن الملك عضُد الدولة، سالٌم عن الاعتراض، وهو أّن التقدير: أّول ما أقول أّني أحمد الله، فتكون أّني محكيةً للخبر، وهو قولي، فحُذف الخبر، وقد بقي معموله قائماً مقامه"[2].

ومّما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه الفتح والكسر ما بعد "إذا" المفاجأة نحو قول الفرزدق: [الطويل]

وكنتُ أَرى زيداً كما قِيلَ سَيِّداً إذا أنَّه عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[3]

فيجوز أن تكون مفتوحة بأن تقّدر إذا مفرداً، وهو المبتدأ فقط، أي: فإذا العبودية، [63/أ] ويقّدر الخبر بعده محذوفاً، أي: حاصلة، ويحتمل أن تكون مكسورة بأن يقّدر ما بعد "إذا" جملة، وقد وقعت موقع الجملة بأسرها، والتقدير: فإذا هو عبد. ومعنى كونه عبد القفا واللهازم، أّنه لئيم يخدم قفاه ولهازمه، أي: هِّمتُه أن يأكل ليعظُم قفاه ولهازمه، قال بعض الحكماء:من كان هّمته أن يُدخلَ في جوفه، فقيمتُه ما يخرج من جوفه.

(وإذا عطفتَ على اسم إنّ المكسورة بعد ذكر الخبر، جاز في المعطوف) على اسمها: **(النصب ، والرفع[1])** وذلك لأّن المكسورة تقّرُر مضمون الجملة، وهي المبتدأ والخبر، ولا تغّير معنى الابتداء

---

[1]– هذا جزء من حديث رواه بهذا اللفظ الإمام مالك في الموطأ، انظر: الأصبحي، أبو عبدالله مالك بن أنس (1996). الموطأ. ط1، تحقيق: د. بشار عواد معروف، تونس: دار الغرب الإسلامي. كتاب الصلاة، جديث رقم 572، ورواه أيضاً في كتاب الحج، حديث رقم 1270، 295/1 –565.

[2]- شرح لباب الإسفرائيني في النحو ص617 .

[3]– لقد وهم قطب الدين الفالي – في شرح اللباب – في نسبة البيت للفرزدق، وتابعه الموستاري على هذا الوهم، ولعله قد اشتبه عليه؛ لقربه من نَفَسِ الفرزدق، ولقربه من معنى بيت الفرزدق الذي يقول فيه:

ولو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا

والبيت ليس للفرزدق، بل هو من الأبيات الخمسين التي لم ينسبها سيبويه لقائل معين في الكتاب .

الكتاب 144/3، المقتضب 351/2 .

،فكانت الجملة الأولى كأنها مبتدأ وخبر، فيجوز عطف المرفوع على اسم المكسورة (**نحو: إن زيداً منطلق وبشراً ، وبشر**) حملاً (**على اللفظ والمحلّ**) بخلاف المفتوحة فإنّها تغّير معنى الجملة، وهذا_ أعني جوازَ العطف على اسم المكسورة بعد مُضيّ الخبر_ عند البصريين، وأّما الكوفّيون فيجّوزون العطف عليه: مضى الخبُر أو لا، واستدلّ البصرّيون بأّنه لو عطف قبل مُضيِّ الخبر، وقيل: أنّ زيداً وبشٌر منطلقان، لأدّى إلى أن يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد، وذلك لأّن خبر "أّن" معمول لـ"أّن" وارتفاعُ "بشُر" على أّنه معطوف على اسم أّن على تقدير الخلّو من أّن، أو على جعلها مع معمولها كالمبتدأ المجرّد، وخبره يجب أن يرتفع بما ارتفع الاسم، وهو الابتداء،فإذا قلت: منطلقان، وجعلته خبراً لهما، أدّى إلى أن يكون معمولاً لـ"أّن"، ومعمولاً للابتداء، وهو باطل.

واعترض صاحب "**المغني**"[2] على هذا الدليل وقال: هو غلط في الرّد؛ لأّن الكوفّيين لا يقولون: إّن الابتداَء عامٌل في الخبر، ولا يقولون: إّن "أّن" تعمل في الخبر، فكيف يلزمهم ما لا يقولون به، ورّده الفالّي في "**شرح اللباب**": بأن البصريين يقولون: إّنا بّينا بالدليل أّن الابتداء عامل في الخبر، وبّينا أيضاً أّن "أّن" عاملة في الجزئين، فمقتضى ذلك الدليل أن يكون الخبر معمولاً لـ"أّن" ومعمولاً للابتداء، وهو فاسد ... ثم قال:والمعترض إّما أن يسلّم ذلك الدليل، أو يطعن فيه، فإن سلّم لزم ما ذكرنا، وإن طعن فيه كان حقه أن يذكر وجه الطعن أولاً حتى يتّم له التغليط، ومّدعى البصريين أّن مذهب الكوفيين باطل لِما يلزم من مخالفة الدليل، وليس مّدعاهم أّنهم يقولون ما يخالف مذهبهم حتّى يقال: هذا لا يُلزِمهم هذا[3].

---

[1]– "الرفع والنصب" في متن الأنموذج .

[2]– هو أبو المكارم فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، ت 746 هـ . بغية الوعاة 303/1.

[3]- شرح لباب الإسفرائيني في النحو ص618.

قال في "**المفصّل**": وقد أجرى الزّجّاج الصفة مجرى المعطوف، وحمل عليه قوله [63/ب] عزّ وجلّ: ﴿ **قل إنّ ربي يقذف بالحق علاّمُ الغيوب**﴾[سبأ: 48][1] يعني: أنّ صفة اسم المكسورة يجوز الرفع فيها عند الزجـ ـاج بعد مُضـيّ الخبر، كما في المعطوف، وحمل عليه قوله: ﴿ **علاّمُ الغيوب**﴾[سبأ: 48]، وقال: هو بالرفع صفة لمحلّ اسم إنّ، وأجيب بأنّ قوله تعالى: ﴿**علام الغيوب**﴾[سبأ: 48]، لا يتعيّن للوصفية، بل يجوز أن يكون بدلاً عن الضمير في يقذف، أو يكون فاعل يقذف، واستغنى به عن العائد إلى اسم إنّ، لأنّ علاّم الغيوب بمعناه، أو يكون خبراً بعد خبر، أو خبر مبتدإٍ محذوف، أي: هو علاّم الغيوب.

والقياسُ على العطف قياسٌ بالفارق، وهو أنّ المعطوف غير المعطوف عليه، فلا يستنكر تغايرُهما في الإعراب، والصفة عبارة عن الموصوف، فيبعد تغايرهما فيه، وفيه أنّ هذا التغايَر لو جوّز اختلاف الإعراب لما وجب في المعطوفين التوافق في الإعراب، فتأمل.

(وكذلك) أي: مثل أنّ المكسورة، **(لكنّ)** في جواز العطف على محلّ اسمها؛ لأنّها لا تغّير معنى الجملة عمّا كانت عليه قبل دخولها، فإنّ معناها الاستدراك، وهو لا ينافي المعنى الأصلي؛ لأنّه راجع إلى ما قبلـ ه لا إلى ما بعده، كما أنّه لا ينافيه التأكيد، فيجوز اعتبارُ محلّ اسمها، وعطفُ شيء عليه بالرفع مثل إنّ المكسورة كقولك: لم يخرج زيد ولكن عمراً خارج وبكر **(دون غيرهما)** من أخواتهما لعدم بقاء الأصلّي فيها، فلا يعتبر محلّ اسمها حتّى يصحّ العطف على محلّ اسمها.

(ويُبطل عملَها الكفُّ) يعني تَلحقُ هذه الحروفَ "ما" كافّةٌ فتعزلها، ويبتدأ بعدها الكلاُم لأنّها اتّصلت بها، وصارت كالجزء منها، وأخرجتها عن شبهها الذي هو بناؤها على الفتح، ومنعتها عن اتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل. وإدخالُ "ما" عليها يفيدُ ما يفيده النفي والإثبات، فمعنى قولك: إنّما زيد قائم، ما زيد إلا قائم.

---

[1]- المفصل ص412 .

ومنهم من يجعل "ما"مزيدة، ويـُعملها، إلاّ أنّ الإعمال في كأنما، ولعلّما، وليتما أكثر منه في إنّما، وأنّما، ولكنّما، لقوّة قُربِ الثلاثة الأُوَلِ من معنى الفعل؛ لأنّ معناها: شبّهت، وترجّيت، وتمنّيت، وروى في قول الشاعر: [البسيط]

قالتْ ألَا لَيْتَمَا هذا الحمامُ لَنا[1]

على الوجهين.

(و) يبطلُ عملَها **(التخفيفُ)**وذلك فيما يخفّف نونها بعد حذف نون، وهي إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ؛ على ما ذكر في "**اللباب**"[2]. وقال في "**المفصّل**"ويـُخفَّفان – يعني إنّ، وأنّ – فيبطل عملهما[3] ؛ لزوال الشبه اللفظّي بينهما وبين الفعل، [64/أ] "وجاز إعمال هذه المذكورات نظراً إلى أنّ الحذف لا يوجب إبطال العمل إلاّ في لكنّ، فإنها إذا خُفّفت يبطل عملها مطلقاً، لأنّها أشبهت لكنْ العاطفة، فلم تعمل مثلها"، كذا في "**شرح اللباب**"[4].

وإنَّ المكسورةَ أكثر إعمالاً من المفتوحة، **(ويهيؤها)** أي: الكفُّ والتخفيفُ هذه الحروف **(للدخول على القبيلين)** ، أي: الأسماء والأفعال **(نحو: إنما زيد منطلق ، وإنما ذهب عمرو)** ، قال الله تعالى: ﴿**إنما إلهكم إله واحد**﴾[الكهف:11]، وقال: ﴿**إنما ينهاكم الله**﴾[الممتحنة: 9] **(وإنْ زيدٌ**

---

[1]– هذا شطر بيت من الشعر للنابغة الذبياني، وتمامه :

مع حمامتنا أو نصفه فقد

ديوانه ص24 ، الكتاب 137/2 .

[2]– اللباب ص164 .

[3]– المفصل ص414 .

[4]- شرح لباب الإسفرائيني في النحو ص624.

لكريم[1] ، **وإنْ كان زيد لكريماً ، وبلغني أنما زيد منطلق ، وأنما ذهب عمرو، و**[2]**أنّ زيد أخوك، و**[3]**أن قد ضرب زيد، ولكن أخوك قائم، ولكن خرج بكر، و)** كقول الشاعر: [الهزج]

كأنْ ثَدياه حُقّانِ[4]**)**

(وكأن قد كان) الأمر **(كذا. والفعلُ الذي يدخل**[5] **عليه إن المكسورة المخففة يجب أن يكون مما يدخل على المبتدأ والخبر)** ، أي: من الأفعال التي تدخل عليهما **(نحو: إن كان زيد لكريماً، وإن ظننته لقائما**[6]**)** وجوّز الكوفيون غيره، وأنشدوا: [الكامل]

باللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسلِماً وَجَبَتْ عليكَ عُقُوبَةُ المُتعمِّدِ[7]

ورووا: إنْ تَزينك لنفسك، وإنْ تَشينك لهيه، كذا في "**المفصّل**"[8].

(واللامُ لازمةٌ لخبرها)؛ أي: لخبر "إنْ" المكسورةِ المُخففة، يعني إذا خففت إن المكسورة ولم تُعمل يلزم اللام في خبرها نحو: إن زيد لقائم، فرقاً بين المخففة والنافية في مثل: إن زيد قائم بخلاف ما إذا أعملت نحو: إن زيداً قائم، فإنها لا تحتاج إلى اللام؛ لأنها لا تلتبس بالنافية لظهور

---

[1]- "منطلق" في متن الأنموذج .
[2]- "وبلغني أن" في متن الأنموذج .
[3]- "وبلغني أن" في متن الأنموذح .
[4]- شطر من بيت شعر من الأبيات الخمسين التي لم ينسبها سيبويه في الكتاب، وتمامه:

وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان

ويروى : "ثدييه" بإعمال "كأن"، الكتاب 135/2، أمالي ابن الشجري 362/1 .
[5]- "تدخل" في متن الأنموذج .
[6]- لقادراً" في متن الأنموذج .
[7]- البيت لعاتكة بنت زيد العدوية في رثاء زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وللبيت روايات أخرى، منها:

شُلَّت يمينك إن قتلت لمسلما كتبت عليك عقوبة المتعمد

الإنصاف 641/2، مغني اللبيب 143/1، الخزانة 373/10 .
[8]- المفصل ص415 .

العمل الفارق بينهما"، كذا ذكر الفالّي[1]، وفيه: أنّ عدم الالتباس إنّما يكون فيما يظهر فيه الإعراب لفظاً، وأمّا فيما لم يظهر فيه؛ كأن يكونَ تقديراً أو محلاً، فالالتباس ثابت.

(ولا بدّ لأن) المفتوحةِ (**المخففةِ من أحدِ الحروف الأربعة، وهي: قد، وسوف، والسين، وحرف النفي)** ، حالَ كونها مقرونةً مع الفعل المتصرّف، أمّا لزوم الثلاثة الأول، فللفرق بين المخففة وبين "أن" المصدرية، وليكون كالعِوض من النون المحذوفة، وأما لزومُ حرف النفي، فليكون كالعِوض من النون المحذوفة فقط، فإنّه لا يحصلُ بمجرده الفرق بين المخففة والمصدريّة، وإنّما قلنا مع الفعل المتصرّف؛ لأنّ هذه الحروفَ لا يلزم في غير المتصرف نحو: **﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾** [النجم: 39] **﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾**[الأعراف: 185] **(نحو: علمت أن قد خرج زيد)** ، قال الله تعالى: **﴿ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم﴾**[الجن: 28] **(و)** علمت **(أن سوف يخرج)**، قال الشاعر: [الكامل] (64/ب)

واعلْم فعِلْم المرءِ ينفعُه أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدرا[2]

وعلمت أن سيخرج، قال الله تعالى: **﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾**[المزمل: 20] **(وأن لم يخرج)** قال الله تعالى: **﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم﴾**[طه: 89]. قال ابن الحاجب: "تخفف المفتوحة، فتعمل في ضمير شأن مقدّر، فتدخل على الجمل مطلقاً"[3]، وإنّما حكم النحويون عليها بالإعمال في ضمير شأن مقدّر لأمرين، أحدهما: أنّهم قد أعملوا المكسورة مع تخفيفها من غير شذوذ، فإعمال المفتوحة أجدر؛ لأنّ شبهَها بالفعل أقوى من شَبه المكسورة من حيث أنّها لها معنى مخصوص،

---

[1]- شرح لباب الإسفرائيني في النحو ص624 .

[2]- البيت مجهول النسبة ، ابن عقيل، أبومحمد بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن (د.ت). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبالحميد، بيروت: المكتبة العصرية. 387/1 ، مغني اللبيب 101/5 ، شذور الذهب ص266 .

[3]- شرح الكافية 1244/2 .

كالأفعال، والمكسورة ليس لها معنى مخصوص غير التأكيد، الذي هو معنى الزوائد كلها، فإذا أعملت المكسورة مع ضعفها، فالمفتوحة أجدر.

والثاني: أنهم أدخلوها على الأفعال التي لا تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على المذهب الصحيح، فلولا تقدير الإعمال في الضمير المقدّر لخرجت عن القياس، ألا ترى أنهم يقولون: علمت أن قد قام زيد، ولا يقولون: إن قام لزيد.

وشذَّ إعمالُها في غير ضمير الشأن كقوله: [الطويل]

فَلو أنْكِ في يومِ الرخاءِ سَألتِنِي   فِراقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ[1]

[حروف العطف]

(حروف العطف) قال في "**المفصّل**": العطف على ضربين: عطفُ مفردٍ على مفرد، وعطفُ جملة على جملة، وله عشرة أحرف، فالواو، والفاء، وثّم وحتّى، أربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حُكم، تقول: جاءني زيد وعمرو، وزيد يقوم ويقعد، وبكْر قاعدٌ وأخوه قائم، وأقام بشر وسافر خالد، فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد، وبين مضموني الجملتين في الحصول، وكذلك ضربت زيداً فعمراً، وذهب عبد الله ثم أخوه، ورأيت القوم حتّى زيداً، ثم إنها تفترق بعد ذلك[2].

إذا عرفت هذا، فنقول: **(الواو للجمع)** المطلق **(بلا ترتيب)** ، أي: من غير أن يكون المبتدأ به داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجاز عكسهما.

---

[1]– البيت مجهول النسبة، ويروى :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني   طلاقك لم أبخل وأنت صديق

الإنصاف 205/1، مغني اللبيب 189/1، الخزانة 426/5 .

[2]– المفصل ص424 .

(والفاءُ وثمّ له) أي: للجمع **(مع الترتيب، وفي ثمّ تراخ دون الفاء)**، ولذلك قال سيبويه: مررت برجل ثم امرأة، المرور ههنا مروران لتراخي أحد المرورين من الآخر، بخلاف المرور مع الفاء، فإنّه مرور واحد، إذ لم يتخلل بين المرورين تراخٍ يقطع الثاني عن الأول[1].

(وحتى بمعنى الغاية) للجمع مع الترتيب إلاّ أنّ الواجب فيها أن يكون ما يُعطف بها جزءاً من المعطوف عليه إمّا أفضلُه كقولك: [65/أ] مات الناس حتّى الأنبياء، أو أدْونُه، كقولك: قدم الحاجّ حتّى المشاة. قال في "**المفتاح**": ولا بدّ في حتّى من التدريج، كما ينبئ عنه قولُ من قال: [الطويل]

وكنتُ فتًى من جُندِ إبليسَ فارتَمى   بي الحالُ حتى صارَ إبليسُ من جندِي[2]

قال الشريف العلاّمة في "شرحه"[3]: و"حتى" تشاركها –يعني الفاء، وثم– في الترتيب، ولكن لا بدّ فيها من التدريج بأن يكون المسند إليه ذا أجزاء يتعلق بها المسند شيئاً فشيئا، حتّى يبلغ جزؤه الأخير، أي: الأعلى أو الأدنى المذكور بعد حتّى، والترتيب على هذا الوجه مُعتَبرٌ بحسب الذهن دون الخارج، إنّما يكان حصول المسند لِما بعد حتّى في الخارج قبل حصوله لِما قبلها، أو في أثنائه كقولك: مات كلّ أبٍ لي حتّى آدم، ومات الناس حتى الأنبياء، واستشهد على التدريج بالبيت لظهوره فيه، فإن التابع لا ينقلب متبوعاً لمتبوعه إلا بتدريج، وللإشعار يلزم التدريج بحتّى، وإن كانت لعطف الجمل، فإنّ "صار" جملةٌ عطفت بحتّى على

................فارتمى   ....

---

[1]- الكتاب 192/1 .

[2]- البيت لنصر بن أحمد الخبزآرزي، وللبيت رواية أخرى:

وكنت فتى من جند إبليس فارتقى   بي الحال حتى صار إبليس من جند

مفتاح العلوم ص384. الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد (2003), ثمار القلوب في المضاف والمنسوب. ط1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية. ص64 .

[3]- يعني: المصباح في شرح المفتاح .

والمعنى:رماني الحال في الشرارة، ورقّاني إلى أن صار متبوعي تابعي[1].

(وأو، وإِمّا) بالكسر والتشديد **(لأحد الشيئين ، أو الأشياء)**، أي: لتعليق الحكم بأحد الأمرين، أو الأمور مبهماً، **(ويقعان[2] في الخبر)** نحوَ قولك: جاءني زيد أو عمرو، وجاءني إمّا زيد وإمّا عمرو.

(والامر) نحو: اضرب رأسه أو ظهره، واضرب إمّا رأسه وإمّا ظهره. **(والاستفهام)** نحو: ألقيتَ عبد الله أو أخاه؟ وألقيت إمّا عبد الله وإمّا أخاه؟

ويقال في أو وإمّا في الخبر أنّهما للشك، وفي الأمر إنّهما للتخيير والإباحة، فالتخيير كقولك: اضرب زيداً، أو عمراً، أو خُذْ:إمّا هذا وإمّا ذاك، والإباحةُ كقولك:جالِس الحسنَ أو ابن سيرين، وتعلّم إمّا الفقه وإمّا النحو، ويُتوهّم أنّ "أو" في النهّي في قوله تعالى: **﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾**[الإنسان: 24]ليس على وضعه، بل هو بمعنى الواو حتّى يكون نهياً عن طاعة الآثم والكفور، ولو أُجريَ على ظاهره لم يكن نهياً إلاّ عن أحدهما. قال صاحب "**اللباب**": أنّه – يعني "أو" – على أصله[3]، والمراد النهي عن أحدهما، ولكن النهي عن أحد الأمرين لا على التعيين، إنّما يحصل بالنهي عنهما معاً.

هذا والفرق بين "أو"، و"إمّا" أنّك تبتدئ في "أو" متيقناً، ثم يدركك الشكّ، وإمّا تبتدي بها شاكاً ولا بدّ من تكريرها، وإنّ إمّا لا تقع في النهي، فلا يقال: لا تضرب إمّا زيداً وإمّا عمراً، بخلاف أو، كما ذكرنا في الآية.

---

[1]– الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد (2009). المصباح في شرح المفتاح. تحقيق: يوكسل جليك، (رسالة دكتوراة غير منشورة)، جامعة مرمرة، تركيا. ص147 .

[2]– "وهما يقعان" في متن الأنموذج .

[3]– اللباب ص136 .

قال في "**المفصّل**": لم يعدّ الشيخ أبو علّي الفارسّي "إمّا" في حروف العطف [65/ب] لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه[1] ، يعني أنه لم يعدّها من حروف العطف لوجهين، أحدهما: دخول العاطف عليها فيقال: وإمّا عمرو مثلاً، فلو كانت عاطفة لما دخل عليها حرف العطف، كما لا يقال: جاءني زيد وأو عمرو، والثاني: وقوعها قبل المعطوف عليه، وحرف العطف لا يقع قبل المعطوف عليه.

وأجيب عن الثاني بأنّ "إمّا" المتقّدمةَ على المعطوف عليه ليست من حروف العطف، بل للتنبيه على الشكّ في أوّل الكلام، والكلام في الثانية، ويشهد لكون الثانية من حروف العطف أنّ "أو" يصح أن يقوم مقامها، وردّ بأن صحة قيام "أو" مقامها، لا تدلّ على أنها للعطف كأو، فإنّ أن المصدرية يصحّ قيامها مقام ما المصدرية ، مع أن الأولى ناصبة دون الثانية، وعن الأوّل بوجهين: الأوّل: أنّ الواو الداخلة ليست عاطفة، بل إمّا مع الواو، وكلاهما عاطف، لا أنّ كلّ واحدة منهما عاطفة.

والثاني: أنّ الواو لعطف إمّا الثانية على إمّا المتقدمة، وكلا الوجهين مردود، أمّا الأوّل فلأنه حينئذٍ لا تكون إمّا من حروف العطف كما ذهب إليه أبو علّي الفارسّي، وأمّا الثاني فلأنّ حرف العطف لا يدخل على الحرف، وعلى تقدير صحة عطف الثانية على الأولى لا تكون الثانية عاطفة لاشتراك الثانية في حكم الأولى، والأولى ليست عاطفة، فلا تكون الثانية أيضاً عاطفة، وهذا عين مذهب أبي علي الفارسّي .

---

[1]- المفصل ص426-427 .

وقال المحقق الرضّي وصاحب "**العباب**[1]": الحقّ أن العاطفة في: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو هي الواو، وإمّا مفيدة لأحد الشيئين فقط، وليست بعاطفة[2]، **(وأم نحوُهما)**، أي: مثل أو، وإمّا لأحد الشيئين، أو الأشياء **(غير أنّها لا تقع إلا في الاستفهام)**، إذا كانت **(متصلة، وتقع فيه)**، أي: في الاستفهام، **(وفي الخبر)** إذا كانت **(منقطعة)**، يعني أنّ أم تجيء على ضربَين: أحدهما: أن تكون متصلة، يعني يتّصل ما قبلها بما بعدها بأن لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وذلك لا يكون إلا في الاستفهام، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ والمعنى أيّهما عندك؟ وكذلك:أضربت زيداً أم عمراً؟ والحاصل أنّها إذا وقعت بين مفردين، فهي متصلة إذا كانت، صحّ أن يقال أيّهما، والاتصال أن تكون معادلةً لهمزة الاستفهام، وقرينةً لها حتّى تكونا جميعاً، بمعنى أيٌّ. والفرق بينها وبين "أو"، أنّك مع "أم" تعلم أنّ أحدهما عنده إلا أنّك لا تعلمه بعينه، فإنّك تطالبه بالتعيين، ومع "أو" لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت [66/أ] تسأل عنه، ولهذا كان الجواب مع "أم" بذكر أحدهما نحو: زيد إن كان زيدٌ، عنده، أو عمرٌو إن كان عنده عمرو، والجواب مع أو لا أو نعم.

والثاني: أن تكونَ منقطعة، وتقع في الاستفهام والخبر، فالأوّل **(نحو)** قولك: **(أزيد عندك أم عمرو؟)** فكأنّك استفهمت عن وجود زيد عنده، ثم بدا لك عن هذا السؤال، فاضربت عنه، واستأنفت سؤالاً آخر، فقلت: أم عندك عمرو؟ والمعنى: بل أعندك؟، فأم المنقطعة، بمعنى بل مع الهمزة، ولا بدّ معها من إعادة الخبر فرقاً بينها وبين المتّصلة، **(و)** الثاني نحو قولك: **(إنها لأبل أم شاة؟)**؛ كأنّك رأيت شيئاً من بعيد، فظننته إبلاً، فلما علمت أنّه ليس بإبل أعرضت عن هذا الإخبار، ثم شككت في أنّه شاة أو شيء آخر، فاستفهمت عنه بقولك أم شاة؟، أي: بل أهي شاة.

---

[1]- صاحب العباب هو: جمال الدين عبدالله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري النقرة كار ت 786 هـ . بغية الوعاة 54/2، والعباب هو كتابه: العباب في شرح اللباب في علم الإعراب .

[2]- شرح الكافية 1334/2، النقرة كار، جمال الدين عبدالله بن محمد (2000). العباب في شرح لباب الإعراب. تحقيق: محمد نصير الدين، (رسالة دكتوراة غير منشورة)، جامعة بيشاور، باكستان. ص329 .

قال في "**اللباب**": وهي -يعني أم المنقطعة- لعطف الجمل، وتكون بمعنى بل، والهمزة، ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام خيفة الَّلبس نحو: أزيد عندك أم عندك عمرو؟، ولا يلزم ذلك في الخبر حيث لا التباس، نحو إّنها لإبل أم شاة، وتستعمل أم، والهمزة للتسوية في نحو: سواء علّي أقُمتَ أم قعدتَ، والأخفش يستهجن وقوعَ الجملة الاسمية هناك، ونظيره سواء[1]، **(ولا)**، وبل، ولكن أخوات؛ في أّن المعطوف بها مخالفٌ للمعطوف عليه، فـ"لا **(لنفي ما وجب للأّول نحو: جاءني زيد لا عمرو)**، فتدلّ على المجيء: أصَدَّر من زيد لا من عمرو، ولا تجيء إلا بعد الإثبات، فلا تقول: ماجاءني زيد لا عمرو، وتختصّ "لا" بالاسم، كذا في "**اللباب**"، يعني لا يذكر بعدها إلا الاسم فلا يقال: قام زيد لا قام عمرو؛ لأّنه يلتبس بالدعاء.

(وبل للإضراب عن الأّول منفّياً كان أو موجباً نحو: جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني بكر بل خالد)، قال العلامة الشريف في "**شرح المفتاح**": "كلمة "بل"، إذا كان ما قبلها ُمثبتاً دلّت على صرف الحكم عن الأّول، وَجْعِله في حكم المسكوت بحيث يحتمل ثبوت المسند إليه وعدمه كأّن المتكلم قال: أحكُم على الثاني ولا أتعّرض للأّول، ومن قال: إّن الحكم على الأّول كان خطأً، أراد أن تعّرضه لإثبات المسند للأّول كان كذلك لا أّن ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم انتفاؤه عنه، فإّنه مما لم يقل به أحد، وإذا كان ما قبل "بل" منفياً، فهي عند المّبرد تدلّ على صرف ذلك النفي عن الأول، وجعله في حكم المسكوت، [66/ب] كما في الإثبات بعينه"[2]، وعند الجمهور تدلّ على ثبوت المسند للثاني، وكون الأّول في حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم، وذهب جماعة إلى أن الّنفي في المتبوع متحقق كالإثبات في التابع، فلا صرف أيضاً على هذا المذهب.

---

[1]- اللباب ص137-138 .

[2]- المصباح شرح المفتاح ص148 .

وفائدةُ "بل" الإعراضُ عن الحكم بالنفي على المتبوع إلى الحكم بالإثبات على التابع لكون هذا الإثبات أهم من ذلك النفي.

(ولكن) إذا عُطف بها مفردٌ على مثله كانت **(للاستدراك)** بعد النفي خاصة، كقولك: ما رأيت زيداً لكن عمراً، **(وهي في عطف الجمل نظيرة بل)** في مجيئها بعد النفي والإيجاب تقول: جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء، **(وفي عطف المفردات نقيضةُ لا)** فتكون لإيجاب ما انتفى عن الأوّل، فتكون لازمة لنفي الحكم عن الأول نحو: ما رأيت زيداً لكن عمراً، أي: رأيت عمراً.

هذا، وعدّ صاحب "**المفتاح**" "أيْ" من حروف العطف، فصار حروف العطف على رأيه أحدَ عشَر؛ العشرةُ المذكورة، و"أيْ" للتفسير، نحو: جاءني أخوك، أي زيد، وكأنّه عدّه منها نظراً إلى أنّ ما بعده يشارك ما قبله في الإعراب، ويختلف باختلافه، واختلافُ إعرابِ التابع بسبب اختلافِ إعرابِ المتبوع إذا كان بواسطة حرفٍ يكون عطفاً [1]، والجمهورُ على أنّ "أيْ" حرفُ تفسير، وما بعده عطفُ بيانٍ لما قبله، ويؤيده أنَّ أئمةَ اللغة يفسّرون به الضميرَ المرفوعَ المتصلَ بلا تأكيدٍ وفصل، والضميرَ المجرورَ بلا إعادة الجارّ، وأنّ سائرَ الحروفِ العاطفةِ تقتضي المغايرة بين المعطوفين، فإنّ العطف التفسيريّ بالواو والفاء قليل.

[حروف النفي]

(حروف النفي)، وهي **(ما)**، وإن، ولا، ولم، ولّما، ولن، فما **(لنفي الحال، والماضي القريب منها)**، أي: إلى الحال، فإنّ القرب لا يستعمل إلاّ بمن، بمعنى إلى، وقد اطّرد استعمالهم أفعل التفضيل من قرب بـ"إلى" لئلا يتوهم في أوّل الوهلة التباس "مَنْ" الصلة بـ"من" التفضيلّية عند عدم

---

[1]- مفتاح العلوم ص220 .

التفضيلية، أو تعلق حرفي جرّ، بمعنى واحد بعامل واحد حيث لا يصحّ الإبدال عند وجودها **(نحو: ما يفعل الآن)**، وما زيد منطلق، أو منطلقاً على اللغتين، **(وما فعل)**.

قال سيبويه: أّما "ما" فهي نفّي لقول القائل، وهو يفعل إذا كان في فعل حال، وإذا كان لقد فعل، فإنّ نفيه ما فعل، فكأّنه قيل: والله ما فعل[1].

قال في "**اللباب**": ولا يتقدمها شيء مّما في حّيزها، فلا يقال: طعامك ما أكل زيد، خلافاً للكوفيين[2].

هذا احتجّ الكوفّيون بأنّ ما بمنزلة [67/أ] لم، ولا، ولن، لأنها نافية مثلها، وهذه الحروف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو :زيداً لم يضرب، وزيداً لن أكرم، وبِشْراً لا أضرب، فكذا ما، واحتجّ البصرّيون بأن ما معناها النفي، ويليها الاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، فكذا ما.

والجوابُ عّما احتجّ به الكوفيون أنّ "ما" يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن، فإّنه لا يليهما إلا الفعل، فلذلك عملتا فيما قبلهما، وأّما لا، فإّنما جاز التقديم معها، وإن كانت يليها الاسم والفعل؛ لأنها حرف متصّرف يعملُ ما قبله فيما بعده، يقال: جئت بلا شيء، فيعمل الباء فيما بعد النفي، فكذا يعمل ما بعده فيما قبله بخلاف ما، فإّنه لا يعمل ما قبله فيما بعده، فلا يعمل ما بعده فيما قبله هكذا قيل.

(وإن) بكسر الهمزة وسكون النون، **(نظيرتُها)**، أي: بمنزلة ما **(في نفي الحال)**، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية، كقولك: إنْ يقوم زيد، وإنْ زيدٌ قائم، قال الله تعالى: **﴿إن يتّبعون إلاّ الظن﴾** [الأنعام: 148]، وقال: **﴿إن الحكم إلاّ لله﴾** [يوسف: 40]، ولا يجوز أعمالها عمل ليس عند سيبويه، وأجازه المّبرد.

---

[1]- الكتاب 21/4 .

[2]- اللباب ص166 .

(ولا لنفي المستقبل والماضي بشرط التكرير[1]**، والأمر، والدعاء نحو: لا يفعل)**، قال سيبويه: وأمّا "لا" فتكون نفياً لقول القائل: هو يفعل ولم يقع الفعل، **(وقوله تعالى: ﴿فلا صدّق ولا صلّى﴾)**[القيامة: 31]، وقوله تعالى: **﴿فلا اقتحم العقبة﴾**[البلد:11] في تقدير التكرير، إذ الاقتحام مفسّر بالفكّ والإطعام، فكأنه قيل: فلا فكّ رقبة، ولا أطعم مسكيناً، **(وقد لا يكرّر نحو: لا فَعل)** وقوله: [مجزوء الرجز]

وأيُّ أمرٍ سيّئٍ لا فعَلَه[2]

(ولا تفعل) في نفي الأمر، **(ويسمّى النهي)**، إذ نفيُ الأمر نهي. **(ولا رعاك الله، ويسمّى الدعاء)**.

وقال في "**اللباب**": والدعاء، وجواب القسم بمعنى المستقبل[3].

قال الفالّي في شرحه: "فيجوز أن لا يكرر في الدعاء نحو: لا غفر الله له، لأنّ المرادَ بالدعاء نفيه في المستقبل، وفي جواب القسم أيضاً، يجوز أن يكرّر نحو: والله لا ضربت، أي: والله لا أضرب، لأنّ القسم إنما يتلقّى بلا مع المستقبل بخلاف ما، فإنّه قد يُتلقّى بها مع الماضي كقولك: والله ما ضربت هذا"[4].

ويحذف "لا" في جواب القسم كقول امرئ القيس: [الطويل]

فقلتُ يَمِينُ اللهِ أبرحُ قاعداً[5]

---

[1] – "التكرير والنفي" في متن الأنموذج .

[2] – البيت مختلف في نسبته، فمنهم من نسبه لعبد المسيح بن عسلة، ومنهم من نسبه لابن العفيف العبدي، كما نسب لغيرهما، الإنصاف 77/1، أمالي ابن الشجري 94/2 .

[3] – اللباب ص167 .

[4] - شرح لباب الإسفرائيني في النحو ص

[5] – في الأصول الخطية :

فقلت والله أبرح قاعدا

والصواب ما هو مثبت، وقد سبق تخريجه .

أي: لا أبرح قاعداً، وكقوله تعالى: ﴿**تالله تفتؤ تذكر يوسف**﴾[يوسف: 85] أي: لا تفتؤ.

(ولا لنفي العام)،يعني تنفي بها نفياً عاماً **(نحو قولك: لا رجل في الدار، ولغير العاّم نحو: لا رجل فيها، ولا امرأة، ولا زيد فيها، ولا عمرو).**

قوله [67/ب] لنفي العام نحو: لا رجلَ في الدار، معناه: أنّ هذا الجنس معدوم في الدار، والدار خالية عنه لا فرادى، ولا ما وراءه، حتى لو قيل: لا رجل في الدار بل رجلان أو رجال، لم يصح الكلام لغةً.

وقوله: "ولغير العاّم" انتهى، معناه أنّ المراد ههنا نفي الواحد من هذين الجنسين لا نفي الجنس حتى لو قيل: لا رجل فيها، ولا امرأة بل رجلان وامرأتان، أو رجال، ونساء، صح الكلام، وصدقت القضية.

(ولم ولما لنفي المضارع، وقلب معناه إلى[1] الماضي، وفي لّما توقع وانتظار)، قال في "**المفصّل**": إنّ بينهما فرقاً، وهو أنّ لم يفعل نفيُ فعل، ولّما يفعل نفيُ قد فعل، وهي _ يعني لّما _ لم ضُمّت إليها ما فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار، واستطال زمان فعلها، ألا ترى أّنك تقول: ندم، ولم ينفعه الندم، أي: عَقيبَ ندمه، وإذا قلته بـ"لّما" كان على أن لم ينفعه إلى وقته ويُسكت عليها دون أختها في قولك: خرجتُ ولّما، أي: ولما تخرج كما يُسكت على "قد" في: [الكامل]

....وكأنْ قَدِ[2]

---

[1]– "إلى معنى الماضي" في متن الأنموذج.

[2]– البيت سبق تخريجه، المفصل ص430.

(ولن نظيره لا في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد) تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكّدتَ وشدّدتَ قلت: لن أبرحَ اليوم مكاني، قال الله تعالى: **﴿لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين﴾**[الكهف: 60]، وقال: **﴿فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي﴾**[يوسف: 80].

وقد وقع في بعض النسخ التأبيد بدل التأكيد، وهو مبني على مذهب أهل الاعتزال، وكان المصّفَ تغمّده الله بغفرانه منهم، ثم تاب وصار من أهل السنة والجماعة، صرّح به الشيخ أكمل الدين في "**شرح الكشاف**"[1].

[حروف التنبيه]

(حروف التنبيه: ها) وأما، وألا، يصدّر بها الجمل كلّها حتّى لا يغفل المخاطب عن شيء مّما يُلقي المتكلّم إليه، ولهذا سمّيت حروف التنبيه **(نحو: ها إنّ عمراً بالباب)**، وها أفعل كذا، **(وأكثر دخول"ها"[2]على أسماء الإشارة والضمائر نحو: هذا[3])**، وهذه، وها أنا ذا، وها هو ذا، **(وها أنت)** ذا، وها هي ذا، وما أشبه ذلك، كذا في "**المفصّل**"[4]. وإنما كثر دخول "ها" على هذين النوعين لفرط إ بهامها، فلا جَرَمَ مسّتِ الحاجةُ إلى تنبيه المخاطب على تفهم ما أشير إليه، وعلى وقوفه فيما كنى عنه فوق الحاجة الماسة إلى غيره.

(وأما، وألا مخففان نحو: أما إنّك خارج)، وأما والله لأفعلنّ، **(وألا إنّ زيداً قائم)**، وألا لا تفعل، ويحذفون الألف عن أما، فيقولون: أم والله، ويبدل بعضهم عن همزته هاء فيقول هَما والله، وهَم والله، وبعضهم عيناً فيقولك عما والله، وعَم والله.

---

[1]- هو أبو عبداله محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي، ت 786 هـ . الأعلام 42/7.

[2]- "دخولها" في متن الأنموذج .

[3]- "هذا، وهاتا" في متن الأنموذج .

[4]- المفصل ص434 .

[حروف النداء]

(حروف النداء وهي: يا، وأيا، [68/أ] **وهيا)**، وأيْ، والهمزة، و"وا"، فالثلاثةُ الأُول **(للبعيد)** أي: لنداء البعيد، أو مَنْ بمنزلته من نائم أوساهٍ وقال ابن الحاجب: "يا" أعمّها، يعني أنّها تقع في القريب والبعيد، وأيا، وهيا للبعيد[1].

(وأيْ) بفتح الهمزة وسكون الياء، **(والهمزة للقريب)** ، قيل: أراد بالقريب ما عدا البعيد، فيدخل فيه المتوسط أيضاً، فإنّ القريب ينقسم إلى قريبٍ مُتصفٍ بأصل القرب من غير زيادة، وله كلمة "أي"، وإلى أقرب متصف بزيادة القرب، وله الهمزة بخلاف البعيد، فإنّه لم يذكر له مرتبتان، فالقريب بالمعنى القابل للأقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب.

(و"وا" للمندوب) خاصة، وقال ابن الحاجب: "وا"ليست من حروف النداء لخصوصها بالنُدبة[2]، وليس المندوب منادى؛ لأنّ المنادى المطلوبُ إقبالُه، والمندوبُ المتفجّعُ عليه فافترقا، وإنّما ذُكرتْ معها لموافقة لفظ ما بعدها من المندوب لما بعد حرف النداء من المنادى في بناء ونصب.

[حروف التصديق]

(حروف التصديق) ، والإيجاب، وهي: **(نعم)**، وبلى، وجَيْرِ، وإنّ، وأي، فـ"نعم" **(لتصديق الكلام المثبت أو**[3] **المنفي في الخبر والاستفهام، كقولك)** إذا وقع الكلامان بعد الخبر في المثبت والمنفي **(لمن قال: قام زيدٌ، أو لم يقم)** زيدٌ **(نعم)** تصديقاً لقوله، **(وكذلك إذا)** وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام لمن **(قال: أقام زيد؟، أو ألم يقم؟**[4]**)** فقلت: **(نعم)** ،فقد حقّقت ما بعد الهمزة، فمعنى قولك: نعم، لمن قال: قام زيد، أو أقام زيد؟، قد قام، ومعناه لمن قال: لم يقم زيد، أو ألم يقم زيد؟ لم

---

[1]- شرح الكافية 1362/2 .

[2]- شرح الكافية 1362/2 .

[3]- "و" في متن الأنموذج .

[4]- "ألم يقم زيد" في متن الأنموذج .

يقم. قال ابن الحاجبهذا وضعُها لغةً، وإن كان العُرفُ على خلاف ذلك، ولذلك لو قال بعد قوله:أليس لي عندك كذا؟ نعم، لألزمناه به تغليباً للعُرف لا لأنّ الوضع كذلك.

(وبلى تختصّ بالمنفيّ، خبراً كان أو استفهاماً) ، تقول لمن قال: لم يقم زيد؟، وألم يقم زيدٌ؟: بلى، أي: قد قام، ومنه قوله تعالى: ﴿**ألست بربكم، قالوا بلى**﴾[الأعراف: 172]، أي: بلى أنت ربّنا، ومن ثمّة قيل: لو قالوا: نعم، لكان كفراً على ما تقدّم في نعم، ولا تقول لمن قال: قام زيد بلى، لأنه موضع نعم.

(وأَجَلْ) بسكون اللام، **(وجير)** بكسر الراء، وقد تفتح، هما **(لتصديق الخبر**[1] **نفياً أو إثباتاً)** كقولك لمن قال: ما قام زيد، أو قام زيد، أَجَلْ، وَجَيرِ، أي: لم يقم وقد قام، ويقال جَيْرِ لأفعلنّ بمعنى لاحقاً .

وإنّ بكسر الهمزة وفتح النون المشدّدة لتصديق الخبر(68/ب)نفياً وإثباتاً، كقولك: إنَّ لمن قال: ما قام زيد، أو قام زيد، أي: لم يقم وقد قام.

ولا تستعمل هذه الثلاث –أعني: أجل، وجيرِ، وإنّ– في جواب الاستفهام عند الجمهور، صرّح به الفالّي في "**شرح اللباب**"[2].

(وإيْ) بكسر الهمزة وسكون الياء إثبات بعد الاستفهام على ما ذكره ابن الحاجب، وصاحب "**اللباب**"[3] **(مختصّةٌ بالقسم)** لا تستعمل في غيره **(نحو: إيْ والله)** لمن قال: أقام زيد، قال الله تعالى: ﴿**ويستنبئونك أحقّ** هو **قل إيْ وربي**﴾[يونس: 53].

---

[1]– "تختصان بالخبر" في متن الأنموذج .

[2]- قال الفالي: "أجل وجير وإنّ تصديق للخبر، هذا على مذهب الجمهور؛ وهو أنه لا تستعمل هذه الثلاث إلا بعد الخبر، ولا تقع جواب الاستفهام إلا عند بعضهم". شرح لباب الإسفرائيني في النحو ص631.

[3]– اللباب ص167 .

[حروف الاستثناء]

(حروف الاستثناء: إلا، وحاشا، وخلا، وعدا) ، فإن قلتَ:هذه الثلاثةُ الأخيرة تكون فعلاً أيضاً، فكيف عدّها من حروف الاستثناء؟ أجيب بأن ذلك لتعدّد الاعتبار، وقيل: لّما كان الأصل في هذا الباب إلاّ وغيرها قد تطفّل عليها، فعُدّ ما عداها من حروف الاستثناء تغليباً وتشبيهاً، وفيه تأمل. واعلم أنّ أدوات الاستثناء على أقسام: منها ما هو حرف اتفاقاً، وهو إلاّ" و"لّما" في قوله تعالى: **﴿إن كل نفس لّما عليها حافظ﴾**[الطارق: 4]، ومنها: ما هو اسم اتفاقاً، وهو غير، وسِوى بكسر السين، وهو الأشهر، ويجوز الضم، وسواء بفتح السين، وهو الأشهر، ويجوز الكسر، وَبله، وَبْيدَ بمعنى غير، ومنها ما هو فعل اتفاقاً، وهو ما عدا، وما خلا، وليس، ولا يكون. ومنها ما هو مركب من الحرف والاسم اتفاقاً، وهو لا سيّما. ومنها ما هو مختلف في حرفيته وفعلّيته كعدا، وخلا، وحاشا.

[حرفا الخطاب]

(حرفا الخطاب: الكاف والتاء ؛ في ذاك وأنت، ويلحقهما[1] التثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث كما تلحق[2] الضمائر)، فيقال: ذاك بالفتح والكسر، وذاكما، وذاكم، وذاكّن، وأنتِ بالفتح والكسر، وأنتما، وأنتم، وأنتّن.

[حروف الصلة]

(حروف الصلة)؛ وتسّمى حروف الزيادة أيضاً؛ لأنها قد تقع زائدة لا أنها لا تقع إلا زائدة، ومعنى كونها زائدة أن أصل المعنى بدونها لا يختلّ، ووجه تسميتها بحروف الصّلة أّنها رّبما توكّد

---

[1]– "تلحفهما" في متن الأنموذج .

[2]– "يلحق" في متن الأنموذج .

بها المعنى، كما في "مِن" الاستغراقية، والباء في خبر ما، وليس، وربّما يتوصل بها إلى استقامة الوزن، أو القافية.

(إنْ) بكسر الهمزة، وسكون النون **(في)** نحو: **(ما إنْ رأيت زيداً)**، يعني "إنْ" تُزاد بعد ما النافية كثيراً لتأكيد النفي، فمعنى:ما إنْ رأيت زيداً، ما رأيت زيداً .

وقال الفراء: إّنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التأكيد في: إنّ زيداً لقائم، وهذا ضعيف، وإنما جاز الجمع بين حرفي التأكيد إذا وقع بينهما فصل، وأما اجتماعُهما من غير فاصل، فلم يعهد.

وقد تزاد بعد ما المصدرية نحو: أنتظرُ ما إنْ [69/أ] جلس القاضي، أي: مدّة جلوسه. وقد تزاد بعد لّما نحو: لما إن قام زيد قمت.

(وأنْ) بفتح الهمزة وسكون النون **(في ﴿فلّما أنْ جاء البشير﴾)**[يوسف: 96]يعني تزاد كثيراً بعد لّما، فمعنى: لّما أنْ جاء البشير: لّما جاء البشير.

وتُزادُ بين لو والقسم المتقدم عليه نحو: والله أنْ لو قام زيد قمت، وقد تُزادُ مع الكاف نحو: [الطويل]

كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى نَاضِرِ السَّلْم[1]

على تقدير رواية ظبيةٍ بالجّر.

(وما)؛ يعني "ما" تزاد **(في حيثما، ومهما[2]، وأينما)**، وإذا ما، ومتى ما، وأيّ. وأنَّ حالَ كون تلك المذكورات أدوات شرط نحو: حيثما تذهب أذهب، ومهما تخرج أخرج، وأينما تكن أكن، وإذا ما تخرج أخرج، ومتى ما تذهب أذهب. و**﴿أيّا ما تدعو فله الأسماء الحسنى﴾**[الإسراء: 110]، و**﴿فإما ترينّ من البشر أحداً﴾**[مريم: 26]، **(وفي)** بعض حروف الجرّ نحو: **(﴿فبما رحمة من الله**

---

[1]– هذا شطر من بيت شعر نسبه سيبويه –في الكتاب– إلى ابن صريم اليشكري، ونُسِبَ إلى غيره، وصدره:

ويوماً توافينا بوجه مقسم

ويروى "وارق"بدلاً من "ناضر، كما أن كلمة "ظبية" قد رويت مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة .

الكتاب 134/2، الخزانة 411/10 ، الإنصاف 202/1 .

[2]– "وفي مهما" في متن الأنموذج .

لنت لهم[1]﴾)[آل عمران:159]، و﴿**مِمّا خطيئاتهم أغرقوا﴾**[نوح: 25]، و﴿**عمّا قليل﴾**[المؤمنون: 40] وزيد صديقي كما أنّ عمراً أخي.

وقد تزاد مع المضاف نحو: غضبت من غير ما جُرمٍ، و﴿**أيّما الأجلين قضيت﴾**[القصص:28].

(ولا في ﴿لئلا يعلم﴾)[الحديد: 29] يعني تزاد "لا" في لئلا يعلم، أي: ليعلم، وبعد أنْ المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿**ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك﴾**[الأعراف: 12] أي: أن تسجد. ومع الواو بعد النفي لفظاً نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو، وتسمّى مذكّرة للنفي، ومعنًى نحو: ﴿**غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾** [الفاتحة: 7].

(و[2]) قد تزاد قبل "أُقسم" نحو: (﴿**فلا أقسم﴾**)[الواقعة: 75] إذ المعنى: أقسم، ومنهم من قال: إنها غير زائدة، بل هي ردٌّ لكلامٍ مقدّر كأنهم قالوا: أنت تفتري على الله في ذلك، فقال: لا ثم قال: اقسم بمواقع النجوم، وقيل: إنّها نفي القسم.

(ومِن) يعني تزاد من **(في)** النفي نحو: **(ماجاءني من أحد)**، وما يجري مجراه نحو ﴿**هل من خالق غير الله﴾**[فاطر: 3]ولا تزاد في الإثبات خلافاً للأخفش.

(والباء) يعني تزاد لتأكيد النفي **(في)** نحو: **(ما زيد بقائم)**، "وقالوا: بحسبك درهم، ﴿**وكفى بالله شهيداً﴾**[النساء: 79]" كذا في "**المفصّل**"[3].

واللام تزاد كما في ﴿**ردِفَ لكم﴾**[النمل: 72] .

---

[1]– ﴿فبما رحمة من الله﴾ في متن الأنموذج .

[2]– "وفي" في متن الأنموذج .

[3]– المفصل ص445 .

[حرفا التفسير]

وقد ذكرنا فيما سبق **(حرفا التفسير)**؛ هما (أي)، وأنْ، فأي **{نحو: رقى)** بالكسر (**أي: صعد**)، "وقوله تعالى: **﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾**[الأعراف: 155] أي: من قومه، كأنه يقال: تفسيره من قومه، أو معناه من قومه"، كذا في "**المفصّل**"[1].

وفي "**مغني اللبيب**" : وتقع –"أي"– تفسيراً للجمل، كما للمفرد كقوله: [الطويل]

وترميَني بالطرفِ أيْ أنتَ مُذنِبٌ وتَقْلِينني لكنّ إيّاكِ لا أَقْلِي[2]

وإذا وقعت بعد "تقول" ، وقبل فعلٍ مُسندٍ للضمير حكى الضمير نحو: تقول استكتمته الحديث. أي: سألتُه كتمانَه، يقال ذلك [69/ب] بضم التاء، ولو جئت بإذا مكان "أي"فتحتَ، فقلت إذا سألتَه؛ لأنّ "اذا" ظرفٌ لـ"تقول"، وقد نظم بعضهم ذلك فقال: [البسيط]

إذا كنيتَ بأيْ فِعْلاً تفسّرهُ فضُمَّ تاءك فيه ضمَّ معترف

وإنْ تكنْ بإذا يوماً تفسّرهُ ففتحةُ التاءِ أمرٌ غيرُ مختلف[3]

قيل: السّر فيه أنّ أيْ مفسّرة، فينبغي أن يطابق ما بعدها لما قبلها، والأوّل مضموم، والثاني مثله، ويجوز في صدر الكلام نقول على الخطاب، ويقال على البناء على المفعول، وأن أُتي بكلمة "إذا" كان صدر الكلام في موقع الجزاء، قيل وحينئذٍ لا يستقيم أن يكون صدر الكلام على لفظ "يقال" إلاّ أن يقدر أنّ القائل هو المخاطب.

(وأنْ في ناديته أن قم) وأمرته أن اقعد وكتبت إليه أن ارجع، وبذلك فسّر قوله تعالى:**﴿ وانطلق الملأ منهم أنِ امشوا﴾**[ص:6] وقوله تعالى: **﴿وناديناه أن ياإبراهيم﴾**[الصافات:104]. **(ولا يجيء[1] أن إلا بعد فعل في معنى القول)**، فلا تقع بعد صريح القول، ولا بعد ما ليس في معنى القول.

---

[1]– المفصل ص446 .

[2]– البيت مجهول النسبة، شرح ابن يعيش 81/5، الخزانة 225/11 .

[3]– مغني اللبيب 508/1 .

[الحرفان المصدريّان]

(الحرفان المصدريان) وهما: **(أن)** المفتوحة المخففة، **(وما)** ، سُمّيا مصدريين، لأنهما يجعلان ما بعدهما في تأويل المصدر **(كقولك: أعجبني أن خرج زيد، وأريد أن تخرجَ أي: خروجُه وخروجك)**. وفي "**المفصّل**": وبعض العرب يرفع الفعل بعد"أن" تشبيهاً بما قال: [البسيط]

أنْ تَقْرآنِ على أَسْماءَ وَيْحَكُما   منّي السَّلَامَ وأنْ لا تُشْعِرا أَحَدا[2]

وعن مجاهد ﴿**أن يتمُّ الرضاعة**﴾[البقرة: 233] بالرفع[3] هذا يعني أنّ بعضهم يرفعُ الفعل المضارع بعدها، فلا تعمل فيه تشبيهاً بـ"ما" في كونها مصدرية لا ناصبة، فإن الأولى في البيت مصدريّة لا ناصبة لوجود النون، وقبله: [البسيط]

يا صاحبَيّ فَدَتْ نفسي نفوسكما   وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

أن تقضيا حاجةً لي خفّ مَحَمَلُها   تستوجبا مِنّةً عندي بها ويدا

أن تقرآن........................   ....البيت

قوله: "أن تقرآن" إمّا نصبٌ بدلاً من حاجة، أو رفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هي أن تقرآن السلام على هذه المرأة.

(وما في قوله تعالى: ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رحبت﴾[التوبة: 25] **أي: بُرحبها)** بضم الراء، وهو السّعة، وقولك: أعجبني ما صنعتَ، وما تصنع، أي: صنيعك، والأخفش يشترط أن يرجع إلى "ما" عائدٌ مما وقعت صلة له، فهي_ أعني ما_ عنده اسمٌ يُكنى به عن المصدر، ورُدّ قولُه بأنّ "ما"لو كانت اسماً مكنياً به عن المصدر لكان قوله تعالى: ﴿**ولهم عذاب أليم بما كانوا**

1– "تجيء" في متن الأنموذج.

2– البيت مجهول النسبة، الخزانة 420/8، مغني اللبيب 183/1.

3– هذه قراءة مجاهد وابن محيصن وابن عباس في رواية، وقال الزمخشري:"(أن يتم الرضاعة) برفع الفعل تشبيها لـ"أن" بـ"ما" لتآخيهم في التأويل". الكشاف ص 135، معجم القراءات 321/1.

يكذبون﴾ [البقرة: 10] في تقدير: بتكذيبهم [70/أ] التكذيبَ، وتكذيبُ التكذيبِ لا يوجب استحقاق العذاب، لأنّ تكذيب التكذيب حقّ، وأجاب عنه صاحب "**اللباب**" بأنّ التقدير عنده بما كانوا يكذبونه، والضمير للمصدر المكّنى عنه، وهو مفعولٌ مطلق بمعنى تكذيباً، أي: لهم عذاب أليم بتكذيبٍ كانوا يكذبونه، وهو راجع إلى المصدر، فالتكذيب مصدر التكذيب لا مفعول به ليلزم تكذيبُ التكذيب[1].

هذا ونُقل عن سيبويه أنها –يعني ما المصدرّية– تختصّ بالجملة الفعلية، وجوّز غيره بعدها الاسميةَ كما في قوله: "بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية".

قال المحقّق الرضّي: وهو الحق[2]، وإن كان قليلاً، وزاد ابن الحاجب عليهما –أي: على "أن"و"ما"– "أنَّ"المفتوحةَ المشّددةَ، وقال: حروفُ المصدر أن، وما، وأنَّ ثم قال: وأنّ مختصة بالجملة الاسمية تدخل عليها فتقلبها إلى تأويل مفرد مؤّول بمصدر من خبرها، أو ما في معناه، فالأّول نحو: أعجبني أّنك قائم، والثاني: يعجبني أن زيداً أخوك، أي: أخوّة زيد، فإن تعذّر ذلك قدّرته بالكون، كقوله تعالى: **﴿ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام﴾**[لقمان: 27] أي: ولو ثبت كونُ ما في الأرض أقلاماً.

[حروف التحضيض]

(حروف التحضيض)، وهي: **(لولا، ولوما، وهلاّ، وألاّ)** مشددتين، قيل: إنّ "لولا"، و"لوما" مركّبة من لو، وحرف النفي، وهلاّ من هل ولا، وألاّ مركبة من أن ولا، "ثم تغّير معناها بالتركيب، والأجود أّنها حروف مفردةٌ موضوعه لهذا المعنى؛ لأنّ التركيبَ خلافُ الأصل"، كذا في "**شرح اللباب**"[3]، ولها صدر الكلام، و**(تدخل على)** الفعل **(الماضي، والمستقبل)**، ولا تدخل على الحال؛ لأنّ الفعل

---

[1]– اللباب ص169.

[2]– شرح الكافية 1338/2.

[3]- شرح لباب الإسفرائيني في النحو ص636 .

قائم في الحال، فلا حاجة إلى التحضيض، فإذا دخلتْ على الماضي يكون المعنى اللوم على ترك الفعل والتوبيخ (**نحو: هلاّ فعلتَ**)، وإذا دخلت على المستقبل يكون المعنى التحضيض، (**و**)التحريض على الفعل في المستقبل نحو: (**ألاّ تفعل**).

وقال في "**المفصّل**": وإن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان بإضمار رافع أو ناصب كقولك لمن ضرب قوماً : لولا زيداً ، أي: لولا ضربته. قال سيبويه:وتقول لولا خيراً من ذلك، وهلاّ خيراً من ذلك أي: هلا تفعلُ خيراً، قال: ويجوز رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك[1]. (**ولولا، ولوما تكونان**) أيضاً (**لامتناع الشيء لوجود غيره، فتختصان**) في هذا الوجه {(**بالاسم**) المبتدأ (**نحو: لولا عليٌّ لهلك عمر**)، ومعناه: ما هلك عمر لوجود علي، رضي الله عنهما.

[حرف التقريب]

(**حرف التقريب**)، وهو (**قد تقرب الماضي من [70/ب] الحال**)، أي: إليه (**نحو: قد قامت الصلاة**)،ولا بدّ فيه من معنى التوقّع، كذا في "**المفصّل**"[2]. (**و**) تكون (**لتقليل المضارع**[3]) بمنزلة رّبما، يعني إذا دخل على المضارع تكون للتقليل (**نحو: إنّ الكذوب قد يصدق**) معناه أنّ صدقه قليل.

وقوله: (**وفيها توقّع، وانتظار**) معناه: أنّ "قد" إنما تدخل في خبر من يخبر المنتظر بخبره ويتوقعه، فإن قال: قد قامت الصلاة، إنّما يخبر المنتظرين للصلاة المتوقعين إخباره بذلك، ولا يخفى أنّ الأنسب تقديمه على قوله: ولتقليل المضارع.

ويجوز الفصل بين "قد" والفعل بالقسم كقولك: قد والله أحسنت، وقد لعمري أكرمتك، ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فُهِم كقوله: [الكامل]

---

[1]- المفصل ص449 .

[2]- نفس المصدر ص451 .

[3]- "وتقلل في المستقبل" في متن الأنموذج .

أَفِدَ الترحُّل غير أنّ ركابنا   لّما تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ[1]

أي: وكأنْ قد زالت، طُرِح لدلالة ما تقدم عليه.

[حروف الاستقبال]

(حروف الاستقبال)، وهي: **(سوف، والسين، وان)**، ولا، **(ولن)**. قال الخليل: أنّ سيفعل جواب لن يفعل؛ كما أن ليفعلنّ جواب لا يفعل؛ لما في لا يفعل من اقتضاء القسم، وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس، و"أن" تدخل على المضارع والماضي،فيكونانِ معها في تأويلِ المصدر ،واذا دخلتْ على المضارعِ لم يكن إلاّ مستقبلاً، كذا في "**المفصّل**".[2]

[حرفا الاستفهام]

(حرفا الاستفهام)، وهما: **(الهمزة، وهل)** في نحو قولك: أزيد قائم، وأقام زيد! وهل عمرو خارج؟ وهل خرج عمرو؟ **(والهمزة أعّم تصرفًا منه)**، أي: من هل، تقول أزيد عندك أم عمرو؟ وأزيداً ضربت وأتضرب زيداً، وهو أخوك؟ وتقول لمن قال لك: مررت بزيد أبزيد؟

وتُوقِعُها قبل الواو، والفاء، وثّم قال الله تعالى: ﴿**أوكلما عاهدوا عهداً**﴾[البقرة: 100] وقال: ﴿**أفمن كان على بينة من ربه**﴾[هود: 17] وقال تعالى: ﴿**أثّم إذا ما وقع**﴾[يونس: 51].

ولا تقع هل في هذه المواضع. **(وتحذف)** الهمزة **(عند الدلالة نحو: زيد عندك أم عمرو؟)** وإّنما حذفت لدلالة أم المعادلة عليها.

وتستعمل الهمزة دون هل في الأمرِ نحو: ﴿**أأسلمتم**﴾[آل عمران:20] والاستبطاء نحو: ﴿**ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم**﴾[الحديد:16]، والتحضيض نحو: ﴿**ألا تقاتلون**﴾[التوبة: 13]، والتقرير نحو: ﴿**أولم يروا أنّا جعلنا حرماً آمناً**﴾[العنكبوت: 67]، والتسوية نحو: ﴿**أأنذرتهم أم لم**

---

[1]- البيت سبق تخريجه ص251.

[2]- المفصل ص452.

تنذرهم لا يؤمنون﴾ [البقرة: 6]، والتعجب نحو: **﴿ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل﴾**[الفرقان: 45]، والتنبيه نحو: **﴿ألم يجدك يتيماً﴾**[الضحى: 6]، والتوبيخ نحو: **﴿أكذبتم بآياتي﴾**[النمل: 84]، والوعيد نحو: **﴿ألم نهلك الأولين﴾**[المرسلات: 16]، وبمعنى النهي نحو: **﴿أتعبدون ما تنحتون﴾**[الصافات: 95]أي: لا تعبدوا.

(وللاستفهام [71/أ] صدر الكلام) للدلالة من أوّل الأمر على أنّ الكلام استخبار لا خبر، فلا يجوز تقدّم شيء مما في حيّزه عليه؛ لا تقول: ضربت أزيداً، وما أشبه ذلك.

[حرفا الشرط]

(حرفا الشرط)، وهما: "إنْ"، و"لو"، تدخلان على جملتين، فتجعلان الأولى شرطاً، والثانية جزاء كقولك: إن تضربني أضربك، ولو جئتني لأكرمتك، إلا أنّ **(إنْ للاستقبال، وإن دخل على الماضي، ولو للماضي، وإن دخل على المستقبل)**، يعني: "أنّ "إنْ" تجعل الفعل للاستقبال، وإن كان ماضياً، و"لو" تجعله للمضيّ وإن كان مستقبلاً نحو: **﴿لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم﴾**[الحجرات: 7] وزعم الفرّاء أنّ لو تستعمل في الاستقبال كإنْ، كذا في "**المفصّل**"[1].

واعلم أنّ لو لامتناع الثاني لامتناع الأوّل، أعني: أنّ الجزاء منتفٍ بسبب انتفاء الشرط، وهذا هو المشهور بين الجمهور، وخطّأهم ابن الحاجب وقال: بل هي لامتناع الأوّل لامتناع الثاني، ذلك أنّ الأوّل سبب ، والثاني مسبّب، والسبب قد يكون أعمّ من المسبّب، لجواز أن يكون للشيء أسبابٌ مختلفة كا لنار والشمس للإشراق، فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبّب، بخلاف انتفاء المسبّب، فإنه يوجب انتفاء السبب. قال المحقّق الرضيّ: "وفيه نظر؛ لأنّ الشرطَ عندهم ملزوم والجزاء لازم، سواء كان الشرط سبباً كما في قولك: لو كانت الشمس طالعة، لكان النهار موجوداً، أو شرطاً، كما في قولك: لو كان لي مال لحججت، أو لا شرطاً، ولا سبباً كقولك: لو كان النهار موجوداً لكانت

---

[1]– المفصل ص456.

الشمس طالعة"[1] ... ثم قال الرضيُّ: "والصحيح أن يقال كما قال ابن الحاجب: هي موضوعة لامتناع الأوّل لامتناع الثاني، أي: امتناع الثاني يدل على امتناع الأول، لكن لا للعلة التي ذكرها، بل لأنّ "لو" موضوعةٌ ليكون جزاؤها مقدَر الوجود في الماضي، والمقدّر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه، أي: الجزاء لِما أنّ الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه"[2]، انتهى كلامه.

إذ لو تحقق الملزوم بدون لازمه لانتفى الملازمة بينهما، فعلى هذا يكون دليله باطلاً، ودعواه حقّاً.

ووجّه العلامة التفتازاني قول الجمهور أنّها لامتناع الثاني لامتناع الأوّل، بأنّ معناه أنّها للدلالة على أنّ انتفاء الثاني في الخارج إنّما هو بسبب انتفاء الأوّل، بمعنى أنّ علّة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج، هي انتفاءُ [71/ب] مضمون الشرط من غير التفاتٍ إلى أنّ علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي، فمعنى: "لو شاء الله لهداكم" أنّ انتفاء الهداية إنّما هو بسبب انتفاء المشيئة، ولا يخفى أنّ العلّة إذا تحقّقت، تحقّق المعلول، وليس معناه أنه يُستدلّ بامتناع الأوّل على امتناع الثاني حتى يَرِدَ عليه أنّ انتفاء السبب، أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسّبب أو اللازم هذا، قال في "**اللباب**": "لو" للشرط في الماضي على أنّ الثاني منتف، فيلزم انتفاء الأوّل، هذا أصلها، وقد تستعمل فيما كان الثاني مثبتاً[3] كقوله –عليه الصلاة والسلام– :" نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يَخَفِ الله لم يعصِه"[4]؛ لأنّ

---

[1]– شرح الكافية 1398/2.
[2]– شرح الكافية 1398/2.
[3]– اللباب ص171.
[4]– هذا الحديث لا أصل له في كتب الحديث، قال السخاوي عن هذا الحديث: "اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب، وكذا قال جمع جّم من أهل اللغة، ثم رأيت بخط شيخنا –يعني ابن حجر العسقلاني– أنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد ابن قتيبة، لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسناداً". انظر: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن

عدم العصيان ثابت، والمراد المبالغة، وذِكْر أبعد التقديرين أي: لو خاف الله لما عصاه، ولو فرض عدم الخوف لما عصاه أيضاً، فكيف لو فرض الخوف ؟ فالمعنى المدح بعدم العصيان على كلّ تقدير.

وتجيء في معنى التمني نحو: لو تأتيني فتحدّثني، بمعنى: ليتك تأتيني فتحدّثني. **(ويجيئ فعلا الشرط والجزاء ماضيين، أو مضارعين**[1]**، أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً)**، هذا على أربعة أقسام. **(فإن)** كانا ماضيين لا يظهر فيهما الجزم، وإن كانا مضارعين لا يكون فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إن كان شرطاً، وإن **(كان الأوّل)**، أي: الشرط **(ماضياً، والآخر)**؛ أي الجزاء **(مضارعاً، جاز رفعه وجزمه)**،وقد حقّقنا ذلك فيما سبق، فارجع إليه، **(نحو: إن ضربتني أضربك)** بالرفع والجزم قال زهير: [البسيط]

وإنْ أتَاهُ خليلٌ يومَ مَسْألَةٍ　　يَقُولُ لا غَائبٌ مالي ولا حَرِمُ[2]

(وتدخل الفاء)، يعني لا بدّ من أن تدخل الفاء **(في الجزاء إذا لم يكن مستقبلاً أو ماضياً في معناه)** بأن كان أمراً، أو نهياً، أو مبتدأً، أو خبراً، أو ماضياً صريحاً، **(نحو)** قولك: إن أتاك زيد فأكرمه، وإن ضربك فلا تضربه، و(**إن جئتني فأنت مُكرَم، وإن تكرمني فقد أكرمتك أمس)**، وتحقيقُ الكلام وتبيين المرام مذكور فيما سبق، فلا يفيده.

وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ، كقوله: [البسيط]

مَنْ يَفْعلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا[3]

(1979). المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. ط1، تحقيق:عبدالله محمد الصديق، بيروت: دار الكتب العلمية. ص449.

[1]– "مضارعين، وماضيين" في متن الأنموذج .

[2]– البيت لزهير بن أبي سلمى كما هو مذكور، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (1995). شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية. ص153 ، الكتاب 66/3 ، المقتضب 68/2 .

[3]– هذا شطر بيت شعر نسب لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت، كما نسب إلى كعب بن مالك، وتمام البيت:

وتقام "إذا" مقام الفاء، قال الله تعالى: ﴿**إذا هم يقنطون**﴾[الروم: 36].

ولا تستعمل "إن"إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قبُح:إنِ احمرَّ البُسر كان كذا، وإن طلعت الشمس آتك إلا في يوم الغيم، وتقول: إن مات فلان كان كذا، وإن كان موته لا شُبهةَ فيه إلاّ أنّ وقته غير معلوم، فهو الذي حسّن منه.

(وتزاد[1] عليها ما) يعني تجيء "إن" مع زيادة "ما" في آخرها **(للتأكيد)**، قال الله تعالى: ﴿**فإمّا يأتينكم [72/أ] مني هدى**﴾[طه:123]. **(ولها صدُر الكلام)**، فـ لا يتقدّمها شيء مما في حيّزها، ونُحو قولك: آتيك إن تأتني، وقد سألتك لو أعطيتني، ليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدّماً، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار والجزاءُ محذوف، وحَذْفُ جواب "لو" كثير في القرآن والشعر، قوله تعالى: ﴿**ولو أنّ قرآناً سيّرت**﴾ [الرعد: 31] كذا في "**المفصّل**"[2].

(ولا تدخل) إنْ، ولو **(إلاّ على الفعل)** لفظاً كما مرّ من الأمثلة، أو تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك**﴾[التوبة: 6] و﴿**لو أنتم تملكون**﴾[الإسراء: 100]، و﴿**إن امرؤ هلك**﴾[النساء: 176]. أي: وإن استجارك أحد، ولو تملكون أنتم، وإن هلك امرؤٌ، ولذلك لم يجز: إنْ عمرو خارج، ولا: لو زيدٌ ذاهب، ولطلبهما الفعل وجب في "أنَّ" الواقعة بعد لو أن يكون خبرُها فعلاً كقولك: لو أنَّ زيداً جاءني لأكرمته، وقال الله تعالى: ﴿**ولو أنّهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم**﴾[النساء: 66] ولو قلت: لو أنَّ زيداً حاضر لأكرمته، لم يجز.

والشر بالشر عند الله مثلان

وزعم الأصمعي أن رواية البيت الصحيحة هي:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره . . . .

ولا شاهد في هذه الرواية.

الكتاب 65/3 ، مغني اللبيب 355/1، الخزانة 49/9.

[1] – "يزاد" في متن الأنموذج.

[2] – المفصل ص465.

قال في "**المفصّل**": و"أّما" فيها معنى الشرط، قال سيبويه: إذا قلت: أّما زيد فمنطلق فكأّنك قلت: مهما يكن من شيء، فزيد منطلق، ألا ترى أّن الفاء لازمة لها[1].

قال ابن الحاجب: تقديرهم إّياها بـ"مهما" تمثيلٌ وتحقيق أّنها في معنى الشرط لا أّن ذلك في التحقيق معناها، ثم قال: والتزموا حذف الفعل تنبيهاً على أّن المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها، وجعلوا الواقع بعدها عوضاً من الفعل المحذوف، وهو في التحقيق جزء مما في حّيز جوابها، ألا ترى أّنك إذا قلت: أّما زيد فمنطلق، فكأّنك قلت: مهما يكن من شيء، فزيد منطلق، فيكون ما يقع بعدها أبداً: إّما معمولاً لما في حّيز الفاء، وإّما مبتدأ نحو: أّما يوم الجمعة فزيد منطلق، فيوم الجمعة معمول لمنطلق، وقال قوم: هو معمول الفعل المحذوف مطلقاً، فإذا قلت: أّما يوم الجمعة فزيد منطلق، فكأّنك قلتَ: مهما تذكر يوم الجمعة، فزيد منطلق، وليس ذلك بشيء؛ فإّنه يوجب جواز الرفع بتقدير: مهما حصل يوُم الجمعة، وشبهه، وكذلك إذا قلت: أّما زيداً فقد ضربت، فإّنه إن وجب له النصب بتقدير: مهما تذكر، فيجب الّنصب، كقولك: أما زيد فمنطلق، وليس ذلك بشيء فإّنه قد ُعلم أّنه إذا قيل: أّما زيدٌ فمنطلق، أّن الغرضَ الإخبار عن زيد بالانطلاق، وإذا قيل: أّما يوم الجمعة فزيد منطلق، فالغرض ذكر يوم الجمعة ظرفاً للانطلاق، وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه.

وقال قوم إن كان جائز التقديم، فمن [72/ب] الأّول، وإلاّ فمن الثاني، وهذا القول على نحو القول الأول إلا أّنهم لما رأواوقوعَ أمرٍ لا يعمل ما بعده فيما قبله –وهو معمولٌ لعامل لفظّي– وافقوا القول الثاني في كونه معمولاً للفعل المقّدر نحو: أّما يوم الجمعة، فإّن زيداً منطلق؛ لأّن ما بعد "إّن" لا يعمل فيما قبلها، ولو نظر هؤلاء حقّ النظر، لعلموا أّن هذا الباب كلّه من هذا القبيل؛ لأّن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، ولا بّد منها، فلا فرق بين قولك: أّما يوم الجمعة، فزيد منطلق،

---

[1]- المفصل ص460 .

وبين: أّما يوم الجمعة فإن زيداً منطلق، فإن زعموا أّنه خولف فيها هذا الأصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود مقّماً، فلا بـ ُعد أن يخالف أيضاً في غيرها مّما ذكروه لغرض.

[إذن]

(وإذن جواب، وجزاء) ، كقولك: إذن أكرمك، لمن قال لك: أنا آتيك، فهذا الكلام قد أجبته به، وصّيت إكرامك جزاء له على إتيانه. **(وعملها في فعل مستقبل غير معتمد على ما قبلها، وتلغيها)** أنت **(إذا كان الفعل حالاً كقولك لمن حدّثك: إذن أظنّك كاذباً، أو كان معتمداً على ما قبلها)** من مبتدأ، أو شرط، أو قسم **(نحو: أنا إذن أكرمك)**، وإن تأتني إذن آتِك، ووالله إذن لا أفعل، وإن كان قبلها واو، أو فاء، فالوجهان إلاّ أّن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد، وبه جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿**وإذن لا يلبثون**﴾[الإسراء:76] ﴿**فإذن لا يؤتون**﴾[النساء:53] وقد جاء: "وإذن لا يلبثوا"، في غير السبعة، ووجه ُـه أّن الفعلَ مستقلّ مع فاعله من غير نظر إلى حرف العطف المعتمد، هكذا قرَّر ابن الحاجب.

"وفي قولك: إن تأتني آتك، وإذن أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم، والنصب، والرفع"، كذا في "**المفصّل**[1]"، فالجزم على أّن "إذن" لغو، والفعل معطوف على الجزاء لـِما أن الكلام صُدّر بالشرط فكان آخره مبنياً عليه، والّنصب على أن يقّدر المعطوف استئنافاً كأّنه جملة مستقلة تعلّقها بما قبلها بمجّرد العطف، والجمع بين جملتين، فتكون "إذن" ناصبة، والرفع على تقدير: وأنا إذن أكرمك، فيكون خبر المبتدأ المحذوف، وعندي أن أحسن الأوجه الثلاثة: الوجه الأول.

[حرف التعليل]

(حرف التعليل)، وهو: **(كي، نحو: جئتك كي تكرمني)**، قال في "**المفصّل**": يقول القائل: قصدت فلاناً، فتقول له: كيمه؟ فيقول: كي يحسنَ إلّي، وكيمه مثل فيمه، وعّمه، ولمه، دخل حرف الجّر

---

[1]– المفصل ص460 .

على ما الاستفهامية محذوفاً ألفها، ولحقت هاء السكت. واختلف في إعرابها، فهي عند البصريّين مجرورة، وعند الكوفّيين منصوبة بفعل [73/أ] مضمر، كأّنك قلت: كي تفعل ماذا، وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب[1].

[حرف الردع]

(حرف الردع)، وهو **(كلاّ)** ، قال سيبويه: هو ردعٌ وزجر، وقال الزّجّاج:كلا ردعٌ وتنبيه، تقول **(لمن قال)** لك شيئاً تنكره، نحو: **(فلان يبغضك، كلا؛ أي: ارتدع)** عن هذا، وتنّبه على الخطأ فيه، قال الله تعالى بعد قوله عزّ وعلا: ﴿**ربي أهانن كلا**﴾[الفجر: 16-17] أي: ليس الأمر كذلك؛ لأّنه قد يوسّع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار، وقد يضّيق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح. وقد تأتي بعد الطلب لنفي الإجابة كقولك لمن قال: افعل كذا: كلا، أي:لا يُجاب إلى ذلك.

وقد تكون بمعنى حقّاً، فيجوز في هذا الوجه أن تكون اسماً بُنيَ لموافقته للحرف في لفظه وأصل معناه كـ"على" الاسمّية إلاّ أنّ النحوّيين حكموا بالجرّ فيه لِما فهموا من أنّ المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بـ"إن" ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفّية.

[اللامات]

(اللامات)، وهي: لامُ التعريف، ولامُ جواب القسم، واللامُ الموطّئةُ للقسم، ولامُ جواب لو، ولولا، ولامُ الأمر، ولامُ الابتداء، واللامُ الفارقة بين أنْ المخففة والنافية، ولامُ الجرّ.

أّما **(لام التعريف)**: فهي: اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور، فيعرّفه تعريف جنس، أو تعريف عهد، **(نحو المرءُ بأصغريه)**، أي: حقيقةُ المرء _أي: تبيين معانيه_ إّنما يتحقق بالأصغرين، وهما: القلب واللسان، أحدهما منشأ المعاني، والآخر مظهرها، كذا قيل.

---

[1]- المصدر نفسه ص461 .

(وفعل الرجل كذا)؛ أي: المعهود بينك وبين مخاطبك، واللام **(الأولى للجنس، والثانية للعهد)**، "وهذه اللاُم وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه والهمزة قبلها همزة وصل مجلوبةٌ للابتداء بها كهمزة ابن واسم. وعند الخليل أنّ حرف التعريف "أل"كهَ لْ، وبل، وإنما استمرّ بها التخفيف لكثرة الاستعمال، وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم، ومنه: " لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ"[1] كذا في "**المفصّل**"[2].

قال بعض المحقّقين: لام التعريف إمّا للإشارة إلى تعيين ما أريد بمدخوله، ويسمّى لام الجنس، وله شُعب؛ لأنّه قد يقصد بالمعرّف به إلى الجنس من حيث هو هو مع قطع النظر عن الفرد، ويخصّ باسم لام الحقيقة، وقد يقصد به إليه من حيث وجوده في فرد غير معيّن ويخصّ باسم لام العهد الذهنيّ، وقد يقصد إليه من حيث وجوده في ضمن جميع الأفراد، ويخصّ باسم لام الاستغراق، وإمّا للإشارة إلى فرد من مدلول اللفظ متعيّن عند المخاطب، ويقال له العهد الخارجيّ. وإذا أطلق لام [73/ب] العهد ينصرف إليه، هذا كلامه.

والحاصل أنّ اللام عند التحقيق لتعريف الجنس والعهد لا غير، والحقيقةُ والعهدُ الذهنّي والاستغراقُ من فروع تعريف الجنس، وقد يقال: لام الجنس أصل عند أهل المعاني، وما عداه فرع، لأنّ بحثهم عن الأحكام الوضعيّة، والمعاني المجازيّة، ولام العهد الخارجيّ أصل عند أهل الأصول وما عداه من فروعه، لكون الأحكام الخارجيّة أصلاً عندهم.

(ولام) جواب **(القَسم في)** نحو قولك: **(والله لأفعلنّ)** ، وتدخل على الماضي نحو: والله لكذب والأكثر أن تدخل عليه مع قد، كقولك: والله لقد خرج.

(والموطئة له)، أي: للقسم، وهي التي **(في)** قولك: **(والله لئن أكرمتني لأكرمنك)**.

---

[1]- الشيباني، أحمد بن حنبل (2001). مسند الإمام أحمد بن حنبل. ط1، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة. رقم الحديث 2379، 84/39.

[2]- المفصل ص463 .

(ولام جواب لو، ولولا)، نحو قوله تعالى: **﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾**[الأنبياء:22]. وقوله عزّ وعلا: **﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان﴾**[النساء: 83].

ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، **(ويجوز حذفها)** كقوله تعالى: **﴿لو نشاء جعلناه أجاجاً﴾**[الواقعة: 70]، ويجوز حذف الجواب، أصلاً كقولك: لو كان لي مال، وتسكت، أي: لأنفقت وفعلت، ومنه قوله تعالى: **﴿ولو أن قرآناً سيّرت به الجبال﴾**[الرعد: 31] وقوله عزّ وعلا: **﴿لو أنّ لي بكم قوة﴾**[هود: 80]، كذا في "**المفصّل**".

(ولام الأمر) نحو قولك: ليفعل زيد، وهي مكسورة، **(وتُسَكّنُ عند واو العطف، وفائه)** كقوله تعالى: **﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾**[البقرة: 186] وكذا عند ثّم كقوله تعالى: **﴿ثم ليقضوا﴾**[الحج: 29]. قال ابن الحاجب: وهي مكسورة أبداً، فإذا دخل عليها الفاء، والواو، وثم، جاز فيها الوجهان: الكسر على الأصل، والإسكان لطلب التخفيف، كما سكنوا في باب كتِف، فقالوا:كتْف.

(ولام الابتداء) هي اللام المفتوحة **(في)** قولك: **(لزيد قائم، وإنّه ليذهب)**، ولا تدخل إلاّ على الاسم، والفعلِ المضارع كقوله تعالى: **﴿لأنتم أشدّ رهبة﴾**[الحشر: 13] و**﴿إنّ ربّك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾**[النحل: 124]. وفائدتها: توكيدُ مضمون الجملة. قال في "**المفصّل**": ويجوز عندنا أنّ زيداً لسوف يقوم، ولا يجيزه الكوفّيون.

واللاُم الفارقةُ في نحو قوله تعالى: **﴿إن كلّ نفس لما عليها حافظ﴾**[الطارق: 4] **﴿وإن كنّا عن دراستهم لغافلين﴾**[الأنعام: 156] وهي لازمةٌ لخبر "إنْ"إذا خفّفت كما عرفت.

ولاُم الجرّ كقولك: المال لزيد، وجئتك لتكرمني، لأنّ الفعل المنصوب بإضمار أن في تأويل المصدر المجرور، والتقدير: لإكرامك.

[تاء التأنيث الساكنة]

(تاء التأنيث الساكنة هي[1]**)** التاء **(التي لحقتْ بأواخر الأفعال الماضية كضربتْ للإيذان من أول الأمر بأنّ الفاعل مؤنث)** ،وحقّها السكون، ولتحركها في "رَمَتا" [74/أ] لم تردّ الألف الساقطة لكون الحركة عارضة، إلا في لغة رديّة يقول أصلها: "رماتا"، **(وتتحرك بالكسر عند ملاقاة الساكن)** .

[النون المؤكدة]

(النون المؤكدة) وهي على ضربين: ثقيلة وخفيفة، و**(لا يؤكد بها إلاّ)** الفعل **(المستقبل، الذي فيه معنى الطلب)**وذلك ما كان قَسماً، أو أمراً، أو نهياً، أو استفهاماً، أو عرضاً ، أو تمّنياً كقوله: بالله لأفعلنّ، و أقسمت عليك ألاّ تفعلنّ، ولّما تفعلنّ، واضربنّ، ولا تخرجنّ، وهل تذهبنّ وألا تنزلنّ، وليتك تخرجنّ، ولا يؤكّد بها الماضي، ولا الحال، ولا ما ليس فيه معنى الطلب.

وأمّا قولهم في الجزاء المؤكّد حرفه بما: إمّا تفعلنّ، قال الله تعالى: ﴿**فإمّا ترينّ من البشر أحداً**﴾[مريم: 26] ﴿**فإمّا نذهبنّ بك**﴾[الزخرف: 41] فلتشبيه "ما" بـ"لام "القسم في كونها مؤكدة، كذا في "**المفصّل**".

(والخفيفة تقع حيث تقع الثقيلة، إلا في فعل الاثنين، وجماعة المؤنث لاجتماع الساكنين على غير حدّه)، تقول: اضربَن، واضربُنّ، واضربِنّ، واضربَنّ، واضربُنّ، واضربِنّ، وتقول: اضربانِّ، واضربنانِّ، وتقول: اضربانّ، واضربتانّ، إلا عند يونس.

[هاء السكت]

(هاء السكت، و) هي التي **(تزاد في كلّ متحرك حركته غير إعرابيّة)**، ولا تُشبَّهة بها **(للوقف خاصة)**، يعني هي مختصةٌ بحال الوقف **(نحو: ثّمة، وحّيهله، وماليه، وسلطانيه)** ، وإذا أدرجتَ قلت: ثّم وحّيهل، و مالَي وسلطانَي، وإنما اختصّت زيادتها بالمتحرك لأّنها ساكنة، فلا تلحق

---

[1]– "وهي" في متن الأنموذج .

الساكن لئلا يتلاقى ساكنان، وإنّما اختصّت بالمبنّي دون المعرب لوجوه أحدها: أنّ المقصود منها بيان الحركة، والمعرب يُعرف حركته بالعامل، وإن حذفت، وأمّا المبنّي فلو حذفت حركته في الوقف لم يكن عليها دليل.

والثاني: أنّها في المعرب تلتبس في بعض المواضع بالمضاف إليه، فإنّه لو قيل في: جاءني غلام: جاءني غلامه لم يعلم أنّ الهاءَ للسكت، أو هاء الضمير المضاف إليه، بخلاف المبنّي فإنّه لم يُضفْ شيءٌ منه إلى المفرد إلا ثلاث كلمات، وهي: كم، ولدن، وأيّ، فلا يلتبس.

والثالث: أنّ حركة البناء أمكن بيانها؛ لأنّها ثابتة، وأمّا حركة الإعراب، فإنها تنتقل، ولا تثبت على حالة واحدة حتى يمكن بيانها، هذا ما قيل.

(ولا تكون)، أي: هاء السكت **(إلا ساكنةً)**؛ لأنّها إنّما تزاد للوقف، فلا تكون إلا ساكنة، **(وتحريكها لحن)** ونحو: يامرحباهُ بحمار عفراء، ويا مرحباهُ بحمار ناجِيه؛ يروى ضمّ الهاء وكسرها، من يا مرحباه مما لا يعتدّ به.

[التنوين]

ومن أصناف [74/ب] الحرف التي لم يذكرها المصنف – رحمه الله– في هذا الكتاب: التنوين، وهو على خمسة أضرب عنده، وعند غيره ستة أضرب، وقد ذكرناه مفصلاً في صدر الكتاب، فارجع.

وزاد بعضهم سابعاً، وهو تنوين الضرورة فيما لا ينصرف، وثامناً في المنادى المضموم كقوله: [البسيط]

سَلاُم اللهِ يا مَطرٌ عليها[1]

---

[1]– هذا شطر من بيت شعر للأحوص، وتمامه :

وليس عليك يا مطر السلام

وتاسعاً، وهو: تنوين الشأن، وعاشراً، وهو: تنوين الحكاية، وقيل: تنوينُ ضحىً في قوله تعالى: ﴿**وعدكم يوم الزينة وأن يـُحشر الناس ضحًى**﴾[طه: 59] تنوينُ العهد، وكذا في قوله: [الهزج]

عَسَى الأيامُ أنْ يَرْجِعْ نَ قوماً..............[1]

وكذا في قوله: [البسيط]

مَوانعُ الصَّوْفِ تِسْعٌ كُلَّما اجْتَمَعَتْ

هذا وحقّ التنوين السكون إلاّ أن يلاقيها ساكن، فيكسر، أو يضمّ كقوله تعالى: ﴿**وعذابٍ اركُضْ**﴾[ص: 41–42] وقرئ بالضمّ، وقد يحذف عند ملاقاة الساكن نحو: ﴿**قل هو الله أحدٌ الله الصمد**﴾[الإخلاص: 1–2] فيمن قرأ بحذف التنوين[2].

[الشين، والسين]

ومنها الشين، والسين التي تلحق بكاف المؤنث وقفاً، والأولى تسمّى بالكشكشة، فهي لغة بني تميم، والثانية تسمّى بالكَسْكَسَة، وهي لغة بني بكر بن وائل تقول: أكرمتكش، ومررت بكِش؛ بالشين المعجمة في: أكرمتكِ، ومررت بكِ، على خطاب المؤنث، ونحو: أكرمتكِس، ومررت بكِس بالسين المهملة على خطاب المؤنث، وإنما تلحق بها حفظاً لحركتها حتّى لا يلتبس بكاف المذكّر.

الأحوص، عبدالله بن محمد بن عاصم بن ثابت الأنصاري (1970). شعر الأحوص الأنصاري. ط1، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. ص189، الكتاب 202/2، الإنصاف في مسائل الخلاف 311/1 .

[1] – البيت لشهل بن شيبان الملقب بالفند من قصيدته التي يقول فيها:

عفونا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان

عسى الأيام أن يرجع ن قوماً كالذي كانوا

شرح الحماسة للمرزوقي 32/1، الأغاني 143/20 .

[2] – هذه قراءة جمع من القراء، انظر تفصيل ذلك في مجعم القراءات 636/10 .

[الخاتمة]

يقول العبد الضعيف مصطفى بن يوسف الموستاري- غفر ذنوبهما الباري-: لقد وفّق الله عزّ وجلّ لإتمام هذا الشرح في اليوم الثامن عشر من شهر الله المبارك رجب الواقع في تاريخ سنة أربع وتسعين وألف، وكان افتتاحه في أواسط شهر ربيع الآخر بالتاريخ المذكور، وقد كان الافتتاح والاختتام بدار السلطنة القسطنطينية ، حفظها الله تعالى من جميع الآفات والبلية، فللّه الحمدُ على الآلاء والنعماء خصوصاً على هذه النعمة الجليلة في كلّ صباح ومساء، فإنّها من فضل الله يؤتيها من يشاء، والصلاة والسلام على محمّد، أفضل الأنبياء، وعلى آله وأصحابه الأتقياء[1].

[1]- جاء في نهاية النسخة (ب) ما نصُّه:" قد تمت هذه النسخة الشريفة، وكتبت من نسخة المصنف - رحمه الله- بعون الله الملك الوهاب في يوم الاثنين بعد صلاة الصبح من أواسط رجب شريف تاريخ سنة إحدى وأربعين ومائة وألف، كتبه الفقير المذنب المحتاج إلى رحمة ربه الغني، الحاج محمد بن الحاج أفندي الشهير بقوتلوي الموستاري. اللهم اغفر لكاتبه، ولقارئه، ولمن دعا لكاتبه الخير، ولوالديه، ولمشايخه، ولأساتيذه، ولجميع أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- من الأموات والأحياء، ولا تخرجنا من الدنيا إلا مع الشهادة والإيمان، آمين".

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1952). **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية.

- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد (1977). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دارصادر.

- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي (1992). **أمالي ابن الشجري**. ط1، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- ابن عقيل، أبومحمد بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن (ب.ت). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

- ابن عقيل، أبومحمد بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن (1982). **المساعد في تسهيل الفوائد**. ط1، تحقيق: د.محمد كامل بركات، مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (2003). **البداية والنهاية**. ط2، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الرياض: عالم الكتب.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (1990). **شرح التسهيل**. ط1، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر.

- ابن منظور، محمد بن مكرم (1997). **لسان العرب**. ط6، بيروت: دار صادر.

- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي الموصلي (2001). **شرح المفصل للزمخشري**. ط1، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب ، بيروت: دار الكتب العلمية.

- أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي (2002). **مراتب النحويين**. ط1، تحقيق: مجمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.

- الأحوص، عبدالله بن محمد بن عاصم بن ثابت الأنصاري (1970). **شعر الأحوص الأنصاري**. ط1، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

- الأردبيلي، محمد بن عبدالغني (ب.ت). **شرح الأنموذج في النحو**. تحقيق: د. حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة: مكتبة الآداب.

- الإسفرائيني، تاج الدين محمد بن أحمد (1996). **اللباب في علم الإعراب**. ط1، تحقيق: د. شوقي المعري، بيروت: مكتبة لبنان.

- الأصبحي، أبو عبدالله مالك بن أنس (1996). **الموطأ**. ط1، تحقيق: د. بشار عواد معروف، تونس: دار الغرب الإسلامي.

- الأصمعي، عبدالملك بن قريب (1963). **الأصمعيات**. ط2، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، بيروت: (د.ن).

- الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل (1993). **الصبح المنير في شعر أبي بصير**. ط2، الكويت: دار ابن قتيبة.

- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (1995). **أسرار العربية**. ط1، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، بيروت: دار الجيل.

- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (1961). **الإنصاف في مسائل الخلاف**. ط4، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: دار إحياء التراث العربي.

- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ب.ت). **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**. ط5، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف.

- الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام (1992). **شرح شذور الذهب**. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

- الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام (1963). **قطر الندى وبل الصدى**. ط11، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: السعادة.

- الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام (1998). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

- الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام (2000). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. ط1، تحقيق: د.عبداللطيف محمد الخطيب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (1980). **صحيح البخاري**. ط1، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- البروسي، وليم بن الورد (ب.ت). **مجموع أشعار العرب**. الكويت: دار ابن قتيبة.

- بروكلمان، كارل (1959). **تاريخ الأدب العربي**. ط5، ترجمة: د. عبدالحليم النجار، القاهرة: دار المعارف.

- البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج (1999). **الحماسة البصرية**. ط1، تحقيق: . عادل سليمان جمال، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- البغدادي، إسماعيل باشا (1955). **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**. إستانبول: وكالة المعارف.

- البغدادي، عبدالقادر بن عمر (1997). **خزانة الأدب**. ط4، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- البيضاوي، أبو سعيد ناصرالدين عبدالله بن عمر الشيرازي (2000). **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**. ط1، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دمشق: دار الرشيد.

- الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد (2003), **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**. ط1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.

- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (1995). **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**. ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية.

- الجرجاني، أبو بكر بن عبدالرحمن (1972). **الجمل**. تحقيق: علي حيدر، دمشق: (د.ن).

- الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن (1982). **المقتصد في شرح الإيضاح**. تحقيق: كاظم بحرالمرجان، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

- الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية (2009). **الموسوعة العربية الميسرة**. ط3، بيروت: المكتبة العصرية.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد (1990). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. ط4، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين.

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ب.ت). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- حرب، محمد (ب ت). **البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة**. القاهرة: المركز المصري للدراسات العثمانية.

- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (2002). **شرح ملحة الإعراب**. ط1، تحقيق: د.أحمد محمد قاسم، دمشق: دار الكلم الطيب.

- الحموي، ياقوت بن عبدلله (1993). **معجم الأدباء**. ط1، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

– الحوفي، أحمد محمد (1966). **الزمخشري**. ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.

– الخانجي، محمد بن محمد البوسنوي (1992). **الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة**. ط1، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، القاهرة: دار هجر.

– الخطفى، جرير بن عطية (1986). **ديوان جرير**. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

– الخطيب، عبداللطيف محمد (2000). **معجم القراءات**. ط1، دمشق: دار سعد الدين.

– الداوودي، محمد بن علي (1983). **طبقات المفسرين**..ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

– الدميري، أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى (2004). **النجم الوهاج في شرح المنهاج**. ط1، الرياض: دار المنهاج.

– الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (1985). **سير أعلام النبلاء**. ط3، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

– الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (1988). **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**. ط2، تحقيق: د. بشار عواد، وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة.

– ذو الرمة، غيلان بن عقبة (1993). **ديوان ذي الرمة**. ط3، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

– الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي (1993). **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. ط1، تحقيق: د.حسن محمد الحفظي، الرياض: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود.

– الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (2002). **تاج العروس من جواهر القاموس**. تحقيق: مجموعة من المحققين، الكويت: التراث العربي.

– الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (1983). **مجالس العلماء**. ط2، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الزركلي، خير الدين (1999). **الأعلام**. ط14، بيروت: دار العلم للملايين.

- الزمخشري، جارالله محمود بن عمر (1999). **الأنموذج في النحو**. تحقيق: سامي بن حمد المنصور، (د.م):(د.ن).

- الزمخشري، جارالله محمود بن عمر (2008). **ديوان جارالله الزمخشري**. ط1، شرح: فاطمة يوسف الخيمي، بيروت: دار صادر.

- الزمخشري، جارالله محمود بن عمر (2009). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. ط3، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة.

- الزمخشري، جارالله محمود بن عمر (2001). **المفصل في صنعة الإعراب**. ط1، تحقيق: د.محمد عبدالمقصود، القاهرة: دار الكتاب المصري.

- الزوزني، أبو عبدالله الحسي بن أحمد (1993). **شرح المعلقات السبع**. تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة: دار الطلائع.

- السامرائي، فاضل صالح (1971). **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**. بغداد: مطبعة الإرشاد.

- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (1979). **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**. ط1، تحقيق:عبدالله محمد الصديق، بيروت: دار الكتب العلمية.

- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (1982). **مفتاح العلوم**. ط1، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، بغداد: مطبعة دار الرسالة.

- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (د.ت). **شرح أشعار الهذليين**. تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، القاهرة: دار العروبة.

– السلمي، العباس بن مرداس (1991). **ديوان العباس بن مرداس السلمي**. ط1، تحقيق: د.يحيى الجبوري، بيروت: مؤسسة الرسالة.

– السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (2003). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. ط3، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(1982).**الكتاب**. ط2، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة:مكتبة الخانجي.

– السيوطي، جلال الدين (1979). **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة**. ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر.

– شاكر، علي ذو الفقار (1999). **ديوان تأبط شراً وأخباره**. ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

– الشيباني، أحمد بن حنبل (2001). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. ط1، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

– الصاوي، عبدالله إسماعيل (1936). **شرح ديوان الفرزدق**. ط1، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

– الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق (1982). **التبصرة والتذكرة**. ط1، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، دمشق: دار الفكر.

– الضبي، أبو العباس المفضل بن يعلى بن عامر (1963). **المفضليات**. ط3، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، بيروت: لبنان.

– طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى (1985). **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**. ط1، بيروت: دار الكب العلمية.

– العامري، لبيد بن ربيعة (1984). **شرح ديوان لبيد بن ربيعة**. ط2، تحقيق: د. إحسان عباس، الكويت: التراث العربي سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت.

- عباس، إحسان (1974). **شعر الخوارج.** ط2، بيروت: دار الثقافة.

- عبدالتواب، رمضان (1985). **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين.** ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- العجاج، عبدالله بن رؤبة (1971). **ديوان العجاج.** تحقيق: د.عبدالحفيظ السطلي، دمشق: مكتبة أطلس. 304/2.

- العجلي، أبو النجم الفضل بن قدامة (2006). **ديوان أبي النجم العجلي.** تحقيق: د.محمد أديب عبدالواحد جمران، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (2002). **لسان الميزان.** ط1، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

- عطية، سالم نادر (2010). **الزمخشري وجهوده في النحو.** ط1 ، عمّان: دار جرير للنشر والتوزيع.

- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (2005). **القاموس المحيط.** ط8، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (1992). **صحيح مسلم.** تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

- القفطي، علي بن يوسف (1986). **إنباه الرواة على أنباه النحاة.** ط1، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي.

- الكندي، امرؤ القيس بن حجر (1984). **ديوان امرىء القيس.** ط4، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1963). **المقتضب**. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة: عالم الكتب.

- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (1943). **ديوان أبي الطيب المتنبي**. تحقيق: د. عبدالوهاب عزام، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر.

- مجمع اللغة العربية (2004). **المعجم الوسيط**. ط4، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

- المرادي، ابن أم قاسم (2001). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. ط1، تحقيق: د.عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي.

- المرادي، محمد خليل (ب.ت). **سلك الدرر في أعيان القن الثني عشر**. بيروت: دار البشائر.

- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (1991). **شرح ديوان الحماسة**. ط1، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل.

- المرصفي، سيد بن علي (ب.ت). **رغبة الآمل من كتاب الكامل**. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

- المطرزي، أبو الفتح ناصرالدين بن عبدالسيد بن علي (د.ت). **المصباح في علم النحو**. ط1، تحقيق: عبدالحميد السيد طلب، القاهرة: مكتبة الشباب.

- المقري، أحمد بن محمد التلمساني (1968). **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**. تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار صادر.

- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (1987). **مجمع الأمثال**. ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الجيل.

- النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية (1977). **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف.

- هارون، عبدالسلام (1998). **تحقيق النصوص ونشرها**. ط7، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الهذلي، أبو ذؤيب خويلد بن خالد (2003). **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**. ط1، تحقيق: د. أنطونيوس بطرس، بيروت: دار صادر.

الرسائل العلمية:

- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد (2009). **المصباح في شرح المفتاح**. تحقيق: يوكسل جليك (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة مرمرة، تركيا.

- الحديثي، ركن الدين علي بن أبي بكر (1996). **الركني في تقوية الكلام النحوي**. تحقيق: يوسف حسن أحمد (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامة أم درمان الإسلامية، السودان.

- الفالي، قطب الدين محمد بن مسعود (1981). **شرح لباب الإسفرائيني في النحو**. تحقيق: عوض أحمد سالم (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة القاهرة كلية دار العلوم، مصر.

- النقرة كار، جمال الدين عبدالله بن محمد (2000). **العباب في شرح لباب الإعراب**. تحقيق: محمد نصير الدين (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة بيشاور، باكستان.

المخطوطات:

- الإسفرائيني، محمد بن أحمد (مخطوط). **الضوء المنير في شرح المصباح**. الكويت: جامعة الكويت، رقم الحفظ (3631).

- الموستاري، إبراهيم بن الحاج إسماعيل (مخطوط). **مناقب الفاضل المحقق مصطفى بن يوسف الموستاري**. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، رقم الحفظ (3676) .

المجلّات والدوريات:

- الضامن، حاتم (1973). **المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره**. مجلة المورد العراقية، المجلد 2، العدد الأول .

الفهرس